

استدرا ان رجات غير  
 راها مل لى الدنيا حلا فان صلاحها عين الله  
 ولا تفرح حال تقية فانك فيه معكوس المرادى وتبها  
 حلت وانت تبي وكن متبها قبل القادى ان ترضى  
 ان تكون رقيق قوي لهم راد وانت بغير رادى  
 ف

ليعلم كل ادى انه قد وقع السادة العلماء خلاف في ذات شهوة البين فنه  
 من حرمتها ونجسها لما ظهر لهم فيها ومنهم من حلتها ما لم يحشر بها لحر  
 فحرم حبيذ ولذلك لا يفر من حرمتها ولا من حلتها وكس ابو بكر الواعظ  
 بد مشق

وفق على مدرسه الشيعية

وفق على مدرسه الشيعية

كتاب  
 الفروقات للشيخ الامام

للمصنف  
 في الفروقات  
 المجلد  
 بعدد اربعة  
 محمد احمد العفلا  
 في ربيع ولسع



D.C. 45. 1003  
 119 f. 4.



بسم الله الرحمن الرحيم ونه يوفيق  
الحمد لله الذي أنزل الفرقان وأوحى البيان وصلى الله على رسوله سيدنا  
محمد النبي وآله واصحابه وأزواجه والتابعين لهم بإحسان وبعد  
فانه تكرر سؤال بعض اصحابنا لعل الله تعالى ان اصنف كتابا  
على مذهبنا يتضمن المسائل المشبهة صورها المختلفة احكامها  
واوضح الفروق بينها وبين ما خذل احكامها وادلتها وعلما يلتزم  
تتبع طرق الاحكام ويكون قياسه للمفروق على الاصول المتسوقة  
النظام ولا يلتبس عليه طرق القياس فينبى حكمة على غير اساس  
فاجتمعت الى ذلك مع اننا عليه من كثرة المهوم وقسم الفكر  
مختصرا الى الله سبحانه في معونتي وخاصته في الوفاء  
وخصتي وهو بكرمه سميع وجيب فبدأ بكتاب الطهارة

## كتاب الطهارة

**فصل** اذا طرح في الماء تراب فغير طهره اولونه او رجمه  
لم يسلبه التطهير ولو طرح فيه طاهر غير التراب كالزعفران والعصفر  
والصابون والماء الحري ونحوه فغير بخا لطفه بعض صفاته سلبه  
التطهير والفرق بينهما ان التراب يوافق الماء في صفته الطهارة  
والتطهير فلا يسلبه بخا لطفه شيئا منها كالماء غير الماء العذب  
بالماء المالح او المرو ليس كذلك غير من الطاهرات لانها لا تطهر  
فيها فاذا تغير بخا لطفها بقي الوصف الذي يوافق فيه وهو الطهارة  
وسلبه الوصف الذي يخالفه فيه وهو التطهير لخالفتها له فيه  
وذلك لان الخا لطف الماء على بلته اضرب احدها ما يوافق الماء في صفته  
الطهارة والتطهير وهو التراب فلا يسلبه بخا لطفه شيئا منها  
والثاني ما يخالف الماء في صفته المذكورتين وهو النجاسة فيسلبه

بخا لطفه

بخا لطفه الصفتين جميعا الثالث ما يوافق في الطهارة ويخالفه  
في التطهير فيسلبه بخا لطفه ما يخالفه فيه وهو التطهير وبقي ما  
يوافقه فيه وهو الطهارة **فصل** اذا اغبر الماء بجريانه على معادن  
الملح او الكبريت او الزرنيخ او الحل والمغرة ونحوها لم يسلبه التطهير  
ولو طرح فيه شيء من ذلك فغير به زالت طهوريته والفرق بينهما  
ان تغير بجريانه على معادن هذه الاشياء لا يمكن الاحتراز منه فعفى  
عنه للعسر والمشقة داعف عن تغير بخا لطفه والحشيش الثابت  
في الغدران واوراق الاشجار الساقطة في السواني والانهار  
وكيس كذلك اذا حملت هذه الاشياء فطرح فيه لانه قد  
امكن الاحتراز منها فلم يعف عنها **فصل** اذا طرح في الماء ملح  
ماي فغيره فهو على طهوريته ولو طرح فيه ملح حجري فغيره زالت طهوريته  
والفرق بينهما ان الملح المائي طهور قبل جموده لانه ما فهو كما البحر  
فاذا دابت عاد الى طهوريته كالثلج والبرد اذا دابا او اذ يبا  
فانها يكونان طهورين بخلاف الملح الحجري فانه ليس بطهور بحال  
لانه ليس اصله الماء فهو كالنورة والزرنيخ **فصل** اذا اصاب  
الماء نجاسة ولم يغير بها شيء من صفاته فان كان قلتين لم ينجس وان  
كان دون القلتين نجس في اصح الروايتين والفرق بينهما من حيث  
النص وهو قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلنتين لم يحمل خبثا وفي  
لفظ لم ينجسه شيء فدل على ان ما دون القلتين يحمل الخبث وينجس  
وان لم يتغير والا لم يبق للتحديد فائدة لان ما يتغير بخا لطفه النجاسة  
ينجس قليلا كان او كثيرا **فصل** اذا زال تغير الماء النجس نفسه  
وكان قلتين طهر بذلك وان كان دون القلتين لم يطهر بذلك  
والفرق بينهما ان القلتين فصاعدا علة تنجيسه تغيير وقد زال

في الامور الغريبة

الصواب تغير



فظهر كما لو وقع فيه نجاسة لم يتغير فانه يكون طاهر بخلاف ما دون  
القلتين فان غلة نجسه اصابة النجاسة له بدليل انه نجس بذلك  
من غير تغيير وادانبت ذلك فعلة نجسه موجودة بعد زوال  
الغير فكان نجسا كما لو اصابته نجاسة لم يتغير بها فانه يكون نجسا  
مع عدم التغيير كذلك ها هنا **فصل** اذا كان الماء وفق  
القلتين فوقع فيه خمسة ارطال بول كلب ولم يتغير جاز استعمال  
جميعه غرقه بعد غرة ولو وضع كلب يده فيه لم يجز ان يستعمل منه  
غرفة بعد غرة ويد الكلب فيه والفرق بينهما ان بوله نجاسة ما  
سقط حكمها باستهلاكها في الماء وهو محكوم بطهارته فجاز استعمال  
جميعه وليس كذلك يده لانها عين قائمة حليها باقى فان ازالها  
اولا جاز استعمال جميع الماء بعد ذلك لانه لا نجاسة فيه وان غرق  
منه شئ ويد الكلب فيه فالمغروف طاهر والباقى نجس لانه دون  
القلتين وفيه نجاسة قائمة **فصل** اذا ولغ اليد في انا فيه  
قلتان فصاعدا ما طهورا فالما والانا طاهران ولو لم يدر في قلتي  
فطرح فيه قلتيان او اكثر ما طهورا ولم يتغير فالما طاهر والانا نجس  
والفرق بينهما ان ولو غرق في القلتين لم يوثق في نجاسة الماء فلو وثق في  
نجاسة الانا بقي الماء والانا على طهارتهما بخلاف ما اذا ولغ فيه وليس  
فيه قلتيان فانه نجس فاذا طرح فيه قلتيان او اكثر فالما طاهر لما وقع  
ما حله الشرع به غير متغير والانا على نجاسته لانه لم يرد عليه  
الغسلات السبع التي جعلها الشرع مزيله لنجاسته ولا يعرف  
ما طاهر في انا نجس الا في مسلتين هذه المسئلة والاخرى اذا كان  
الانا من جلود الميتة والماء قلتيان فصاعدا غير متغير **فصل**  
اتخاذ الاينة من الذهب او الفضة حرام على الرجال والنساء

واتخاذها

ت  
واتخاذها من غيرها من سائر الجواهر الطاهرة الكثيرة القيمة كالياقوت  
والزمرد وغير ذلك مباح والفرق بينهما ان اواني الذهب والفضة  
نهى الشرع عن استعمالها بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في انية  
الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة  
وقال ايضا الذي شرب في انية الذهب والفضة انما يجزئ في  
جوفه نار جهنم واذا حرم الاستعمال حرم الاتخاذ لان ما لا يجوز  
استعماله لا يجوز اتخاذه كالطنبور والبربط ولان السرف والخيلا  
فيها ظاهر يعرفه كل احد فيفرض الى كسر قلوب الفقراء وليس  
كذلك غيرهما من الجواهر الطاهرة لانه لم يرد الشرع بتحريم الاينة  
منها والسرف والخيلا غير ظاهر فيها لانه لا يعرفه الا الخواص من  
الناس فلا يفرض الى كسر قلوب الفقراء فترقا **فصل** اذا  
كان ما في اواني فخس بعضها واشتبهت عليه ولم يجد غيرها جاز له التحري  
فيها للشرب مع الضرورة ولا يجوز مع عدم الضرورة ولا يجوز التحري  
فيها للطهارة والفرق بينهما انه اشتبه المباح بالمحظور فلم يجز التحري  
فيما لا يندحج الضرورة كما لو اشتبهت اخته بالاجانب والمطلقة  
بغيرها والمعتق بغيره وليس كذلك تحري المضطر للشرب لان  
ذلك يبيحه الضرورة بدليل اباحة الميتة له وكذلك يجوز للمضطر  
التحري في مسلوختين احدهما ميتة ولا يجوز ذلك لغير المضطر ويجوز  
التحري في القبلة حال اشتباهها لان الضرورة تبيح تركها حال  
المسايفة ووقوف اخرائه لا فائدة التحري فيها للطهارة لانه لا يحصل  
الطهارة لان الحدث متيقن ويقين الحدث لا يزول بطهارة مشكوك  
فيها واذا لم يزل حدثه لم يصح صلاته ثم لانما من النجس فاذا ثبت بقا  
الحدث وبقا الصلوة في ذمته فعليه فعلها بالتميم لحصول التادية فرضه

ت



يبقين ولم يجزله استعمال شيء من الماء التحري خوف من التنجيس به وأما التحري  
 فيه للشرب مع الضرورة ففيه فائدة وهو أحياء النفس وغاية ما يُقدَّر  
 أنه شرب الخمس وذلك جائز مع الضرورة بدليل أنه لو لم يجد المضطر  
 إلا ما نجسًا جازله شربه كما يجوز له أكل الميتة ولذلك يجوز له التحري  
 في مسلوحتين أحدهما ميتة والأخرى مذكاة ولا يجوز لغير المضطر  
 التحري في ذلك **فصل** فأثبت أنه لا تحري في الأولاني فإنه  
 يصلي بالتيمة صلاة واحدة ويجزيه ولو اشتبهت عليه الثياب الطاهرة  
 بالجنسة لم يجزله التحري فيها ولزمه تكرار فعل الصلاة في ثوب بعد ثوب  
 بعد الخمس وزيادة صلاة ليحصله تادية فرضه بيقين والفرق بينهما  
 أن الواجب عليه تادية فرضه بيقين وإذا صلى بالتيمة مرة واحدة  
 فقد أدى فرضه بيقين لأن فرضه الصلاة بالتيمة وقد فعله فلا يلزمه غير  
 ذلك كما لو نجست جميع الأولاني والدليل على أن فرضه الصلاة بالتيمة  
 لأنه لا تخلوا أما أن يقال يتوضى من أحدهما من غير تحري فهو خرق  
 للإجماع أو يقال يتوضى بالتحري فقد أبطلنا ذلك أو يقال يتوضى  
 من كل واحد منهما ويصلي بهذا الخمس قطعاً وبقينا أو يقال يترك  
 الصلاة مع قدرته على التيمم فلا قيل بذلك فلم يبق إلا التيمم وهو ما قلناه  
 وليس كذلك في الثياب لأن فرضه تادية الصلاة بيقين ولا يحصل  
 ذلك إلا بتكرار فعل الصلاة في ثوب بعد ثوب بعد الخمس  
 وزيادة صلاة فلزمه ذلك كما لو كان عليه صلاة من صلوات يوم لا يعلم  
 عينها فإنه يلزمه قضاء جميع صلوات اليوم ليؤدي فرضه بيقين  
 كذلك ها هنا **فصل** إذا أخبر ثقة أن هذا الحلب ولغني  
 هذا الأنا وأخبر ثقة آخر أن ذلك الحلب بيعته ولغني هذا الأنا  
 الآخر لا في ذلك الأنا نظرنا فإن لم يوقتا وقتا حكمنا بنجاستهما جميعاً

وان

وان وقتا وقتا لا يتسع ولو غفغفهما حكماً بطهارتهما جميعاً والفرق  
 بينهما أنهما إذا لم يوقتا أمكن صدقهما جميعاً بأن يراه كل واحد منهما بلغ في  
 الأنا الذي ذكره في غير الوقت الذي رآه الآخر وإذا أمكن صدقهما وقولهما  
 مقبول وجب العمل به وثبت ولو غفغفهما في حكمنا بنجاستهما وليس كذلك  
 إذا وقتا وقتا لا يتسع ولو غفغفهما لأنه لا يمكن الجمع بين قولهما الضيق  
 الوقت عن ولو غفغفهما وإذا ثبت ذلك لم يحتل صدقهما جميعاً  
 وليس أحدهما أولى بقبول القول من الآخر فتعارض قولاهما  
 ونسقطان كما نسقط البيتان بالتعارض وسقانا أن على أصل  
 الطهارة **فصل** يصح الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها ولا يصح  
 التيمم للصلاة قبل دخول وقتها والفرق بينهما أن الوضوء والتيمم أمور  
 بهما بعد دخول وقت الصلاة لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا  
 وجوهكم الآية والقيام إلى الصلاة إنما يكون بعد دخول الوقت فظاهر  
 الأمر يقتضي وجوب الوضوء والتيمم عند إرادة القيام إلى الصلاة  
 إلا أن الشارع ورد في الوضوء جواز تقديمه على الوقت لأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يتوضى لكل صلاة فلما كان يوم الخندق  
 وقيل يوم الفتح جمع بين أربع صلوات بوضوء واحد فقال لعرضي الله  
 عنه في ذلك أعدا فعلت ذلك يا رسول الله فقال عدا فعلت  
 يا عمر لكل لا تخرج امتي ثم انعقدوا إجماع على جواز تقديم الوضوء  
 على وقت الصلاة وبقي ظاهر الأمر في التيمم بحاله وإيضاح ما روي عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال جعلت لي الأرض مسجداً وتراً بها  
 لي ظهوراً أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت فجعل شرط تيممه  
 حالة إدراك الصلاة وحالة إدراك الصلاة حالة دخول وقتها  
 وقرؤا خسر وهو أن الوضوء يرفع الحدث ويصح بنية رفع الحدث







ان مسح على الجبيرة ولم يوقت ومن المعنى ان جواز المسح على الخفين لاجل المشقة في خلعهما ولا مشقة في خلعه بعد الوقت المقدر وجواز المسح على الجبيرة لخوف الضرر لخلها قبل البر فقد ريد لك والله اعلم

**فصل** اذا توضا وغسل احدى رجليه وادخلها الخف ثم غسل الاخرى وادخلها المجزئ الممسح عليهما فلو خلع الملبوس او لا ثم عاد لبسه اجزاه المسح عليهما والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى لبس الخف قبل كمال الطهارة فلم يجز له المسح عليه كما لو لبسه قبل غسل تلك الرجل واما اذا خلعه ثم عاد لبسه فقد لبس الخفين بعد كمال الطهارة فجاز له المسح عليهما كما لو لم يلبس شيئا منهما قبل كمال الطهارة **فصل** اذا لبس خفيه قبل كمال الطهارة ثم احدث وتوضا ولم يمسح على خفيه بل خلعهما قبل ان ينشف يده اجزاه غسل رجليه لان تمام طهارته ولو مسح على خفيه اللذين قد لبسهما على طهارة كاملة ثم خلعهما وغسل رجليه قبل ان ينشف يده فالاشبه عندي انه لا يجزئ غسل رجليه والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى خلع الخفين قبل ان يمسح عليهما فلم يؤثر ذلك في طهارته كما لو خلعهما قبل شروعه في الوضوء واجزاه غسل رجليه لان غسل بقية اعضا الوضوء تبطل والمواالة فيها حاصلة وليس كذلك اذا مسح على الخفين لان طهارته تمت فاربط مسحها بغسلها فلما مسح وخلع الخفين بطلت طهارته كما لو خلعهما بعد نصف يوم واذا بطلت طهارته لم يجز غسل رجليه بعد بطلان الطهارة بل يستأنفها لو خلعهما

بعد ان احدث **فصل** اذا توضا قبل الاستنجاء صح وضوءه على احدى الروايتين وان تيمم قبل الاستنجاء يصح تيممه على الصالحين والفرق بينهما ان الوضوء يرفع الحدث وبقا النجاسة على محل الاستنجاء

لا يمنع

لا يمنع رفع الحدث كما لو كانت النجاسة على مركبته او ظهره فانه يصح وضوءه معها كذلك ها هنا وليس كذلك التيمم لانه لا يرفع الحدث وانما يصح الصلوة مع قيام الحدث واذا ثبت ان حكمه استباحة الصلوة منع وجود النجاسة لا حصل استباحة الصلوة فلم ينفذ التيمم حكمه فلذلك لم يصح **فصل** اذا اخذ المستنجي الحجر بيمينه وذكره بيساره ثم امر الذلر على الحجر فلا بأس بذلك وان امر الحجر بيمينه على الذكر فقد خالف السنة سواء تحركت يسه او لم تحرك والفرق بينهما انه اذا امر الحجر على الذكر حصل الاستنجاء باليمين وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باليمين واما اذا لم تحرك اليمين حصل الاستنجاء باليسار لا باليمين فلذلك لم يكن بأس وبوضح هذا انه لو امسك انسان مكينا فحك شاة حلقومها بها حتى انقطعت اوداجها وحلقومها وممسك السكين لم تحرك يده فان الشاة ميتة لان فعل الذبح غير منسوب الى ممسك السكين لذلك في مسئلتنا **فصل** خروج الدم اليسير من السبيلين ينقض الوضوء وخروجه من غير السبيلين من البدن لا ينقض الوضوء والفرق بينهما ان الطهارة في اصل الوضع لا تجب الا من نجاسة لانها شرعت لتنفيها ورفعها واصل النجاسة ما خرج من بدن الحيوان والمنافذ المخلوطة لخروج النجاسة هي السبيلان فما خرج منهما وان قل ونذر او حكم له بالطهارة بالريح يلحق بغالب الخارج في ايجاب التطهير ولهذا اوجب اصحابنا الاستنجاء من النار كالخصاء والدود والشعر كما اوجبوه من الغالب وكان القياس عندهم ايجاب الاستنجاء من الريح الا ان الشئ منع من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس منا من استنجى من الريح فاما الخارج من غير السبيلين فانها خلقت في الاصل لخروج



الظاهر من الريق والمخاط والدمع والعرق واللبن فصار خروج النادر  
اليسير منها وان كان نجسا ملحقا بالغالب مما خرج منها في انه لا ينقض الوضوء  
حتى اذا كثر الخارج النجس وغلب قوي وصار اصلا بنفسه غير تابع لغيره  
فنقض حيث صار اصلا كالحارج من السبيلين **فصل**  
خروج النجاسات من غير السبيلين ينقض الوضوء كبرها ولا ينقض  
يسيرها والفرق بينهما ما روى الدارقطني عن ابي هريرة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال ليس في القطرة ولا القطرتين من الدم وضوءا انما الوضوء  
من خلد دم سائل وهذا نص قاطع في الفرق **فصل** ينقض الوضوء  
مخرج الدودة من احدي السبيلين ولا ينقض بخروج الدودة من  
الجرح على ما اختاره الحنفي والفرق بينهما ان الدودة الخارجة من  
السبيلين متولدة من النجاسة وخروج النجاسة اليسيرة من السبيلين  
ينقض الوضوء كالكبيرة وليس كذلك الدودة الخارجة من الجرح  
فانها متولدة من الدم والوضوء لا ينقض بخروج الدم من غير السبيلين  
الا اذا كان كبريا فاحشا والدودة الواحدة ليست فاحشة فلذلك  
لم ينقض خروجها **فصل** نزول الدم الى قصبة الانف ينقض  
الوضوء ونزول البول الى قصبة الذكر لا ينقض الوضوء ما لم يخرج  
الى ظاهر والفرق بينهما ان قصبة الانف في حكم الظاهر الذي  
يلحقه حكم التطهير بدليل انه يجب تطهيره من النجاسة والحدث  
بالاستنشاق فخرج النجاسة اليه ينقض الوضوء كما لو خرجت من  
الانف وليس لذلك قصبة الذكر لانها في حكم الباطن الذي لا يلحقه  
حكم التطهير بدليل انه لا يجب غسله من نجاسة ولا من حدث ولا  
يسن ايضا كالشاة وكالمعا التي تجري فيها النجوة وكبواطن العروق  
التي تتردد فيها الدما فافترقا **فصل** اذا مس الرجل ذكر

الخنثى

الخنثى المشكل انتقض وضوءه ولو مسته المرأة لم ينقض وضوءها والفرق  
بينهما انه لا ينفك من الرجل من تقض وضوءه لانه ان كان الخنثى رجلا  
فقد مس فرجه وان كان امرأة فقد مس يدها وكل ذلك ينقض وضوء الرجل  
وليس كذلك من المرأة لانه محتمل ان يكون الخنثى امرأة فتكون  
قد مست جسم امرأة وذلك لا ينقض وضوءها **فصل**  
اذا مست المرأة قبل الخنثى المشكل انتقض وضوءها ولو مسه الرجل  
لم ينقض وضوءه والفرق بينهما ما تقدم في الفصل الذي قبله **فصل**  
ينقض الوضوء باكل لحم الغنم ولا ينقض باكل لحم الغنم  
والفرق بينهما ما روى احمد رحمه الله باسناده عن اسيد بن حضير  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال توضع من لحوم الابل ولا توضع من  
لحوم الغنم وصالوا في سرايض الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل  
وروى مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله ان رجلا سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم اتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا  
تتوضأ قال اتوضأ من لحوم الابل قال نعم وتوضأ من لحوم الابل وروي  
الترمذي باسناده عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه سئل عن الوضوء من لحوم الابل فقال توضأ منها وسئل عن الوضوء  
من لحوم الغنم فقال لا توضأ منها والوضوء اذا اطلق في الشرع انما  
يراد به الوضوء للصلاة لا سيما وقد قرنه بالصلاة فقال توضأ منها  
وصالوا في سرايض الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل **فصل** يجوز  
وطي من عليها غسل الجنابة ولا يجوز وطئ من عليها غسل الخيض والفرق  
بينهما ان نفس خروج الجنابة لا تمنع الوطئ فحدثه اولى ان لا يمنع  
ولانه لو منع حدث الجنابة الوطئ لا تمنع الوطئ راسا لانها لتفك  
الختانين يحصل حدث الجنابة فلو منع لا تمنع تمام الوطئ فادي الى ان



يكون الشيء يمنع نفسه وليس كذلك حدث الحيض لانه يمنع الوطى  
لان الله تعالى منع من وطى الحايض وعلق اباحه وطئها بشرطين احدهما  
انقطاع الدم والثاني الغسل فقال تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن يعني  
ينقطع دمهن فاذا تطهرن يعني فاذا اغتسلن كذا في قوله ابن عباس  
فلهم لم يجز وطئها حتى يغتسل **فصل** اذا دخل في الصلوة  
بالتيمم ثم قدر على الماء وهو في الصلوة بطلت صلاته ولزمه الصلاة  
بالوضوء ولو شرع في صوم الكفارة ثم قدر على العتق او دخل في صوم  
التمتع ثم قدر على الهدي لم يلزمه الانتقال الى العتق ولا الى الهدي  
والفرق بينهما ان الواجب عليه تادية الصلوة بطهارة المامع القدرة  
عليه وانما يجزي بالتيمم مع عدمه لضرورة عدم متى قدر على الما قبل  
سقوط فرض الصلوة عنه لزمه فعلها بالماء لو قدر عليه قبل الدخول  
فيها وهذا صحيح فان الصلوة اذا ابيحت لضرورة متى زالت الضرورة  
قبل الفراغ منها بطلت كصلوة المستحاضة اذا انقطع دمها قبل الفراغ  
منها فانها تبطل كذلك هاهنا ولا يلزم على هذا اذا زالت الضرورة  
بعد الفراغ من الصلوة لانه لا يمكن اعتبار زوال العذر قبل الفراغ من الصلوة  
بزواله بعد الفراغ منها لا يجوز اعتبار الحدث وانقضاء المسح  
وظهور بعض القدم وانقطاع دم الاستحاضة في حال الصلوة بما بعد  
الفراغ منها والمعنى فيما اذا زالت الضرورة بعد الفراغ من الصلاة  
انه فرغ من فرضه بالبدل قبل وجود المبدل فاجزاه كالمعدة الصغيرة  
اذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالشهور وذلك لانه اذا فرغ من العبادة  
قبل وجود ما يبطلها حكم بصحتها فلا تبطل بما يتجدد بعد ذلك كما لو احدث  
بعد الفراغ من الصلوة اما الكفارة والهدي فالاعتبار فيها بحالة  
الوجوب فاذا كان فقير الزمه الصوم ولو قدر على العتق والهدي

قبل شروعه في الصوم لم يلزمه الانتقال اليه على الصحيح من المذهب  
فلان لا يلزمه الانتقال بعد الشروع في الصوم اولى ولان الصوم لا يخرج  
عن ان يكون فيه قربة بالقدرة على العتق والهدي بخلاف التيمم فانه  
يبطل بالقدرة على الما بدليل انه لو قدر عليه في الصلوة قبل ان يفرغ منها  
ثم انقلب المالم جزله ان يتطوع بذلك التيمم لاجل وجود ذلك الما  
وقد كان يجوز له التطوع بذلك التيمم لو لم يجد ذلك الما المنقلب  
وهو في الصلوة **فصل** اذا لم يجد من الما الا ما يكفي لبعض  
طهارته لزمه استعماله مع التيمم ولا يجزيه التيمم الا بعد استعماله  
ولو كان بعض محل طهارته جرحا او قرحا فخاف الضرر باصابة الما له  
لزمه غسل الصحيح والتيمم لمحل الالم وهو مخير في تقديم التيمم وتأخير  
والفرق بينهما ان علة جواز التيمم في المسألة الاولى عدم الما ولا  
يكون عا دماله حتى يستعمل الما الذي معه بخلاف التيمم للمخرج فان علة  
جوازه خوف الضرر وذلك موجود قبل استعمال الما وبعد **فصل**  
اذا كان بعض محل طهارته جرحا او قرحا فخاف الضرر باصابة الما له  
لزمه غسل الصحيح وتيمم لمحل الالم اجنبا كان او محدثا وهل يلزمه مع ذلك  
المسح على محل الالم على روايتين ولو كان به جيرة اجزاه مع غسل الصحيح  
المسح عليها من غير تيمم والفرق بينهما ما روي ابو داود في شئنه  
باستناده عن جابر قال خرجنا في سرية فاصاب رجلا منا حجر فمخ رأسه  
ثم احتمل فقال لصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد  
لك رخصة وانت تقدر على الما فاغتسل فات فلما قدمنا على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اخبرناه فقال قتلوه قتلهم الله الاساوا اذ لم يعلموا  
انما شفا العى السؤال انما كان بكفيه ان تيمم ويغصب على جرحه ثم  
يمسح عليه ويغسل ساير جسده واما الجيرة فلما روي ان عليه السلام



كسر زنده يوم احد فخرج فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يمسح عليه رواه  
 زيد عن ابيه وفي لفظ ان عليا عليه السلام قال ما اصنع بالجيرة فقال  
 امسح عليها ولم يامر به بالتيمم **فصل** اذا نوي بتيمة الجنابة  
 واحداث ثم احداث الحدث الا صغر بطل بيمه للحدث الا صغر ولم  
 يبطل تيممه للجنابة ولو قدر على استعمال الماء ودخل عليه وقت صلاة  
 او خرج عنه وقت صلاة بطل تيممه لهما جميعا والفرق بينهما انه لما نوي  
 بتيمة الحدث والجنابة صار كانه تيمم لهما تيممين وكل تيمم قائم مقام  
 مبطله فهو كما لو اغتسل بنوي لطهارتين وقتلنا بجزي عنهما ثم احداث  
 الحدث الا صغر فانه يبطل طهارته الصغرى دون الكبرى لذلك  
 هاهنا وليس كذلك اذا قدر على استعمال الماء ودخل عليه وقت  
 صلوة او خرج عنه وقت صلوة لان التيمم انما يقوم مقام الغسل الى  
 مدة مقدرة فاذا انتهت المدة انتهى حكمه كطهارة المسح على الخفين  
**فصل** اذا طهرت الحايض فتيمة لذلك ثم احداث لم يمنع  
 حدثها جواز وطهائها بذلك التيمم ولو قدرت على استعمال الماء ودخل  
 وقت صلوة او خرج وقت صلاة لم يجز وطهائها بذلك التيمم والفرق بينهما  
 ما تقدم في الفصل قبله وان تيمم بالاستباحة وطهائها او الحدث الحايض  
 قائم مقام غسلها ثم الغسل لا يبطل بالحدث الا صغر فكذلك ما قام  
 مقامه وليس كذلك قدرتها على استعمال الماء وخروج الوقت  
 ودخوله لان بذلك انتهت مدة التيمم فانتهى حكمه كطهارة المسح على  
 الخفين **فصل** صوف الميتة وشعرها وبرها طاهر وظفرها  
 وقرنها وعظمها نجس والفرق بينهما ان الاصواف والابواب والاشعار  
 لا روح فيها بدليل انه لا نجس ولا نالم ولم يكن فيها حيوة ففارقها لانه  
 لو كان فيها حيوة وروح ففارقها لم يجز اخذها حال حيوة الحيوان كسائر

اعضائه

اعضائه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما ايبس من حي فهو ميت ولا يدل  
 نموها على ان فيها روح وحيوة فان الخيل والاشجار تنمو بحالها ولا روح  
 فيها وكذلك البيض واذا ثبت انه لا روح فيه ولم تحله حيوة لم نجس  
 بالموث لانه لا يسمى ميتة الا ما كان فيه روح ففارقته ولا يلزم على  
 هذا ما جسام من العقب وشظا من اطراف الانامل وطال من الظفر  
 والقرن فانه لا نجس ولا يالم لان ذلك قد كانت فيه روح وحيوة فزال  
 وانما لم يحكم بنجاسته لاتصاله بالجملة الحية كاليد الشلا فاذا قطع حكمنا  
 بنجاسته بخلاف الصوف والشعر ولما العظم والقرن والظفر ففيها  
 روح وحيوة بدليل قوله عز وجل قال من يحيى العظام وهي رميم قل  
 نحيينا الذي انشأها اول مرة ولا يحيى الا ما كان فيه حيوة ولا نجس  
 ببرد البارد وحرارة الحار وتالم وفي باطن القرن دم ولا يكون ذلك الا  
 فيها فانه روح وحيوة وانما لم نجس ويالم بقطع ما طال من القرون والاطفار  
 لما بينا ان الروح والحيوة فارقها واذا ثبت ان فيها روحا وحيوة نجست  
 بالموث كاللحم والعصب والجلد **فصل** اذا تخللت الخشقة  
 بنفسها فصارت خلا طهرت وجلت وان ظلمها انسان بان طرح فيها  
 خلا او دبسا او لمافصارت خلا لم تطهر ولم تخل والفرق بينهما انها  
 اذا تخللت بنفسها زالت علة النجيس والتنجيس وهي صفة الخربة لانها  
 كانت في الاصل طاهرة مباحة وهي العصير وانما حكمنا بنجاستها  
 بخدوث صفة الخربة فاذا زالت عادت الى اصلها لان الحكم اذا ثبت  
 لعلة زال بزوالها كما حكمنا في سائر المعقولات وليس كذلك اذا  
 تخللت بما طرح فيها ما ذكرناه لان المطروح فيها نجس ملاقاتها واذا  
 زالت علة تنجيس الخمر وهي الشدة بقي نجاسة المطروح فيها فنجسها  
 كما لو وقع في الخل نجاسة وما لو ظلها بش نجس فانها لا تطهر كذلك

في هذا الفرق نظر في المسألة  
 ففارقها لانه لو كان فيها حيوة وروح ففارقها لم يجز اخذها حال حيوة الحيوان كسائر  
 اعضائه



ها هنا فاذا ثبت نجاستها كانت حراما **فصل** لا يظهر شيء من النجاسة  
بالاستحالة مثل ان احترقت فصارت رمادا او وقع خنزير في ملاحاة  
فصار ملحا وما اشبه ذلك فكله على نجاسته بخلاف الخمر اذا استحال  
بنفسها فانها تظهر والفرق بينهما ان الخمر نجست بالاستحالة فظهرت  
بالاستحالة لزوال علة نجسها بخلاف بقية النجاسات فانها لم نجس  
بالاستحالة فلم تظهر بالاستحالة لان علة نجسها لم تزل فهو كما لو  
عمل الدينس النجس فاطفا ونحو ذلك **فصل** لا يجزئ في بول  
الجارية الا الغسل في كل حال ويجزئ التضع في بول الغلام ما لم يبلغ حدا  
ياكل الطعام ويشتهيه كذا نص عليه احمد رضي الله عنه وقال  
ليس المراد اذا طعم لانه يلحق الغسل ساعة يولد والنبي صلى الله عليه وسلم  
حنك الحسن بالتمر فقد طعم ولكن المراد اذا كان ياكل ويريد الاكل  
كذا احكامه عنه الحلال في كتاب الشافي والفرق بينهما ما صرح عن  
الرسول صلى الله عليه وسلم انه بال عليه الحسن عليه السلام فقالت  
له لبا به بنت الحرث البس ثوبا واعطني ثوبك حتى اغسله فقال  
انما يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام رواه ابو داود في سننه  
عن لبا به وابي السرح وعن ام قيس بنت محض الا في حديث ام قيس  
انها قالت اتيت بابين لي ليرياكل الطعام فقال عليه ورواه علي عليه  
السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بول الغلام ينضح وبول  
الجارية يغسل ففرق بينهما وعلة الفرق بينهما ان بول الجارية في كل  
احوالها يجزئ لحتمها ولا يبعد عنها فلا يصعب الاحتراز منه والغلام  
ما لم يبلغ حدا ياكل الطعام ويشتهيه لا يزال محسطينا دايما وخروج  
بوله قوي جدا يصيب من بعد عنه ويصعب الاحتراز منه وذلك  
ما يكثر فلو كلف غسله لشق ولادي الى الحرج وما جعل علينا في الدين

من حرج  
بلغ مقابلة عائشة رضي الله عنها

من حرج فلهذا يجزئ التضع عليه فاذا بلغ حد اشتبه الطعام ويريد  
قعد وحيد ضعف خروج بوله فصار على الاحتراز منه كما يمكن الاحتراز  
من بول الجارية ولا يشق فوجب غسله **فصل** الحيض يمنع  
فعل الصلوة والصيام ويمنع وجوب الصلوة ولا يمنع وجوب الصيام  
فوجب على الحائض قضا الصيام ولا يلزمها قضا الصلوة والفرق بينهما  
ما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كما يحض عند رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلا تقضي الصلوة ولا تؤمر بالقضا وروي عنها ايضا  
انها قالت كما تؤمر بقضا الصوم ولا تؤمر بقضا الصلوة ولا ان الصلوة  
تكثر في زمن الحيض فلو لم يفرق قضاها ما يفوتها فيه شق عليها وربما كان  
حيضا خمسة عشر يوما من كل شهر فوجب عليها قضاها مع صلوات  
طهرها فيشق ذلك عليها فسامحها الشرع بذلك بخلاف الصوم فانه  
قليل في زمان حيضا فلا يشق قضاؤه ولو في كل شهر يوما او يومين ان لم  
يسهل عليها قضاؤه متتابع فلذلك لم يفرق قضاؤه **فصل**  
اذا انقطع دم الحائض جاز لها الصوم وصح منها قبل ان تغسل ولم يجزها  
الصلوة ولا الطواف حتى تغسل والفرق بينهما ان الصوم عبادة لا يشترط  
لها الطهارة فصح من الحائض بعد طهرها وقبل غسلها او لم يمنع منه حد  
الحيض كالوقوف بعرفة والزكوة وليس كذلك بقية العبادات  
المذكورة لان من شرطها الطهارة فلا يصح من الحائض قبل غسلها  
كما لا يصح من الجنب او فتح منها حدث الحيض كما يمنع منها حدث  
الجنابة ويؤيد ذلك ان حدث الجنابة او سح حكما من حدث الحيض  
بدليل انه لا يمنع الوطئ ومنعه حدث الحيض ولا يجب نقض ضمير  
الشعر في الغسل من الجنابة ويجب نقضه في الغسل من الحيض فاذا  
منع حدث الجنابة هذه فحدث الحيض اولى **فصل** لا قل الحيض حد



وليس لقل النفاس حد والفرق بينهما ان الحيض دالة يعلم بها براءة الرحم  
فوجب ان يتقدر اقله واكثره بحكم بانقضاء العدة به بخلاف النفاس  
لانه قد ثبت وجوب الغسل وبراءة الرحم بالولادة لا بالنفاس فلا حاجة  
الى تقدير اقله وفرق اخر ان النفاس علم ظاهر ايدل على لونه نفاسا وهو  
الولادة فاستوى قليله وكثيره بوجود العلم الدال عليه بخلاف الحيض  
فانه ليس معه علم يدل على لونه جضا الا المدة المقدرة المعتادة فاذا لم  
توجد المدة لم توجد دلالة فلم يجعل جضا دم الاستحاضة والدم  
الخارج قبل تسع سنين وبعد ستين سنة

**كتاب الصلوة**  
**فصل** يكفر المسلم المكلف بترك الصلوة من غير عذر مع اعتقاده  
وجوبها ولا يكفر بترك غيرها من العبادات والفرق بينهما ما روي  
احمد رحمه الله ومسلم في صحيحه وابن ابي حازم باسانيدهم عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال بين العبد وبين الكفر ترك الصلوة وفي لفظ  
ليس بين العبد والكفر الا ترك الصلوة وفي لفظ بين الرجل وبين الشرك  
ترك الصلوة وفي لفظ بين الرجل وبين الكفر ان يترك الصلوة وروي  
احمد وابن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بيننا وبينهم ترك  
الصلوة فمن تركها فقد كفر وفي ذلك من الاخبار ما يطول شرحها  
ولم ينقل في بقية العبادات مثل ذلك ولان الصلوة حكم باسلامه  
بفعلها كتركها بتركها كالشهادتين بخلاف بقية العبادات  
وفرق اخر ان الصلوة سميت ايمانا بدليل انها لما نسخت القبلة قالوا  
كيف باصحابنا الذين ماتوا يصلون الى البيت المقدس فنزل ما كان الله  
ليضع ايمانكم رواه البراء وهو مجمع على صحته واذا كانت ايمانا كفر  
بتركها كما لو ترك اعتقاد التوحيد ولم يسم غيرها من العبادات ايمانا

فصل

**فصل** اذا اشتبهت عليه جهة القبلة في السفر اجزاها ان يصلي مرة  
واحدة بالاجتهاد ولا يلزمه ان يصلي الى اربع جهات ولو اشتبهت عليه  
التياب الطاهرة بالنجسة لم يجزه ان يصلي في احدها بالاجتهاد بل  
يلزمه ان يصلي في ثوب بعد ثوب بعد النجسة وزيادة صلوة والفرق  
بينهما ان فرضه في القبلة بالاجتهاد لا العين بدليل انه لو صلى بالاجتهاد  
اجتهاد الى جهة فان انه اخطأ القبلة لم يلزمه القضاء ولو صلى من غير  
اجتهاد فاصاب جهة القبلة لم يجزه ولزمه الاعادة وكذلك لو اداه  
اجتهاده ان القبلة في جهة فخالها وصل الى غيرها فصادفت صلوة  
جهة القبلة لم يجزه واذا ثبت ان فرضه الاجتهاد فقد فعله فلا  
يجب عليه غيره واما في الثياب ففرضه تادية الصلوة في سترة طاهرة  
بيقين مع القدرة عليها وهو قادر عليها بما ذكرناه من تكرار فعل الصلوة  
فلزمه ذلك للمحصل تادية فرضه بيقين كما لو كان عليه صلوة من صلوات  
يوم لا يعلم عنها فانه يلزمه قضا جميع صلوات اليوم ليحصل له تادية  
فرضه بيقين كذلك ها هنا **فصل** اذا اشتبهت عليه  
جهة القبلة فصل اربع صلوات في اوقاتها كل صلوة الى جهة باجتهاد  
اجزائه جميعها مع القطع واليقين انه قد صلى ثلاث صلوات منها الى  
غير جهة القبلة ولو لمس حتى مشكل ذكره وصلى الظهر ثم توضى ولمس  
فرجه وصلى العصر لزمه قضا صلاة الظهر والعصر والفرق بينهما  
ان فرضه في حال اشتباه القبلة ان يصلي الى جهة يود به اجتهاده الى انها  
جهة القبلة لا اصابته عين القبلة بدليل ما ذكرناه في الفصل الذي  
قبله وقد فعل ذلك فلم يلزمه غيره كما لو صلى بالاجتهاد الى جهة ثم يتقن  
بعد ذلك انها غير جهة القبلة فانه لا يلزمه الاعادة لكونه ادى ما عليه  
بل هذا اولى لانه اذا لم يلزمه الاعادة في صلوة واحدة مع يقينه قطعا



انها بعينها كانت لا غير جهة القبلة فاولا ان لا يلزمه اعادة اربع صلوات  
احداهن الى القبلة قطعا لان المشقة في قضا الاربع اكثر وهو شك في عين  
اللو اني يجب قضاهن فاما الخشني ففرضه ان يودي الصلوة بطهارة محكوم  
بصحته فاذا مس ذكره خاصة لم يحكم بنقض طهارته بل بقيها لانه يحتمل  
ان يكون امرأة والذكر خلقة زايدة من يديها فلا ينقض وضوءه بمسه  
والاصل بقا الطهارة فلا يبطله بالشك في حكمنا بقا الطهارة وصحتها  
فصحت صلاته فاذا توضى بعد ذلك ثم مس فرجه ثم صلى العصر فقد  
ثبت ان قطعاً انه صلى إحدى الصلاتين بغير طهارة فلو علمنا اي  
الصلاتين هي يقينا بانكشاف حال الخشني لزمه اعادة اربع صلوات خاصة ولم يلزمه  
غير ذلك سواء كانت الظهر او العصر لانه انما حكمنا بصحة صلاة  
الظهر لحكمنا بقا الطهارة فاذا بان بطلان الطهارة بطلت الصلوة  
كما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث وصلى فانا حكم بصحة صلاته فلو تيقن  
بعد ذلك انه كان حدث قبل الصلوة بطلت ولزمه اعادة اربع صلوات  
ثبت هذا ولو لم يعلم اي الصلاتين هي لزمه اعادة اربع صلوات لان عليه  
صلوة من صلاتين لا يعلم عينها فلهذا اعادة اربع صلوات جميعا لان  
من صلوات يوم لا يعلم عينها فانه يلزمه قضا جميع صلوات اليوم ليحصل  
له تادية فرضه بيقين بخلاف الصلوة بالاجتهاد في جهة القبلة  
فانه لو بان له قطعا الخطا بعد الفراغ لم يلزمه اعادة اربع صلوات  
بينهما **فصل** اذا خفي عليه وقت الصلوة فتحري فيه فان  
انه صلى قبله لم يجزه ولزمه القضا ولو خفيت عليه جهة القبلة فصل  
بالتحري الى جهة فلم يكن جهة القبلة اجزاء ولا اعادة عليه والفرق  
بينهما ان في حال اشتباه الوقت يمكنه فعل الصلوة في وقت يجزي  
فعلها فيه اما في وقتها او بعده قضا بعد ان يوحرها فاذ لم يوحرها فقد

فرط

فرط بفعلها قبل وقتها فلزمه القضا وليس كذلك حال اشتباه القبلة  
لانه لا يمكنه الصلوة اليها بيقين لانه لا يجوز له تاخيرها حتى يصيب عين  
القبلة فلهذا لم يلزمه اعادة **فصل** اذا صلى المسافر صلوة  
فرض في سفينة فدارت عن القبلة لزمه ان يدور الى القبلة كلما  
دارت السفينة ولو صلى فيها نافلة لم يلزمه ان يدور الى القبلة كلما  
دارت السفينة والفرق بينهما ان الفريضة لا يجوز ترك القبلة فيها  
الامع الخوف ولا خوف هاهنا فلزمه استقبالها وليس كذلك  
النافلة لانه يجوز للمسافر ترك استقبال القبلة فيها بدليل جواز فعلها  
حيث توجهت به راحته والسفينة بمنزلة الراحة **فصل**  
اذا لم يجد ستره للصلوة فبدلت له سترة هبة لم يلزمه قبولها فان  
بذلك له سترة عارية لزمه قبولها والفرق بينهما ان عليه في قبولها  
هبة مئة فلم يلزمه ذلك كما لو بدلت له الرقبة في الكفارة هبة  
فانه لا يلزمه قبولها كذلك هاهنا وليس كذلك العارية لانه  
لا مئة فيها فلزمه قبولها كما لو بدلت له الما في الوضوء فانه لما لم يكن فيه  
مئة لزمه قبوله كذلك هاهنا **فصل** تجوز الاذان لصلوة  
الفجر قبل دخول وقتها ولا يجوز ذلك لغيرها من الصلوات والفرق بينهما  
ما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان يلا يودن بديل  
فكلوا واشربوا حتى يودن ابن امر مكنوم فلو لم يجز لهما عن ذلك ولم  
يرد مثل ذلك في غيرها من الصلوات فيقتضي على مقتضى الدليل  
وانه لا يجوز قبل الوقت لانه دعاء الى الصلوة فلم يجز قبل وقتها كالاقامة  
وفرق اخر ان صلاة الفجر يدخل وقتها والناس نيام وفيهم الخشب والحدث  
فاحتيج الى التقديم الاذان ليتأهب الناس الى الصلوة ولهذا زيد  
في اذانها التثويب بخلاف بقية الصلوات فانه يدخل وقتها والناس



مستيقضون فلا يحتاج الى تقديم الاذان **فصل** اذا صلى على سجادة  
فراي على موضع سجوده نجاسة فاقلب طرفها الطاهر وغطي به موضع  
النجاسة وسجد عليه صحت صلاته ولو اخذ بيده طرف السجادة  
وازالها من موضعها بطلت صلاته والفرق بينهما ان في المسئلة  
الاولى لم يحمل النجاسة ولا صلى عليها فصحت صلاته وفي الثانية حمل  
النجاسة في صلاته فلذلك بطلت صلاته **فصل** لا تصح  
الصلوة في معاطن الابل وهي التي تاوي اليها وقيل هي التي تقف فيها  
حين ترد الماء وتصح في مراح الغنم الذي تاوي اليه والفرق بينهما ما روي  
احمد باسناده عن اسيد بن حضير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
توضوا من لجوم الابل ولا توضوا من لجوم الغنم وصلوا في مراح الغنم  
ولا تصلوا في معاطن الابل وروي عبد الله بن معقل المزني ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا في مراح الغنم ولا تصلوا في معاطن  
الابل فانها خلقت من الشياطين وقد نهى ان يصلى في ماوى الشيا  
طين ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم اخرجوا من هذا الوادي  
فان فيه شيطانا فلم يصل فيه حتى اذا خرج منه صلى والله اعلم  
**فصل** اذا صلى محدثا ناسيا لحدته لم تصح صلاته ولو صلى عليه  
نجاسة فاحشه هيرة ناسيا لها فصلاته صحيحة والفرق بينهما  
ان الطهارة من الحدث شرط في صحة الصلوة بالاجماع فلم يسقط  
بالسهو والنسيان كسائر شروطها وليس كذلك الطهارة من  
النجاسة لانها ليست شرطا في صحة الصلوة بل هي واجبة مع الذكر  
وتسقط بالنسيان كسائر واجبات الصلوة من التكبيرات والتسبيحات  
وقول سمع الله لمن حمده والتشهد الاول والدليل على سقوطها بالنسيان  
ما روي ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعله في

ضعيفة  
هذه المسئلة  
المختصة بالنجاسة  
الطهارة من النجاسة  
شرط لصحة الصلوة  
فتبطل الصلوة  
بنسيانها

الصلوة فخلع الناس نعلهم فقال ما لكم خلعت نعالكم فقالوا رايناك خلعت  
نعلك فخلعتنا فقال اتاني جبريل فاخبرني ان فيها قذرا او قال  
دما فلو لم يسقط بالسهو وتصح الصلوة لاستأنف الاحرام  
بالصلوة **فصل** لا تصح امامة الاخر من مناطق ولا باخر من  
مثله نص عليه في رواية حنبل وتصح امامة الامي بامي مثله  
والفرق بينهما ما ذكره القاضي في المجرد وهو ان الاخر من ابيوس  
منه القراءة بخلاف الامي فانه غير ما يوس منه القراءة **فصل**  
من سافر لم عصية لا يجوز له قصر الصلوة فيه طويلا كان سفره او قصيرا  
ولا الجمع بين الصلاتين ولا الفطر في شهر رمضان ولا المسح اكثر من يوم  
وليلة وحجز به الصلوة فيه بالتيمم مع عدم الماء والفرق بينهما ان  
التيمم ليس برخصة يستباح بالسفر وانما هو عزيمة يجب عند عدم  
الماء بدليل انه يجب في الحضر بخلاف بقية الاشياء المقدم ذكرها  
فانها كلها رخص لا تستباح الا بالسفر المباح وسفر العصية لا  
يستباح به شئ منها **فصل** اذا نوى المسافر الذي يجوز له قصر  
الصلوة الإقامة ببلد صار في حكم المقيم ولم يجز له القصر فلو خرج منه  
بينة السفر الى موضع يباح القصر جاز له القصر فان عاد لاخذ شئ نسيه  
او الحاجة ولم ينو الإقامة ببلده فله القصر فيه ولو خرج من بلده بينة  
السفر الى مسافة القصر جاز له القصر فلو عاد الى بلده لاخذ شئ نسيه  
او الحاجة لم يجز له القصر والفرق بينهما انه انما كان مقيما في غير بلده بالنية  
فاذا فارقه مسافرا زالت الإقامة وانقطعت النية فلم يصح بعوده  
الحاجة مقيما وليس كذلك اذا سار عن بلده ثم عاد اليه لانه قد  
عاد الى وطنه وكان مقيما بذلك **فصل** اذا نسي صلاة سفر  
ولم يذكرها الا في سفر اخر جاز له قصرها وان ذكرها في الحضر



بين السفرين فلم يقضها حتى سافر السفر الثاني لم يجزله قصرها والفرق بينهما  
انه اذا ذكرها في الحضر بين السفرين لزمه فعلها تامة حيث ذكرها بدليل  
قوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فذلك وقتها  
لا وقت لها غيره فاذا كان وقتها حال ذكرها وقد ذكرها في الحضر صارت  
صلاة حضر فصارت كما لو دخل عليه وقتها في الحضر ولم يصلها حتى خرج  
وقتها فانه يلزمه فعلها تامة سواء قضاها في الحضر او في السفر كذلكها هنا  
وليس كذلك اذا لم يذكرها الا في السفر الثاني لانها لم تجب عليه في  
الحضر فيلزمه فعلها تامة ولم يذكرها في الحضر فيصير الحضر وقتا لها بذكر  
لها فيه على ما دل عليه الحديث فيلزمه ادائها تامة واذا انتفت  
الحالتين بقيت صلوة سفر لم يذكرها الا في السفر فجازله قصرها كما لو  
كان السفر واحدا ولا يلزم على هذا اذا نسي صلاة حضر فذكرها في سفر  
فانه يلزمه فعلها تامة لانها وجبت عليه تامة واستقر وجوبها تامة  
فلزمه فعل ما وجب عليه كما لو ذكرها في الحضر ولا يلزم اذا نسي صلاة  
سفر فذكرها في الحضر لانه حيث ذكرها في الحضر لزمه اتمامها لما ذكرنا من  
الحديث فصارت كما وجبت عليه في الحضر بخلاف ما اذا وجبت عليه  
في السفر ولم يذكرها الا في سفر آخر **فصل** اذا دخل المسافر  
بلدا فيه زوجته لم يجزله القصر ولو دخل بلدا فيه ابوه واولاده اوله  
فيه مال او دار او كان وطنه قد انتقل عنه واستوطن  
غيره لم يمنع ذلك من القصر والفرق بينهما ما روى ان عثمان رضي الله عنه  
صلى بمننا الظهرا ربعا فانكر عليه عبد الله بن مسعود وقال ان الله وانما  
اليه راجعون صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع ومع ابنه بكر  
وعمر ركنين فقال عثمان اني تاهلت وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول

من تاهل بلد فهو من اهله ولانه مع زوجته في بلد لا يجوز لزوجه القصر فيه  
فلم يجزله القصر فيه كالملاح والمخاري والصح اذا كانوا يسافرون باهلهم  
دائما وليس لهم نية المقام ببلد ولا يلزم على هذا اذا سافر بزوجه الحاجة  
ونيتته العود الى وطنه او ليقم في بلد غير لان ذلك السفر يجوز لزوجه  
القصر فيه وليس كذلك اذا دخل بلدا فيه ابواه او اولاده اوله فيه  
مال او دار او كان وطنه قد انتقل عنه واستوطن غيره لانه بدلك لم  
يخرج من حكم المسافر بدليل انه لو كان مسافرا بيه او بامه او بابا وولاده او  
بماله دائما ولم ينو الاقامة ببلد جازله القصر بخلاف ما لو كان يسافر  
بزوجه لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون بعد القصر و  
الصلوة بمكة وقد كانت وطنهم ولا نهم قد انتقلوا عنها واستوطنوا  
غيرها فدل ذلك على ما قلناه **فصل** اذا جمع بين الصلوتين  
في وقت او لها لم يجزله ان يفرق بينهما الا بقدر الاقامة والوضوء وان صلى  
بينهما سنة الصلوة فهل يبطل الجمع على روايتين وان كان الجمع في وقت  
الثانية منها لم يشترط موصلتهما وجازا التفريق بينهما في اصح الوجهين  
والفرق بينهما ان وقت الاولى لا يجوز ان صلى فيه الثانية الا بالجمع فاذا  
لم توجد المواصلة لم يوجد الجمع فيصير فاعلا للثانية في غير وقتها بغير  
جمع فلم يجز وليس كذلك اذا جمع في وقت الثانية لانه اذا اخرج الثانية  
عن الاولى بالتفريق بينهما كان مصليا لكل واحدة من الصلوتين في وقتها  
وذلك جائز لانه انما جاز فاجزى الاولى لانه نوى في وقتها بالتأخير الجمع  
فصارت وقت الثانية وقتا لاولة فلم ياتر بالتأخير وصارت مكان عليه  
صلاة فابته بالنسيان وصلوة الوقت فانه يجوز له التفريق بينهما  
كذلكها هنا **فصل** اذا جمع بين صلاتين في وقت  
الاوله منهما وتوضأ بينهما ثم بان انه صلى الاوله بغير وضوء فالصلاة بان



بأطلتان ولو جمع بينهما في وقت الثانية وتوضأ بينهما ثم بان أنه صلى  
 الأول بغير وضوء فالأولة باطلة والثانية صحيحة والفرق بينهما أنه  
 إذا كان الجمع في وقت الأول فالثانية مفعولة قبل وقتها والصلوة لا  
 تصح قبل وقتها إلا بشرط أن يكون مجموعها مع الأول قبلها بحيث لا تؤثر  
 عنها إلا بمقدار الإقامة والوضوء فإذا بطلت الأول بكونه صلاها  
 بغير وضوء بقيت الثانية مفعولة قبل وقتها غير مجموعها مع التي قبلها  
 فبطلت كما لو تعدت ركعة الأولى وصلا الثانية وحدها في وقت الأول وكما  
 لو بطل الجمع بان لم يركع أو بان آخر الثانية عن الأول فأكبر أي بطل به  
 الجمع أو غير ذلك وليس كذلك إذا كان جمعه في وقت الثانية  
 لأن الثانية مفعولة في وقتها لا تعلق لها بالأولة ولهذا لا يشترط  
 أن ينوي الجمع عند فعلها ويجوز أن يفصل بينهما بالزمان والكلام ولا  
 يشترط وجود العذر الذي يجمع لأجله كالمطر ونحوه في وقت الجمع كما  
 يشترط وجوده عند الجمع في وقت الأول وإنما يفهم أن ينوي في وقت  
 الأول أن يجمع بينهما في وقت الثانية بحيث لا ياتم بتأخير الأول إذا لم يكن  
 للثانية تعلق بالأولة لم يبطل بطلانها كما لو صلى كل صلاة في وقتها  
**فصل** إذا صلى الصبي الظهر يوم الجمعة ثم بلغ قبل أن تصل  
 الجمعة لزمه فرض الجمعة ولو صلى العبد الظهر ثم اعتق أو صلى المسافر  
 الظهر ثم قدم والامام في الجمعة لم يلزمها الجمعة والفرق بينهما أن  
 العبد والمسافر إذا ما فرض عليهما في الوقت وهما من أهله فلم يبطل  
 بعد كماله والحكم بصحته كما لو صلى الجمعة في بعض القرى ثم قدموا مصرا  
 فوجدوا الامام في الجمعة أو صلىا في إحدى جانبي المصرا الجمعة ثم عبرا  
 إلى الجانب الآخر فانه يجزيهم ما صلوه ولا يلزمهم حضور الجمعة  
 الاخرى كذلك هاهنا وليس كذلك الصبي لانه لم يرد ما فرض

عليه

عليه في الوقت لانه صلى الظهر وليس هو من اهل الفرض فلم يحتسب به  
 عن الفرض كما لو صلى تطوعا

## كتاب الزكاة

**فصل** إذا وجب عليه زكاة خمس من الابل شاة فأخرج عنها بغير المحرم  
 ولو وجب عليه بنت لبون فأخرج عنها حقة أو جذعة أجزاء والفرق  
 بينهما أن الواجب في خمس من الابل شاة فإذا أخرج عنها بغيرها فقد  
 انتقل إلى غير الجنس الواجب وذلك لا يجزي ما لو أخرج بغيرها عن  
 بغير أو بغيرها عن تباع فانه لا يجزي لانه أخرج من غير الجنس كذلك  
 هاهنا وليس كذلك إذا أخرج عوض بنت لبون حقة أو جذعة  
 لانه لم ينتقل إلى جنس آخر وإنما هو من جنس الواجب أجود منه فهو كما  
 لو أعطى عن المراض صحيحة وعن المهازيل سمينة وعن الصغار كبيرة  
**فصل** إذا ملك تسعا وثلاثين شاة أحد عشر شهرا ثم ولدت  
 أحداها سخلة ولا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها حول كامل بعد أن  
 كملت أربعين بالسخلة ولو ملك مائة وعشرين شاة حولا لا يوما ففي  
 اليوم الاخير تجب أحداها سخلة لزمه شاتان عند تمام الحول اللهم  
 وكان سبب وجوب الشاة الثانية وجود السخلة كالولادت مائة  
 وأحدى وعشرين في جميع الحول والفرق بينهما أن مادون الأربعين  
 ليس بسبب لوجوب الزكاة فلا يعتد عليها الحول ولا يعتبر نتاجه  
 في وجوب زكوته قبل الحول بخلاف النصاب فانه سبب لوجوب  
 الزكاة فانه يعتد الحول عليه وكان لنتاجه حكمه في وجوب الزكاة  
 لانه بعضه يدل على صحة ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم عد عليهم  
 السخلة بروحها الراعي على يديه ولا يكون ذلك إلا فيما إذا نتج  
 النصاب فصاعدا **فصل** إذا نوي علف السائمة لم ينقطع



بذلك حكم السوم ما لم يعلفها ولو كان له عروض للتجارة فتوى اقتضاها  
صارت للقيمة وانقطع حول التجارة والفرق بينهما ان المعاوضة انما سقط  
زكاتها لما يلزم من كلفها ومونة علفها فاما بوجد العلف لم يتغير حكم السوم  
بنية العلف لان المسقط لحكم السوم لم يوجد لانه لم يلتزم كلفة بنية  
العلف وليس كذلك المسئلة الاخرى لان عروض التجارة انما صارت  
سببا لوجوب الزكاة بان نوها للتجارة عند ابتياعها فاذا نواها للقيمة  
بطلت النية الاولى فبطل حكمها فنية القيمة للعروض قايمه مقام علف  
السايمه في منع وجوب الزكاة وبنية العلف من غير وجود العلف كالارتيا  
والتفكر في انجاد نية القيمة لا كوجود نية القيمة **فصل** اذا  
اشترى الخبز لمحا الخبز به خبز ابيعه فحال عليه الحول عنده وقيمه نصاب  
وجب عليه زكاة قيمته ولو اشترى حطب الخبز به خبز ابيعه فحال  
عليه الحول عنده وقيمه نصاب لم يجب عليه زكاة قيمته وكذلك اذا  
اشترى الصباغ العصفرو النيل ليصبغ به ثياب الناس بالاجرة فحال  
عليه الحول عنده وقيمه نصاب لزمه زكاته ولو اشترى القصار اشنانا  
او صابونا او قلى او نورة ليقتصر بذلك ثياب الناس بالاجرة فحال عليه  
الحول عنده لم يجب فيه زكاة والفرق بينهما ان الملح والعصفرو النيل  
اعده للاعتياض عنه لان ما ياتخذ من ثمن الخبز عوض عن جميع اجزائه وكذلك  
ما ياتخذ من اجرة الصبغ في حكم العوض عن عين النيل والخبز فوجبت  
فيها زكاة التجارة كالسبع المعدة للبيع وليس كذلك الحطب والاشجار  
والصابون والقلى والنورة للقصار لانها غير معدة للاعتياض عن عينها  
لانها تطف ولا يقع التسليم في عينها الى صاحب الثوب وانما يستعان  
على القصار والخبز فهي كأدوات القصارين والخبازين من الكوزينات  
والاعواد واجاجين الخبازين والحوان وما اشبه ذلك كل ذلك لا زكاة

في شيء منه كذلك هذه **فصل** اذا كانت له جارية للخدمة فتواها  
للتجارة لم تصير للتجارة ما لم يبيعها ولو كانت للتجارة فتواها للخدمة صار  
للخدمة ولم يجب في قيمتها زكاة التجارة والفرق بينهما انه اذا كانت  
للخدمة فتواها للتجارة فقد نوى التجارة ولم يفعلها فلم يبطل حكم الخدمة  
بمجرد النية ولم نصير للتجارة بقيت بحالها كما لو نوى المقيم السفر ولم  
يفعله يسافر لم يصير مسافرا وبقي مقيما لهذا المعنى فانه نوى السفر ولم  
يفعله ففي الاقامة كذلك هاهنا وليس كذلك اذا كانت التجارة  
للتجارة فتواها للخدمة لانه نوى الخدمة وفعلها فبطل حكم ما كان نواؤه  
قبله وصارت للخدمة كما لو نوى المسافر الاقامة فانه يبطل حكم السفر  
ونصير مقيما كذلك هاهنا والمعنى في ذلك ان السفر والتجارة عمل  
فالم يوجد لا يحكم به والاقامة والخدمة ترك العمل والترك يحصل  
مع النية من غير عمل فلذلك افرق **فصل** اذا ملك بالوصية  
عروضاً ونواها حال تملكها للتجارة صارت للتجارة ولزمه زكاتها  
ولو ملكها بالميراث ونواها حال تملكها للتجارة لم تصير للتجارة ولم يجب  
فيها زكاة والفرق بينهما ان الوصية يشبب بحصوله الملك من جهته  
بدليل انه لو لم يقبل الوصية لم يملك المال الموصى به فذلك على انه  
سبب بحصوله الملك من جهته فاذا نوى به التجارة كان للتجارة كما لو  
ملكه بالشر او نوى به التجارة وليس كذلك لانه لان الملك لا يحصل  
به من جهته لانه يدخل في ملكه بغير اختياره سواء اراده او لم يرده  
واذا لم يوجد منه سبب صار كما لو كان في ملكه عروض للقيمة فتواها  
للتجارة فانها لا تصير للتجارة كذلك هاهنا **فصل** اذا اخرجت  
الثمار على اربابها يجب على الخارص ان يترك لهم الملك او الربع وان لم  
يفعل جاز لا رباب الاموال ان ياخذوا بقدر ذلك ولا تحسب



بذلك من النصاب نص عليه وكذلك ان لم يخرج الامام خالصا واخرج  
 رب المال من خرص ثمرته جازله ان يخرج بقدر ذلك فاما الزرع فقال  
 القاضي قياس المذهب ان لا يترك لهم منها شيئا والفرق بينهما ان الاصل  
 ان لا يجوز اسقاط شيء من الزكوة بعد وجوبه كما في سائر الاموال والزرع  
 قد وجبت الزكوة في جميعها فلم يجر اسقاط الزكوة عن بعضها او فلم  
 يجر اسقاط شيء من ركةاها لسائر الاموال الزكوية وانما تركنا هذا الاصل  
 في الثمار للخير وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا خرصتم  
 فدعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع وروى جابر بن عبد الله  
 الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خففوا في الخرص فان في  
 المال العزّة والاكلة والواطية والوصبة والعامل والنوايب  
 وما وجب في الثمرة من حق يعني بالواطية السابلة المجتازين بالثمار  
 فياكلون منها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا مر احدكم بستان اخيه  
 فلياكل منه ولا يتخذ خبثه والاكلة يعني بها ما ياكله رب المال وعياله  
 فعملنا بالاشرف في الثمار ولا اثر في الزرع ولا في النفوس تنوق الى اكل  
 الثمار ما لا تنوق الى اكل الزرع فافترقا **فصل** اذا غصب  
 المال او سرق او كان دينيا فحده الغريم ثم عاد الى مالكة لم يجب زكوة  
 لما مضى ولو غصب رب المال بان جسد عن ماله حولا او احوالا لم  
 يمنع ذلك وجوب زكوة لما مضى نص عليه في رواية الميهوي فقال  
 تودي زكوة مال المفقود اذا صار الى الورثة لما مضى والفرق بينهما  
 ان غصب المال وسرقته وصلاله قد خرج عن يد مالكة ونصرفه  
 وعن ارضاده للثما لانه لا طريق له الى الانتفاع به والى تنميته بحال  
 فلم يجب زكوة كما لو صاغه حليا او جعل الماشية للعمل وهذا لان  
 الزكوة لا تجب الا في مال معد للثما والزيادة وهذا المال ليس

عسما

بمستثناها لانه لا طريق له الى الانتفاع به بحال فهو كالناتف بوضع ذلك  
 ان في الاصل المقيس عليه يد على المال ولم يفته سوى تنميته والمشتري  
 والمغصوب قد خرج عن يد وتنميته فهو باسقاط الوجوب اولى  
 وليس كذلك اذا غصب رب المال لانه بغصبه لم يخرج المال  
 عن يده وتصرفه بدليل انه لو باعه في دار الحرب نفذ بيعه ويمكنه  
 التصرف فيه وتنميته بوكيله فلم يخرج عن ارضاده للثما فهو كالوكان في يد  
 ولان المال في يده حكما ولهذا لا يلزم حابسه ضمان المال ان تلف فافترقا  
**فصل** لا يجب زكوة المال المغصوب والضال ويجب زكوة الفطر  
 عن العبد المغصوب والابق والضال والفرق بينهما ان زكوة المال  
 لا تجب الا في مال معد للثما وانما لا يحصل مع عدم القدرة على التصرف  
 فلذلك لم يجب زكوةه وليس كذلك صدقة الفطر لان سببها ملك  
 الرقيق والعصب والابق لا يورثان في الملك فلذلك وجبت زكوة  
 الفطر كما يلزمه نفقتهم **فصل** اذا حال الحول على عبيد التجارة  
 وجبت زكوة فطرتهم مع زكوة قيمتهم نص عليه ولو حال الحول على النصاب  
 من الماشية وهي سائمة للتجارة او حال الحول على خيل للتجارة وقد اثمرت  
 في الحول ثمره يجب فيها الزكوة وجبت زكوة التجارة في الجميع ولم يجب غيرها  
 والفرق بينهما ان فطرة عبيد التجارة وزكوة قيمتهم حقان بعبان  
 بشيين مختلفين في محلين فلا يتنافيان صله الجزاء والقيمة في  
 قتل الصيد المملوك والنفقة والزكوة والدية والكفارة واجرة  
 الارض وزكوة الخارج منها وبيان الوصف ان صدقة الفطر يجب  
 بسبب راس يلزمه موته عند خروج شهر رمضان لا تعلق لها بمالية  
 ولهذا يجب في حق ولد الجرد وزوجه الحرة ولا مالية فيها وزكوة  
 التجارة تجب بسبب المال النامي بمعناه فلا تنافي بينهما وليس

أما  
 بسبب



كذلك زكوة السوم والتجارة لانهما جميعا يجبان بسبب واحد وهو المال ولهذا لو انتفى المال انتفيا جميعا فكذلك ما يبين على المال الواحد

**فصل** نقصان النصاب في بعض الحول شهرا وشهرين يمنع وجوب الزكوة ونقصان السوم في بعض الحول شهرا او شهرين لا يمنع وجوب الزكوة والفرق بينهما ان مقدار النصاب اصل والسوم صفة فنقصان الاصل يمنع وجوب الزكوة ونقصان الصفة لا يمنع وجوبها بدليل انه لو ملك اربعين شاة احد عشر شهرا فتو الدت تسعة وثلاثين سخلة وتماوت امهات السخال ولم يبق الا السخال والشاة الاخرى ثم تم الحول لم تسقط الزكوة لوجود كمال النصاب في جميع الحول ولو ماتت شاة واحدة وبقي تسعة وثلاثين فتم الحول لم تجب الزكوة لانها هنا نقص النصاب وفي الاول نقصت الصفة وهذه الصفة موثقة في اسقاط الزكوة فان الزكوة تجب في الصغار على احدي الروايتين كالمعاونة والعوامل سوا فافهم ذلك

**فصل** ما زاد على نصاب الذهب والفضة تجب الزكوة فيه بحسابه وان قل وكذلك حكم الزروع والثمار بخلاف ما زاد على نصاب المواشي فانه يعتبر فيه الاوقاص المعينة بين النصب والفرق بينهما انه لو اوجنا الزكوة في الوقص في الماشية لم تجل اما ان توجب في ست من الابل شاتين فتجحف برب المال او توجب شاة وخمس شاة فيفضي لاسو المشاركة واختلاف الايدي بين الفقهاء والمالك فضرر الشرع الاوقاص ليزول ذلك لطفائه باري الاموال ورحمة لهم واما الذهب والفضة والزروع والثمار فاذا اوجنا الزكوة فيما زاد على نصابها اوجناها بحساب ذلك ويمكن اخذ ذلك من غير ضرر لانهما اموال تجزي وتبعض فلا معنى

لضرب

لضرب الوقص وهذا لان الزكوة وجبت مواساة للفقير بجز من المال ولهذا اوجبها الشرع في قدر كمثل المواساة فاذا بلغ ذلك القدر وجبت فيه الزكوة وفيما زاد عليه قليلا كان او كثيرا لانه لا فائدة بعد احتماله لضرب مقدار لا يوجب فيه الزكوة الا ان يكون في الانجاب ضرر على رب المال اما بالاجحاف او بسو المشاركة على ما بينا ولا ضرر عليه فيما عدا الماشية فافترقا والله اعلم

**فصل** اذا ورث جماعة اموالا غير زكوية كالخيل والبغال والحمير والاثاث وما شية زكوية فكان نصيب كل واحد منهم من الماشية الزكوية نصابا او كانت الماشية الزكوية لجماعتهم نصابا او كانت خلطة صحيحة وجبت الزكوة فيها قبل القسمة ولو ملكوا ذلك بالغنمة لم مجرد ذلك في حول الزكوة الا بعد القسمة والفرق بينهما ان الاثر ثبت لكل واحد منهم للملك على نصيبه من كل صنف من التركة ثبوتا مستقرا وليس لاحد ان يعد له عن حصته من ذلك الجنس لا غير من الاجناس فلذلك جرى في حول الزكوة كالمو ملكوه بالشري او بالهبة وليس كذلك الملك بالغنمة لانه لا يثبت به الملك لكل واحد على نصيبه من كل صنف لان الامام له ان يقسم بينهم قسمة يحكم فله ان يجمع حق كل واحد منهم من كل صنف في اي الاجناس شاء ويعطيه حقه من جميع اجناس الغنمة من جنس واحد فله ان يجمع في حول الزكوة لانه لم يتعين الملك بالملك معين فان كانت جميع الغنمة جنسا واحدا زكوا كما جرى في حول الزكوة قبل القسمة كالميراث

**فصل** اذا كان نصيب جميع الغنمين بعد الجنس نصابا من الاموال الزكوية وشرايط الخلطة موجودة جري في حول الزكوة وان لم تتكامل نصابا الا بالجنس او بعضها لم يجر في حول الزكوة والفرق بينهما ان الجنس لا زكوة فيه سوا كان مشتركا مع الغنمين او غزله الامام لاهله لان اهله



غير متعينين فهو كالنفي واذا لم يكن فيه زكوة لم تصح الخلطة معه كال  
المكاتب وغيره من اموال من ليس من اهل الزكوة واذا لم تصح الخلطة معه  
اعتبر نصيب الغائبين بنفسه كما يعتبر مال جميع الخلطافان وجدت شرائط  
وجوب الزكوة فيه وجبت وان اختلف شرط منها لم يجب **فصل**  
اذا ملك عقدا قيمته نصاب واكثر لم يجب زكوة قيمته سواء كان  
للمسكني او للكري ولو ملك خليا للكري وجبت زكوة قيمته والفرق  
بينهما ان العقار ليس من الاموال الزكوية ونعني بالزكوية التي يجب  
الزكوة في عينها فاذا لم تكن للتجارة لم يجب زكوة قيمتها كالعبد والخيل والغنم  
والخبر والسلاح وادوات الصناعات وليس كذلك الخيل من الذهب  
والفضة لانه من الاموال الزكوية التي يجب الزكوة في عينها فاذا اعد  
للكري فما صرفه عن ارضاده للثمن فوجبت زكوته كما لو ارضده للتجارة  
واما اسقطنا زكوته اذا اعد لاستعمال مباح غير الكري لانه صرفه  
عن جهة النمو الى استعمال مباح فهو كالابل والعوامل **فصل** اذا  
كتب عبدك على الف فحال عليها الحول قبل قبضها لم يجب زكوتها حتى يحول  
عليها الحول بعد قبضها ولو اصدفها الف فحال عليها الحول قبل قبضها  
وقبل الدخول بها لزمها زكوتها مع ان ملكها معرض للزوال عنها بردها  
او عن نصفها بطلاقتها قبل الدخول وكذلك لو اسلم اليه انسان الف في طعام  
الى اكثر من حول فانه يجب زكوة الالف على المسلم اليه اذا تم الحول بعد  
قبضها مع ان ملكه معرض للزوال عنها بانفساخ عقد السلم بتعذر المسلم  
فيه وكذلك اذا باع شيئا محتاج الى قبض وقبض ثمنه ولم يقبض المبيع حتى  
حال الحول من حين العقد وجبت زكوة الثمن على البائع مع ان ملكه معرض  
للزوال عنه بتلف المبيع قبل قبضه وكذلك لو اجر دارا اربع سنين بنصاب  
بشرط التجديد او مطلقا فان الاجرة تكون حاله واذا حال الحول

وجبت زكوتها مع ان ملكه معرض للزوال عنها بانفساخ الدار والفرق  
بين هذه المسائل وقال الحنابلة ان مال الحائبة لا يتم ملكه عليه الا بقضه  
بدليل انه لو حلت نجوم الحائبة ولم يودها فعتقه السيد لم يثبت له شيء  
ذمته شي منها فتبعه به بعد عتقه ولو كان قد ملك مال الحائبة قبل قبضه  
لوجب مطالبته به بعد عتقه ولان الحائبة عقد غير لازم من جهة  
العبد بدليل انه لا يملك اجبار العبد على القيام على الحائبة اذا امتنع من  
ذلك واذا لم يكن لازما لم يتم الملك على العوض فيها بمجرد العبد كالجعالة  
واذا لم يتم ملكه عليه لم يجري حول الزكوة كمال العبد والمال الذي في يد المكاتب  
وليس كذلك بقيقة المسائل لان الملك في الصداق قبل الدخول ملك تام وكذلك  
حكم العوض في جميع المسائل المذكورة بدليل انه يجوز التصرف فيه بانواع  
التصرفات ولو كانت الاجرة جائزة جاز للوجوه وطبها وكذلك لو كان  
راس المال المسلم او ثمن المبيع الذي لم يقبض جارية جاز للبائع وطبها والوطي  
لا يجوز الا في ملك تام واذا كان الملك فيها تاما وملك قبضها وتميمتها  
وجبت زكوتها كسائر الاموال الزكوية وليس في ذلك اكثر من ان الملك  
فيها معرض للزوال وجميع الاموال الملك فيها معرض للزوال بتلفها وبمو  
مالكها ومع ذلك يجب زكوتها ولا يمنع ذلك وجوبها كذلك هاهنا والله اعلم  
**فصل** يلزم العامل في المساقاة والمزارعة زكوة حصته من  
الزرع والثمر قبل القسمة ولا يلزم المضارب زكوة حصته من الزرع ما لم  
يقسمها والفرق بينهما ان العامل يستقر ملكه على حصته من الثمرة والزرع  
منذ وقت ظهورها بدليل انه لو ذهب من الثمرة والزرع مهابا ذهب كان  
الباقى بينهما على ما شرطاه فدل على ان ملكه ثابت كمال رب المال فلزمه  
زكوته كرب المال وليس كذلك المضارب لان ملكه لا يستقر على الزرع  
الا بالقسمة بدليل انه لو تلف من المال شي جبر من الزرع لان الزرع وقاية



لرأس المال وإذا لم يستقر ملك المضارب على حصته من الربح لم يلزمه زكوة  
 كمال التجارة **فصل** ما لا يشترط الحول لوجوب زكوة كالزروع  
 والثمار والمعدن لا يتكرر وجوب زكوته بتكرر الحول وما يشترط لوجوب  
 زكوته الحول كالذهب والفضة وقيم عروض التجارة والمواشي يتكرر  
 وجوب زكوتها بتكرر الحول والفرق بينهما أن الزرع والثمار والمعدن  
 يتكامل الثمن فيها دفعة واحدة ولا يملكها بعد ذلك بنفسها ولا هي معدة  
 للثمن فلا يجب فيها زكوة ثانية كالعوامل وليس كذلك الذهب  
 والفضة وقيم عروض التجارة لأن الثمن يتكرر فيها بتكرر الحول فتكرر  
 الزكوة فيها بتكرر الحول **فصل** يجوز صرف الزكوة إلى الغزاة  
 والذين لا حق لهم في الدونان سواء كانوا أغنيا أو فقرا ولا يجوز صرفها  
 إلى من يحج الأمع فقره والفرق بينهما أن الحاج يأخذها الحاجة نفسه  
 إليها فلا يجوز مع الغنا لعدم علة الجواز كما لو أخذها النفقة وليس  
 كذلك الغزاة لأنهم يأخذونها الحاجة غيرهم اليهم وهي دفع العدو عن  
 المسلمين وهذه العلة موجودة مع غنا الغزاة وفقيرهم فلذلك جاز  
 صرفها إليهم مع الغنا فافترقا **فصل** يخرج أجره كمال الزرع  
 والثمار ليعلم مقدارها فوخذ زكوتها من سهم العامل فأما أجره كمال  
 مقدار الزكوة ليقبضها من رب المال فيجب على أرباب الأموال  
 ذكرهما القاضي في المجرى والفرق بينهما أن كل أصول الأموال هو  
 لتحقيق مقدار الواجب فيها وذلك لا يلزم أرباب الأموال بل يلزم  
 العمال لأنه من علمهم كاجرة الكاتب والحاسب وعدل اللواشي وحائس  
 فكل أولئك أجرهم من سهم العامل كذلك الحال وليس كذلك أجره  
 كمال الزكوة لأن أيفاء الزكوة واجب على أرباب الأموال ولا يحصل  
 ذلك إلا بالجل فإلزمهم أجرته كما يلزم من باع ميلا أو موزونا أجره كيلة

لأن

لعله  
اجرة

لأن عليه أيفاء **فصل** لا يجب على الرجل فطرق زوجته الناشز  
 ويلزمه فطرق عبده الأبق والفرق بينهما أن الفطرة جارية بحسب  
 النفقة بدليل قوله عليه السلام وأزلق الفطر عن من يؤنون  
 فهي تجب عن من يلزم نفقته والناشز لا يلزمه نفقتها لأن نفقتها لا تجب  
 إلا بالتمكين فكذلك فطرتها وأما الأبق فنفقته لازمة لمولاه  
 بدليل أن من رده على مولاه يرجع على مولاه بما أنفق عليه وذلك  
 لأن نفقته تجب بالملك وهو موجود ولا يعتبر في وجوب الفطرة  
 الانتفاع بالعد بدليل أنه لو كان له عبد زمن لا منفعة له فإنه  
 يلزمه فطرتة كما يلزمه نفقته كذلك ها هنا والله أعلم ٥

## كتاب الصيام

**فصل** لا يصح شيء من الصيام الواجب إلا بنية من الليل  
 صوم النفل بنية من النهار قبل الروال وبعده والفرق بينهما ما روي  
 أبو داود والدارقطني في سننهما باسنادهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال من لا يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصيام له فهذا عام في كل صوم  
 وأما النفل فإنه خرج منه بدليل خصه وهو خير عايشة رضي الله  
 عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسأل هل عندكم شيء فإذا قلنا لا  
 قال فاني إذا صائم فخرج النفل بهذا النص من عموم النص الأول  
 وبقي ما عداه على عمومته ومن المعنى أن النفل قصد المشرك تكثيره وسهل  
 طريقه بدليل أنه يجوز صلوة التطوع على الراحلة وإلى غير جهة القبلة  
 وجالس في الحضرك ذلك على خلاف الفرض فكذلك هذا

**فصل** إذا نوى ليلا الصيام ثم فعل ما ينافيه كالأكل  
 والشرب لم يفسخ بذلك نيته ما لم يفسخها بقلبه ولو نوى صيام جميع  
 الشهر وقلنا يصح صيام الشهر بنية واحدة ثم أفرط في بعض أيامه أعذر

ثم قال



او لغيره عن لم يصح له صيام باقية بتلك النية والفرق بينهما ان اكله  
وشربه في اثنا الليل لم يغير حكم نيته لان حكمها صوم النهار وذلك  
موجود واذا لم يتغير حكم نيته بقيت على صحتها كما لو لم ياكل بعد هذا  
وليس كذلك اذا افطر في بعض ايام الشهر لان فطره يبطل حكم نيته  
لان حكمها صوم جميع ايام الشهر فاذا افطر بعضها فقد بطل حكم نيته  
فيما افطره واذا بطل حكمها فيه لم يصح صيام ما بعده بنية قد بطل  
حكمها كالو فسخ نية الصوم وانما لم يبطل حكم نيته فيما صامه من الايام  
بها قبل فطره لان صيامها تم وكل فلم يلحقه البطلان فان قيل نيته  
لجميع الشراكات متعددة بعد ايام الشهر فاذا بطلت نيته لبعض  
الايام بقيت نيته لبقية الايام فوجب ان يصح ان لو نوى ليل يوم في ليلته  
نية مفردة قلنا هذا لا قايل به لانه لا يصح ان ينوي صيام يوم من  
رمضان قبل ليلته بدليل انه لو نوى اخر يوم من شعبان صيام اول يوم  
من رمضان لم يصح وكذلك لو نوى اول ليلة من رمضان صيام اليوم  
الثالث وما بعده او نوى صيام نصف الشهر او عشرين يوما منه لم يصح  
صيامها بتلك النية وانما يصح صوم جميع الشهر بنية واحدة لانه عبادة  
واحدة فجعلت النية لصوم جميعه كالنية لصوم يوم واحد والله اعلم  
**فصل** يقبل في روية هلال شهر رمضان قول عدل واحد  
ولا يقبل في ساير الشهور الا عدلان والفرق بينهما ما روى عن ابن عباس  
انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرنا بالصوم بشهادة  
الواحد ولا يقبل في الفطر الا اثنين ولان الشهادة في غير شهر رمضان  
شهادة يلحق الشاهد فيها التهمة فكان من شرطها العدد كساير الشهادات  
بخلاف الشهادة على هلال شهر رمضان لانه لا يلحقه فيها تهمة  
وفرقتا اخر وهو ان المعنى الذي اوجب قبول قول الواحد في هلال

شهر

شهر رمضان هو الذي اوجب ان لا يقبل في هلال شوال الا عدلين  
وهو الاحتياط للعبادة **فصل** اذا شهد عدلان بروية  
هلال شهر رمضان فصام الناس ثلثين يوما فلم يروا هلال شوال لاجل  
الغيمة جاز لهم الفطر ووجب ولو عدوا الهلال مع الصحو لم يجز لهم الفطر  
والفرق بينهما ان شهادة العدلين بحب بها الصوم والفطر اذا شهدا  
بروية هلال شوال فاذا صاموا ثلثين يوما فقد اكملوا العدة بشهادتهما  
ولم يوجد ما يقدح فيها فوجب الفطر كما لو شهدا بروية هلال شوال  
وليس كذلك اذا عدوا الهلال مع الصحو لان عدم الهلال مع الصحو  
يقضي والحكم بشهادة اثنين ظن واليقين مقدم على الظن فقد وجد  
ما يقدح في شهادتهما واتضح ان ما شهدا به من روية هلال شهر رمضان  
كان خيالا باطلا لانه لو كان روية صحيحة لما تصور عدم هلال  
شوال بعد ثلثين يوما لاسيما وهذا يكون هلال التمام اوضح دليل  
على بقاء رمضان فلذلك لم يجز الفطر لان ذلك اليوم من شهر رمضان  
ولا يجوز فطره كبقية ايامه والله اعلم **فصل** اذا طلع الفجر وقد  
اولج في زوجته فنزع في الحال فعليه القضاء والكفارة ولو حلف  
لا يلبس قميصا وهو لا يسه فخلعه في الحال او لا يسكن دارا وهو فيها  
فخرج منها في الحال لم يحنث والفرق بينهما ان النزع جماع لان  
الجماع ايلاج ونزع بدليل انه يلتذ به كما يلتذ بالايلاج فكان حكمه  
حكم الايلاج وليس كذلك خلع القميص والخروج من الدار لان ذلك  
ليس بلبس ولا يسكن ولا يسه فخلعه في الحال او لا يسكن دارا وهو فيها  
فخرج منها في الحال لم يحنث ولا فيه معنى ذلك فلهذا لم يحنث والنزع  
فيه معنى الجماع فلهذا تعلق به ما يتعلق بالايلاج **فصل** قد  
بيننا انه اذا طلع عليه الفجر وهو مجامع فسد صومه لان النزع فيه  
معنى الجماع فلو قال ان وطئت فانت طالق فاولج فيه طلق ولو نزع

رمضان



لم يلزمه مهر ولا حد والفرق بينهما ان فساد الصوم اوسع من وجوب  
المهر والحديد ليل انه لو وطئ زوجته في نهار رمضان فسد صومه ولا  
يلزمه حد ولا مهر فلذلك اختلفوا **فصل** اذا اكل شاكا في طلوع  
الفجر وبقي على شكه فلا قضاء عليه وان اكل شاكا في غروب الشمس وبقي  
على شكه فعليه القضاء والفرق بينهما ان الاصل بقا الليل فلا نزله  
بالشك والاصل بقا النهار فلا نزله بالشك فافترقا **فصل**  
اذا اكل معتقدا ان الشمس لم تغرب فبان انها قد كانت قد غابت فصومه  
صحيح ولا قضاء عليه وان اكل معتقدا ان الفجر قد طلع فبان اكله كان قبل  
طلوع الفجر لم يصح صومه وعليه القضاء والفرق بينهما انه اذا اكل  
بعد غروب الشمس معتقدا انها لم تغرب فقد قصد ابطال الصوم بعد  
تمامه وكما له لان غروب الشمس قد انتهى صومه وتم بدليل قول النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا غربت الشمس افطر الصائم اكل ام لم ياكل واذا انتهى  
صومه وكمل لم يلحقه الفساد باكله ولا باعته اكله فانه لم ياكل فيه فلم يطل  
كما لو نوى ابطال الصوم او الصلاة بعد خروجه منها وبعد كمالها واما  
اذا اكل معتقدا ان الفجر قد طلع فقد قصد الا فطار بالنهار فزال نية  
الصوم باعته اكله ولا يطلعه فلا يصح صومه بعد ذلك لعدم النية  
من الليل لانه لم يجد النية قبل طلوع الفجر وهذا في الصيام الواجب  
فاما النفل فانه يصح مع نية الفطر فان نوى الصيام بالنهار صح صومه  
للحديث المنقول في ذلك وقد سبق ذكره **فصل** اذا نوى  
الصائم الافطار ثم بدله فلم يفطر وعاد نوى اتمام صومه لم يصح صومه  
ان كان فرضا وان كان نفلا صح والفرق بينهما ان صوم الفرض يشترط  
الصحة النية في جميع النهار على ما سبق بيانها فاذا نوى الافطار في  
بعض النهار فقد عري ذلك الزمان عن النية فبطل الصوم لعدم شرطه

وهو

وهو النية فاما صوم النفل فلا يشترط الصحة النية في جميع النهار بدليل  
انه اذا اصبح بنية الفطر ثم نوى الصيام صح صومه يدل عليه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يقول هل عندكم شيء يعني طعاما ياكله فاذا قالوا  
لا قال فاني اذا صائم فدل على انه كان قد نوى الافطار واذا ثبت هذا  
فلم يوجد منه الا نية الافطار وقد ابطالها بنية الصيام بعدها في وقت  
يصح الصوم بابتداء النية فيه فصح كما لو اصبح بنية الافطار ثم نوى  
صوم التطوع **فصل** من دخل في صوم التطوع او صوم النفل  
لم يلزمه اتمامها بل يستحب له ولو خرج منها لم يلزمه القضاء ومن دخل  
في حج التطوع او عمره التطوع لزمه اتمامها فان افسدها او فات وقت  
الحج لزمه القضاء في اصح الروايتين والفرق بينهما من حيث التصريح  
اما التصريح رواه البخاري في صحيحه عن جويرية بنت الجارح ان النبي  
صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم جمعة وهي صائمة فقال لها صمت  
امس قالت لا قال افصومي من غد قالت لا قال افطري وهو نص فانه لو  
لو كان بالشروع قد لزمها الصوم واما ما لم يلزمها فخرجهما فكيف  
يامر به وروي مسلم في صحيحه عن عاتبة رضي الله عنها انها قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتيني فيقول هل عندك غدا فاقول لا فيقول  
اني صائم قالت فانا في يوم فقلت يا رسول الله انه قد اهديت لنا هدية  
فقال ما هي قلت خيس فقال اني قد اصبحت صائما قالت ثم اكل وفي لفظ  
هاثية فاجل ثم قال اني قد كنت اصبحت صائما وهو نص في جواز الفطر  
الخروج من التطوع وقد رواه ابو داود في سننه ايضا وروي احمد  
وابوداود رحمهما الله باسنادهما عن ام هانئ انها قالت لما كان يوم  
فتح مكة جات فاطمة فقعدت عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم وجات  
ام هانئ فقعدت عن يمينه وجات الوليدة بافا فيه شراب فشرب منه



ثم ناوله ام هاني فشربت منه ثم قالت يا رسول الله لقد افطرت كتب  
صايمة فقال لها اكتب تقضين شيئا قالت لا قال فلا يضرك ان كان  
تطوعا وفي لفظ اخر رواه احمد رحمه الله انه قال لها الصايمة المنتطوع  
امير نفسه ان شا صام وان شا افطرو وفي لفظ اخر كتبت صايمة فكهت  
ان ارد سورك فقال ان كان قضا من شهر رمضان فاقضي يوما مكانه  
وان كان تطوعا فان شئت فاقضي وان شئت فلا تقضي ونقله الدارقطني  
بهذا اللفظ ايضا وهو نص فان طعن على هذا الحديث بان فتح مكة  
كان في شهر رمضان فكيف تكون صايمة قضا او تطوعا فالجواب  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام مكة ثمانية عشر يوما حتى دخل شوال  
وكان جميع تلك الايام تسمى ايام الفتح وكان بعض ايام شوال  
يطعن فيه وقد رواه الائمة المذكورون ولم يقدح احد في اسناده  
واما الحج والعمرة فامر الله تعالى باتمامها بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة  
لله ولم يفرق بين الفرض والنفل الامر يقتضي الوجوب وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم من كسر او عرج فقد جمل والحج من قابل ولم  
يفرق ايضا ولو كان الحلم مختلف لبيته لان تاخير البيان عن وقت  
الحاجة لا يجوز واما من حيث المعنى فان الصوم والصلوة يخرج منها  
بالفساد فلا يلزمه اتمام نفلها بالشروع فيها ولا قضا واما بالخروج  
منها كالاغتلاف وكما لو دخل في صوم يظنه عليه ثم بان له انه ليس  
عليه وكالطهارة وتحقيق هذا الكلام ان الملتزم لهذه العبادة  
منتطوع قبل الشروع ولم يتجدد الا الشروع وهو عبارة عن ملازمة  
الشي على ما هو عليه وهذا لا يوجب تغيير وصفه وهذه قاعدة  
الشرع بوضع هذا ان المنتطوع قبل الشروع مخير في جميع اجزا المنتطوع  
به فبعد الشروع لا يصير مجبرا على بعض اجزائه لانه يصير مجبرا على

مخيرا  
في الاصل

مخيرا  
في الاصل

فعل التبرع وذلك لا يجوز لمن اخرج درهمين ليتصدق بهما فتصدق باحدهما  
وامتنع من التصديق بالآخر لا يلزمه شي وكذلك من نوى ان يصلي اربع ركعات  
وشرع فيها فصلى ركعتين ثم سلم لم يلزمه فعل الركعتين الاخيرتين ولو  
لزمه بالشروع لم يجز تغييرها كما في النذر واذا ثبت انه لا يجب  
عليه الا تمام لم يلزمه القضا واما اذا شرع في حج التطوع او عمره تطوع  
فانه كان مخيرا فيه قبل الشروع ثم اذا دخل فيه لا يلزمه بالمباشرة  
فعل ما لم يباشرة واما يلزمه فعل ما يخرج به من الاحرام فان الاحرام  
لا ينعقد في الشروع الا لازما وباب الخروج لا يحصل الا بالتجمل  
المشروع من الطواف والحلق حتى لو افسده لم يخرج منه بالفساد  
بخلاف الصوم والصلوة فانه يخرج منهما بالفساد وكذلك يخرج  
كل ما ينافيه واما قضا الحج والعمرة فان قلنا يجب فلان الشرع  
خصهما عن بقية العبادات باحكام لم يشرعها في غيرهما بدليل ان  
نفل الحج كفره في جميع اللوازم والكفارات وبدليل انه لا يخرج  
منه بالفساد وبدليل انه لو شرع في حج يظن انه عليه ثم بان انه  
ليس عليه لزمه المضي فيه بخلاف سائر العبادات فلذلك افرقا  
في وجوب القضا **فصل** الحامل والمرضع اذا افطرا خوفا  
على انفسهما فعليهما القضا بلا كفارة وان افطرا خوفا على وليهما جاز  
وعليهما مع القضا كفارة ان يطعما عن كل يوم مسكينا والفرق  
بينهما ان خوفهما على انفسهما يخصهما فلا يجب بالفطر لاجله الا القضا  
كالمرض واما اذا افطرا خوفا على ولدهما فعليهما الكفارة لقوله تعالى  
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس سخط  
هذه الآية وبقيت الرخصة للشيخ الكبير والعجز والحامل والمرضع  
اذا خافتا افطرتا واطعما مكان كل يوم مسكينا **فصل**



إذا صام المسافر ثم جامع ولم ينو جماعة الفطر لزمه الكفارة ولو نوى به  
 الفطر فقياس المذهب أنه لا كفارة عليه والفرق بينهما إذا لم يقصد  
 الفطر فقد صادف وطيه صوم شهر رمضان وتحضرتا من غير شهية  
 فلزمته الكفارة بذلك كما لم يقم وليس كذلك إذا قصد به الإفطار  
 لأنه قد قصد به رخصة مباحة وله الترخص بها كما له الترخص بالهكل  
 فلذلك لم يلزمه كفارة **فصل** إذا كان على الميت صوم شهر  
 رمضان وقد أخرج غير عذر أطعم عنه عن كل يوم مسكناً ولا يصام عنه  
 وإن كان عليه صوم منذ ورجاز أن يصومه عنه وليه نص عليه والفرق  
 بينهما ما روى أبو بكر بأسناده عن ميمون بن مهران أن ابن عباس سئل  
 عن رجل مات وعليه نذر صوم شهر وعليه صوم شهر رمضان فقال  
 أما رمضان فيطعم عنه وأما النذر فيصام عنه وروى الأثرم وعبد العزيز  
 بأسنادهما عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل مات  
 وعليه صوم شهر رمضان قال يطعم عنه عن كل يوم مسكناً ولم يأم  
 بالصيام عنه وروى ابن عباس قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالت إن اختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين قال  
 أرايت لو كان على اختك دين أكتت تقضيه قالت نعم قال فحق الله  
 أحق قال أبو عيسى الترمذي حديث ابن عباس حديث صحيح ولأن  
 صوم شهر رمضان لزمه باطل الشرع فانتقل عند العجز عن صومه إلى  
 القدية كالشيخ الفان وأما النذر فهو أوجه على نفسه فوجب أن  
 يودي عنه ما أوجه على نفسه كالديون وهذا لأن ما وجب  
 باطل الشرع الكدما أوجه على نفسه بدليل أنه يقتل بترك الصلاة  
 المفروضة ولا يقتل بترك الصلاة المنذورة وكذلك إذا نذر صيام  
 الدهر ثم سافر فأطرف في شهر رمضان فلا وقت للقضا غير زمان النذر

فيقضي

فيقضي ما عليه ويترك النذر لأن النذر واجب بإيجابه على نفسه والقضا  
 واجب ابتداء من عند الله تعالى فكان أقوى مما وجب بقوله فإذا ثبت  
 ذلك فالنيابة إنما تدخل في العبادات على حسب خفتها ولهذا قالوا بالصلاة  
 لا تدخلها النيابة لأنه لا مدخل للمال فيها وتدخل في الحج لأن المال  
 مدخل فيه **فصل** يجوز للمسافر التطوع بالصلاة من غير كراهية  
 مع استحباب قصر الصلاة ولا يجوز التطوع بالصوم في شهر رمضان  
 مع استحباب الفطر له والفرق بينهما أن نهار شهر رمضان زمان  
 متعين للفرض فلا يصح أن يصوم فيه تطوعاً كما في الحضر وليس كذلك  
 وقت الصلاة فإنه ليس جميعه متعين للفرض بدليل أنه يجوز التطوع  
 بالصلاة فيه قبل فعل الفرض وبعده سفر أو حضر أفلا ذلك جاز فعل  
 النوافل فيه فإن تضايق وقت الصلاة ولم يبق منه إلا قدر ما يفعلها  
 تعين ذلك للفرض ولم يجوز الاشتغال بغيره من النوافل **فصل**  
 إذا نوى الصيام ليلاً ثم اغنى عليه جميع النهار لم يصح صومه ولو نام جميع  
 النهار فصومه صحيح والفرق بينهما أن حكم النائم حكم المستيقظ في  
 كثير من الأحكام منها صحة صلاته وضمانه لما يثقله من الأموال في حال نومه  
 وإذا صحت صلاته صح صومه لأن النائم متى أوقظ استيقظ وليس  
 كذلك الأغما لأنه يزيل العقل ولا يمكن الإيقاظ منه كما يوقظ النائم  
 فالحق بالجنون بترك ذلك إنما استويا في شروع الغسل في حقهما  
 إذا أفاقا من غير احتلام بخلاف النائم **فصل** إذا اشتبهت  
 الشهر على الأسير فحرم وصام شهر أفواق شهر رمضان أو ما بعده  
 أجزاء وإن وافق ما قبله لم يحرم ولو اشتبه عليه وقت الوقوف فغرفة  
 فوقف بالاجتهاد فإن أنه وقف قبل وقت الوقوف أجزاء والفرق  
 بينهما أن الصوم يمكنه إذا وبقين بأن يؤخّر فاما أن يصادف وقته



او ما بعده فاذا لم يوجع فقد فرط بتقدمه فلم يحسن كما لو قدر على وقته من غير اشتباه وليس كذلك الوقوف بعرفة لانه لا يمكن اداؤه بيقين لانه لو اخر الوقوف لم يامن الفوات ولهذا يلزمه الاعادة بخلاف الصوم **فصل** اذا نذر ان يصوم يوم الخميس او يصلي فيه لم يجز الصوم والصلاة قبله ولو نذر ان يتصدق بدرهم في يوم الخميس فتصدق به قبله اجزاء والفرق بينهما ان الصدقة يجوز تعجيلها قبل وقت وجوبها بدليل جواز تعجيل الزكاة وليس كذلك الصلاة والصيام فانه لا يجوز تعجيلها قبل وقت وجوبها بدليل انه لا يجوز تعجيل الصلوة المفروضة ولا الصوم المفروض قبل وقت وجوبها فلذلك **افترقا**

**كتاب الاعتكاف**  
**فصل** اذا نذر ان يعتكف عشرة ايام متتابعة واطلق لم يلزمه اعتكاف ليلة او يوم منها وهل يلزمه اعتكاف الليالي المتخللة للايام على وجهين ولو عين وقت الايام بان قال لعشر الفلاني من الشهر الفلاني كقوله لله على ان اعتكف العشر الاخير من شهر رمضان او العشر الاول من المحرم ونحو ذلك لزمه اعتكاف ذلك العشر بجميع لياليه فيدخل معتكفه قبل غروب الشمس من اول لياليه ويخرج بعد غروب الشمس من اخر ايامه والفرق بينهما انه اذا اطلق الايام انصرف نذره الى مجرد الايام والايام عبارة عن مياض النهار فلا يلزمه اعتكاف ما قبلها من الليالي وانما لزمه اعتكاف ما يتخللها من الليالي على احد الوجهين لان المتابع لا يحصل الا بدخول الليل مع النهار فاما الليلة الاولى فهي مفردة عن يومها فلم يلزمه اعتكافها كما لو نذر اعتكاف يوم فانه لا يلزمه اعتكاف ليلة معه واما اذا عين وقت الايام انصرف نذره الى جميع ذلك العشر من اوله الى اخره واول العشر من اول لياليه

كالشهر

كالشهر لان كل ليلة تابعة لليوم الذي بعده بدليل انه لو قال انت طالق في شهر كذا اطلقت باول جزء من اول ليلة منه وكذلك لو نذر ان يعتكف الشهر الفلاني فانه يلزمه الاعتكاف من قبل غروب الشمس من اول ليلة منه فاذا ثبت ان هذه الليلة اول العشر لزمه اعتكافها كبقية ايامه ولياليه **فصل** اذا نذر ان يعتكف العشر الاخير من الشهر الفلاني اجزاه اعتكاف ما بعد العشرين الاولين من الشهر الى اخره تاما كان الشهر او ناقصا ولو نذر ان يعتكف عشرة ايام مطلقا فاعتكف العشر الاخير من الشهر فان كان الشهر تاما اجزاه وان كان ناقصا لم يجزه حتى يضيف اليها يوما اخر من الشهر الثاني والفرق بينهما ان العشر الاخير من الشهر عبارة عما بعد العشرين الاولين الى اخر الشهر فهو كما لو قال لله على ان اعتكف الشهر الاخير من السنة فانه يجزه اعتكاف ذي الحجة تاما كان او ناقصا لانه قيد الشهر بالذكر وكذلك قيد العشر بالذكر وكان عليه ما قيد تاما كان او ناقصا واما اذا نذر اعتكاف عشرة ايام مطلقا فانه قيد النذر بذكر العدد فلا يجزه اقل منه فان كان الشهر تاما اجزاه لانه قد اتي بالعدد المذكور وان كان ناقصا لزمه اتمامه بيوم من الشهر الاخر ليمتد العدد المذكور

**كتاب الحج**  
**فصل** لا يجوز للمرأة ان تنشى السفر للحج **الحج** ومعها ذو محرم فان لم تجد محرم ما يحج معها لم يجب عليها الحج ويجوز لها ان تسافر بها جردا بغير محرم والفرق بينهما ما اتفق البخاري ومسلم على صحته واخرجني الصحاح كلها عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب وهو يقول لا يخاون رجل وامراة الا ومعها ذو محرم ولا تسافر امرأة الا ومعها ذو محرم فقال رجل يا رسول الله اني

بلغ معا الله على نحره

انه



اكتسبت في غزوة كذا وانطلقت امرأتى حاجة فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
انطلقوا حج مع امرأتك منه دليلان احدهما فيه ان تسافر الا معها  
ذو محرم والثاني انه امره بترك الغزو والحقاق بزوجه حج معها  
فلولا خوف ذلك لم يأمره بترك الجهاد لاجله ولا ن سفر الحج يضطره  
اليه الخوف على نفسها فلم يجز لها انشاؤه بغير محرم كسفر التجارة والفتنة  
وزيارة الاهل واما سفرها للحج فبالاجماع يجوز بغير محرم لانها تخاف  
على نفسها ودينها في دار الحرب والنفس والدين لا عوض لهما فلا يجوز  
تضييعها بالخوف فرج من فروعهما بدليل انه لو اكرهت على الزنا بالقتل  
من قادر عليه جاز لها المطاوعة وبدليل انه يجوز لها المباحة بغير محرم  
وان لم يصحبها امرأة بخلاف سفرها للحج **فصل** اذا ارادت المرأة  
ان تخرج لحجة الاسلام لم يكن لزوجهما معها وان ارادت الخروج  
لحجة نذر فله منعها في احدي الروايتين والفرق بينهما ان حجة الاسلام  
لكن لانها وجبت بايجاب الله تعالى وهو احد اركان الاسلام الخمس  
ولا يودی ادائها الى دحض حق الزوج فلم يكن له منعها كالاصوات الخمس  
وصوم شهر رمضان وليس كذلك الحجة المنذورة لانها ليست من  
مزاك الاسلام ولا وجبت ابتداء بالشرع وانما وجبت بالنذر فلو  
لم يكن للزوج منعها منها ادى الى دحض حقه لانه يمكن ان نذر ان حج  
كل سنة وان تعتمر في السنة مرارا فيفوت حق الزوج بالكلية والذرايع  
عندنا معتبرة فلذلك كان له منعها منها **فصل** اذا احرم  
الحجيتين او يعمرتين انعقد احرامه باحدهما ولم يلزمه غيرها ولو احرم  
الحجة وعمر صح احرامه بهما ولزمته جميعا والفرق بينهما ان الحجيتين  
والعمرتين عبادتان لا يصح المضى فيهما ولا في شيء من افعالهما معا بوجه  
من الوجوه فلم يصح الاحرام بهما جميعا كالاصلايين بخلاف الحج والعمرق

فانه يصح المضى في اكثر افعالهما معا وهو الطواف والسعي والملاقاة  
فلهذا صح الاحرام بهما **فصل** يجوز ادخال الحج على العمرة وهو  
ان يحرم بالعمرة وحدها ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف ويصير قارنا  
ولا يجوز ادخال العمرة على الحج بحال نص عليها والفرق بينهما ما روى  
عن عائشة رضي الله عنها انها احرمت بالحج فحاضت فدخل عليها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تبكي فقال لها النبي صلى الله عليه  
وسلم مالك قالت لا اصلي فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اصلي  
بالحج ومعناه لي بالحج واصنعي ما يصنع الحاج غير ان لا تطوفي ابا لبيت  
ولا تضلي حتى تطهرتي وفي لفظ انسكى المناسك كلها غير ان لا تطوفي  
بالبيت حتى تطهرتي فدل على انه يجوز ادخال الحج على العمرة وانه يصير  
قارنا وروى ان رجلا سأل عليا عليه السلام فقال اني اهلكت  
بالحج فهل يستطيع ان اقرن فقال لا انما ذلك لو كنت محرم بالحج  
فدل على الفرق بينهما ولان القارن يفعل ما يفعله المفرد على اصلنا فلا  
يستفيد باذخال العمرة على الحج الا ما قد استفاد به بالعقد الاول  
فلا يصح لمن عقد الاجارة على منفعة مدة فانه لا يجوز ان يعقد عليها  
اجارة اخرى لتلك المدة وعكسه ادخال الحج على العمرة لانه يستفيد  
بتلك ما لا يستفيد به بالعمرة من الوقوف والرمي وغير ذلك ولان  
الحج اقوي والعمرة اضعف فكان في قوة الاقوي ان يدفع الضعيف  
ولا يمكنه من الدخول عليه ولم يكن في قوة الاضعف ان يدفع الاقوي  
من الدخول عليه **فصل** يحرم على المحرم قتل صيد البر ولا يحرم  
عليه قتل صيد البحر والفرق بينهما قوله تعالى احل لكم صيد البحر  
وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما  
فلهذا افرق **فصل** اذا قتل المحرم البر اغيث لم يلزمه شيء



ولو قتل قملة لزمه ان تصدق شئ مما كان على احد الروايتين والفرق  
بينهما ما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت يقتل المحرم الهوام كلها  
الا القملة فانها منه ولان البراغيت تتولد من الارض فهي من هوام  
الارض وهوام الارض يجوز قتلها بغير ضمان كالعقرب واما القملة  
فانها تتولد من البدن وفي اتلافها ترفه له وازالة اذي فلزمه الضمان  
بذلك كما لو حلق الشعر وقلم الاظفار **فصل** في تحريم على المحرم  
عقد النكاح لما يحرم عليه الوطى ولا يحرم عليه شراء الاما والفرق  
بينهما ان عقد النكاح موضوع للاستمتاع بدليل انه لا يصح  
على من لا محل له كاخوته من الرضاغة واذ اثبت انه موضوع للاستمتاع  
كان من دواعيه ودواعيه محرمة على المحرم كالقبلة والممسح  
والنظر للشهوة وكذلك عقد الزكاح واما شراء الاما فليس موضوع  
للاستمتاع بدليل انه يصح شراء من هي محرمة عليه واذ لم يكن  
موضوعا للاستمتاع لم يحرم كسائر الممالك **فصل** اذا  
قتل المحرم صيدا بعد صيد لزمه الجزا الكل واحد منهما سواء كان  
قد اخرج جزا الاول قبل قتله الثاني او لم يخرج له ولو لم يخرج من  
محظورات الاحرام مثل ان حلق ثم حلق او وطي ثم وطي او لبس ثم لبس  
او تطيب ثم تطيب اجزاه كفارة واحدة ما لم يفقر عن الاول  
قبل فعله للثاني والفرق بينهما ان الواجب بقتل الصيد جزا المتلف  
للكفارة بدليل قوله تعالى فجزا ما قتل من النعم وبدليل انه لو  
اشترك جماعة في قتل صيد لم يلزمهم الاجزا واحد كما لو قتلوا عيدا  
ولو كان جزا الفعل للزيم كل واحد جزا اما لو اشترك جماعة في قتل  
ادمي خطا فانه يلزم كل واحد جزا الفعل وبدليل انه يضمن ماله  
مثل مثله من النعم وما لا مثله بقيمة وهذا سبيل ضمان الاموال

واذا

واذا ثبت انه مضمون ضمان المال وجب بكل صيد جزاؤه ولم يتداخل  
كالوائف صيدا او غيره من الاموال على ادمي وانما يسمى في القرآن  
كفارة لانه يكفر الذنب لان حكمه حكم التكفارات في الدخايل  
واما غير الصيد من المحظورات الاحرام فالواجب به جزا الفعل لا  
قيمة المتلف بدليل انه لا يعتبر ما زاد على ما يوجب الغدبة من  
اللباس الطيب والخالق فيجب حلق جميع الرأس ما يجب بحلق اربع  
شعرات ويجب بكبير الطيب واللباس ما يجب بتقليمه واذ اثبت  
انه جزا الفعل فهو كفارة لان حكمه حكم الكفارات لان الكفارة  
لا تختلف في القتل سواء كان المقتول صغيرا او كبيرا اشريف او عبدا  
والصيد بخلاف ذلك واذ اثبت انه جزا الفعل وانه كفارة فما كان  
منه من جنس واحد تدخل الحدود والنفقات فان ما كان منها من جنس  
واحد تدخل كذلك ها هنا **فصل** اذا اشترك جماعة  
في قتل صيد لم يلزمهم الاجزا واحد بينهم اذا كان مالا وان كان صوميا  
لزم كل واحد منهم صوم كامل والفرق بينهما ان الجزا بالمال بدل  
فهو كالبدل في سائر الاموال والصوم حق على البدن وفيه معنى  
العقوبة فكل كالحرف فانه لو قذف جماعة واحد لزم كل واحد منهم  
حد كامل **فصل** لا تحرم خطبة المحرمة ومحرمة خطبة العدة  
والفرق بينهما ان المرجع في انقضاء العدة الى المرأة اذا ادعت من  
ذلك ممكنا فلا يؤمن ان يخبر بانقضاء عدتها قبل انقضاء غيرها  
حرصا على الزوج ومبادرة الى الجماع فلذلك حرمت خطبتها في  
عدتها وليس كذلك التحلل من الاحرام فانه ليس المرجع فيه اليها  
وانما المرجع فيه الى زمان معلوم وفعل معلوم يشاهد منها وهو  
التحجر والطواف فاذا طاف يوم التحجر فقد حلت من كل شئ فلهذا



لم تحرم الخطبة في الاحرام **فصل** اذا خرج من عينه شعرا يولمه  
 فاراله او نزل شعره فوطى عينه فقص منه ما نزل على عينيه فلا فدية  
 عليه ولو ناذى به ولام راسه فحلق شعره فعليه الفدية والفرق  
 بينهما ان في المسئلة الاولى الجاه الشعري الى القطع فهو كما لو صال  
 عليه صيد فقتله او اقترش الجراد في طريقه فقتله بالمشي عليه  
 وفي المسئلة الثانية الجاه الى حلق الشعر غيره وهو الناذي بالهوام  
 فهو كما لو قتل صيدا لمجابهة فانه يضمنه لانه الجاه اليه معنى في نفسه  
 وهو الجوع دون الصيد **فصل** اذا حبس الجلال حمامة في  
 الجبل فماتت ومات فرخها في الحرم بسبب حبسها ضمن فرخها دونها  
 ولو حبس الجلال حمامة في الحرم فماتت ومات فرخها في الجبل بسبب  
 حبسها ضمنهما جميعا والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى اتلف الام  
 في الجبل فلم يضمنها كما لو قتلها ولا فرخ لها ويضمن فرخها لانه تلف في الحرم  
 بسبب من جهته فهو كما لو رمى سهما من الجبل الى الحرم فقتل صيدا وفي  
 المسئلة الثانية اتلف الام في الحرم فضمنها لذلك يضمن الفرخ لانه  
 تلف بسبب صدر منه في الحرم فهو كما لو رمى سهما من الحرم الى الجبل  
 فقتل صيدا في الجبل فانه يضمنه كذلك هاهنا **فصل** اذا  
 كان اصل الشجرة في الحرم ولها غصن في الجبل فقطعه محرم ضمنه ولو  
 كان على هذا الغصن صيد فقتله حلال لم يضمنه في اصح الروايتين  
 والفرق بينهما ان الغصن معتبر باصله بدليل ان بقائه ببقائه وتلفه  
 بتلفه والاصل مضمون لكونه في الحرم فكذلك الغصن واما الطائر  
 الذي على هذا الغصن فليس معتبر به بدليل انه ليس تلفه بتلفه ولا  
 بقاءه ببقائه واذ اثبت انه غير معتبر به وهو مجملته في الجبل لم يضمن  
 كما لو كان على ارض الجبل وكما لو كان اصل هذه في الجبل وبعض اغصانها

في الحرم

في الحرم وهذا الصيد على غرض منها في الجبل فقتله حلال فانه لا ضمان عليه  
 كذلك هاهنا **فصل** اذا قتل المحرم في الحرم حماما مصوتا ضمنه  
 غير مصوت ولو اتلف على ادمي حماما مصوتا ضمنه لصاحبه بقيمة مصو  
 والفرق بينهما ان صيد المحرم يضمن لحق الله تعالى والتعليم لا يتقوم في حق  
 الله تعالى بدليل انه اتلف عليه عبد اكاتب عالما فانه لا يضمن الا  
 كفارة قتل عبد غير كاتب ولا عالم كذلك هاهنا واما اذا اتلف  
 على ادمي حماما مصوتا فالواجب عليه قيمته مصوتا لان التعليم  
 يتقوم في حق الادميين بدليل انه لو اتلف عليه عبد اكاتب او عالما  
 فانه يلزمه قيمته كاتبا وعالما ولذلك لو قتل له بازا معلما لزمه له  
 قيمته معلما كذلك هاهنا **فصل** اذا قتل الشيخ المحرم  
 زوجته شهوة فلم ينزل اثره ولزمه دم شاة ولو قتل الشيخ الصاير  
 زوجته فلم ينزل لم يلزمه القضا ولا غيره والفرق بينهما ان القيل  
 للشهوة من دواعي الجماع وذلك حرام على المحرم فاذا فعله لزمه دم  
 شاة كالقطيب واما الصوم فلا يحرم فيه دواعي الوطى بدليل انه  
 لا يحرم فيه عقد النكاح ولا القطب ولا التقييل في حق من لا  
 تحرك القبلة شهوته بدليل ما روى احمد رحمه الله في المسند  
 عن عمرو بن العاص قال كما عند النبي صلى الله عليه وسلم فحاشاب  
 فقال يا رسول الله اقبل وانا صاير قال لا قال فما شيخ فقال يا رسول الله  
 اقبل وانا صاير قال نعم فنظر بعضنا الى بعض فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد علمت نظر بعضكم الى بعض ان الشيخ يملك  
 نفسه وروى عن عمار بن رضى الله عنها انها قالت كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صاير وكان املككم لاربه واذا  
 ثبت انه غير حرام في حق الشيخ لانه لا يخاف الاثر الا فاما يتصل به



الا نزال لا ياثم به ولا يبطل به الصوم كالضمضة بالما اذا لم يعبر منه  
 شي الى حلقه **فصل** اذا ارسل المحل كلبه على الصيد في الحل  
 فطرده الكلب حتى قتله في الحرم فلا ضمان عليه ولو رمى سهمه الى  
 الصيد في الحل فدخل السهم الى الحرم فقتل ذلك الصيد او غيره  
 من الصيد في الحرم لزمه جزاؤه والفرق بينهما ان الرمي فعل مباشر  
 بدليل انه يتصل قوته به فيختلف قوته باختلاف قوته ولو رمى انسانا  
 فأتى لزمه القصاص فصار كما لو باشر القتل به وليس كذلك  
 ارسال الكلب لان الكلب له اختيار وفعله ليس بمباشرة من مرسله  
 بدليل انه لو ارسل كلبا على انسان فقتله لا يجعل القاتل مباشرة  
 ولا يجب عليه بذلك القصاص وانما هو سببا يتعدا فيه لان  
 ارساله في الحل على صيد في الحل يجوز واذا لم يكن متعديا فيه لم  
 يلزمه ضمان كما لو جفربيرا فانه ان كان متعديا في جفرها ضمن  
 ما يتلف بها وان لم يكن متعديا في جفرها لم يضمن **فصل**  
 اذا تحلل من عمرته ووطى ثم احرم بالحج واكمله ووطى ثم ذكر انه  
 طاف احدا لطوافين بغير طهارة ولم يعلم اي الطوافين هو  
 فان كان حجته وعمرته واجبتين لم يحزمه واحد منهما وعليه فعلهما  
 وان كانا تطوعا لم يلزمه قضا وهما كما يلزمه لو تحقق بطلانهما  
 ذكره القاضي في الجرد والفرق بينهما انه يحتمل ان يكون النسكان  
 صحيحين فيجزيا عما في ذمته ويحتمل ان يكونا باطلين فلا جزيا  
 عنه والاصل بقاها في ذمته فلا يسقط بالشك وان كانا عن  
 تطوع فيحتمل ان يكونا صحيحين فلا يلزمه قضا وهما ويحتمل ان  
 يكونا باطلين فيلزمه قضا وهما والاصل براءة ذمته من القضا  
 فلا يجب بالشك وبين احتمال صحتهما بان يكون طواف العمرة

بطهارة

بطهارة وطواف الحج بغير طهارة فقد صححت العمرة وصحت حجته اذا اعاد  
 الان طوافه وسعيه معا فعلى هذا يصح منه النسكان وعليه دم للتمتع  
 ودم لوطيه في الحج قبل الطواف واحتمال بطلانها بان يكون طواف  
 العمرة بغير طهارة فلا يعتد به ويكون قد حلق فيها فعليه دم ووطى قبل  
 التحلل منها فاستند ما فعليه دم ثم قد احرم بالحج على عمره فاسدة فلم  
 ينعتد احرامه بالحج وانما هو ما ضي في عمره فاسدة فسقط وقوفه  
 بعرفة وتوابعه من افعال الحج كلها ويقطع طوافه وسعيه للحج عن  
 العمرة الفاسدة وتحلل منها فعلى هذا قد افسد العمرة وعليه دم التحلل  
 فيها ودم لفسادها وعليه قضا وهما وبقي الحج كانه لم يوجد احرامه به  
 فعلى هذا ما صح له حج ولا عمره وعليه دمان هاشانان بكل حال لانه  
 لا ينفك من وجوبها عليه لانه ان كان طواف العمرة بغير طهارة  
 فعليه دم التمتع ودم الوطى في الحج قبل طوافه فلهذا الزمه شانان  
**فصل** قد ذكرنا انه اذا دلر انه طاف طواف احدا للنسكين  
 ولم يعلم ايها هو بغير طهارة لا يجزئه شي منهما عن الفرض وعليه اعادتهما  
 ولو فرغ من احدا للنسكين ثم شك بعد ذلك هل طاف فيه ام لا  
 احراه فرضا كان ونفلا والفرق بينهما ان بالفراغ من النسك قد حكمنا  
 بصحته ونعامة فلا يزول ذلك بالشك ولا يلزمه بالشك شي كما لو  
 شك بعد الفراغ وبعد الحكم بصحة العبادة في ترك بعضها ولم يقطع  
 على تركها فلم يبطل الحكم بصحتها بالشك وليس كذلك اذا دلر بعد  
 الفراغ هل صلى ثلاثا او اربع او شك بعد الفراغ من الطهارة هل  
 اخل بغسل شي من اعضا الوضوء ام لا فانه لا يلفظ الى الشك نص عليه  
 لانه شك بعد الفراغ وبعد الحكم بصحة العبادة في ترك بعضها  
 ولم يقطع على تركها فلم يبطل الحكم بصحتها بالشك وليس كذلك اذا دلر

و يقع  
 خلافة ما روي من فسادها  
 وانما طواف الحج بغير طهارة  
 تحل في التمتع



بعد الفراغ من النسيك انه طاف احد طوافيهما على غير طهارة لانه قد  
 يتقن قطعا بطلان احد الطوافين بكونه على غير طهارة وانما شك في عينه  
 فلم يمه اغلاظ الامرين كما لو تحقق ان عليه صلاة من صلوات يوم  
 لا يعلم عينها فانه يلزمه ان يصلي جميع صلوات اليوم ليحصل له تادية  
 فرضه بيقين كذلك هاهنا **فصل** اذا حج عن نفسه ثم اراد  
 ان يعتمر عن غيره او حج عن غيره ثم اراد ان يعتمر عن نفسه لزمه ان يحرم  
 بالعمرة من الميقات فان احرم بها من ادنى الحل لزمه دم وكذلك ان  
 اعتمر عن نفسه ثم اراد ان يحج او يعتمر عن غيره او اعتمر عن غيره ثم اراد  
 ان يحج او يعتمر عن نفسه متى كان النسيك عن اثنين لزمه ان يحرم بالناسك  
 حجا كان او عمرة من الميقات نص عليه فان احرم بالحج من مكة او بالعمرة من  
 ادنى الحل لزمه دم ومتى كان النسيك عن واحد مثل ان حج او اعتمر عن  
 نفسه فانه يجوز له ان يعتمر بعد ذلك عن نفسه مرارا من ادنى الحل ولا  
 دم عليه وكذلك ان اعتمر عن غيره فله ان يحرم بالحج عن ذلك الغير من  
 مكة ولا دم عليه كما لو كان الحج والعمرة جميعا عن نفسه والفرق بينهما  
 ان الواجب ان يحرم بالانساك من موافقتها للمشروع فمتى احرم  
 بهادونها لزمه دم فاذا اتفق النسيك عن واحد فالاحرام بالاول  
 من الميقات حجا كان او عمرة يقع فاذا احرم بعد ذلك بالحج من مكة  
 وبالعمرة من ادنى الحل فقد فعل المشروع لان تلك المواقف المشروعة  
 في حقه لان ما بعد النسيك الاول يكون كالتابع له فلذلك لم يلزمه  
 دم وما اذا كان النسيك عن اثنين فالاحرام من الميقات بالنسيك  
 الاول يحصل لمن ذلك النسيك له فلو جوزنا ان يفعل نسكا اخر عن غيره  
 من غير الميقات المشروع في حق هذا الثاني ادى الى ان يحرم به دون  
 ميقاته وذلك لا يجوز فاذا خالف وفعل لزمه الدم لانه لا حرامه بالنسيك

لا خلاف

لعل

دول ميقاته المشروع في حقه **فصل** اذا ابرم احرامه في اشهر  
 الحج بان نوى احراما مطلقا ولم يعين حجا او عمرة ولا قرانا انعقد احرامه  
 صحيحا وله صرفه الى ما شاء من حج او عمرة او قران ولو احرم بصلاة  
 او صيام بهما لم يصح حتى يعين ما احرم به حال احرامه والفرق بينهما  
 ان الحج والعمرة ليس من شرطه صحة الاحرام بهما التعيين بدليل ما  
 روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه واني موسى انهما احراما باليمن  
 فقالا اهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فافترهما النبي صلى الله  
 عليه وسلم على ذلك وبدليل انه يجوز وسحب للقران والمفرد الذين  
 لا هدى لهما ان يقتضيا بينهما لما احراما به قبل وقوفهما بعرفة ونويا  
 احراما ذلك بعمرة مفردة فاذا فرغ منهما وتخللا احراما بالحج ليصيرا  
 متمتعين ويجوز لمن احرم بالعمرة مفردا ان يدخل عليها الحج قبل الطواف  
 فاذا جاز صرف الاحرام المعين لنسيك الى نسيك غيره فاولي ان يجوز  
 صرف احرام مبهم لم يعين لنسيك بعينه فلذلك جاز الاحرام بهما  
 وليس كذلك الصلوة والصيام لان من شرط صحة الاحرام بهما  
 التعيين بدليل انه لا يصح الا بتعيين النية فاذا عين النية شيئا  
 لم يحز تغييره ولا قلب النية الى غيره ولم يرد في ذلك ما ورد في  
 الاحرام فافترقا **فصل** اذا احرم بهما نظرا فان كان في اشهر  
 الحج فله صرفه الى ما شاء من حج او عمرة او قران والا ففضل صرفه الى التمتع  
 وان كان في غير اشهر الحج انعقد احرامه لعمرة والفرق بينهما ان الاحرام  
 بالحج في غير اشهره مكروه فلهذا لم يقع موقوفا وانصرف الى غير المكروه  
 ويقارن اذا كان ذلك في اشهر الحج لانه وقت الاحرام بالحج فلهذا  
 وقع موقوفا **فصل** الطهارة بشرط في صحة الطواف وليست  
 شرطا في السعي ولا واجبة بل مستحبة والفرق بينهما ان الطواف بالبيت



صلاة بدليل قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى احل  
 لكم فيه النطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير وقوله صلاة اي مثل الصلوة لقوله  
 تعالى وازواجه امهاتهم اي مثل امهاتهم واذا كان كذلك وجب ان يكون  
 حكمه حكم الصلوة في جميع احكامها الا فيما استثناء وهو اباحة النطق  
 ولا تعبدية متعلق بالكعبة يجب لها الطهارة فكانت الطهارة  
 شرطاً في صحتها كالصلوة واما السعي فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لعائشة رضي الله عنها لما حاضت اصنعي مما يصنع الحاج غير  
 ان لا تطوفي بالبيت ولانه نسك لا يتعلق بالبيت فلم يشترط له الطهارة  
 كالوقوف **فصل** الصبي المميز لا يصح احرامه بالجماع الا باذن  
 وليه وشعده احرامه بالصلوة بغير اذنه والفرق بينهما ان الصلاة  
 لا يقتصر اتمامها الى اتفاق مال فلا يكون بالاحرام بها متصرفاً في مال  
 فاعتقدت بغير اذن اولى كالصبي بخلاف الحج لان في انعقاده اتفاق  
 مال ففرض الى تصرفه في المال وذلك لا يجوز فلهذا لم يعتد كالمبيع  
 وعقد النكاح **فصل** اذا افسد العبد حجة بالوطي  
 ثم اعتق قبل فوات وقت الوقوف اجزاه قضاءه من قابل عن حجة  
 الاسلام ولو كان عتقه بعد فوات وقت الوقوف في الفاسد لم يجزه  
 قضا وهما من قابل عن حجة الاسلام ويلزمه القضاء وحجة الاسلام  
 والفرق بينهما انه اذا اعتقه قبل فوات وقت الوقوف كانت هذه  
 الحجة مجزية عن حجة الاسلام لو سلمت من الفساد فيكون قد  
 افسد حجة الاسلام لانه اذا كان عتقه قبل فوات الوقوف يمكنه  
 ان يقف فيجزيه عن حجة الاسلام فيصير كأنه افسد حجة الاسلام  
 فلذلك اجزاه القضاء عن حجة الاسلام وليس كذلك اذا كان عتقه  
 بعد فوات الوقوف في الفاسد فهذه الفاسدة لو سلمت من الفساد

لم يجزه عن حجة الاسلام فيكون القضاء عن غير حجة الاسلام بل عن ما  
 احرم به فلا يجزيه عن حجة الاسلام كما لو كانت واجبة بالذروة ولا  
 يجوز ان تقدم القضاء على حجة الاسلام لان حجة الاسلام وجبت  
 ابتداء باصل الشروع والقضاء وجب بسبب من جهته فهو كما لو التزمها  
 بالندرك قال القاضي في المجرى وكذلك حكم الصبي اذا افسد حجة  
 بوطيه ثم بلغ ان كان بلوغه قبل فوات وقت الوقوف اجزاه القضاء  
 عن حجة الاسلام وان كان بلوغه بعد فوات وقت الوقوف  
 لم يجزه القضاء عن حجة الاسلام والفرق بينهما ما ذكرنا **فصل**  
 اذا اسنبت في حجة عن غيره فبدا فاعتمر عن نفسه ثم حج عن ذلك  
 الغير ضمن جميع ما انفق لانه صرف سفره الى نسك عن نفسه لا الى ما  
 امر به فلهذا ضمن فاذا ثبت ذلك فان كان المنوب عنه ميتاً وقعت  
 الحجة عنه وان كان حياً وقعت الحجة عن النايب وهو فاعلمها  
 دون المنوب عنه والفرق بينهما ان الميت اذا اعزى اليه عبادة  
 وقعت عنه سواء ان قد اذن فيها او لم ياذن لانه معدوم الاذن  
 عاجز عن اكتساب الثواب فيصير كأنه اهدي اليه ثواباً واما الحي  
 فيخلافه لانه قادر على الاكتساب صحيح الاذن ولم يوجد منه اذن  
 في ذلك واذنه الاول بطل حكمه لانه لما صرف النايب سفره  
 الى نسك عن نفسه لا الى ما امر به المنوب عنه صار النايب مخالفاً  
 فيما فعله بعد ذلك فلهذا لم يقع عن المنوب عنه **فصل**  
 اذا اتلف صيداً ما خضاً ضمنه مثله ما خضاً من النعم ولا يخرج  
 بل يقوم ما خضاً ثم يشتري بالقيمة طعاماً ويتصدق به على  
 المساكين ذكره القاضي في المجرى ولو تبرع رب المال باخراج الماخض  
 في الزكوة جاز وكان افضل من الحاييل والفرق بينهما ان المقصود من



بالشفا والعافية والبر والتقوى والابلال ونحو ذلك وبدليل انه ابتدا  
بذكر حكم المرض بعد ذكر الاحصار فقال تعالى فمن كان منكم مريضا او به  
اذى من راسه فقدية ولو كان المراد بالاول المرض لم يستأنف  
ذكره ثانيا وكان ترتيب الاحكام عليه اولا وبدليل انه خاطب الجماعة  
بالاحصار والذي يحصل به حصر الجماعة في حالة واحدة هو العدو  
فاما المرض فبعد ان يعمر الجماعة ولهذا لم يخاطبهم به بلفظ الجمع بل قال  
فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فثبت ان الآية انما اريد بها  
الاحصار بالعدو دون المرض وان حكم المرض يخالف ذلك لانه  
استأنف ذكره ولان المحصور بالعدو اذا اصدته عن مكة يستفيد بالتخلل  
الاعراض عن جهة مكة والرجوع الى اهله والخلاص بالتحلة لانه  
ان قلنا له اقم على ذلك مصابرا للعدو واهم عليه كان في ذلك  
من الضرر ما لا يخافه وفي التخلل والرجوع الى اهله والتصرف في  
بقية جهات الدنيا تخلص من ذلك فلهذا جازله التخلل وليس كذلك  
المحصور بالمرض لانه لا يتخلص بتخلله عن الضرر والذي وقع فيه  
فلم يجزله التخلل من اخطا الطريق وضل فلم يقدر على الوصول الى مكة  
ولا الى عرفة فانه لا يجوز له التخلل كذلك هذا لان المريض ان قال  
استفيد الرجوع الى اهلي فحركته في رجوعه كحركته في مضيه الى مكة  
فمضى ولا يبطل عمله وان اراد المقام فسوا عليه كونه محرا او متحلا  
لان مرضه لا يزول بالتخلل ولا يستفيد به فائدة فهو كالضال  
لما لم يستفيد بتخلله فائدة ولا خلاصا ما وقع فيه من الحيرة قيل له  
كن على احرامك فلا فائدة لك في التخلل فان قيل المريض يستفيد  
بالتخلل ليس الخيط والطيب والجلاد قلنا جميع ذلك يباح له  
لاجل الحاجة بالمرض واكثر ما فيه لزوم الفدية وذلك لا يبيح له التخلل

جزا الصيد للحم والجل يتنقص اللحم ويقلله والجايل انفع للفقرا وليس كذلك  
الزكوة لانه ليس المقصود منها اللحم بل الدر والنسل بدليل انه لا يخرج الا  
الانثى والمباخر اقرب الى الدر والنسل وهي انفس قيمة من الجايل فثبت  
افضل **فصل** اذا قتل الذي صيد الى الحرم لزمه ضمانه ولو احرر  
وقتل صيدا لم يلزمه ضمانه والفرق بينهما ان صيد الحرم يضمن لاجل  
حرمة الحرم وحرمة الحرم قائمة في حق الذي كما هي في حق المسلم  
فاستويا في ضمان الجزا كما لو اختلف على ادي ما لا فانه يضمنه كما يضمنه  
المسلم لو اختلفه لانها سواء في ضمانه لان ضمانه لحق بالكمه وليس كذلك  
الصيد في الاحرام لانه مضمون لاجل حرمة الاحرام ولا يصح الاحرام  
من الذي فلم يوجد سبب الضمان في حقه فلذلك لم يضمنه **فصل**  
اذا احصر المحرم بعد وجاهله التخلل وان احصر بمرض لم يجزله التخلل  
الا ان يكون قد شرط في ابتداء حرامه انه اذا مرض تجلل والفرق بينهما  
قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي حكى عن ابي عبيد وتعلب  
انها قال لا يقال احصره العدو وحصره المرض فاحصار العدو وبالف  
قبل الحار وحصر المرض بغير الف وروى عن ابن عمر وابن عباس وابن الزبير  
ومروان بن الحكم انهم سئلوا عن رجل صرع ببعض الطريق فقالوا  
يتداوي بما لا بد له منه وفقد ي فاذا صح اعتمر وتخلل من احرامه  
ثم عليه الحج من قابل فلو ابيح له التخلل بالمرض لم يخف عن هذا ولا  
الاعلام من علماء الصحابة ثم قرأين الآية وسببها يدل على انها واردة  
في حصر العدو وبدليل انها نزلت في عام الحديبية في احصار المشركين  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وصدهم عن الاعتمار بدليل انه قابل  
الاحصار بالامن فقال فاذا انتم من تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر  
من الهدي ولا يكون الامن الا في مقابلة الخوف فاما المرض فيقابل

بالشفا



الا ترى ان من دعت الحاجة الى اللبس لم يرد الى الخلاق لاذى يباح  
له ذلك ويلزمه الفدية ولا يجوز له التحلل وكذا لك من اخطا الطريق  
وضل اذ اشق عليه العري وطول الشعر اجناله اللبس والخلاق وعليه  
الفدية ولا يباح له التحلل كذلك هاهنا **م**

## كتاب البيوع

**فصل** اذا باعه صبرة يعلم ان كلها حل فقير يدرهم على ان  
ينقصه فقيرا صحيح البيع ولو قال على ان ازيدك فقيرا فابيع باطل  
والفرق بينهما انه اذا قال على ان انقصك كان النقصان من مبلغ قفزانها  
مقسطا على كل فقير منها وقفزانها معلومة فيكون النقصان معلوما  
بالنقسط فيكون ذلك مستثنى من مبلغ قفزانها وبقي الباقي معلوما  
فلذا صح بيعه وليس كذلك اذا قال على ان ازيدك فقيرا لان الزيادة  
لا تكون من قفزانها لانه قد حال بعثها كل فقير منها بدرهم فقد تناول  
البيع جميعها بهذا السعرو بعد ذلك شرط ان يزده فقيرا فذلك على ان  
الزيادة من غيرها لانه لو جعلنا الزيادة من جملتها لا فردنا فقيرا الزيادة  
من جملة قفزانها عن بيعها ولفظ بيعه بخلاف ذلك فلا يصح واذا لم  
يجز افراده واعلمنا صيغة البيع في جميعها ثبت ان الزيادة من غيرها  
واذا ثبت من غيرها كانت مجهولة العين والصفة لانه لم يعينها  
فكانه قال بعثك هذه الصبرة كل فقير بدرهم على ان ازيدك فقيرا اخر  
من حطة لي في بيتي وذلك لا يصح كما لو قال بعثك هذا العبد وعبد  
اخر لي في البيت فان ذلك باطل كذلك هاهنا **فصل** اذا قال  
بعثك هذه الصبرة كل فقير بدرهم على ان انقصك فقيرا وكانا  
يعلمان مبلغ قفزانها فالبيع صحيح وان كانا مجهولان مبلغ قفزانها فالبيع  
باطل والفرق بينهما ان يعلمها مبلغ قفزانها يكون البيع معلوما وبيانه

انه

انه اذا علم انها عشرة اقفزة فقد علم انه باعه كل تسعة اعشار فقير  
بدرهم لانك اذا قسمت القفزة على عشرة نقصت من كل فقير من  
قفزانها عشرة فيبقى تسعة اعشار بدرهم ولو صرح بذلك فقال  
بعثكها كل تسعة اعشار فقير بدرهم صح فكذلك هاهنا وليس  
كذلك اذا كانا مجهولان مبلغ قفزانها لانه يكون المبيع مجهولا لانه  
لا يدرى القفزة الذي ينقصه من كل فقير فلا يعلم حصه كل فقير  
من القفزان المبيعة من ذلك القفزة الذي يزيد ينقصه فيكون كل  
فقير من القفزان المبيعة مجهولا لانه لا يعلم كم ينقص منه من القفزة  
المنقوص فاذا ثبت ان كل فقير من القفزان المبيعة مجهول كان  
جميع المبيع مجهولا فيكون كما لو قال بعثكها كل فقير الاشئ بدرهم  
وذلك لا يصح فكذلك هاهنا **فصل** اذا باعه فقيرا من صبرة  
مجهولة الكيل صح البيع ولو باعه تلك الصبرة الا فقيرا منها لم يصح  
والفرق بينهما انه اذا باعه فقيرا منها كان المبيع معلوما بالمقدار وهو  
ذكر القفزة فصم كما لو قال بعثك نصفها او غير ذلك من الاجزاء المشاعة  
فانه يصح تكون المبيع معلوما بالاجزاء فكذلك هاهنا وليس كذلك  
اذا باعه الصبرة الا فقيرا منها لان المبيع هو ما بقي بعد القفزة  
المستثنى وذلك مجهول بحملها قفزان الصبرة فلذلك لا يصح **فصل**  
اذا باعه صبرة لا يعلم ان كيلها فالبيع صحيح ولو باعه صبرة مجهولان  
كيلها ويعلمان انها تزيد على قفزة واستثنى منها فقيرا لم يصح والفرق  
بينهما ان المبيع في المسئلة الاولى وان كان مجهول المقدار فهو معلوم  
بالاشارة متميز عن غيره فلذلك صح بيعه وليس كذلك اذا باعه  
الصبرة الا فقيرا منها لان المبيع هو الباقي بعد القفزة المستثنى وهو غير  
معلوم بالمقدار ولا بالاشارة والتميز فهو مجهول فلذلك لم يصح بيعه



فصل اذا باعه صبرة لا يعلمان مبلغها واستثنى منها جزءا معلوما  
 مشاعا كالثلث والربع ونحوه صح البيع ولو استثنى منها مقدارا معلوما  
 كالقفيز والصاع ونحوه ويعلمان انها تريد على مبلغ ما استثناه لم يصح  
 البيع والفرق بينهما ان المبيع هو ما يبقى بعد المستثنى فاذا كان المستثنى  
 جزءا مشاعا كان الباقي معلوما بالاجزاء لانه اذا كان المستثنى الثلث  
 علمنا ان المبيع الثلثان فصم كما لو صرح بذلك بان قال بعثك ثلثيها  
 واذا كان المستثنى معلوما من جملة مجهولة فالباقي مجهول  
 لانه لا يعلم مقداره بالاجزاء ولا هو معلوم بالاشارة والتمييز  
 فلذلك لم يصح **فصل** اذا باعه صبرة واستثنى منها  
 جزءا معلوما وهي مجهولان مبلغ كل الصبرة فالبيع باطل على ما  
 تقدم وان كانا يعلمان كيل الصبرة فالبيع صحيح والفرق بينهما ما تقدم  
 وهو ان المبيع هو الباقي بعد المستثنى فاذا كانا مجهولان مبلغ الصبرة  
 كان الباقي بعد المستثنى مجهولا فلذلك لم يصح وان كانا يعلمان مبلغ  
 الصبرة كان الباقي بعد المستثنى معلوما لانه اذا كانا يعلمان  
 انهما عشرة اقفة فقال بعثكها الا قفيزا فقد علمنا ان المبيع تسعة  
 وكانه قال بعثك تسعة اقفة ولو قال كذلك صح فكذلك هاهنا  
**فصل** اذا قال بعثك هذه الصبرة كل قفيز بدرهم لم يصح  
 في جميعها ولو قال بعثك من هذه الصبرة كل قفيز بدرهم لم يصح  
 سوا كانا يعلمان مبلغ قفزاتها او جهلانه والفرق بينهما انه اذا  
 قال بعثك هذه الصبرة تناول البيع جميعها وهي معلومة بالاشارة  
 وثمنها معلوم ايضا لانه كل درهم في مقابلة قفيز فصم لانه قد رضي  
 بهذا السعر ورضي بشرا جميع الصبرة وغرر الجهالة بمبلغ الثمن  
 يتبقى بالعلم بتفصيل جملة الصبرة من غير ضرر يلحق بالمتعاقد

فصم كما لو كانا يعلمان مبلغها وليس كذلك اذا قال بعثك من هذه  
 الصبرة كل قفيز بدرهم لان ذلك مجهول سوا كانا يعلمان مبلغ الصبرة  
 حال العقد او جهلانه لان من هاهنا للتبعض فالبيع تناول بعضها  
 وهذا البعض مجهول فلم يصح كالوقال بعثك بعضها ولم يعينه **فصل**  
 اذا قال بعثك جاريتي فلانه ولم يرها المشتري ولا وصفه  
 لم يصح البيع ولو قال بعثك جاريتي فلانه ولم يرها الزوج ولا وصفه  
 له فالنكاح صحيح والفرق بينهما ان المعقود عليه في البيع مال المقصود  
 به الربح والفضل ولا يحصل ذلك الا بمعرفة او صاف المبيع التي  
 تختلف الثمن باختلافها لانها تحصل غرض البيع وهو المالمية لان المالمية  
 تزيد وتنقص باختلافها ويمكن معرفتها اما بالروية او بالصفة فاذا  
 جهلت الاوصاف التي بها يحصل اغراض المال ضاهي جهلها جهالة الغير  
 فصار كقوله بعثك جاريتي او جهلا او ثوبا و جهالة ما في الذمة من  
 السلم في قوله اسلمت اليك في كسر حنطة ولم يزد على ذلك واما في النكاح  
 فليس المعقود عليه ما بل المعقود عليه المنافع والحل ولا يمكن معرفة  
 ذلك بمجرد الروية لان المرأة قد تكون حسنة المنظر فحجة المخبر لا يمكن  
 الاستمئاع بها فلم يكن لاشتراط الروية فيه معنى وليس المقصود  
 بالنكاح المماسية والربح وانما مقصوده الالفة والسكن والوصلة  
 وذلك يحصل من غير تقدم نظر والذي يوضح الفرق ان جهل الصفا  
 في النكاح غير متفاحش ولهذا لا يمنع لزومه بالاجماع وجهالتهما في  
 البيع متفاحش لانها تحصل غرض البيع وهو المالمية ولهذا يمنع لزومه  
 بالاجماع **فصل** اذا قال بعثك عبدي بكذي ولم يسمه ولا وصفه  
 ولا رآه المشتري لم يصح البيع ولو قال اعتقت عبدي او عبدالي ولم  
 يسمه ولا وصفه عتق والفرق بينهما انه اذا اضاف البيع الى متحر كان



عقد على مجهول وبيع المجهول لا يصح كما لو قال بعثك احد عبيدي وفي  
 العتق اضاف العتق الى عبد منك وهو مجهول واصافة العتق الى المجهول  
 يصح كما لو قال اعتقت احد عبيدي واعتقت عبدا من عبيدي **فصل**  
 اذا باعه قفيزا من الصبرة وهما مجهلان مبلغ قفزاها صح ولو باعه  
 جريبا من الضيعة وهما مجهلان مبلغ جريباها لم يصح والفرق بينهما  
 ان الصبرة اجزاؤها متساوية متماثلة في اقبضه فالباب واحد  
 لا يختلف فلا يقضى ذلك الى تفاوت قيمة واختلاف وتنازع فصم وليس  
 كذلك الضيعة لانه وان كان المبيع معلوما بالمقدار من جملة معلومة  
 بالمشاهدة الا ان اجزاها تختلف فبعضها اجود من بعض فيكون المبيع  
 مجهول الصفة حال العقد فلا يصح كما لو قال بعثك احد هؤلاء العبيد  
 او احدهم الا ثواب **فصل** اذا باعه جريبا من ضيعة يعلمان  
 مبلغ جريبانها صح ولو باعه شاة من قطع يعلمان عدده ويشاهدانه  
 لم يصح والفرق بينهما ان الجريب من جملة جريبان معلومة عند المتبايعين  
 اذا لم يعين موضعها كان عبارة عن جزء معلوم المقدار مجهول العين  
 ينطلق على كل موضع منها مقداره مقدار الجريب ولا ينحصر في موضع  
 معين فهو كالجزء المشاع كالثلث والربع وغير ذلك من الاجزاء المشاعة  
 ولو باعه جزءا معلوما مشاعا كثلثها او ربعها صح فكذاك هاهنا  
 لانه لا فرق بين قوله بعثك جريبا منها وهما يعلمان بانها عشرة اجزئة  
 وبين قوله بعثك عشرها فيكون قوله بعثك جريبا منها وهما يعلمان  
 انها عشرة اجزئة كناية عن قوله بعثك عشرها لان كل واحد من  
 اللفظين ينبي عن معنى الاخر بدليل انه لو باعه عشرها كان المبيع  
 جريبا منها فكذاك اذا قال بعثك جريبا منها مطلقا وليس كذلك  
 الشاة من القطيع لان الشاة عبارة عن حيوان واحد منه فيكون

المبيع

المبيع محصورا في شاة واحدة والشاة الواحدة لا يكون مشاعه في جميع  
 القطيع الا ترى انه لو باعه عشرة القطيع مشاعا وهو عشر شياه  
 لم ينصرف الى شاة واحدة بل ينصرف الى عشر كل واحدة من الشياه  
 فيملك المشتري من كل شاة عشرةا مشاعا فكذاك اذا باعه شاة  
 منه ينصرف الى شاة واحدة ولا يكون مشاعا في جميعه حتى انه يملك  
 من كل شاة عشرةا لان كل واحد من اللفظين لا ينبي عن معنى الاخر  
 فاذا ثبت ذلك كان بيعه لشاة منه منصرفا الى شاة واحدة وهي  
 مجهولة فلهذا لم يصح **فصل** اذا قال بعثك نصف داري  
 مما يلي دارك لم يصح ولو قال بعثك نصف داري واطلق صح والفرق  
 بينهما ما ذكره الامام احمد رحمه الله في رواية ابن منصور فقال اذا  
 قال بعثي نصف دارك مما يلي داري فهو بيع مردود لانه لا يدري الى ما  
 ينتمي ولو قال بعثك نصف هذه الدار او ربعها جاز وهذا التعليل  
 من احمد رحمه الله صحيح فان قيمة الاتباع تختلف اختلافا متباينا فيكون  
 مجهولا فلهذا لم يصح وكذلك اذا قال بعثك من هذه الدار عشرة  
 اذ ربع بيتي بالذرع من هاهنا فان عين الاتباع تعيين الاصل فقال  
 من هاهنا الى هاهنا صح وان عين الاصل لم يعين الاتباع فقال  
 بيتي بالذرع من هاهنا والى حيث انتهى الذرع على هذا السمت  
 لم يصح البيع ذكره القاضى في المجرد والفرق بينهما ما تقدم وان قيمة  
 الاتباع تختلف فيكون مجهولا فاما اذا عين الاتباع فقد صار المبيع  
 معلوما محصورا **فصل** اذا قال بعثك هذه المائة شاة  
 بهذه المائة شاة الا شاة لم يصح ولو عين الشاة فقال لا هذه الشاة  
 او الا الشاة فلا يثبت صح نص عليهما والفرق بينهما انه اذا عين  
 الشاة المستثناة كان المبيع والمستثنى معلومين فصح فاذا ابرم الشاة



المستثناة كان الجميع مجهولين فلذلك لم يصح **فصل** اذا قال بعتك  
 هذه الثمرة باربعة الف الا بقدر الف صح البيع ولو قال بعتكها باربعة  
 الف الا ما يساوي الف لم يصح ذكرها القاضي في المجرى والفرق بينهما ان  
 قوله الا بقدر الف معناه الا ربعها فيكون قد باع بثلاثة ارباعها باربعة  
 الف وليس كذلك اذا قال الا ما يساوي الف لان ما يساوي الف القاد  
 يكون نصفها او ثلثه ارباعها او كلها فيكون المستثنى مجهولا ولا يصح  
 مجهولا فلذلك لم يصح **فصل** اذا باع الاصول دون الثمرة  
 فسقي الثمرة على مالكمها ولو باع الثمرة دون الاصول لم يلزم مالك  
 الثمرة سقيها بل يلزم البايع سقيها والفرق بينهما ان باع الثمرة يلزمه  
 اقباضها على الحال والسقي يسمنها ويكملها فلذلك لزمه لانه من تمام الاقباض  
 بخلاف مشتري الاصول خاصة لانه لا يلزمه اقباض الثمرة وانما حصلت  
 مستثناة للبايع فلزمه سقيها لانه مالكمها **فصل** اذا باع  
 الرطبة بشرط القطع فاجرة حصا دها على المشتري ولو باع مكيلا  
 او موزنا فاجرة كماله ووزنه على البايع والفرق بينهما ان تسليم المبيع  
 واجب على البايع ولا يحصل في الميزل والموزون الا بكياله ووزنه فلذلك  
 كانت اجرة الحال والوزان على البايع وليس كذلك بيع الرطبة لان  
 التسليم قد وجد بدليل انه لو تلف كان من ضمان المشتري واذا كان  
 التسليم قد وجد فحصادها على المشتري كما لو باعه ميعا واقبضه اياه  
 في دار البايع فان على المشتري نقله منها وتفريقها منه كذلك هاهنا  
**فصل** اذا باع جارية واستثنى حملها لم يصح البيع ولا الاستثناء  
 نقله جنبا والمرودي ولو اعتقها واستثنى حملها صح العتق والاستثناء  
 رواية واحدة والفرق بينهما ان مطلق العقد على الام يقتضي دخول  
 جنينها في حكم العقد على الام وافراد الجنين بعقد البيع لا يجوز فذلك

لا باعها باربعة الف  
 بالقبض فانه قال بعتكها  
 بالقبض

استثناء

استثناءه منه لا يجوز فصار شرطا فاسدا في البيع فابطله كسائر الشروط  
 الفاسدة وليس كذلك اذا اعتقها واستثنى حملها لانه يصح افراد  
 بالعتق فصح استثناءه من عتق امه كالمفصل **فصل** اذا  
 باعه حيوانا ما كولا واستثنى راسه واطرافه وجذعه صح ولا ما  
 استثناءه ان ذبحه المشتري وان لم يذبحه لم يجبر عليه وكان للبايع  
 قيمة ما استثناءه نص عليه ولو استثنى الشئ المغيب بطنه لم يصح  
 الاستثناء والفرق بينهما لان الراس والاطراف معلوم عند المتبايعين  
 فصح استثناءها كما لو باع قطيعا واستثناء منه شاه او شيئاها  
 بعينها وقد دل على صحة الاستثناء في الجملة ما رواه احمد رحمه الله  
 باسناده عن عمرو بن راشد الاشجعي ان رجلا باع نخلة واشترط  
 ثيابا فرع فيها فاختصما الى عمر فقال اذهب الى علي فقال علي  
 عليه السلام اذهب الى السوق فاذا بلغت اقضي ثمنها فاعطوه حساب  
 ثيابها من ثمنها وروى ابو بكر باسناده عن الشعبي قال قضى زيد بن  
 ثابت واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بقرة باعها رجل  
 واشترط راسها فقضوا بالشوزي يعني ان يعطيه راسا مثل راسها  
 وروى ابو حفص باسناده عن عروة قال اقبل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الى المدينة ومعه ابو بكر وعامر بن فهير فسلخوا طريق ركبته  
 فمروا براعي غنم فذهب ابو بكر وعامر فاشترى اياه منه وشرط له  
 سلبها وهذا اجماع منتشر فوجب المصير اليه واما الشئ المغيب  
 في بطنه فهو غير معلوم فلم يصح استثناءه ولكونه مجهولا عندهما فهو  
 كما لو باع قطيعا واستثنى منه شاه غير معينة فانه لا يصح كذلك  
**فصل** اذا باع شاهة على انها حامل فابيع باطل ولو باع  
 جارية على انها حامل فابيع والشروط صحيحة ان فلو كانت غير حامل لم

ما لا يبي



يرجع على البائع بشئ والفرق بينهما ان الحمل زيادة في الشاة بدليل انها تشتري  
اذا كانت حاملا بالثمن ما تشتري حايلا ودر النشاة ونفسها مقصود  
غالبًا ولا يكون ذلك الانحلال والغالب من ولادتها السلامة فاذا شرط  
حملها في العقد صار مقصود او مقصود اعليه فيصير باعًا للحمل في بطن  
امه ويبع الحمل في بطن امه لا يبيع ويطل البيع في امه ايضا كالموابع معلوما  
ومجهولًا صفقة واحدة فانه يطل في الجميع كذلك ها هنا وليس كذلك  
الجارية لان الحمل في بنات آدم عيب ترد به المبيع نص عليه يدل  
عليه انها تشتري حاملا باقل مما تشتري حايلا ولان التلف من ولادتها  
يكثروا لهذا كانت عطيتها معتبرة من الثلث كما لو كانت في مرض مخوف  
فاذا ثبت انه عيب فاذا اشترطه في البيع فقد اشترط البراءة من  
هذا العيب فصار كالموابعها على انها عور او عرجا او عيافا فانه  
يصح كذلك ها هنا **فصل** يجوز بيع المدين ولا يجوز بيع ام الولد  
والفرق بينهما ان المدين يراد به العبد برقبته بدليل اعتباره من الثلث  
وتجزه بالموت واذا كانت وصية له لم يعقد لازما سائر الوصايا  
ويكون للموصي التصرف في الموصي به لان الوصية لا توجب حكمها  
في الحال وانما توجب حكمها بعد الموت فيكون الحمل في الحال خاليا عن  
حكمه فلا يمنع نفاذ التصرف في الحمل ولا يصير المالك محجورا عليه  
فيه وليس كذلك ام الولد لان الاستيلاء ليس بايصال ام الولد  
برقبته بدليل انها تعلق من راس المال ولا تعتبر من الثلث فدل على  
ان سبب عتقها وقع لازما بدليل انه لا يصح الرجوع فيه بالقول فلم  
يجز قسمة **فصل** يصح بيع الجاني سوا كانت جنائته عمدا او  
خطا على النفس او مآذونها ولا يصح بيع المرهون والفرق بينهما  
على ما ذكره الفاضل في المجرد ان الحق المتعلق برقبة الجاني غير مستقر

في رقبة بدليل ان السيد اسقاطه عن رقبته مع بقا الحق وهو ان يفديه  
فلم يمنع ذلك صحة البيع كما لو باع عبده بشرط الخيار ثم باعه الاخر في مدة  
الخيار وكما لو باع المال الذي قد وجبت فيه الزكوة فانه يجوز لان  
المالك له اسقاط الحق بدفع الزكوة من مال آخر وليس كذلك المرهون  
لان الحق مستقر في رقبته بدليل انه لا يملك الراهن اسقاط الحق عن  
المرهون مع بقا الحق فلهذا لم يجز بيعه وهذا الفرق عندى فيه نظر  
فالجنانية الموجهة للقصاص في النفس مقرره لحق المجني عليه في  
رقبة الجاني بحيث انه لا يملك سيده اسقاط ذلك الحق بضمان  
الدية ومع ذلك يصح بيعه والفرق عندى من وجهين احدهما ان ارش  
الجنانية تتعلق برقبة العبد بغير فعل السيد ولا اختياره فلا يكون  
السيد يبيعه له معترضا على تصرف سبق بخلاف المرهون فان  
الراهن عقد الرهن عليه باختياره فاذا باعه فقد اعترض ببيعته له  
على عقد لازم سبق منه لا خيار له فيه والمالك اذا عقد على عين واحدة  
عقد من متناقضين والاول منهما لازم لا خيار له فيه كان الثاني باطلا  
ولا يبطل الاول بالثاني كما لو باع عبدا او غيره من الاعيان ببيع  
صححا واقبضه للمشتري اياه ثم باعه من اخر فانه لا يصح العقد  
الثاني كذلك ها هنا والفرق الثاني ان معنى تعلق حق المجني عليه  
برقبة الجاني انحصار حقه في رقبته وان لا يتعدى الى غير هاتين ذمة  
سيده وامواله سوا وقت رقبته بجنائته او لم تف ولا يستحق المجني  
عليه حبسه كما يستحق المرهون حبسه على رهنه واذا تلفت رقبته  
بغير فعل السيد سقط الحق المتعلق بها ولا يلزم السيد شئ وهذا  
التعلق لا يوجب زوال ملك مالكة عنه ولا يوجب حجر اعليه بدليل  
انه يصح هبته واجارته وعتقه حتى لو اوجب وقد نص احمد رحمه الله



في رواية منها في رجل اشترى عبدا فاعقه عن ظهاره وكان العبد قد جنى جنابة  
وكهما البايع فقدم العبد الى السلطان فقتل في تلك الجنابة فقال احمد بن حنبل  
المشترى على البايع بارش الجنابة وياخذ نفسه ويجزيه عن ظهاره ويكون  
الولا لمن اعتق وهذا يدل على انه غير محجور عليه وانه يصح عتقه حتى عن  
الواجب ويدل لانه لا يسرى تعلق حق الجنابة الى ولد الجنابة واذا لم  
يكن محجورا عليه فيه وهو ما يقدر على تسليمه صح يمينه له كغير الجاني وليس  
كذلك المرهون لان الرهن يستحق حبسه وذلك نوجب الحجر على رهنه  
فيه بدليل انه لا ينفذ تصرفه فيه بهبة ولا وقف ولا اجارة ولا عارية  
مع كون الدين ثابته في ذمة الرهن ولو تلف الرهن لم يسقط من الدين شيء  
واذا ثبت ذلك لم يجز بيعه كالمحجور عليه لفساؤصفه **فصل** اذا  
تبايعا عينا غايبة بالصفة ثم قبضها فوجدها المشتري على غير الصفة  
فله الخيار بين الفسخ والامضاء ولا يكون له المطالبة بعين بدلتها على  
الصفة التي تبايعا عليها ولو اسلم اليه في شيء فخر قبضه فوجد على غير  
الصفة كان له المطالبة بمده على الصفة التي تبايعا عليها والفرق  
بينهما ان يبيع الاعيان تتعلق بنفس العين ولا تتجاوزها فلم يكن له البدل  
والمسلم فيه يتعلق بما ثبت في الذمة فاذا اعطاه ما يخالف الصفة  
فقد اعطاه غير ما وقع عليه العقد لان الذي وقع عليه العقد وثبت  
في الذمة هو ما يكون على الصفة التي تبايعا عليها فاذا ثبت ان هذا غير  
ما وقع عليه العقد كان له المطالبة بما وقع عليه العقد وهو ما ثبت  
في ذمته **فصل** اذا باع جارية لم يجز للمشتري وطبها حتى يستبرأ  
ولو زوجها جاز لزوجها وطبها قبل ان تستبرأ والفرق بينهما ان اباحه  
تزوجها والحكم بصحة نكاحها حكم براءة رحمها وفراغه واذا ثبت فراغه  
حل وطبها كالحره اذا تزوجها بعد ان حكم بفراغ رحمها وليس كذلك الشري

لان

فيه

لان الحكم بصحة الشري لا يكون حكما بفراغ رحمها بدليل ان الحمل لا ينافي  
صحة الشري فماله يعلم بفراغ رحمها لا يحل له وطبها **فصل** اذا

اشترى من انسان دارا وهي في يديك فسلمها صاحب اليد الى المشتري وادعاها  
لنفسه ولم يرق البايع يمينه بها ففسخ القاضي العقد ورد الثمن على المشتري  
ثم ان المشتري ملك الدار بهبة او ميراث او صدقة او غير ذلك فانه  
لا يلزمه تسليمها الى بايعها ولا يقال له انت بدخولك معه في الشري منه  
قد اقررت له بملك الدار فيلزمك تسليمها اليه ولو انه اقر صرحا بان  
هذه الدار للبائع ثم اشتراها منه ففسخ البيع لتاخير التسليم ثم ان  
المشتري ملك الدار ببعض ما ذكرنا لزمه تسليمها الى بايعها والفرق  
بينهما انه بدخوله مع البايع في الشري مقربا من الدار له الا انه لم يقر صرحا  
وانما اقر معنى لان اقراره في ضمن عقد البيع لانه لم يفرد عن البيع ولم يصح  
به وللقاضى ولاية في فسخ العقود فاذا فسخ العقد انفسخ الاقرار الذي  
هو في ضمنه لم يرض باع عبدا لا يملك غيره يساوي لقابلية فيكون  
محاييا للمشتري بشع مائة وموصى له بذلك فيقال للمشتري رد في الثمن  
بعقد اثنى المحاباة والافسخ العقد واذا فسخ العقد فسخ ما في ضمنه  
وهو المحاباة والوصية حتى لا يكون للمشتري شيء لهذا المعنى كذلك  
هاهنا وليس كذلك اذا اقر المشتري صرحا بان الدار ملك للبائع  
لانه اقر اقراره وليس للقاضي ولاية ابطال الاقرارات وهو  
بدخوله معه في العقد مقر له في ضمن العقد ايضا فاذا فسخ العقد  
بطل ما هو في ضمنه من الاقرار وبقي اقراره الصريح بالملك له فلزمه  
حكمه وتسليم ما اقر له به اليه كالمواصي لانسان بثلاث دارة وبيع  
الباقى منه بالمحاباة ثم لم يزد المشتري في الثمن ففسخ العقد فانه  
لا تبطل الوصية كذلك هاهنا فان قيل قد ثبتت الاقرار في ضمن



الشيء ثم يبطل ذلك الشيء ولا يبطل ما في ضمنه كما لو اقر بعض الاخوة باخ  
وكذبه الباقي فان النسب لا يثبت وشاركه في الميراث قلنا لم يبطل  
اقراره بالاخوة في حقه وها هنا حكم بابطال اقراره لانه كان في ضمن  
العقد **فصل** اذا اشترى دارا فاستحقت رجع على البائع  
بالدرك ولو اقر المشتري بالدار انها للبائع ثم اشتراها منه ثم استحقت  
لم يرجع عليه بشئ ذكره القاضي في كتاب الاقرار من المجرى والفرق  
بينهما ان الاول اقرار من طريق الحكم لانه يدخله معه في الشراء اقرله  
بملك الدار من حيث المعنى وفي المسئلة الثانية اقرله صرحا بملكها  
والاصول فرقت بين الاقرارين بدليل انه لو اقر بما لو ارث في مرض  
موته لم يصح ولو اقر بوارث في مرض موته صح وان كان ذلك يتضمن  
الاقرار له بالمال وتعليقه ان الاقرار بالمال من طريق الصريح والاقرار  
بالوارث اقرار بالمال من جهة الحكم والمعنى فلذلك اقرقا والله اعلم  
**فصل** اذا اشترى ما لم يره وقلنا يصح وثبت له خيار الروية  
فقال اجرت البيع وامضته لم يسقط خياره وكان له ان يردده اذا رآه  
ولو قال اخترت فسخ البيع قبل ان يراه انفسخ البيع ولم يكن له اجازة البيع  
اذا رآه والفرق بينهما ان اجازة البيع تدل على الرضا بالمعقود عليه  
والرضى بالمعقود عليه لا يمنع ثبوت الخيار مع عدم الروية بدليل  
ان نفس العقد يدل على الرضى به لان الانسان لا يعقد ليفسخ ثم نفس  
العقد لا يمنع ثبوت الخيار عند الروية فكذلك الاجازة وليس كذلك  
الفسخ لان الفسخ يدل على عدم الرضى وعدم الرضى عند العقد  
يمنع لزوم حمله كما لو اراد على البيع فوجده بعدة عند ثبوت  
الخيار منع لزومه كلف البيع قبل التسليم **فصل** اذا باع ثوبا  
بماية دينار الادرهما او بماية دينار الادينارا فاباع صحيح نص عليه والفرق

ماية درهم الادرهما او بماية دينار الادينارا فاباع صحيح نص عليه والفرق  
بينهما انه اذا كان المستثنى من جنس الثمن كان سقوطه منه بالاجزاف يكون  
الباقي معاوما فيكون كقوله بعثك بتسعة وتسعين درهما او تسعة وتسعين  
دينارا وليس كذلك اذا كان المستثنى من غير جنس الثمن لانه يكون  
سقوطه بالقيمة فيسقط من الدرهم بقيمة الدراهم ومن الدراهم بقيمة  
الدرهم وذلك مجهول في حال العقد فيكون الثمن مجهولا فلذلك لم يصح  
**فصل** اذا قال البائع لا اسلم البيع حتى اقبض الثمن وقال المشتري  
لا اسلم الثمن حتى اقبض البيع نظرنا فان كان الثمن متعينا بالعقد عرضا  
كان او غير لم يخبر احدهما على التسليم قبل صاحبه بل يجعل بينهما عدل  
يقبض منهما جميعا ويدفع اليهما جميعا وان كان الثمن في الذمة حالا اجبر  
البائع على تسليم البيع اولاً ثم اجبر المشتري على تسليم الثمن والفرق بينهما  
انه اذا كان الثمن متعينا بالعقد تعين دراهم كان او دنانير او غيرهما  
واذا تعين بالعقد فقد تعلق حق البائع بعينه كما تعلق حق المشتري بعين  
البيع فلا مرة لاحدهما على الاخر فلذلك لم يجبر احدهما على التسليم قبل  
صاحبه بل يتسلم العدك منهما ثم يسلم اليهما وليس كذلك اذا كان الثمن  
في الذمة لان حق البائع تعلق بالذمة وحق المشتري تعلق بعين البيع  
فكان تقديم ما تعين اولى بدليل حق المرتفع والمجنى عليه على حقوق  
بقية الغرماء تعلق ذلك بالعين وتعلق حقوق بقية الغرماء بالذمة  
**فصل** اذا باع امة ببيع عا فاسدا وقبضها المشتري فوطئها لزمه مهر  
مثلها للبائع ولو اذن السيد لرجل في وطئ جاريته فوطئها لم يستحق عليه  
شيء بهذا الوطئ والفرق بينهما ان البائع اذن للمشتري في وطئ ما  
يملكه فوطئ معتقدا ان وطئه في ملكه فبان انه في غير ملكه فكانه وطئ  
امته اخري لهذا البائع بغير امره فانه يلزمه مهرها وليس كذلك



اذا اذن سيد الامة لرجل في وطئها لان وطئها صادف ملك السيد  
 باذنه فهو الذي اسقط حق نفسه باذنه فذلك لم يجب للمهر **فصل**  
 اذا باعه صبرة لم يره باطنها فالبيع صحيح ولو باعه ثوبا مطويا لم يره باطنه  
 فالبيع باطل والفرق بينهما ان الصبرة من ذوات الامثال فيدل الحال  
 على ان باطنها كظاهرها لانه لا يختلف الا بعش او تدليس ولهذا  
 يتبايع الناس كثيرا بما هو من ذوات الامثال بروية انمذج منه يسير  
 يكفون بروية ذلك لان الظاهر انه لا يختلف فيصح البيع بحكم  
 الظاهر فان بان فيها عيب من تدليس او غش ثبت له الخيار وليس  
 كذلك الثوب لانه ليس من ذوات الامثال ولا يدل الحال على ان باطنه  
 كظاهره لانه يختلف غالبا لان العادة ان وجه الثوب خير من مخرو  
 ولهذا لا يتعامل الناس الثياب بروية خرقه منها وانمذج لان معرفة  
 ما ليس من ذوات الامثال لا يحصل بروية انمذجه وانما يحصل برويته  
 وفرق القاضي في المجرى بان الصبرة يشق كشف باطنها فهي كالمبيع الذي  
 ما كوله في جوفه ولا يشق كشف الثوب ويشترط لذلك افتراقا  
**فصل** اذا دخل الما ارض انسان وفيه سمك ثم نصب الماعنة  
 وبقي السمك لم يملكه صاحب الارض الا باخذه ولو كان له بركة  
 لصيد السمك فانحجب فيها سمك ملكه بذلك والفرق بينهما ان البركة  
 المعدة لصيد السمك الة للصيد فهي كالشبكة والشص والفخ والشرك  
 ولو حصل الصيد في شيء من ذلك ملكه بدليل ما لو كانت الة  
 منصوبة في القلاء فكذلك بركة السمك وذلك لان اعداده الة  
 لحبس الصيد سبب لتبليكه والشرع يثبت له التملك بذلك بدليل  
 انه لو نصب شبكة او فخا او شركا فوقع فيه صيد بعد موته حاكم له  
 بملكه ولهذا يقضى منه ديونه وتغذ وصاياه كما لو حصل فيها قبل موته

من انما يتعامل الناس  
 بالثياب بروية خرقه منها

وليس كذلك الارض اذا لم تكن معدة للصيد لانه ليست الة للصيد  
 فلا يملك ما يدخلها ولو انحبل فيها صيد او غشش بها طير فانه لا يملك  
 الصيد ولا بيض الطير ولا فراخه بذلك لانه ليس من مملكه ولا  
 له فيه فعل يدل على ذلك انه لو حصل ذلك لم يتعلق به ديونه ولا  
 وصاياه **فصل** اشتري غلاما ثوبا او صانعا فنتسي  
 الحياطة والصناعة عند المشتري ثم وجد به عيبا فله رده ولا يلزمه  
 ان يرد معه شيئا لاجل نسيان الحياطة والصناعة بحال نص عليه في  
 رواية منها ولو ذهب بعض حواس العبد لسمعه او بصره او بعض  
 اعضائه واجزأه الردف فانه يلزمه ان يرد معه ارش العيب الحادث  
 عنده والفرق بينهما ان نسيان الحياطة والصناعة ليس بنقص في العين  
 وانما هو نقص في القيمة مع سلامة العين فلم يمنع الرد بالعيب القديم  
 ولم يوجب ضمما كقصان القيمة بتغير الاسواق وليس كذلك  
 ذهاب بعض حواسه او اطرافه لان ذلك نقص في عين المبيع لانه ذهاب  
 جزء منه فنع الرد من غير ضمان كما لو كان المبيع عينا من فوات احدهما  
 ووجد بالآخر عيبا فانه لا يجوز له رده الا مع ضمان التالف كذلك  
 ها هنا **فصل** اذا باع شيئا واشترط منفعة مدة معلومة  
 مثل ان يبيع دارا ويشترط سكنها سنة او عبدا ويشترط خدمته  
 شهرا او دابة ويشترط ركوبها مسافة معلومة صح جميع ذلك وان  
 اشترى شيئا واشترط منفعة البائع معه مثل ان يشتري ثوبا ويشترط  
 على البائع خياطته او قصارته او يشتري قلعة ويشترط عليه حذوها  
 نعلا او جرة حطب ويشترط عليه حملها او غرلا ويشترط عليه  
 نسجه او زرعها ويشترط عليه حصاده ففيه روايتان احدهما يصح  
 والاخرى لا يصح اختارها الحرقى والفرق بينهما ان اشترط منفعة

تكملة



المبيع استثنى بعض المبيع فيصح كما لو استثنى جزا من المبيع يدل على صحة ذلك  
انه لو باع داره موحدة فانه يصح المبيع ويحصل المنفعة مستثناة بالعقد  
وليس كذلك اشتراط منفعة البايع لانه قد جمع في العقد بين بيع  
واجارة وذلك جمع بين بيعتين في بيع وقد نهى النبي عليه السلام عن  
ذلك فلذلك لم يصح **فصل** اذا باع امة واشترط منفعتها  
كخدمتها او خياطتها وغير ذلك من اعمالها مدة معلومة صح ذلك ولو  
اشترط وطبها في مدة معلومة او اشترط وطبها مرات معلومة لم يصح  
والفرق بينهما ان منفعة الامة غير منفعة البضع يجوز ملكها واستيفاء  
لمن لا يملك الامة بدليل انها تملك بالاجارة ويجوز استيفاءها بالاجارة  
واذا ثبت ذلك فقد استثنى بشرطه ما يجوز له استيفاءه فصح كالمو  
استثنى جزا معلوما من المبيع وليس كذلك منفعة الوطي لانها  
لا يجوز ملكها الا لمن يملك العين بدليل انها لا تملك بالاجارة ولا  
يجوز استيفاءها بالاجارة فلذلك لم يصح اشتراطها **فصل** اذا  
ملك عبدا ما لا يتم باعه فالمال للبائع ما لم يشترطه المتنازع رواية واحدة  
ولو اعتقه فففيه روايتان احدهما المال للسيد والاخرى المال  
للعبد والفرق بينهما ان رق العبد يمنع من تمام ملكه واستقراره فلا  
يملك ملكا تاما بدليل انه لا يلزمه زكوة ماله ولو كان جارية فاستولدها  
العبد لم تصرام ولد له واذا لم يتم ملكه عليه لم يزل ملك سيده عنه  
بدليل ان له انتزاعه منه بكل حال ولو كان امة فاستولدها السيد  
صارت ام ولد له ولم يلزمه حد ولا مهر واذا لم يزل ملك سيده عن  
المال وباع العبد بطل ملكه للمال اذا لم يشترطه المتنازع لانه لا يتصور  
ان يملك العبد مالا ولا يكون ذلك المال ملكا لسيده ولهذا كلما  
يملكه بالاصياد والاحتشاش والاحتطاب وما يوهب له وبوصى له

به كل ذلك يكون ملكا لسيده فلو بقي هذا المال على ملك العبد بعد بيعه  
لوجب ان يكون ملكا لمشتريه لانه ما لك لرقبة العبد فوجب ان يملك  
ماله وقد بينا انه لا يدخل مال العبد في مطلق بيعه لانه ملك للبائع ولم  
يدخل تحت عقد البيع فبقي على ملك البائع كسائر امواله واذا بطل  
ملك العبد في المال ببيعته بقي على ملك البايع بايعه على مالان قبل عليهما  
للعبد واما اذا اعتقه فالسيد قد ملكه المال وانما منع من تمام ملكه  
واستقراره كونه رقيقا فاذا زال السيد رقه بعثقه والتقليد بحاله  
زال المانع من استقرار الملك وتامه فتم واستقر ملك العبد المال  
ملكا تاما وصار كالمالك لما جعله بصفة ان يملك ملكا غير تام  
لما فيه من الرق فلما اعتق زال المانع فاستقر ملكه جديدا وتم كذلك  
هاهنا **فصل** اذا اشترى واحد شيئين صفقة واحدة فوجد  
باحد هما عيبا فليس له الا رد هما جميعا او امساكهما جميعا وارش العيب  
ولو اشترى اثنان شيئا صفقة واحدة فوجد به عيبا فاختر احدهما  
نصيبه واراد الاخر رد نصيبه فنص احدهما الله انه يجوز ذلك  
وفرق بينه وبين المسئلة قبلها في رواية واحدة تفط ابن القاسم والفرق  
بينهما ان العقد اذا كان في احد طرفيه عاقدا فهو عقدان مع كل واحد  
من المشتريين عقد فلا يكون رد احدهما مفرقا للصفقة بخلاف المسئلة  
التي قبلها لانه عقد واحد فلم يجوز تفرقه **فصل** اذا اشترى دابة  
او قميصا على انه بالخيار فركب الدابة لينظر حالها واختبر مشيتها ولبس  
القميص لينظر قدره فهو على خياره ولو اشترى اها فوجد بها عيبا فركبها  
او لبس القميص كان هذا ارضى منه بالعيب وسقط خياره والفرق  
بينهما انه شرط الخيار لاختبر فلم يكن ركوبه ولبسه للاختبار اختيارا  
واما في العيب فلم يجعل له ان يختبر فعدوله عن الرد بالعيب الى اختياره



صفات المبيع رضا منه بالعيب لانه يدل على انه ان لم يظهر على ما يكره  
غير العيب اختيار المبيع والله اعلم **فصل** اذا اشترى امته على  
انها كاتبة فبانت مسلمة فله الخيار ولو تزوج امرأة على انها كاتبة  
فبانت مسلمة فلا خيار له والفرق بينهما ان المقصود بالشراء الرخ  
وزيادة المالية والحايثة اكثر ماله لانه يرغب فيها المسلم والحاي  
وبكثرة الراغب تكثرا لزيادة فيكثر الرخ وبفله الراغب يقل ذلك  
فقد فاته مقصوده بالشروط فلذلك ثبت له الخيار كما لو اشترى امها  
مطلقا فبانت عورا او قرعا وليس كذلك النكاح لانه ليس المقصود  
منه المال والرخ يدل لانه تزوجها فوجدها عريا او قرعا او مقطوعة  
اليد فلا خيار له لانه ليس المقصود بالنكاح المالية وانما المقصود  
به السكن والصحة والاستمتاع وذلك من المسئلة خير من الحايثة  
فقد حصل له زيادة على ما شرط فلذلك لم يثبت له الخيار كما لو تزوجها  
على انها عجوز شوها قيمته عورا فبانت صبية جميلة صحيحة الاعضا  
فانه لا يثبت له الخيار كذلك ها هنا **فصل** اذا اشترى شيئا  
فوجد به عيبا فاختار اسأكه والمطالبة بالارش عليه فانه يعتبر ارش  
العيب بما ينقص به الثمن بنسبة نقصان القيمة لا بما ينقص به القيمة  
وبيانه ان يكون الثمن خمسين وقيمه سليما مائة وقيمه وبه العيب  
تسعون فيكون الارش الواجب خمسة وهي عشر الثمن ولو كانت  
القيمة سحاها والثلث مائة كان الارش خمسة عشر وهو عشر الثمن  
ولا يجب عشر القيمة وهو عشرة وكذلك في كل المواضع تعتبر ما يرجع  
به المشتري على البائع من ارش العيب القديم بنقصان الثمن بنسبة  
نقصان القيمة كما ذكرنا ولو حدث بالمبيع عيب عند المشتري  
وقلنا له رده بالعيب القديم ويرد معه ارش العيب الحادث

عنده

عنده فانه يعتبر ارش العيب الحادث عنده بما نقصت به قيمته عما  
كانت يوم عقد المبيع وبه العيب القديم وبيانه ان يكون قيمته  
يوم عقد المبيع وبه العيب القديم مائة وقيمه وبه العيب القديم  
والحادث تسعون فيأخذ البائع من المشتري ارش العيب الحادث  
عنده عشرة وهو مقدار نقصان قيمة المبيع ولا يعتبر عشر الثمن  
بحال والفرق بينهما انه لو اوجبا في المسئلة الاولى مقدار نقصان  
القيمة لا بنسبته من الثمن لا فضي الى ان يحصل للمشتري المبيع والثلث  
جميعا لانه قد يشترى به مائة وقيمه ما يتان ثم يظهر به عيب ينقص  
به نصف قيمته وهو مائة فلورجع بها حصل له المبيع والثلث جميعا  
واذا رجع بنسبة ذلك من الثمن لم يحصل له ذلك ابدا فلذلك  
قلنا يرجع بنقصان الثمن بنسبة نقصان القيمة وليس كذلك ارش  
العيب الحادث عند المشتري لانه لا يؤدي الى ان يجتمع له البدل  
والبدل بدلا او الواجب جبر ما فات من حقه فلذلك اعتبر  
بنقصان القيمة جبرا للفايت من حقه كذلك ها هنا وانما قلنا  
تعتبر القيمة يوم العقد لان ما زاد عليها بعد ذلك هو ملك للمشتري  
فلا يقوم عليه وما نقص عنها فهو مضمون عليه لان جملة المبيع من  
ضمانه **فصل** اذا ابتاع عينا بورق عينا بعين فوجد احدهما  
فيما اشتراه عيبا من جنسه لم يكن له البدل ولو ابتاع ذلك بالصفة  
ثم تقابضاه في المجلس ثم وجد احدهما بما قبضه عيبا من جنسه فله  
البدل والفرق بينهما انه اذا ابتاع ذلك بالصفة ثبت المستحق  
في الزمة فاذا سلم في المجلس ما سلمه فهو عوض ما ثبت في الزمة فلا  
تبرأ الزمة بقبضه وبقي الزمة مشغولة بما ثبت فيها الى ان يسلمها  
فلذلك جاز له الا بدل وليس كذلك اذا ابتاع عينا بعين لان



النقود بتعين بالعقود فالعقد انعقد على العين فلو جوزنا ابداله لكان ذلك  
تغيرا للعقد ونقله عن العين التي انعقد العقد عليها الى غيرها وذلك لا يجوز  
كما لو اشترى عبدا بعينه فوجد به عيبا فانه لا يملك ابداله بعبد غيره ولا  
ثوب غيره لذلك ها هنا **فصل** اذا كان الانسان على انسان دينارا  
دينارا فاحاله به على من المحيل عليه دينارا من جنسه دينارا فصارف به المحال  
للمحال عليه جازنص عليه في رواية ابي بكر بن محمد عن ابيه ولو احاله بالدينار  
على من ليس للمحيل عليه شئ فقبل الحوالة ثم صارف المحال للمحال عليه بذلك  
لم يصح الصرف نص عليه في رواية ابن القاسم والفرق بينهما انه اذا احاله  
على من له عليه مال مستقر مثل ما احاله به في حوالة صحيحة والحوالة  
الصحيحة تنقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه بدليل انه لو افلس  
المحال عليه لم يرجع المحال على المحيل بشئ واذا انتقل الحق جازله ان يصارفه  
عليه كما لو صارف من له عليه حق من غير حوالة بل عن مبيع او قرض  
وليس كذلك اذا احاله على من ليس للمحيل عليه شئ من جنس ما احاله به  
لان هذه ليست حوالة صحيحة وانما هي اقتراض فيكون المحيل مقترضا  
منه الحق الذي احاله عليه والمحال قائم مقام المحيل في المعنى لانه  
في الحقيقة نايب عنه في اقتراض ذلك ومن اقترض دراهم او دنانير  
لم يجز ان يصارف عليها قبل قبضها لانه لا يملك القرض الا بالقبض  
واذا لم يملك ما اقترضه صار مصارفة بالعرض الذي يلتزمه في ذمته  
بالقرض فيكون صرفا بنفسية فلذلك لم يجز **فصل** اذا اشتم  
الاعمى في رخصة صح العقد ولو اشترى رخصة من صبرة حاضرة  
معينة وضع يده عليها واسماها لم يصح العقد والفرق بينهما ان من  
شرط صحة البيع معرفة المشتري باوصاف المبيع التي تختلف ثمنه  
لاجلها وقد عرفها الاعمى فيما اشتراه سلبا وجهها فيما اشتراه من

الصبرة

الصبرة اذا لم يوصف له فافترقا والله اعلم **فصل** اذا اشتم في  
جارية وعبد معا وذكر الاوصاف المشترط ذكرها في صحة السلم صح  
العقد ولو اشترط مع ذلك ان يكون العبد ابن الجارية المسلم فيها فقياس  
المذهب عندي انه لا يصح عقد السلم والفرق بينهما ان من شرط صحة  
السلم ان يكون المسلم فيه عام الوجود وقت محله فاما ان كان وجوده  
نادرا مثل ان يسلم في الرطب او العنب ويجعل محله شيا ظاهرا لم يصح لانه  
وان وجد الا ان وجوده نادرا فذلك اذا اشترط ان يكون العبد  
المسلم فيه ابن الجارية المسلم فيها على ما ذكر من الاوصاف فالغالب تعذر  
وجوده وان وجد فنادر فلذلك لم يصح عقد السلم وليس كذلك اذا لم  
يشترط كون الغلام ابن الجارية لان ذلك لا يكون وجوده نادرا فصح  
كما لو اسلم في كل واحد منهما في عقد مفرد والله اعلم **فصل** اذا اسلم  
في طعام واشترط اجود الطعام لم يصح السلم وان اشترط ارداه صح السلم  
والفرق بينهما انه اذا اشترط الاجود فاي طعام جيد اتاه به فله ان  
يمتنع من قبوله ويطلب ما هو اجود منه على مقتضى شرطه ولا يعلم للجودة  
غاية فيوقف عندها حتى ينقطع التنازع بينهما بتلك الغاية فلذلك  
لم يصح السلم مع اشتراط الاجود وليس كذلك الاردي والادني  
لانه باي طعام اتاه به فامتنع من قبوله وقال اردي منه لم يقبل  
منه لانه متى تبرع المسلم اليه باجود ما عليه وجب قبول ذلك منه  
ولا يقضى الي تنازع فلذلك صح السلم **فصل** اذا اسلم في عبد ثم  
قبض منه عبدا ثم احضر عبدا وادعى انه هو الذي قبضه منه وانه  
خلاف صفات السلم وان به عيبا قد ما فانكر المسلم اليه وقال بل الذي  
قبضت مني غير هذا ولا بينة لواحد منهما فالقول قول المشتري مع  
يمينه ولو اشترى عبدا او قبضه ثم احضر عبدا وادعى انه هو الذي

اذا اشترط



ابتاعه وانه قد ظهر به عيب قد تم فاعترف البايع انه باعه عبدا او قال  
ليس هذا الذي بعثتك بل غيره ولا يثبت له لو احدى القولين قول البايع مع  
عينة والفرق بينهما ان القول في الدعوى قول من الظاهر معه وفي المسئلة  
الاولى الظاهر مع المشتري لانه قد ثبت له في ذمة البايع ما انعقد عليه  
عقد السلم بصفاته سليما من العيوب فلذلك لم يقبل قوله في براءة ذمته  
من ذلك لا يثبت وحلف المشتري انه ما قبض منه غير الذي احضره  
لاسقاط دعواه وليس كذلك المسئلة الثانية لان الظاهر فيها مع البايع  
لان الاصل براءة ذمته عما ادعاه المشتري وان العبد الذي احضره المشتري  
لم يبعه البايع فلذلك كان القول قول البايع مع عينه وعدم يثبت صاحبه  
**فصل** اذا باع شيئا بدنانيرا او دراهم بعينها وقبضها ثم احضر دنانيرا  
او دراهم وادعى انها التي باع بها وهي عينة فقال المشتري بل هذه غير  
التي اشتريتها منك وقبضتها مني ولا يثبت له لو احدى القولين قول  
المشتري مع عينه ولو كان البيع في الذمة ثم نقده المشتري للثمن ثم  
اختلفا ذلك ولا يثبت له لو احدى القولين قول البايع مع عينه والفرق  
بينهما ما تقدم في الفصل الذي قبل هذا والله اعلم **فصل** لا يجوز  
لرب السلم التصرف فيه ولا اخذ البدل عنه قبل قبضه فان فعل لم يصح  
ولو باع شيئا بثمن في الذمة وسلم المبيع جاز له التصرف في الثمن قبل  
قبضه واخذ البدل عنه والحوالة به والفرق بينهما ان المسلم فيه غير  
مستقر بل سببه معرض للفسخ بتعدد وجوده عند محله لان عدمه  
يثبت للمشتري خيار الفسخ فلذلك لم يجز له التصرف فيه قبل قبضه  
كما لو اشترى ميلا او موزا او ماعينا ميلا او موزا فانه لا يصح التصرف فيه  
قبل قبضه لان سببه معرض للفسخ لان العقد يفسخ بتلف المبيع  
قبل قبضه وليس كذلك الثمن في الذمة لانه مستقر فيها بدليل

انه لا

انه لا يخشى انفساخ سبب ملكه بمعنى عود اليه حال فجاز اخذ البدل  
عنه كالقرض وقد دل على ذلك ايضا ما اخرج به احمد رحمه الله من حديث  
سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال كتب ابيع الابل بالقيع فابيع  
بالدنانير واخذ الدراهم وابتاع بالدرهم واخذ الدنانير واخذ هذه من هذه  
واعطى هذه من هذه فابيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت  
خفصة فقالت يا رسول الله روينا انك اسلك اني ابيع الابل بالقيع فابيع  
بالدنانير واخذ الدراهم وابتاع بالدرهم واخذ الدنانير واخذ هذه من هذه  
واعطى هذه من هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ان  
تأخذها بسعير يومها ما لم تتفرقا ويذكما شيئا فجاز له اخذ البدل  
عما ثبت له في الذمة من الثمن وفقهه ما قد متنا ذكره **فصل**  
اذا تقايلا السلم جاز تفرقا قبل قبض رأس ماله ولو كان له في ذمة  
انسان قرض الف درهم فاشترى بهامنه طعاما او دنانيرا لم يجز تفرقا  
قبل قبض الطعام والدنانير فان تفرقا قبل قبض البيع والفرق بينهما ان في  
المقابلة زال عقد السلم ووجب رد رأس ماله حكم قبضه السابق  
لاحكام عقده فصار كالمقبوض على وجه السوم اذ لم يتم بينهما بيع لا بشرط  
قبضه قبل التفرق كذلك هاهنا وليس كذلك المسئلة الثانية لانها  
تبايعا عوضين احدهما دين فاذا تفرقا قبل القبض كان ذلك  
بيع الدين بالدين وذلك لا يجوز **فصل** يجوز بيع خل العنب  
بخل التمر متساويا ومتفاضلا وجوز بيع خل الزبيب بخل التمر  
وخل التمر بخل التمر متساويا ولا يجوز متفاضلا نص عليه في خل  
الدقل فقال يجوز بيع بعضه متساويا ولا يجوز متفاضلا ولا  
يجوز بيع خل العنب بخل الزبيب لا متساويا ولا متفاضلا والفرق  
بينهما ان خل التمر وخل العنب جنسان فجاز بيع احدهما بالآخر



متساويا ومتفاضلا كبيع التمر بالعنب وإما بيع خل التمر بخل التمر وخل  
 الزبيب بخل الزبيب فيجوز متساويا ولا يجوز متفاضلا لأنه بيع جنس  
 واحد بجنسه فيجوز متساويا ولا يجوز متفاضلا لأنه كسائر الأموال  
 الربوية وإما بيع خل العنب بخل الزبيب فلا يجوز متساويا ولا  
 متفاضلا لأنها جنس واحد وفي أحدها وهو خل الزبيب من غير جنسه  
 وهو الماء فلم يحز كالوباع ثم انزوع النوى بغيره نوى وليس كذلك  
 خل الزبيب بخل الزبيب وخل التمر بخل التمر لأن الماء في كل واحد منهما  
 فهو بيع التمر بالتمر وفي كل واحد منهم نوى **فصل** قال أحمد  
 رحمه الله في رواية المروزي فيمن اقترض رجلا دراهم وقال له ان مت  
 فانت في حل منها يصح وان قال ان مت انا فانت في حل منها فجاء بعض  
 الدراهم ليقبضه اياها فوجده ميتا احتسب ما اوصى له به وما  
 ذهب به ليقضيه جميعا من الثلث والفرق بينهما ان قوله ان مت  
 فانت في حل تعليق للبراءة بشرط فلم يصح لأن البراءة اذا علقت بشرط لم  
 يصح كما لو قال ان قدم زيد فقد ابرأتك فانه لا يصح وليس كذلك  
 اذا قال ان مت انا فانت في حل لان هذا وصية لان معناه ان مت  
 فالمال الذي عندك قد اوصيت لك به ولو صرح بذلك صح فكذلك  
 هذا ولهذا اعتبره من الثلث **فصل** قال في رواية ابن منصور  
 اذا قال لرجل اقل عني ولك الف درهم فايا اخذ بغير حق ولو قال  
 له استقرض من فلان ولك عشرة دراهم فلا بأس والفرق بينهما  
 ان الكهيل ضامن يلزمه الاحضار والضمان للمال المملوك فيكون  
 بضمانه قد بذل ماله فلو قلنا يجوز ان ياخذ على ذلك عوضا كان قرضا  
 جرم منفعة وذلك لا يجوز وليس كذلك اذا قال اقترض لي ولك  
 عشرة دراهم لان ما ياخذ من ذلك يحصل في مقابلة ما بذل له من

جاهه

جاهه ولم يذك ماله فلا يكون قرضا جرم منفعة فلهذا اجاز والله اعلم  
**فصل** ان المشتري انسان نصف عبد فمشتري اخر  
 النصف الاخر مما يباع ثم باعه مساومة بثلاثمائة فالثمانية بينهما نصفان  
 رواية واحدة ولو باعه مراوحة كانت الثلثان بينهما اثلاثا نص عليه  
 فقال المراوحة غير المساومة والفرق بينهما ان المساومة لا تحتاج  
 الى مضمون العقد الاول يدل لئلا لو لم يكن للعقد الاول مضمون  
 مثل ان وهب له فله ان يبعه مساومة واذا لم يعتبر مضمون عقدها  
 صار كالولم يشترها وكانها ورثا فباعه مساومة ولو كان كذلك  
 كان الثمن بينهما نصفين كذلك هاهنا وليس كذلك المراوحة  
 لان بيع المراوحة بيع بمضمون العقد الاول وزيادة دليل انه لو  
 ورث شيئا او وهب له لم يبعه مراوحة ولو فعل لم يصح ومضمون  
 عقد هاهنا مختلف اثنان فانقسم ما باعه به اثنان والله اعلم  
**فصل** اذا كان له في ذمة رجل درهم او دينار من قرض او ثمن  
 مبيع فاشترى بها عرضا من غيره لم يصح نص عليه ولو اشترى ذلك  
 العرض ثمن في ذمته ثم احال البائع بالثمن على الرجل الذي له في ذمته  
 القرض صح والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى ابتاع العرض ثمن ليس  
 من ضمانه فلم يصح كما لو ابتاعه بعين مال لغيره وليس كذلك  
 المسئلة الاخرى لانه اشتراه ثمن من ضمانه فصح كما لو اشتراه بمال  
 له في يده فان قيل اليس لو ابتاع بثلث الدراهم والدينارين عرضا من  
 هي في ذمته صح مع كونها ليست من ضمان المشتري فهلا كان هاهنا  
 كذلك قلنا الفرق بينهما انه اذا ابتاع بالدراهم والدينارين عرضا  
 من هي في ذمته فقد تم العقد ثمن مقبوض فلم يبق الخاف معه انفساخ  
 العقد بتعدد قبض الثمن فصار كما لو اشتراه بعين مال له في يده وسلمها



الى البائع وليس كذلك المسئلة الاخرى لانه اشتراه بثمن لا يقدر على تسليمه ولا هو من ضمانه فلذلك لم يصح البيع كما لو اشتراه بطاير في الجو او بحوت في البحر **فصل** اذا قال اسلمت اليك عشرة دنانير في كرج خبطة ولم يعين الدنانير وكان له في ذمته عشرة دنانير فاراد ان يحمله قصاصا بما عليه لم يجز ولو اشترى الف درهم بمائة دينار ونقده الدنانير وكان له في ذمته الف درهم فقال له اجعل الدراهم بالدراهم التي لي في ذمتك ففعل ذلك قصاصا جازا والفرق بينهما ان ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جائز بدليل انه لو كان لرجل على رجل عشرة دراهم فاشترى بها منه دينارا وقبضه في المجلس جاز واذا جاز ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جاز صرف العقد اليه كما لو كان معه دراهم في كيس فانه لما جاز ابتداء عقد الصرف عليها جاز صرف العقد اليها وليس كذلك في المسئلة الاخرى لان ابتداء عقد السلم بما في الذمة لا يجوز فلم يجز صرف العقد اليه دليله الحز والخنزير واذا لم يجز صرف العقد اليه فاذا لم ينقده في المجلس بطل كما لو لم يكن له عليه دين **فصل** اذا استد ان العبد بغير اذن سيده ثم ورثه صاحب الدين فاعتقه لم يسقط شيء من الدين بعتقه وله مطالبة به ولو اتلف العبد مال انسان فورثه صاحب المال فاعتقه لم يكن له مطالبة العبد بشيء والفرق بينهما ان ما يستدينه العبد بغير اذن سيده يتعلق بذمته وبعته يسقط ملك الرقبة والذمة باقية فلم يسقط ما يتعلق بها واذا لم يسقط فله مطالبة بما ثبت له فيها كما لو اعنتقه سيده وليس كذلك ما يتلفه العبد لان غرم ذلك لا يتعلق بذمة العبد وانما يتعلق برقبته وبعته يتلف ملك الرقبة فلا يملك مطالبة العبد بما يتعلق برقبته كما لو اعنتقه سيده فانه لا يملك صاحب

الحق

الحق مطالبة العبد لان ذمته برية منه **فصل** اذا استد ان العبد الماذون لتعلق ذمته بذمة سيده ولو استد ان المكاتب تعلق ذمته بذمته يتبعها بعد عتقه نص عليه في رواية ابراهيم بن الحرث وفرق بينه وبين الماذون له والفرق بينهما ان الماذون له في يد سيده والمال الذي في يد سيده بدليل انه يلزمه زكوته ولو اخذه منه ومنعه من التصرف فيه متى شافا لمعاملته مع السيد والعبد الله وتصرفه للسيد باذنه فلذلك تعلق الدين بذمة السيد وليس كذلك المكاتب لانه في يد نفسه وتصرفه لنفسه والمال الذي في يده له مالم يجز بدليل انه لا يلزم سيده زكوته ولا يجوز له اخذه منه ولم يوجد من سيده غرور لمن عامله في معاملته فلذلك تعلق ذمته بذمته كالحز **كتاب الرهن** **فصل** اذا اعتق الراهن عبده المرهون نفذ عتقه **موسرا** كان او معسرا نص عليه ويغرم قيمته تكون رهنا مكانه وان كان موسرا ولو باعه الراهن او وهبه لم ينفذ ذلك بحال والفرق بينهما ان العتق صادف محلا فارغا غير مشغول بحق المرتن لان مورد العتق الرقبة ومورد الرهن المالية وهما غيران والذي بين انفصال احدهما عن الآخر وان الرق غير المالية ان العتق تصفة يعود تعد زوال الملك بالبيع ولانه متعلق بالرق والرق لم يتبدل ولو كان الرق المالية لا يعد لان المالية قد تبدلت بالبيع والانتبايع ولهذا نقول اهل دار الحرب ارقا ولا مائة فيهم لان الرق عبادة عن ضعف مستند حكم الشريعة وهو تعرض الاذي ليد الاستيلاء والملك ثابت في الهيايم ولا راق فيهم ولهذا لا ينفذ العتق فيهم فبان انفصال الرق عن المال واذا ثبت ذلك وان العتق صادف محلا فارغا نفذ وبطل الرق ثم اذا بطل الرق بطلت المالية كما في الشبهة

سأله

العتق



الى ملك الغير وكما لو اعتق عبده المورث بخلاف الهبة والبيع فان موردها  
المالية وقد تناولاها عقد الرهن فلذلك لم ينفذ او فرق آخر  
وهو ان الرهن لم يزل ملك الراهن عن المرهون وانما ازاله الي يد  
المرتهن فلم يمنع ذلك من التصرفات التي لا تقف على اليد مثل العتق  
والدليل على ان العتق لا يقف على وجود اليد بدليل انه ينفذ في العبد  
الابق والمغصوب والبيع قبل قبضه والمكاتب وملك اليد معدوم  
في جميعها ولا ولهذا لم ينفذ البيع والهبة في شيء من هؤلاء مع وجود  
الملك لعدم اليد فصح ما قلناه وفرق آخر وهو ان العتق ما ينفذ  
في حق الشريك بغير رضاه فنقد في المرهون كالاستيلاء بؤكد ذلك  
ان حق الشريك اقوي من حق المرتهن بدليل انه مالك للعين والتصرف  
والمرتهن لا يملك ذلك وانما يملك اليد فاذا نفذ العتق في حق الشريك  
وهو اقوى والزم فلان ينفذ في حق المرتهن اولى كالاستيلاء بخلاف  
البيع فانه لا ينفذ في حق الشريك بغير اذنه فلم ينفذ في المرهون والله اعلم

**فصل** كل حق يجوز اخذ الرهن به يجوز اخذ الضمين به وكل  
حق لا يجوز اخذ الرهن به لا يجوز اخذ الضمين به الا في ثلثة مواضع  
احدها ضمان عهدة المبيع يصح ولا يصح اخذ الرهن به والثاني ضمان  
مال يجب يصح ولا يصح اخذ الرهن به والثالث ضمان مال الكتابة  
في صحته روايتان ولا يصح اخذ الرهن به رواية واحدة والفرق  
بينهما من وجهين احدهما ان اخذ الرهن بضمان عهدة المبيع ومال  
الكتابة وبالدين قبل وجوبه يبطل الارتفاق لانه اذا باع عبدا بالاف  
وقبض الثمن ورهن به عبدا اخر قيمته الف لم يحصل له رفق ببيع الاول  
لانه كان يبيع احدهما ويستريح من تعطيل عبدا اخر وكذلك المقترض  
اذا رهن فبطل الحق لارفق له لانه كان يبيع الرهن ويستريح من تعطيل

منفعته بغير حق وكذلك المكاتب اذا دفع الرهن قبل العتق لم يرق  
لانه كان يبيع الرهن ويستريح من تعطيل منفعته وليس كذلك الضمان  
لانه لا يبطل رفق البيع لانه لا يعطل على البائع شيئا ولا ضرر على الضمان  
به وكذلك لا يعطل على المكاتب ولا على المقترض شيئا والوجه  
الثاني ان ضرر الرهن نعم لانه لا يدوم بقاؤه عند المشتري والبائع  
ممنوع من التصرف فيه فلهذا لم يجوز الضمين لايهم ضرره لان  
كون الدين في ذمة الضامن لا يمنع من التصرف فيها فلهذا اجاز  
الضمان وكذلك يستضر المكاتب بالرهن ولا يستضر بالضمين  
ويستضر المقترض بالرهن قبل القبض ولا يستضر بالضمين

**فصل** اذا جنى العبد المرهون جناية اوجبت القصاص  
منه في النفس ودان المستحق للقصاص اجنيا فاقص منه لم يلزم  
الراهن ان يعطي قيمته لكون رهنا مكانه ولو كان مستحق القصاص  
الراهن فاقص لزمه دفع قيمته تكون رهنا مكانه والفرق بينهما انه  
اذا كان المقتص الرهن فيسببه زال حق المرتهن من التوثق فهو كما  
لو قتله ظلما او اعتقه بخلاف ما اذا كان المقتص اجنيا لان حق  
المرتهن سقط بغير اختيار الراهن فهو كما لو مات المرهون جنت انفعه  
فانه لا يلزم الراهن تسليم رهن عوضه كذلك هاهنا **فصل**  
لا يصح رهن العبد المرهون بحق اخر ويصح رهن العبد الجاني ويصير  
مشغولا بما تقدم من ارش الجناية وما تاخر من الدين جميعا ويقدم  
ارش الجناية على الدين لما نذر فيما بعد ان شا الله تعالى والفرق  
بينهما ان المرهون حل جزئ منه مرهون كل الحق وبكل جزئ منه بدليل انه  
لو رهنه مائة قفيز حنطة بمائة درهم فهلك الحنطة الا قفيزا منها  
كان الباقي رهنا بدل الحق ولو قضاه الحق الا درهمها كان جميع الرهن



رهنًا بذلك الدرهم ثم معنى الرهن الحبس والمرهون هو المحبوس عن تصرفه  
 الراهن فيه يعقد يتناول برقبته كإبيع والهبة ونحو ذلك رعاية لحق المرتهن  
 ولا يملك الراهن إسقاط حق المرتهن عن المرهون مع بقاء الحق الذي هو مرهون  
 به يرفع يد المرتهن عنه بضمان المال في ذمته وفي صحيحه رهنه ثأنا إسقاط  
 لحق المرتهن فلذلك لم يصح وليس كذلك الجاني لأن تعلق حق الجاني عليه  
 برقبته لا يوجب الحجر على سيده عن التصرف فيه بدليل أنه يجوز له  
 التصرف في رقبته ومنافعه بسائر تصرفات من مع ورهن واجارة  
 وغير ذلك ويملك إسقاط حق الجاني عليه عن العبد الجاني مع بقاء  
 الحق بأن يختار أن يفد بموئضين ارش الجناية وإذا لم يوجب حجر على  
 سيده فيه جاز له رهنه كسائر تصرفاته وقرق آخر وهو أن  
 المرهون تعلق به حق المرتهن يعقد لازم عقده ماله فيه فلم يفد  
 تصرفه فيه بمثله كالوإباعه وليس كذلك الجاني لأن حق الجاني عليه  
 تعلق به بغير إذن مولاه وكما لو تعلق الزكوة بعين ماله فإن ذلك  
 لا يمنع صحة تصرفه كذلك ما هنا **فصل** إذا ثبت أن رهن  
 الجاني صحيح فإنه يقدم حق الجاني عليه على حق المرتهن ولا يتجاوزان  
 وذلك لأن ارش الجناية أقوى من الرهن لأن الرهن ثبت عن قول  
 والارش ثبت عن فعل وما ثبت بالفعل أقوى مما ثبت عن قول بدليل  
 أن عتق المحجور عليه والمجنون لا يصح وأحوال كل واحد منهما يصح  
 ويفد وطلاق المكره وبيعه لا يفد ولا يتعلق به حكم وقيل المكره  
 لا يهدر ويتعلق به حكم وإذا كان أقوى وجب تقديمه بوضوح ذلك أنه  
 لو جنى المرهون بعد رهنه قد مناحق الجاني عليه على حق المرتهن  
 فإذا كانت الجناية قبل الرهن فهي أولى أن يقدم ارشها **فصل**  
 لا يصح رهن العبد المرهون بحق آخر لا من مرتبه ولا من غيره ولو جنى

العبد

العبد المرهون فاختار المرتهن أن يفد به ليكون رهنًا بالفدا أو بالحق  
 الأول جاز وكان رهنًا بهما جميعًا والفرق بينهما أن الجناية يملك الجاني  
 عليه المطالبة ببيعه في الجناية وإبطال الوثيقة من الرهن قصار  
 بمنزلة الرهن الجاز قبل قبضه فإنه يكون غير لازم والرهن قبل  
 لزومه يجوز أن يزيد في الحق به فكذلك إذا جنى بعد لزومه وليس  
 كذلك إذا لم يجز لأن الرهن لازم لا سبيل إلى إبطال حق المرتهن عنه  
 فلم يصح أن يرهنه بحق آخر لما تقدم بيانه وقرق آخر وهو أن المرتهن  
 يطلب بفداء مصلحته ماله ويصح أن يفعل لمصلحة ملكه ما لا يجوز أن  
 يستأنف فيه عقدًا بغير مصلحة ملكه ألا ترى أن سيد العبد له  
 أن يفديه بارش الجناية لبقا ملكه وإن كان لفد في الحقيقة كالشري  
 ولو أراد أن يشتريه ثانيًا لم يصح فكذلك المرتهن يصح أن يفعل ذلك لمصلحة  
 حقه وملكه وإن كان لا يصح أن يعقد فيه رهنًا لغير مصلحة حقه  
**فصل** لا يصح رهن المرهون عند مرتبه بحق آخر ولو ضمن لإنسان  
 حقا على إنسان جاز أن ضمن له حقا آخر والفرق بينهما أن الرهن شغل  
 العين المرهونة شغلًا يمنع جواز رهنها بحق آخر بدليل أنه لا يصح رهنه  
 من غير مرتبه لما قدمنا بيانه وليس كذلك الضمان لأنه لم يشغل  
 ذمة الضامن بحيث لا يتسع لضمان حق آخر بدليل أنه لو ضمن حقا آخر  
 لغير من ضمن له الحق الأول صح فافترقا **فصل** إذا أقر الراهن  
 أنه باع المرهون أو وهبه من فلان قبل رهنه أو أنه ملك لفلان وأنه  
 غصبه منه ثم رهنه أو أنه جنى على فلان قبل رهنه جنابة تعلق ارشها  
 برقبته واستغفر قها وصدق فلان وإنكر المرتهن صح إقراره وبطل  
 الرهن وبقي الدين في ذمته بغير رهن في أحد الوجهين ولو باع عبدا  
 أو رهنه ثم أقر بعد ذلك أنه كان أعتقه أو باعه أو وهبه من فلان

له



قبل ذلك او انه ملك لفلان وانه غصبه منه ثم باعه او وهبه لم يقبل  
 وجها واحدا او الفرق بينهما ان الرهن لا يزول الملك فيكون الراهن قد اقر  
 في ملكه بما يزول ملكه فصح كما لو لم يكن مرهونا وليس كذلك اذا اقر البائع  
 او الواهب لان البيع والهبة يزولان ملكة وينقلانه فيكون اقراره  
 بعد البيع والهبة في غير ملكه بل في ملك غيره فذلك لم يقبل  
**فصل** يجوز رهن الامة دون ولدها الصغير ورهن الولد  
 دونها بخلاف البيع فانه لا يجوز مع احد هادون الاخر والفرق بينهما  
 ان البيع ينقل الملك فينفرد المشتري باحدهما دون الاخر فيفرق بينهما  
 وبين وبين ولدها الصغير وذلك لا يجوز وليس كذلك عقد الرهن  
 لانه لا ينقل الملك فصح ان يعقده على الجارية دون ولدها الصغير  
 كالزواج والاجارة واذا وجب بيعها في الدين بيع ولدها معها وكان  
 للراهن من الثمن بقسط الولد خالصا وحق المرتن في جارية ذات ولد  
**فصل** اذا حدث للامة المرهونة ولد تعلق به الرهن ولو  
 حدث للامة الجانية ولد لم يتعلق به ارش جنايتها والفرق بينهما ان حق  
 الرهن مستقر في عين المرهونة بدليل انه لا يملك مالها اسقاطه عن  
 رقبته مع بقائه من الحق ولا يملك بيعها ولا هبتها فذلك تعدى منها  
 الى ولدها كحق الملك وحق الاستيلاء وليس كذلك ولد الجانية  
 لان الحق فيها غير مستقر بدليل ان مالها كمالها ان يسقط الحق عن  
 رقبته مع بقائه من الحق بان يودي قيمة الجانية مع كونها لا تفي بالجناية  
 وليس ذلك للراهن بحال ومتى قال السيد اخترت الفدا سقط  
 التعلق بها لانه غير مستقر ولهذا لو باعها نفذ بيعه ولزمه الارش  
 بخلاف المرهونة ولهذا لا يملك المجني عليه رفع يد مالها عنها بحال  
 والمرهن يملك ذلك ولهذا لا يمنع تعلق ارش الجانية من تعلق ارش جناية

اخرى

اخرى وجنابات برقة الجانية ويمنع الرهن حدوث رهن مثله على العين  
 المرهونة واذا لم يكن الحق مستقرا في عين الجانية لم يتعد الى ولدها  
 كما لا يتعدى الى غيره من املاك المجني عليه وفسق اخر وهو ان حق الرهن  
 اثبتته المالك على عين ملكه اختيارا منه فوجب ان يسري الى ولدها  
 كولد المذاتبة والاصحية والهدي ولا يلزم على هذا ولد الموجهة  
 والموصى بخدمتها لان المالك لم يثبت الحق على عينها وانما اثبتته على  
 منفعتها وليس كذلك حق الجانية لانه تعلق بملكه بغير اختياره  
 تحكما من الشرع لا يعقل معناه فيقاس عليه كما لا يعقل وجوب  
 الدية على العاقلة فلا يسرى الى الولد كما لو جنت جناية توجب  
 القصاص فانه لا يسرى الى ولدها كذلك هاهنا ولان حق الجانية  
 تعلق بالجانية تعلق عقوبة ولهذا يختص بالمخاطب ولذلك لا يتعلق  
 بالبيمة اذا جنت وان كانت مملوكة لعدم الخطاب والعقوبات  
 لا تسرى الى الاولاد وانما يختص الجاني كالودانت الجانية موجبة  
 للقصاص والله اعلم **فصل** ان اتبايعا بشرط رهن بعينه او  
 ضمير بعينه فاقاه المشتري برهن غيره او بضمير غيره لم يلزمه قبوله  
 ولو باعه بشرط ان يشهد له شاهدين معينين فاشهد له شاهدين  
 عدلين غيرهما لزمه قبول ذلك والفرق بينهما ان الاغراض في الرهن  
 والضمان يختلف فرهن خير له من رهن وضمير خير له من ضمير لا خلافا  
 الاستيفاء منه ثقة الضمين ويساره واعساره ولكرة الرغبات  
 في شري الرهن وقتها ولزعة الراهن في فكاك الرهن الذي اشترطه  
 المشتري دون غيره فيكون ذلك اسرع لقضا حقه فذلك لزم  
 يلزمه قبول غير ما يشترط وليس كذلك الشهود لان القصد منهما اثبات  
 الحق بشهادتهما وثبوت بهذين الشاهدين فهو له بغيرهما فلهذا لزمه

ظ



القبول ولم يكن له الخيار في فسخ البيع بتغيير الشهود وبوضع هذا القرض  
انه لو باعه بشرط رهن او ضمن مطلق لم يصح ولو باعه بشرط الاشهاد  
مطلقا صح فدل على ان تعيين الشهود غير معتبر وتعيين الرهن والضمن  
معتبر فاذ كان معتبرا لم يجز التغيير الا بالتفاهما **فصل** اذا اشع  
الراهن من علف الرهن وسقيه اجبر عليه ولو امتنع من مداواة امراضه  
كالنبرع والقصد ودهن الجرب بالقطران ونحو ذلك لم يجبر عليه  
والفرق بينهما ان العلف قوت لا تقوم الحياة الا به والمنع منه يقوم  
مقام مباشرة الاتلاف بدليل انه لو اضطر انسان الى طعامه فمعه منه  
حتى مات ضمنه ولو اودعه بهيمة ففجها المودع العلف حتى مات ضمنها  
واذا كان كذلك وجب ان يجبر عليه لانه من الواجبات وليس كذلك  
المداواة لانها غير واجبة في الادميين وهم اشرف بدليل ان جماعة من  
الصحابه كانوا لا يتداوون ولا يبرءون بالمداواة غير متيقن وقد براء  
بغيرها واذا لم تكن واجبة لم يجبر عليها **فصل** اذا اقال الراهن  
للمرتهن رهنت عندك تحقك هذه العين فان اعطيتك الحق عند مجله  
والا فالرهن لك تحقك لم يصح الشرط وفي صحة الرهن روايتان  
فان قلنا لا يصح كان المرهون امانة في يد المرتهن الى ان يحل الحق ثم يصير  
مضمونا عليه بعد محل الحق فان تلف قبل محل الحق لم يلزم ضمانه  
وان تلف بعد مجله لزمه ضمانه والفرق بينهما ان قبل حلول الحق هو  
مقبوض باذن مالكه على ان لا يكون مضمونا لانه مقبوض عن رهن  
فاسد والمقبوض عن رهن صحيح لا يضمن فكذا المقبوض عن رهن  
فاسد وليس كذلك بعد حلول الحق لان بعد حلول الحق يحل  
على انه عليه بعوض فهو مقبوض عن بيع فاسد لانه بيع معلق بشرط  
وذلك لا يصح والمقبوض عن بيع فاسد مضمون على قابضه فكذا لك

هاهنا

بلغ مقالة

**فصل** اذا كان عليه الف مستقر في ذمته فقال  
لصاحب الحق اقرضني الف على ان ارضه عندك بالالفين فريسي هذه ففعل  
فهو يصح الرهن على روايتين ولو كانت محالها وكان مكان القرض بيع فقال  
بعتي عبدك هذا بالف على ان ارضه ثمنه وبالف التي لك على فريسي هذه  
فالرهن باطل رواية واحدة ذكره القاضي في المجرى والفرق بينهما انه جعل  
ثمن العبد الفقا ومنفعة هي وثيقة يعطيه بالف الاولى وتلك المنفعة  
مجهولة القيمة فصار الثمن مجهولا والبيع بالثمن المجهول لا يصح رواية واحدة  
واذا بطل البيع بطل الرهن لانه انما عقده فربط لبطاله وليس كذلك  
القرض لان غاية ما يقدر فيه انه قرض جرم منفعة والمنفعة التي جرها ان  
يكون له بالاول رهن بعد ان كان بغير رهن وبشرط المنفعة في القرض  
فاسد فربط الشرط في نفسه وهل يبطل به العقد على روايتين نص عليهما  
نقل حنبلي ان القرض باطل ونقل فمهما ان القرض صحيح قال ان قلنا القرض  
صحيح فالرهن صحيح به خاصة دون الدين وان قلنا القرض باطل فالرهن باطل  
والله اعلم **فصل** اذا وطى الراهن جاريته المرهونة بغير اذن المرتهن  
وكانت ثيبا لم يلزمه مهرها ولو كانت بكر الزمه ارش بكارها تكون رهنا  
معها والفرق بينهما ان وطى الثيب مجرد استيفاء منفعتها فلا يلزم الراهن به  
شي يكون رهنا معها كما لو استخذهما في حاجة ولان المهر يجب في مقابلة المنافع  
ومنافعتها السيدها ويستحيل ان يجب للانسان على نفسه شي الا ترى انه لو زوج  
عبد من امته لم يجب المهر لما ذكرنا وانه لا يجب لنفسه على نفسه شي واذا  
ثبت انه لا يجب لنفسه على نفسه فمجرد وطى الثيب لا ينقص به قيمتها ولا  
هو جناية عليها فلا يجب به للمرتهن على الراهن شي كما لو استخذهما في حاجة  
وليس كذلك وطى البكر لانه اتلف به عضواتها ونقصت بذلك قيمتها  
فلزمه ارش نقصان يكون رهنا معها كما لو وطى عليها بغير ذلك بان قطع يدها



او قلع عنها **فصل** اذا شرط في الرهن ان يكون منافع المرهون للمقرض  
وكان الرهن بقرض فالشرط باطل بكل حال نص عليه وان كان في بيع وكانت  
المنفعة معلومة بمدة معلومة كقوله منفعة لك شهر او سنة جاز نص عليه  
في رواية احمد بن الحسين وان كانت المنفعة مجهولة كقوله على ان منفعة لك  
ما دام الحق على المقرض والفرق بينهما انه اذا كان الرهن في عقد بيع والمنفعة  
معاومة فهو بيع واجارة لانه جعل الثمن المسمى ومنافع المرهون عوضا في  
مقابلة البيع وذلك جائز واما اذا كان الثمن مجهولا فلا يصح لان البيع لا يصح  
مع جهالة الثمن واذا لم يصح البيع لم يصح الرهن واما اذا كان الرهن بقرض فانه  
يصح لان مجرد اشتراط منفعة زيادة على مقدار القرض وذلك لا يجوز  
لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عن قرض جر منفعة **فصل** ثم نظر فان كان  
هذا الرهن بقرض متقدما مستقرا في الذمة فالقرض بحاله لان عقده  
تم وضح فلا يلحقه فسخ بشرط فاسد بعده فان كان هذا الرهن مشروطا  
في قرض مستأنف فالشرط باطل في نفسه وفي بطلان العقده رواية  
فان قلنا لا يبطل العقد صح القرض والرهن جميعا وبطل الشرط الفاسد  
خاصة وان قلنا يبطل العقد ببطلان الشرط بطل الرهن بالشرط الفاسد  
وبطل القرض لبطلان الرهن المشروط فيه والله اعلم

**كتاب الافلاس والمخبر**

**فصل** يجوز للحاكم ان يقسم مال المفلس بين غرمائه وان لم يقيموا بينة  
انه لا غرم له سواهم حيا كان او ميتا ولا يجوز له ان يقسم تركة الميت بين  
ورثته حتى تقوم البينة انه لا وارث له سواهم والفرق بينهما ان الغرما  
انما ياخذ كل واحد منهم من المال وفق حقه او دون حقه فقد امننا ان  
ياخذ شيئا من حق غيره فلذلك لم يقتصر الى اقامة البينة وليس كذلك  
الورثة لان كل واحد منهم ياخذ وفق حقه اذ لم يكن هناك غيره من الورثة

فاذا

المفلس

فاذا لم يبق البينة انه لا وارث له سواهم لم نأمن ان يكون كل واحد قد اخذ  
حقه وشيئا اخر من حق غيره من الورثة فهذا يقتضي البينة **فصل**  
اذا افلس المشتري بالثمن وحجر الحالم عليه فللبايع ان يرجع في عين ماله  
على ما هو مقرر في موضعه ولو اجل بحقه على من ظنه مليا ورضي بالحوالة  
فبان مفلسا لم يرجع على المحيل والفرق بينهما ان الحوالة لا تنفس بالعيب  
فلا تنفس بالافلاس والبيع ينفس بالعيب ففسخ بالافلاس كالحالة  
وايضا فان الحق قد تحول بالحوالة من ذمة الى ذمة فلم يكن الرجوع اليها  
بعد انتقال الحق منها بخلاف البيع فان الحق فيه انتقل من عين الى ذمة فجاز  
الرجوع الى العين عند تعذر ما في الذمة لئلا يسلط ثوبا في رطب وانقطع  
الرطب عن ايدي الناس قبل تسليمه فان المسلم يرجع في الثوب **فصل** اذا  
استقرض المفلس المحجور عليه لم يشارك مقرضه بقية الغرما ولو جني  
المفلس على انسان او على ماله فان المجني عليه يشارك الغرما بارش  
الجناية والفرق بينهما ان المقرض ثبت حقه باختياره فهو رضي باسقاط  
حقه فلذلك لم يشاركهم وليس كذلك المجني عليه لان حقه ثبت  
بغير اختياره فلم يرضى بتأخير حقه فلا مزية له عليه فلذلك شاركهم

**فصل** اذا ثبت هذا فانه لا يقدم حق المجني عليه على حقوق بقية  
الغرما بخلاف العبد المرهون اذا جنى فانه يقدم حق المجني عليه على حق  
المرتهن والفرق بينهما ان جناية المرهون تتعلق حق المجني عليه بربقة  
العبد دون ذمة مالكه فلذلك يقدم حقه ونقي حق المرتهن متعلقا بذمة  
المالك وجناية المفلس تتعلق الحق بذمته فكان المجني عليه بمنزلة ساير  
الغرما فلذلك لم يقدم عليهم مثال جناية المرهون ان جني عبد من عبيد  
المفلس فانه يقدم حق المجني عليه على حقوق بقية الغرما لتعلق الحق  
بربقة لا بذمة مالكه **فصل** اذا اختلعت المحجور عليها لسفه



على مال صحيح ولم يلزمها المال لا في الحال ولا بعد زوال الحجر عنها ولو اختلفت  
الامة بغير اذن سيدها على مال صحيح ولزمها المال في ذمتها تتبع به بعد العتق  
والفرق بينهما ان السفينة الحجر عليها الحق نفسها فلم ينفذ قولها في حق نفسها  
كالصغيرة والمجنونة اذا اقرتا بمال واختلفتا على مال فانه لا يلزمها بحال  
كذلك هاهنا وليس كذلك الامة لان الحجر عليها الحق الغير وانما امتنع نفاذ  
تصرفها الحق المولي فاذا اعتقت زال المانع وخلص الحق لها فلزمها المال كما  
لو اقرت بدنس في حال رقها فانه يتعلق بذمتها تتبع به بعد العتق كذلك هاهنا  
**كتاب الصلح**  
**فصل** اذا اقر له بالف حالة فصالحه منها على خمسمية حالة جاز  
ولو اقر له بالف موجلة فصالحه منها على خمسمية حالة لم تجز والفرق بينهما  
ان الالف الحالة يستحق المطالبة بجميعها فاذا صالحه على خمسمية منها  
حالة فقد ابراه من خمسمية وطالبه بالباقي فلم يستفد الخمسمية الباقية  
التي صالحه عليها بعقد الصلح وانما استفادها بسبب وجوبها السابق وهو  
عقد المدانية فعلم انها ليست ما خذوة على طريق المعاوضة وانما هي  
ما خذوة بالاستحقاق السابق وقد اسقط الخمسمية الاخرى وذلك  
جايز لانه يملك اسقاط الكل ومن ملك اسقاط الكل ملك اسقاط بعضه  
وليس كذلك اذا كانت الالف موجلة لانه لا يستحق المطالبة بشيء  
منها قبل محلهما فاذا صالحه على خمسمية منها استفاد تعجيل هذه الخمسمية  
بعقد الصلح فصار كانه باع الفاموجلة خمسمية حالة وذلك لا يجوز لانه  
ربا **فصل** اذا صالح عن خيار الشفعة بمال لم تجز الصلح وتبطل  
الشفعة ولو صالح عن خيار القصاص بمال جاز الصلح ووجب المال  
والفرق بينهما ان خيار الشفعة اذا سقط او اسقط لا يسقط الى مال  
فلا يجوز اخذ العرض عنه كخيار القبول وخيار المجلس وخيار الشرط

وليس كذلك خيار القصاص لانه يسقط الى مال بدليل انه لو كان القصاص  
لجماعة فصالح بعضهم او عفا انتقل حق الباقي الى المال ولو قال عفوتم  
على الدية وجبت الدية واذا كان كذلك جاز المصالحة عليه كخيار  
العيب **فصل** يصح الصلح عن دم العبد باكثر من الدية وباقل منها  
ولا يصح الصلح عن قتل الخطأ باكثر من الدية من جنس الدية والفرق بينهما  
ان الواجب بقتل العبد لا يخلو اما ان يكون القود فقط او احدين  
القود او الدية والخيار في ذلك للورثة فعلى كل حال للورثة القود ولو  
بدل العاتل اضعاف الدية على ان لا يقتصوا منه لم يلزمهم ذلك لا باختيارهم  
واذا ثبت ان لهم القود بكل حال فالماخوذ بعقد الصلح عوض عنه وليس من  
جنسه فجاز من غير تقدير كساير المعاوضات الجائزة وليس كذلك قتل  
الخطأ لان الواجب به الدية لا غير والدية مقدرة شرعا فلا يجوز الصلح  
باكثر منها من جنسها لان ذلك ربا فهو كالوكان له في ذمة انسان دينار  
فصالحه عنه بدنيار ونصف فانه لا يجوز كذلك هاهنا **فصل**  
اذا اتلف عليه عبد اقيمة مائة فصالحه على مائة وعشرة لم يصح الصلح  
ولو صالحه على عروض قيمتها مائة وعشرون جاز والفرق بينهما ان الواجب  
باتلاف العبد قيمته بدليل انه يطالب بها لا بغيرها واذا كان الواجب  
قيمه لم تجز الصلح عنها باكثر منها من جنسها لان ذلك ربا وليس كذلك  
اذا صالحه على عروض قيمتها مائة وعشرون لان ذلك مجري مجرى البيع  
فكانه باعه العروض بما ثبت له في ذمته من قيمة العبد وذلك جائز  
سواء كانت قيمة العروض اكثر من قيمة العبد او اقل كالوكان له في ذمة  
انسان مائة درهم عن قرض او عن مبيع مقبوض او غير ذلك فانه يجوز ان  
يشترى منه بها عروضاً على ما يتفقان عليه **كتاب الكفالة**



والضمان والحوالة **فصل** لا تصح الكفالة بيد من عليه حدة  
سواء كان لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر والقطع في السرقة أو لادمي كحد  
القتل والقصاص نص عليه وتصح الكفالة بيد من عليه مال مضمون  
كالديون ويبدى عين مضمونة كالمقصوبة والعارية والمقبوض على وجه  
السوم والفرق بينهما ان الكفالة تراد لاستيفاما على المكفول عند  
تعدر احضاره من الكفيل وذلك انما يتصور فيما تصح فيه النيابة وهو  
ضمان الاموال فانه اذا تعدر احضار المكفول استوفيتا ما عليه من حق  
من الكفيل فتحصل فائدة الكفالة فلما الحدود فلا تصح فيها النيابة  
فلا يجب استيفاما على المكفول من الكفيل فلا فائدة في الكفالة فلذلك  
لم تصح **فصل** اذا ابرى المدين للمدين ان يبرى الضامن ولو ابرى  
للضامن لم يبر المدان والفرق بينهما ان المدان اصل والضامن فرع فهو  
وثيقة بالحق كالرهن فاذا ابرى المدان يبرى الضامن كما ينفك الرهن بابرا  
المدان واذا ابرى الضامن لم يبر المدان كما لا يبر المدان بفسخ الرهن  
و الفرق اخرا ان ابرى المدان اسقاط للمدين من اصله فاذا سقط الدين يبرى  
المدان والضامن جميعا كما يبرى بان بالاداء وليس كذلك ابرى الضامن  
لان ابراه فسخ للكفالة واسقاط لها فكأنها لم تكن ولو لم تكن الكفالة  
لان الدين باقيا محاله فكذلك اذا فسخها **فصل** اذا ضمن رجل عن رجل  
الفائض دفع الى المضمون له عرضا قيمته خمسمائة لم يستحق ان يرجع على المضمون  
عنه باكثر من قيمة السلعة ولو اشترى شقصا بالالف ثم دفع الى البائع بها  
سلعة قيمتها خمسمائة لم يكن للشفيع ان يأخذ المبيع الا بالالف والفرق  
بينهما ان الضامن من التزم بالضمان قضاء دين المضمون عنه وذلك بحري  
مجري العوض فلا يرجع باكثر مما يغرم كالبايع بخلاف المشتري في المسئلة  
الاخرى فانه لزمه الا لفا بالعقد وقد تبرع البائع باسقاط بعض الثمن

فاختص

فاختص به المشتري ولهذا الوابري المضمون له الضامن من جميع المال لم يرجع  
الضامن على المضمون عنه بشئ ولو ابرى البائع المشتري من جميع الثمن رجع  
على الشفيع بجميع الثمن فافترقا **فصل** اذا كفل رجلان بيد رجل  
فرده احدهما الى المكفول له بري من الكفالة وحده ولم يبر الكفيل الاخر  
ولو قضى احدهما الحق بري الكفيل الاخر والفرق بينهما ان كفالة  
كل واحد منهما منفردة عن حكم كفالة الاخر بدليل انه لو ابرى المكفول له  
احد الكفيلين لم يبر الاخر والحق الواجب لا يسقط ببرد المكفول به  
وانما يبرى الكفيل ببرد المكفول به لان موجب الكفالة تسليم المكفول  
به واذا برى الكفيل الذي سلمه لم يبر الكفيل الاخر لانها وثيقتان فاذا  
انجلت احدهما مع بقا الحق لم تجل الاخرى كما لو كانت كفالة كل واحد  
منهما منفردة عن كفالة الاخر بعد اخرى زمان اخر وكما لو ضمن الحق  
ضامنان فابرا صاحب الحق احدهما فانه لا يبر الاخر وكما لو كان رهن  
وضامن فابرا الضامن فانه لا يفسخ الرهن ولو فسخ الرهن لم يبر الضامن  
كذلك هاهنا وليس كذلك اذا ادعى الكفيلين لان الاداء يسقط الحق  
الذي في ذمة المكفول بيده واذا سقط برئت ذمته وذمة كفيله  
كما لو ادعى هو الحق الذي عليه **فصل** اذا كفل اثنان بيد ثلثين  
على ان كل واحد منهما كفيل بصاحبه صح وكان لصاحب الحق مطالبة ايهم  
شئ واي الكفيلين سلم المكفول به بري هو والكفيل الاخر ولو لم يكن  
كل واحد من الكفيلين كفيل بصاحبه فسلم احدهما المكفول به لم يبر  
الكفيل الاخر بذلك والفرق بينهما انه اذا كان كل واحد منهما  
كفيل بصاحبه صار اصله في الكفالة كما لو كفل كل واحد بالغريم وكفل  
بالكفيل كفيل ثاني واذا كان اصله كان تسليم احدهما للمكفول به  
تسليما عنه وعن الفرع فبرى بذلك هو والفرع كما لو سلم الكفيل الاول

سئل  
احد



فانه يبرى هو والكفيل الثاني وليس كذلك اذا لم يكن كل واحد من الكفيلين  
 كفيلاً بصاحبه لانه ليس احدهما اصلاً للاخر بل حكم كفاية كل واحد  
 منهما منفرد عن حكم كفاية الاخر كما لو كفيل كل واحد منهما كفاية منفردة  
 ولو كان كذلك فانه لا يبرى احدهما بتسليم الاخر لما ذكرناه في الفصل  
 قبله **فصل** اذا كان لافسان على اثنين الف دينار كل واحد  
 منهما خمسمائة فقال له انسان كفلت لك باحدهما ولم يعينه لم تصح  
 الكفاية ولو قال ضمنت لك مائة على فلان وهو لا يعلم قدره او مالك  
 في ذمة فلان وهما لا يعلمان مقدار ما في ذمته صح الضمان والفرق  
 بينهما ان لكفاية باحد الغرضين مجهولة في ساير الاوقات لانه  
 لا يعلم عين المكفول به فيلزم بما عليه عند تعذر احضاره ويستحق الرجوع  
 عليه بما يوديه عنه ولا سبيل الى معرفة ذلك لافي الحال ولا في المال  
 فلذلك لم يصح وليس كذلك اذا ضمن ماله على فلان او في ذمة فلان  
 وهو لا يعلم قدره لانه وان كان مجهولاً في الحال فانه يعلم فيما بعد فاذا علم  
 امكن الزامه به وامكنه الرجوع على المكفول عنه بما اداه **فصل** في الحوالة  
**فصل** الحوالة ان يحيل من عليه دين غريمه بدله الذي عليه  
 على من له عليه دين مثل ذلك فهذه حوالة صحيحة ولو قال بعتك ديني  
 الذي على فلان بدنيك الذي لك على لم يصح وكذلك لو قال بعتك ما في  
 ذمة فلان من حذقة من قرض بمائة درهم فابيع باطل والفرق بينهما انه  
 اذا استعمل لفظ الحوالة الموضوع لها شرعاً لمعنى مخصوص وهو تحويل  
 حق المطالبة من محل الى محل لم يكن ذلك بيعاً بل يشبه المعاوضة وهو  
 اصل بنفسه والبيع اصل بنفسه فاذا استعمل لفظ الحوالة المشرع  
 وفقاً للناس بقوله عليه السلام مطلق الغنى ظم اذا حيل احدكم على امر  
 فليحتل كان هذا حوالة لايبيع دين بدين ومثل هذا قرض الدراهم

والدنانير

والدنانير فانه على الحقيقة معاوضة الدراهم بالدراهم ولكن لما استعمل  
 فيه لفظ القرض المشرع مرفقاً للناس جاز فيه ما لا يجوز في البيع لانه لو  
 تلفظ فيه بلفظ البيع كان صرفاً وكان من شرط صحته قبض العوضين في  
 المجلس فخرج باستعمال اللفظ المشرع عن حكم البيع وليس كذلك اذا  
 استعمل لفظ فقال بعتك ديني الذي على فلان بالدين الذي لك على  
 لان استعمال لفظ البيع يستدعي شرايط البيع واحكامه ومن احكامه  
 انه لا يصح بيع الدين بالدين انتهى النبي عليه السلام عن بيع الكالي بالكالي  
 وهو الدين بالدين فبان الفرق بين المسلمين والله اعلم **فصل** اذا  
 احال الضامن المضمون له بما ضمنه على من له عليه دين فقبل صح ورجع  
 على من ضمن عنه ولو احال على من لا دين له عليه لم يصح الحوالة والفرق  
 بينهما ان الحوالة على من له عليه دين حوالة صحيحة والحوالة الصحيحة  
 تنقل الحق وتحوله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه لانها مشتقة من  
 انتقل الحق وتحوله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فقد قضاه وصار  
**فصل** في الحوالة ان يحيل من عليه دين غريمه بدله الذي عليه  
 على المضمون عنه كذلك في مسلمتنا وليس كذلك اذا احال على  
 من لا دين له عليه لانها ليست حوالة صحيحة لان الحوالة في الحقيقة ان  
 يعاوض المحيل ما في ذمته بماله في ذمة المحال عليه فاذا لم يكن له في ذمة  
 المحال عليه شيء فقد عاوض بغير عوض وذلك لا يجوز فلذلك لم يصح  
 الحوالة فان قيل لو كانت الحوالة معاوضة كان بيع الدين بالدين  
 وذلك لا يجوز انتهى عليه السلام قلنا انما جاز بلفظ الحوالة لنص  
 الشارع على حوازه لانه عقد ارفاق كما جاز عقد القرض بلفظ القرض  
 وهو في الحقيقة معاوضة دراهم بدراهم وصح مع تاخر قبض احد  
 العوضين اذا كان بلفظ القرض لكونه مبنياً على الفرق كذلك هاهنا

البيع



**فصل** يعتبر في الحوالة رضي المحيل ولا يعتبر رضي المحال عليه والفرق بينهما ان الواجب على المحيل قضا ما عليه من الدين لا التحجير عليه في جهات القضا بدليل انه لا تخير عليه القضا من كيس دون كيس واذا لم يجب ان يخير عليه جهات القضا لم يجب عليه الحوالة واذا لم يجب عليه الحوالة لم يجبر عليها واذا لم يجبر عليها لم تصح الا برضاها وليس كذلك المحال عليه لان الواجب عليه قضا ما عليه من الحق وليس له التحجير في اعيان المستوفين منه وانما الخيار في ذلك لصاحب الحق وله ان يستوفيه ان شا بنفسه وان شا بوكيله سوارضي المدان او سخطه اذا ثبت ذلك فالمحتال بمنزلة الوكيل قائم مقام المحيل يملك استيفاء ما احيل به سوارضي المحال عليه او سخط كما يملك ذلك المحيل ووكيله والله اعلم **فصل** اذا اشترى شيئا فاحال البايع عليه بالثمن اجنبيا ثم وجد البايع عيبا فرده انفسخ البيع ولم تبطل الحوالة بل يطالب المحتال للمشتري بالثمن ويرجع المشتري بالثمن على البايع ولو احال المشتري للبايع بالثمن على اجنبي ثم وجد البايع عيبا فرده قبل قبض البايع الثمن بطلت الحوالة في اصح الوجهين والفرق بينهما انه اذا قبل الاجنبي الحوالة من البايع لم يبق للبايع شيء من الثمن في ذمة المشتري وصار كما لو قبض البايع الثمن منه ولو قبض الثمن منه كان رجوع المشتري بالثمن عليه كذلك ها هنا وليس كذلك اذا احال المشتري للبايع بالثمن على اجنبي لان البايع انما احتال على الاجنبي بالثمن الذي يستحقه بالبيع فاذا انفسخ البيع سقط حقه من الثمن واذا سقط حقه من الثمن سقط استحقاقه لقبضه فلذلك بطلت الحوالة كما لو خرج المبيع مستحقا فان الحوالة تبطل ولا يملك البايع قبض الثمن لما ذكرناه **كتاب الوكالة**

فصل

**فصل** اذا وكله في بيع ثوب او دابة وسلم ذلك اليه فتعدي فيه مثل ان ليس الثوب وربك الدابة لم تنزل الوكالة فلو باعه بعد ذلك صح البيع واذا سلمه الى المشتري وقبض منه الثمن كان الثمن امانة في يده بحكم الوكالة ولو اودعه ثوبا او دابة فليس الثوب وربك الدابة بطل حكم الوديعة وكانت مضمونة عليه ان تلفت والفرق بينهما ان الوكالة تشتمل على شيئين اذن في التصرف واستئمان وتعدي الوكيل نزول الامانة خاصة فيبقى الاذن في التصرف بحاله كالمرهون هو في يد المرتهن امانة ووثيقة فتعدي فيه نزول الامانة وتبقى الوثيقة كذلك ها هنا فاذا ثبت بقا الوكالة صح البيع بها فاذا سلم المبيع زال حكم الضمان كما يزول برد العين على مالكيها وصح تسليمه ومضاه ثمنه وكان ثمنه امانة كل ذلك بحكم الوكالة وليس كذلك الوديعة لانها تشتمل على امانة خاصة من غير تصرف فاذا تعدي فيها زالت الامانة ومع زوال الامانة لا يبقى غيرها فتبقى الوديعة مضمونة عليه فاذا ردها الى مالكيها بري وان تلفت قبل ردها ضمنها كما لو تلفت العين التي وكله في بيعها بعد ان تعدي فيها وقبل سعة لها فانه ضمنها كذلك ها هنا **فصل** اذا وكله في بيع عبد بمائة في سوق بعينه فباعه بمائة في سوق اخر صح ولو قال بعه من فلان بمائة فباعه من غيره بمائة لم يصح البيع والفرق بينهما انه لا يختلف غرضه باختلاف الاسواق وانما المقصود حصول مائة من اي سوق كان فلذلك صح البيع وليس كذلك اذا عين مشتريه لانه غرضه في بيعه منه دون سعة من غيره وذلك عرض صحيح فاذا خالفه فيه لم يصح البيع كما لو وكله في بيعه نقد فباعه نسيئة **فصل** اذا سلم اليه الف درهم ووكله ان يشتري له بعينها عبدا فاشتراه في الذمة لم يصح البيع في حق الموكل في الصحيح من المذهب ويلزم الوكيل ولو وكله ان يشتريه في الذمة ثم ينقد الالف فاشتراه له بعين الالف صح الشراء للموكل والفرق بينهما



انه اذا وكله ان يشتريه بعين المال فله في ذلك غرض صحيح وهو ان يتعين  
 الثمن بالعقد حتى لو تلف الثمن قبل قبضه بطل العقد ولم يلزم الموكل ثمن غيره فالا  
 خالف واشتراه في الذمة فقد خالف امره وفوت غرضه بكونه اشتراه شرا  
 لا يبطل العقد تلف الثمن قبل قبضه فلو الرضا الموكل لا لزمناه حكم عقدهم ياذن  
 فصار كما لو اشترى له شيئا بغير اذنه وليس كذلك اذا امره ان يشتريه في  
 الذمة ثم نفد لالف فاشتراه بعينها لانه لم يفوت عليه غرضه بل قد  
 احتاط له في انه لا يلزمه غير الثمن المدفوع ان تلف قبل قبضه فقد رآه  
 خيرا با حياطة فصح كما لو وكله في شري عبدا مائة فاشترى عبدا قيمته مائة  
 بتسعين فانه يصح الشر الموكله كذلك ها هنا **فصل** اذا وكله في  
 شرا جارية بعينها فاشترى لها ثم اختلفا فقال الوكيل اشتريتها بعشرين بامر  
 وقال الموكل ما اذنت لك ان تشتريها باكثر من عشرة فالقول قول الموكل  
 مع يمينه ذكره القاضي في المجرد ولو سلم الى خياط ثوبا ليقتضه ثم اختلفا  
 فقال الخياط امرتني بقطعه قبا وقال رب الثوب انما امرتك بقطعه قميصا  
 فالقول قول الخياط مع يمينه نص عليه والفرق بينهما انه لو جعلنا القول  
 قول الوكيل لا لزمنا الموكل غرم عشرة بمجرد قول الوكيل واذا جعلنا القول  
 قول الموكل لم يلزم الوكيل غرم ما بقوله لان الوكيل ان غرم العشر من فقد حصلت  
 له الجارية في مقابلتها وليس كذلك مسألة الخياط لانا لو جعلنا القول  
 قول رب الثوب لزم الخياط غرم القطع بمجرد قول رب الثوب بغير ما يحبره  
 واذا قلنا القول قول الخياط لم يلزم رب الثوب غرم شئ فيما المعنى الذي كان  
 القول قول الخياط جعلنا القول قول الموكل لان كل واحد منهما يدفع عن نفسه  
 الغرم يمينه **فصل** اذا وكله في الخصومة عنه واشتات حقوقه وحججه  
 واقامة بيناته كان له التصرف في ذلك ولم يكن له قبض الحق ولو وكله  
 في قبض الحق فامنع من عليه الحق من تسليمه فلو وكيل مخاصمته عند الحاكم

واثبتات

واثبتات الحق وحججه واقامة بيناته والفرق بينهما ان الوكيل بالخصومة  
 واشتات الحجج والحقول ليس تحتة توكل بالقبض لانه منفصل عنه وقد يكون  
 اهلا للثبوت دون القبض ومن اصلنا ان من دل في شئ لم يكن وكلا في غيره  
 ولا خصما فيما سواه فلذلك لم يكن له القبض وليس كذلك اذا وكله  
 في القبض لان تحت التوكيل في القبض توكيل في الخصومة واقامة الحجج لانه  
 لا يتوصل الى القبض مع امتناع من عليه الحق من تسليمه الا بها فان لم يكن  
 مصرحا بتوكيله في ذلك فقد وكله كناية من حيث العرف **فصل**  
 اذا وكله في شري جارية بعينها فاشترى له غيرها في الذمة لا بعين مال  
 الموكل ولم يجز الموكل الشري لنفسه لم يطل ولزم الشري للوكيل ولو وكله  
 ان يتزوج له امرأة بعينها فتزوج له غيرها ولم يجز الموكل التزوج بطل  
 ولم يلزم الوكيل والفرق بينهما ان المقصود من البيع الاثمان بدليل انه لا  
 يفترق الى ذكر المشتري له في العقد بل لافرق بين ان يذكر الوكيل حين الشري  
 ان الشري لغيره او يطلق واذا كان المقصود منه الثمن فالشخص يحصل من الوكيل  
 لان العقد صحيح لازم له لانه اشتراه في الذمة لا بعين مال الموكل فلهذا  
 لم يطل وليس كذلك النكاح لان المقصود منه الاعيان بدليل انه  
 لا بد من ذكر الموكل حين العقد وانه يقبله له فاذا كان المقصود العين ولم  
 يصح لتلك العين بطل بطلان المقصود **فصل** اذا كان عليه حق  
 لا انسان اما دين في ذمته او عين في يده عارية او ودعة او مغصوبة  
 فادعى انسان انه وكيل صاحب الحق ولا يمينه فصدقه الذي عليه الحق لم  
 يلزمه دفع الحق اليه ولو كانت عاها وادعى المدعي انه وارث صاحب الحق  
 لا وارث له غيره وان صاحب الحق مات وصدقه الذي عليه الحق في ذلك  
 لزمه تسليم الحق اليه والفرق بينهما ان تصديق من عليه الحق لمدعي الوكالة  
 لا يثبت به الوكالة بل هو اقرار منه على صاحب الحق بالتوكيل فلا يقبل

والنباتات



عليه بدليل لو حضر صاحب الحق وانكر التوكيل وحلف قبل قوله واذا لم يثبت  
الوكالة لم يستحق المطالبة ولم يجب التسليم اليه لانه تسليم لا تبرأ بدمية  
من عليه الحق لجواز ان يحضر صاحب الحق فيلزم الوكالة وحلف فيكون له  
المطالبة بحقه فلذلك لم يلزمه التسليم وليس كذلك اذا صدق ان  
صاحب الحقوق وانتهى وارثه لا وارث له غيره لان قصد بقاء هذه الدعوى  
قد اقر ان هذا المدعى هو المستحق للمطالبة بالحق دون كل احد من الناس اجمعين  
وان لا مطالب له به غيره فلزمه تسليمه اليه كما لو ادعى انه هو صاحب  
الحق وصدق كذلك ها هنا **فصل** اذا ثبت هذا فان سلم الحق  
الى مدعى الوكالة وحضر صاحب الحق وانكر الوكالة وحلف نظرا فان كان  
الحق المدفوع دينيا فلمستحقه الرجوع به على المدان الدافع خاصة  
وليس له الرجوع على قابضه بحال وان كان الحق المقبوض عينا فتلقت  
فلمستحقها الرجوع بقيمتها على من شامل الدافع والمدفوع اليه ولهما  
ضمن لم يكن له الرجوع على صاحبه والفرق بينهما انه اذا كان الحق دينيا  
فلمستحقه مطالبة المدان به لانه ثابت في ذمته ولم يبرمه بدفعه  
الى مدعى الوكالة لانه لم يثبت وكالته وليس له الرجوع على قابضه لانه  
لا يدعى عليه حقا لانه يقول حتى ثابت في ذمة غريمي وما قبضه هذا  
منه ليس بحق لي لانه قبضه بغير اذني ولا وكالتي فيكون ما قبضه مال غريمي  
فاما ديني فهو باق في ذمته بحاله وليس كذلك اذا كان الحق المقبوض  
عينا لان حق مالكها امتنع فيها فقد قبض الحق بعينه فكان له الرجوع به  
ان كان باقيا والا فقيمتها ان كان تالفا على من شاملها اما رجوعه على  
الدافع فلتفريطه بدفع عين ماله الى غيره بغير اذنه واما مطالبة القابض  
فلانه قبض عين هذه العين بغير حق فاذا تلقت في ذمة لزمه ضمانها  
كالغاصب وانما لم يرجع احدهما على صاحبه بما ضمن لان كل واحد منهما مقر

ان

ان ذمته وذمة صاحبه برية وانما اخذ صاحب الحق منه فدل عليه به  
فلذلك لم يستحق الرجوع عليه به **فصل** اذا ادعى الوكيل دينيا ثابتا  
لموكله فشهد اثنان للموكل ان اباهما عزله عن وكالته فانكر الوكيل ذلك  
سالنا المدعى عليه فان لم يقل شيئا لم حكم بشهادتهما لان من شهد الله  
لم يستشهد هما والشاهد اذا شهد بحق لمن لا يدعيه لا حكم بشهادتهما  
وان قال المدعى عليه نعم عزله حكم بشهادتهما ولو لم حكم بشهادتهما حتى  
قبض الوكيل الدين ثم حضر الموكل فذكر انه كان عزله قبل قبض الدين وشهد  
ابناه بذلك لم يقبل شهادتهما والفرق بينهما ان شهادتهما قبل قبض الحق بعزل  
الوكيل شهادة على ايتهما لانه اذا ثبت عزله لوكيله تاخر قبض حقه وشهادة  
الولد على والده مقبولة وليس كذلك شهادتهما بعزله بعد قبض الحق  
لانه شهادة لايهما ببقا حقه قبل المدعى عليه وشهادة الولد لو اذنت غير  
مقبولة **فصل** اذا وكل انسانا في شري عبد ثمن بعينه سلمه اليه  
ثم حجر على الموكل ففلس بطلت الوكالة ولو كان قد وكله في شرا العبد في الذمة  
لم تبطل الوكالة بذلك الحجر والفرق بينهما ان الشري ثمن معين تصرف  
من الموكل في اعيان ماله فلو صححناه لكان ذلك تصحيحا لتصرف المحجور عليه  
في اعيان ماله بنفسه فاذا لم يصح تصرفه فيها بنفسه لم يصح تصرفه  
بوكيله بدليل انه لا يصح توكيله في ذلك الحجر وليس كذلك الشري  
في الذمة لانه تصرف في الذمة لا في اعيان مال المحجور عليه والحجر  
لفلس لا يمنع صحة تصرف المحجور عليه في ذمته بنفسه ولا يمنع صحة توكيله  
في ذلك بعد الحجر فلهذا لم تبطل الوكالة فيه بالحجر والله اعلم  
**فصل** اذا وكل زوجة وطلقها لم تبطل الوكالة بطلاقها ولو  
وكل عبدا ثم اعتقه او باعه فبطلت الوكالة على وجهين والفرق بينهما  
ان توكيله لعبده امر يلزمه امتثاله فبطلت بزوال ملكه عنه لانه لا يلزمه



امثال امر بعد زوال ملكه عنه بخلاف توكله لزوجته لانه ليس بامر لها  
لانه لا يلزمها امثاله وانما هو اذن فلم يبطل بطلانها كما لو اذن لغيره ان يتوكل  
لاجنبي ثم اعتقه فانه لا يبطل وكالتة لان اذنه كان باحة لا امرا كذلك هاهنا

## باب الشركة

**فصل** اذا اشترى احد شريكي العنان شيئا للشركة فنية بمن  
ليس في ايديهما من مال الشركة من جنسية بغير اذن شريكه صح الشراء خاصة  
دون شريكه ولو كان في ايديهما من مال الشركة من جنس الثمن صح الشراء للشركة  
والفرق بينهما انه لو صحنا شراء في المسئلة الاولى على الشركة صار متدينا على  
مال الشركة والشريك والمضارب لا يملك الاستدانة على مال الشركة الا  
ان يودن لهما في ذلك اومي اليه احد في رواية صالح فقال اذا استدان  
احدهما في المال بوجهه الفا فما ربح من شيء فهو له والوضيعة عليه وليس  
على شريكه شيء من الدين ولا له شيء من الربح فقد نص على ان المتاع بالدين يكون  
له خاصة وليس كذلك اذا كان في ايديهما من مال الشركة من جنس الثمن فان  
ذلك ليس باستدانة وبيان ذلك انه اذا اشترى بالف درهم وليس في مال  
الشركة درهم صار مستدينا على شريكه فيودي الى ان يصير مال الشركة اكثر  
والشريك قارض في المشاركة فيه واذا كان في مال الشركة درهم لم يودي الى  
هذا لان الشريك وكيل في الشراء والوكيل يملك المشتري بالنقد وبالنسيئة

## فصل اذا كان كرحطة

فصح منه كما لو اشترى منه بالنقد  
مستركا بين اثنين بالتسوية فقال رجل ثالث لاحدهما شركتي فيه ففعل  
ولم يجز شريكه جاز فيما قابل نصيبه منه وكان للثالث نصف النصف  
وهو الربع ولو قال له بعني نصفه فباعه ولم يجز شريكه صح البيع في جميع  
نصيبه وهو نصف الكرو والفرق بينهما ان الشركة تقتضي التساوي  
وبقا نصيب لهذا المشارك فيكون باعيا لنصف نصيبه وهو نصف النصف

وبقي

وبقي له مثل ذلك لتحقيق الشركة بينهما لا فالوجعلناه باعيا لجميع نصيبه  
خرج البائع عن ان يكون موصوفا بانه شريكه ولم يعقد الا على وجه الشركة  
فلذلك لم يكن صرفه الى جميع نصيبه وليس كذلك البيع لان طلب  
البيع لا يقتضي بقا حقه فيه ولا ضرورة بنا الى ان يبقى له فيه حقا وقد  
اضاف البيع الى نصفه وهو قد رخصه فنقد في جميعه كما لو كان يملك  
جميعه واضاف البيع اليه فانه ينفذ في جميعه كذلك هاهنا **فصل**  
فان كان عبدا مشتركا بين رجلين بالتسوية فشركا جميعا فيه ثالثا صار  
العبد بينهما اثلاثا ولو شركه كل واحد منهما على الانفراد صار للثالث نصف  
العبد ولكل واحد منهما ربعه والفرق بينهما ان الاشتراك يقتضي التساوي  
ومن التساوي انه اذا شركاه جميعا يكون لكل واحد منهما مثل ما للاخر  
فوجب ان يكون بينهما اثلاثا وليس كذلك اذا شركه كل واحد منهما على  
الانفراد لانه اذا شركه احدهما كان للثالث الربع لما بينا في الفصل قبله فاذا  
شركه الاخر كان له الربع ايضا فيتم كامل له النصف وبقي لكل واحد منهما الربع

## فصل اذا دفع ما لا مضاربة على ان للمضارب الثلث وسكن عن الباقي

جاز وكان للعامل الثلث والباقي لرب المال ولو قال رب المال ضارب به على  
ان في الثلث ولم يذكر نصيب العامل لم يجز في احد الوجهين والفرق بينهما  
ان المال ونماء كله لرب المال يدل ان لم يشترط للعامل ولا لنفسه شيئا  
كان الجمع لرب المال فاذا شرط بعضه للعامل كان الباقي لرب المال  
بحكم المالك بخلاف العامل فانه يملك الربح بالشرط فاذا لم يسم نصيبه لم  
يكن الباقي للعامل لفقد الشرط فان قيل اذا شرط الثلث لنفسه اقتضى  
ان يكون الباقي للعامل كقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه  
الثلث فلما قدر نصيب الام بالثلث كان الباقي للاب فالجواب ان الفرق  
بينهما ان الله تعالى اضاف جميع الارث الى الابوين بقوله وورثه ابواه



فإذا كان المال لها وقد نصيب أحدها بالثالث علم أن الباقي للآخر وهما هذا المال كله لرب المال تمامه وإنما يستحق العامل جزاء من الربح بالشرط ولم يوجد الشرط **فصل** إذا شرط أن يكون نفقة المضارب من مال المضاربة صح سواء قدر النفقة أو أطلقوا له مع الإطلاق أن ينفق بالمعروف ولو شرط أن يكون نفقة العامل في المساقاة أو المزارعة من مال الشركة لم يصح ذكره القاضي في المجرد والفرق بينهما أن المضاربة عقد جائز فصح فيه شرط النفقة للعامل فيه كالوكالة فإنه يصح شرط نفقة الوكيل على موكله لأنه يكون إباحة له في الاتفاق لهذا لا يفتقر إلى تقديرها بل يجوز مع جهاتها المذكورة وليس كذلك المساقاة والمزارعة لأنها عقود لازمة فلا يصح اشتراط نفقة العامل فيها لأن العقود اللازمة لا يصح أن يكون العوض فيها مجهولاً كإلبيع **فصل** تجوز للمضارب أن يتناع المغيب والسليم ولا تجوز للوكيل أن يتناع مغيباً إلا بأذن موكله والفرق بينهما أن القصد من المضاربة طلب الربح والفصل وذلك يحصل من المغيب كحصوله من السليم وربما حصل من المغيب أكثر فلذلك جاز وليس كذلك الوكالة لأن إطلاق عقد لها يقتضي شراء السليم لا المغيب بدليل أنه لو اشترى الوكيل شيئاً فوجده مغيباً كان له رده لأن القصد بمطلق الشراء تأييد الملك ولهذا يقع الملك مؤبداً والقصد بالوكالة شري الأعيان للقبضة والإدخار وإن كان عبداً فالمقصود منه الاستبقا والاستخدام فلذلك لم يجز أن يشتري الأسليماً **فصل** إذا اشترى المضارب من يفتق على رب المال من ذوي أرحامه بغير إذنه صح ويعتق ويلزم المضارب قيمته لرب المال ولو كان رب المال امرأة فاشترى مضاربها زوجها بغير إذنها صح وانفسخ النكاح ولم يلزمه ضمان ما تلف عليها من المهر واسقاط النفقة والفرق بينهما أن شري ذوي الرحم قد تلف عليه الرقبة وهي من مال المضاربة فلزمه قيمتها كما لو قتلها وليس كذلك شري زوجة

المال لأن الاتفاق لا يعود إلى المضاربة ولا هو مما يلزم ضمانه بل لئلا يهلك زوجة رجل لم يلزمه ضمان بضعها فهذا يلزم الضمان بشرائه **فصل** إذا ضارب رب المال في مرض موته وشرط للمضارب من الربح أكثر من أجرة مثله صح وكانت الزيادة من رأس المال ولو ساقى في مرض موته وشرط للعامل من الثمرة أكثر من أجرة مثله اعتبر الزيادة من الثلث ذكره القاضي في المجرد والفرق بينهما أن الربح في المضاربة ليس من عين ماله بل هو متولد مما يستفيد العامل بعمله وليس كذلك الثمرة لأنها متولدة من عين ماله وخارجة منه فجزت مجري أصلها فهذا اعتبر من الثلث **فصل** إذا قال المضارب قد ربح مال المضاربة القائم قال قد غلطت أو نسيت أو قلت ذلك لخوف أن يتزعزع من مال المضاربة وما كنت ربحت شيئاً لم يقبل قوله ويلزمه الألف ولو قال عوض ذلك قد خسرته الألف التي كنت كسبتها أو قد تلفت قبل قوله والفرق بينهما أن في الأولى أقر بحصول الربح ثم رجع عن إقراره بقوله لم يحصل شيء ولم يكن لما ذكرت أصل فلم يقبل رجوعه كالوقال هذه الدار لزيد أو لزيد على ألف ثم قال بعد ذلك غلطت أو نسيت فلا شيء علي ولا هذه الدار له فإنه لا يقبل قوله وليس كذلك إذا قال خسرته أو تلفت لأنه أمين فيما في يده ولم يرجع عن إقراره بل هو مقيم عليه غير مكذب لنفسه بل هو مدعي حدوث معنى آخر ودعواه ذلك مقبولة بدليل قبولها في خسارة أصل المال فهذا قبل قوله وصار هذا كمن ادعى عليه ودعيه فقال ما أودعني شيئاً فشهدت عليه بينة فقال بعد ذلك تلفت لم يقبل قوله لأنه مكذب لنفسه فيما كان قد حجه لأن في دعواه التلف إقراره بأصل الوديعة فلذلك لم يقبل قوله ولو كان قد قال في الابتداء لاحق له على فشهدت عليه البينة بالوديعة فقال بعد الشهادة قد تلفت قبل قوله لأنه غير مكذب لنفسه كذلك ها هنا **فصل** إذا انفق



اربعة لو احدى كان ولاخر رجا ولثالث بغل وللرابع عمل فقال رجل استاجرتكم  
لطحن كرت طعام بعشرة صح وتكون الاجرة بينهم بالسوية وعلى كل واحد منهم  
طحن ربعة ولو قال استاجرت من هذا دكانه ومن هذا رجاه ومن هذا بغله  
ومن هذا عمله لطحن كرت طعام صح وكانت الاجرة بينهم مقسطة على مثل  
اجرة الدكان والرجاء والبغل والعمل والفرق بينهما ان في الاولى استاجرتكم  
مطلقا فتعلقت الاجارة بالذمة ولم يتناول الرجاء ولا البغل ولا الدكان  
ولا عمل الرابع بعينه واذا كانت متعلقة بالذمة فالذمة متساوية  
والالتزام متساوي فكانت الاجرة بينهم بالسوية وليس كذلك اذا قال  
استاجرت من هذا دكانه ومن هذا رجاه ومن هذا بغله ومن هذا عمله  
لان الاجارة تعلقت بالاعيان فصحت لان جملة البدل معلومة واذا  
كانت جملة البدل معلومة صح العقد وان كان ما قابل قسط كل واحد  
من العقود عليه مجهولا كما لو اشترى اربعة اعبد من اربعة انفس كل  
عبد منهم لو احدى في عقد فانه يصح ويكون الثمن مقسوما على قدر قيمتهم  
وكذلك لو تزوج اربع نسوة في عقد واحد على الف فانه يصح ويقسم  
الالف على قدر مهر وراثتهن كذلك هاهنا صح الاجارة وقسم الاجرة  
على مثل لجرة الدكان والرجاء والبغل وعمل الرابع فاذا ثبت هذا ففي  
المسئلة الاولى وهي الاجارة المتعلقة بدمهم يلزم كل واحد منهم طحن  
ربع الكبر ربع الاجرة المسماة فان طحنوه بالاتهم فقد طحنوه بمعلولة فاسف  
بينهم في خاصهم لان من احدثهم بغلا ومن الثاني رجا ومن الثالث دكان  
ومن الرابع العمل وذلك مما لا تصح الشركة عليه ولكن قد حصل من كل  
واحد منهم اثر في طحنه فيرجع كل واحد منهم على كل واحد من اصحابه بربع  
اجرة مثل الله ويسقط الربع في مقابلة ما يخصه فيرجع صاحب  
الرجاء بربع اجرة مثلهما على صاحب الدكان وكذلك على صاحب البغل

وكذلك

وكذلك على الذي عمل ويسقط الربع وكذلك يرجع صاحب البغل على اصحابه  
ثلثة ارباع اجرة مثل فعله ويسقط الربع وكذلك يرجع صاحب الدكان  
وصاحب العمل والله اعلم

## كتاب الاقرار

**فصل** اذا اقر في مرض موته بد من بعض ورثته فاجاز نقيصة الورثة  
هذا الاقرار قبل موته لم يصح حتى يحيزوه بعد موته ولو صدقوه في اقراره قبل  
موته ولم يصدقوه فيه بعد موته صح اقراره والفرق بينهما ان تصدقهم لاقراره  
اقرار منهم باستحقاق المقر له ما اقر له به بامرحق واجب سابق لتصدقهم  
لا يختلف حكم اقرارهم بذلك قبل انتقال الملك اليهم وبعد دليل انه لو اقر  
انسان هذه الدار ملك لفلان ثم ملكها المقر بسبب من الاسباب من غير جهة  
المقر له لزمه تسليمها الى المقر له كما لو كان اقراره بها بعد ملكه فكذلك هاهنا  
وليس كذلك اجازتهم لان الاجارة ليست اعترافا منهم بصحة الاقرار وانما هي  
تفويض منهم لاقراره وذلك لا يصح الا بعد انتقال الملك اليهم بدليل اجازتهم لساير  
عطائهم المعجزة كالحبة والمعلقة كالوصية فان اجازتهم لها لا تصح الا بعد  
انتقال الملك اليهم وهو بعد الموت كذلك هاهنا **فصل** اذا قال اعطيتني  
الف درهم وديعة فهلكت فقال المالك بل اخذتها غصبا فالقول قول المقر مع  
يمينه ولا ضمان عليه ولو قال اخذت منك الف درهم وديعة فهلكت فقال  
المالك بل اخذتها غصبا فقال فالقول قول المالك ويلزم المقر الضمان  
والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى لم يقر بفعل بوجب الضمان بل اقر بفعل الدافع  
اليه وذلك تصرف من الدافع في ملكه فقد اقر بتصرف الدافع في ملكه فهو كقوله  
اكلت مالك وليست ثوبك فان ذلك لا يوجب ضمنا على المقر وليس كذلك  
اذا قال اخذت منك لانه اقر بفعل بوجب الضمان وهو الاخذ قال احمد رحمه الله  
المستعير ضامن لان يد اخذه قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت

له



حتى ترد فاذا اعترف بالخذل لزمه ضمان ما اخذ حتى يرد **فصل** اذا اقر  
 مجهول فقال له على شيء صحيح اقراره ويستعده الحاكم ويلزمه تفسير ولو ادعى انسان عليه  
 مجهولا في غير الوصية لم تصح دعواه ولم يسمعها الحاكم والفرق بينهما ان الاقرار  
 اخبار عما يستحق عليه فلو رد دناؤه عليه لسقط حق المقر له لانه قد لا يعدل الي  
 الاقرار معلوم فيسقط حق المقر له وليس كذلك الدعوي لانه قد لا يعدل الي  
 ردت عليه لجهلها بل يضره لانه يمكن ان يعدل عنها الى الدعوي معلوم فلهذا  
 لم يسمع والفرق بين دعوي المجهول في الوصية وغيرها تذكر في باب الدعوي  
 ان شاء الله تعالى **فصل** اذا قال له على الف درهم اذا جاز اس الشهر فهو اقرار  
 صحيح ولو قال اذا جاز اس الشهر فله على الف درهم لم يكن اقرارا صحيحا فيصح الوجهين  
 والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى اقرب وجوب الالف واستحقاقها عليه وقوله  
 اذا جاز اس الشهر دعوي منه لتأجيلها عليه وتأخير استحقاق المطالبة بها فهو  
 كقوله له على الف موجهة الى الشهر وليس كذلك قوله اذا جاز اس الشهر فله على الف  
 لانه علق اقراره على شرط فلم يصح كما لو قال ان هبت الزبح او قدم زيد فله على الف  
 فانه لا يصح لانه لم يخبر بوجوب سابق كذلك هاهنا والله اعلم **فصل**  
 اذا قال العربي له على درهم غير دانق يضم الراس غير لزمه درهم تام ولو فتح الراس  
 من غير لم يلزمه الا خمسة دوايق والفرق بينهما ان الضم لغة فكانه يقول هو درهم  
 ليس دانقا واذا فتح الراس واستشفا فكانه قال لا دانقا فلهذا اقر قاف **فصل**  
 اذا قال له على كذا وكذا درهم او العطف بين كذا وكذا ونصب الدرهم  
 لزمه درهمان ولو كان اقراره بحاله الا انه رفع لفظ الدرهم فقال له على كذا  
 وكذا درهم لزمه درهم واحد والفرق بينهما انه اقر بمهمين بدليل انه لو قال  
 له على كذا وكذا ثم فسر به شوبين او عبد بن او درهمين قبل منه فاذا قال بعد  
 ذلك درهمان لنصب كان تفسير هذا العدد هو كقوله عشرون هذا مبهم  
 فاذا قال درهمان كان تفسير العشرة وليس كذلك قوله كذا وكذا درهم  
 بالرفع

بالرفع لانه لم يفسر وانما بين بالدرهم مبلغ المعلوم فكانه قال كذا وكذا  
 مبلغها درهم فان قيل الاقرار لا يعتبر فيه لفظ الاعراب بدليل انه لو قال  
 كذا درهم بالحفظ لم يلزمه مائة لان المائة اقل عدد يفسر بواحد مخفوض  
 فالجواب انما لم يلزمه مائة لان اقراره محتمل المائة ومحتمل بعض درهم  
 فحمل على الأقل لانه اليقين ولا يلزمه ما زاد عليه الاتفسير والله اعلم  
**فصل** اذا قال له على درهم بل درهمان لزمه الثاني دون الاول فلا يلزمه  
 الادرهمان ولو قال له على درهم بل دينار لزمه درهم ودينار والفرق بينهما ان في  
 المسئلة الاولى اضرب عن الاول واثبت الثاني وفي الثاني مثل الاول وفي المسئلة  
 الثانية اضرب عن الاول واثبت الثاني وليس في الثاني من جنس الاول  
 فلهذا لزمه الاول والثاني لانه اراد اسقاط الاول وذلك لا يمكن وفي المسئلة  
 الاولى لم يسقط الاول بل ضم اليه مثله واثبتها جميعا **فصل** اذا اقر  
 في مرض موته لبعض ورثته بمال لم يصح اقراره ولو اقر في مرض موته بوارث صحيح  
 مع ان ذلك يتضمن الاقرار بالمال والفرق بينهما ان الاقرار بالنسب اقرار  
 بالمال من جهة الحكم والاقرار بالمال اقرار به من جهة طريق الصريح والاصول  
 فرقت بين الاقرارين بدليل انه لو اشترى انسان دارا من زيد ثم استحققت  
 ثم ملكها المشتري بصفة او ارث او غير ذلك لم يلزمه تسليمها الى زيد وان كان  
 دخوله معه في عقد الشراء اقرارا منه بان الدار لزيد ولو اقر صرحا بان الدار  
 عمر وانها ملك لزيد ثم ملكها بسبب من الاسباب لزمه تسليمها الى زيد وذلك  
 لاختلاف الاقرارين وكون احدهما من طريق الحكم والاخر من طريق الصريح وكذلك  
 لو اشترى دارا فاستحققت رجوع على البائع بالدرك ولو اقر صرحا بان الدار  
 ملك للبائع ثم اشترى دارا فاستحققت لم يرجع عليه بشي ذكره القاضي في المجرى  
 وعلل بان اقراره بانها ملك للبائع صريح ودخوله معه في عقد الشراء من غير  
 اقرار صريح هو اقرار له بالملك من طريق الحكم فلهذا اقر قاف **فصل**



اذا قال هذه الدار لقفلان ولي هذا البيت منها قبل قوله ولو قال هذه الدار له ولي  
 نصفها لم يقبل منه ولزمه الاقرار بجميعها والفرق بينهما ان اسم الدار شطوط عليها  
 بدون البيت لان اسم البيت ليس بجزء اسم الدار فقد فسر لفظه بما يحتله  
 وليس ذلك رجوعا عما اقر به فصحا كما لو قال هذه الدار له ولي بابها  
 ومصاريفها فانه يكون ذلك تفسيراً صحيحاً كذلك هاهنا وليس كذلك  
 قوله هذه الدار له ولي نصفها لانه ثبت له ملك جميعها لان اسم الدار اسم لجميع  
 اجزائها فاذا قال بعد ذلك ولي نصفها فقد ادعى غير ما اقر به لان اسم الدار  
 لا يطلق عليها بدون نصفها ولم يخرج النصف بلفظ الاستثناء بل بلفظ الدعوى  
 فيكون رجوعا عما اقر به فلا يصح ولا يلزم على هذا اذا قال هذه الدار له لثلاثها  
 او عشرها فانه يصح استثناءه لانه اخرج باستثناءه بعض ما تناوله لفظه  
 فلم يدع من اللفظ ما يوجب دخول جميع الدار فيه لانه اذا قال لثلاثها كان  
 اقراراً بثلاثها وثلاثها لا سمي داراً فلم يبق مقرباً اسم الدار لينطلق على جميعها  
 بل هو مقرب لثلاثها بخلاف قوله هذه الدار له ولي نصفها او ثلثها لانه اقر باسم  
 جميع الدار ولم يخرج منه شيئا بالاستثناء فبقى اقراره باسمها بحاله فاذا قال  
 بعد ذلك ولي نصفها كان رجوعا عما اقر به فلم يصح **فصل** اذا قال له علي  
 منع كل درهم درهم لزمه درهمان من غير زيادة ولو قال له ورجته انت طالق  
 مع كل طلقه طلقه طلقت ثلاثاً والفرق بينهما ان حرف كل اذا دخل  
 على منكر اقتضى استيعاب الجميع بدليل قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت  
 وكل من عليها فان والطلاق ذو عدد محصور فاذا ادخل عليه حرف كل  
 اقتضى استيعاب الجميع بدليل انه لو قال انت طالق مع كل التطليقات  
 طلقه ولو قال كذلك طلقت ثلاثاً كذلك هاهنا وليس كذلك الدرهم  
 لان الدرهم ليس لها عدد محصور يوقف عنده وللدرهم الواحد حاصد  
 تحصره فصار ادخال حرف كل عليه للاحاطة باجزائه فكأنه قال له علي درهم

محرم  
 اذا قال له علي درهم  
 لزمه درهمان

مع اجزا جملة درهم ولو قال كذلك لزمه درهمان كما لو قال له علي درهم مع  
 درهم **فصل** اذا كان في يده عين فادعاها زيد وعمرو فاقربها لزيد ثم اقر  
 بها عمرو ولزمه تسليمها لزيد وغرامة قيمتها لعمرو ولو اقر بها لاحدهما ولم يقر  
 بها للآخر لزمه تسليمها الى المقر له ولم يلزمه للآخر شي والفرق بينهما انه اذا  
 اقر بها لعمرو وبعد ان اقر بها لزيد فقد اقر بها لعمرو وبعد ان فعل ما حال به بينه  
 وبينها بغير حق فلزمه غرامة قيمتها كما لو اقر له بعد ان اتلفها وليس كذلك  
 اذا اقر بها لاحدهما خاصة لانه لم يقر للآخر بما يلزمه الخروج منه فلم يلزمه  
 له غريم كما لو كان هو المدعي وحده ولا يثبت له فلم يقر له بشي فانه لا يلزمه غير  
 اليقين كذلك هاهنا والله اعلم **فصل** اذا قال له في ميراث ابني  
 الف كان مقرباً الف ديناً على تركته ابيه مستوفاً منها ولو قال له في  
 ميراثي من ابني الف ثم قال ردت بذلك هبة اهبها له ثم بدا لي بوضعه  
 قبل منه ولم يلزمه شي والفرق بينهما انه اذا قال في ميراث ابني فقد اقر على  
 ابيه بحق لازم في تركته لانه لا يتعلق بتركة ابيه بعد وفاته الا الدين  
 لان اباه لا يمكنه ان يحدث في تركته نفسه بعد وفاته حقاً فلم يكن غير الدين  
 وليس كذلك اذا قال في ميراثي من ابني لانه قد اضاف الملك الى نفسه  
 واخبر ان له في ملكه الفاً وملكه لا يكون لغيره الا ان سقاه اليه بهنة او غيرها  
 فلذلك لم يكن مقرباً بحق ثابت سابق ومثل ذلك لو قال له في هذه الدار  
 نصفها كان اقراراً صحيحاً ولو قال له في داري نصفها رجعتا اليه في تفسير ذلك  
 وكذلك له قال له في هذا المال الف كان اقراراً صحيحاً ولو قال له في مالي الف  
 رجع اليه في تفسير **فصل** ذكر القاضي في الميراث ان العبد يحكم  
 بكونه ملكاً للانسان باحد عشر اسباب اما ان يملكه بسبب من اسباب  
 الملك كالغنية والشري والارث ونحو ذلك فيكون محكوماً له بملكه او يكون  
 عاقلاً بالغاً مجهول النسب فيعرف انه عبد الغلان فصداً فلان فيحكم له بملكه



فاذا ثبت هذا وكان في يد انسان عبد محكوم له بملكه فاقرب سيد العبد ان العبد ملكك لزيد فصدق زيد وقال العبد بل انا ملك لعمر وحكنا بملكه لزيد ولم نلتفت الى قول العبد بل سقط قوله لانه محكوم بملكه لسيد فلا يقبل قوله على سيد فيما يزول به ملك سيد عنه الى غيره وان لم يقبله زيد وقال ليس العبد لي بقي العبد على ملك المقر ولو قال مجهول للنسب انا عبد فلان فكذبته وقال لست عبد لي فانه يحكم بحريته والفرق بينهما ان في الاولى اقراره محكوم له بملكه لمن لا يصدق في اقراره فوجب ان يبقى على ملكه كما لو اقر رجل بدار فلم يقبلها فانه يبقى على ملك المقر كذلك هاهنا وليس كذلك المسئلة الثانية لان الاصل في لادمي الحرية والمقر غير محكوم بملكه فاذا اقر بالرق لمن لا يصدق في اقراره لم يصح اقراره وعاد الى اصل الحرية والاصل في الاولى انه مملوك لانه محكوم بملكه لمن هو في يده فاذا بطل اقراره اقر على ملكه

**فصل** اذا اقر بالف درهم واطلق وهو في بلد او زانه ناقصة كطبرية الشام درهم خفيف وزن كل درهم اربعة دوايق لزيد بوزن دراهم الاسلام وهو كل درهم ستة دوايق فلو باعه شيئا بالف درهم واطلق لزيد بوزن دراهم البلد والفرق بينهما ان الاقرار اخبار عن واجب في الذمة فيحتمل ان يكون الوجوب في هذا البلد ويحتمل ان يكون في غيره ويحتمل ان يكون في وقت كانت الدراهم فيه وازنه وغير وازنه واذا احتمل ذلك اطرح وعمل على عرف الشرع وهو وزن دراهم الاسلام وليس كذلك ثمن البيع لانه ابتدا ايجاب في الحال فقد علم وقت وجوبه ومكانه وهو البلد فلذلك انصرف مع الاطلاق الى نقد البلد ووزنه

**فصل** اذا كان لرجل امة محكوم له بملكها فانتقلت الى يد غيره واختلفا في عيب انتقالها فقال الذي سقلت اليه زوجينها بالف وقال مالكها بل بعثها بالف فكل واحد منهما يدعي على صاحبه عقدا وهو يتكبر فالقول قوله في انكاره مع

عدم

عدم بينة صاحبه لان الاصل عدمه الا انه لا يمين على المالك وعلى خصمه اليمين والفرق بينهما ان المالك ينكر التزوج والنكاح لا يستخلف في دعواه ولا في انكاره ومدعي الزوجة ينكر عقد البيع والبيع ما يستخلف فيه على ما لا خفا به فلذلك لزمه اليمين فاذا ثبت ذلك وحلف منكر الشرا سقط عنه الثمن وحكنا ببطلان البيع والنكاح جميعا وترد الامة على سيدها ولا يستحق سيدها على من كانت في يده شيئا سوا كان قد دخل بها او لم يدخل اما الثمن فيسقط بالحكم بعدم البيع واما المهر فلا يستحقه لانه لا يدعيه واذا ردت الامة على سيدها لم يحزله وطبها ولو نكل منكر الشرا عن اليمين وقضيا عليه بنكوله او قضينا برد اليمين على مدعي البيع فخلف لقد باعه اياها بالف ثبت البيع ظاهرا ونقرا لامة في يد منكر الشرا وله طبها والفرق بينهما ان منكر الشرا لا تخلوا اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان صادقا ففي زوجته وان كان كاذبا ففي امته لانه قد حكنا بصحة البيع ظاهرا فهو يعتقد باباحة وطبها بكل حال ولا يعقد تخريمه فلذلك جازله وطبها وليس كذلك اذا رجعت الى مالكها الاول فانه لا يجوز له وطبها لانه يعتقد تخريمه لانه يعتقد انها امة غيره في الباطن وانها عادت اليه بغير فسخ منها لان المشتري قد منع الثمن مع القدرة عليه وقد وجد له البايع مالا وله عليه الثمن ولا يصل اليه فاكثر ما فيه ان له بيع الامة واستيفاء حقه فان كان وفق حقه فلا كلام وان كان دون حقه تبعه بالبايع وان كان اكثر من حقه حفظ الفضل للمشتري وقد ذكر القاضي فيه وجه اخر انه يجوز له وطبها وعلل بانها امته ظاهرا وباطنا قال لان رجوعها اليه فسخ للبيع لان البايع وجد عين ماله عند المشتري وقد تعدر عليه استيفا الثمن منه فكان له اخذ ماله بالفسخ كما لو وجد البايع عين ماله عند المشتري

**فرع** هذا اذا لم يكن قد استولد له امه مدعي الزوجة فانها تسرد



الى مالها الاول فان كان قد استولدها مدعى الزوجية المنكر للشري لم يجز  
رد الجارية على مالها الاول ولم يحل له وطئها وجمها واحدا لانه معترف  
بزوال ملكه عنها وهلاكه بعد زواله فلا تعود اليه بحال كما لو ادعى انه  
بايع عبده من زيد وان زيدا اعتقه فانكر زيدا الشرا وحلف قال ابيع يسقط  
ولا يعود العبد الى ملك البايع لانه اعترف بهلاك ملكه بعد انفق له وكذلك  
لو قال العبد كنت بعثك نفسك بالف وقبلت البيع فانكر العبد وحلف لم يعد  
رقبه الى سيده لانه اعترف بزوال ملكه وهلاكه بعد الزوال وكذلك لو  
قال لزوجته كنت طلقك طلقة بالف وقبلت ذلك فانكرت وحلفت  
طلقت ولم يثبت له عليها الرجعة لانه اعترف بذلك وليس كذلك اذا لم  
يكن قد استولدها مدعى الزوجية فانها ترد الى مالها الاول لانه لم يعترف  
بتلف ملكه بعد زواله فلذلك عادت اليه فافترقا **فصل آخر**  
فان كان اختلافهما بعد ان استولدها مدعى الزوجية وحلف **فصل آخر**  
الشري فقد بينا ان الجارية لا ترد على مالها الاول فاذا ثبت ذلك فانها  
لا تقرب في مدعى الزوجية لانه قد حكنا بعدم الزوجية والشري جميعا  
لان الاصل عدمهما وقد حلف اليمين المعتبرة في نفي الشري ولا يمين في  
اثبات النكاح ولا نفيه ولا يجوز لمدعى الزوجية وطئها في الحكم لانها وان  
اتفقا على انها حلال له بكونه يقول هي زوجتي ومالكها الاول يقول هي  
امته الا اننا قد حكنا بزوال السببين جميعا الملك والنكاح فهذا لم يجز  
له وطئها في الحكم ونفارق هذا اذا قال بعثك امتي بالف وقبضت الثمن  
وانكر المشتري وقال وهبتها فانها يباح له وطئها في الحكم لانها قد اتفقا  
على الاباحة واختلفا في سببها ولم يحكم بعدم البيع والهبة فهذا محل وطئها  
في الحكم **فصل ثالث** فان ماتت هذه الجارية وكان مستولدها  
حيث كان سيدها الاول مدعى بها ان يستوفي الثمن من تركتها وان كان

مستولدها

مستولدها قد مات قبلها لم يكن لمدعى بيعها ان يستوفي الثمن من تركتها والفرق  
بينهما انه اذا كان سيدها حيا فهو يعترف ان جميع تركتها لسيدها لانه يعترف  
انها مملوكة له ومدعى بيعها يعترف ان جميع تركتها مستولدها لانه وارثها  
بالولادة يستحق عليه ثمنها ويريد اخذه من ماله وهذه التركة ماله فقد  
اتفقا على انه يستحق ان يستوفي مقدار الثمن من هذا المال اما بحق الملك او  
التمن وليس كذلك اذا كان مستولدها ميتا لان مدعى البيع يعترف بانها  
قد عتقت بوفاة مستولدها وان تركتها لورثتها المناسبين فلا يستحق استيفاء  
دين له على مستولدها من تركتها كما لو كان له على رجل دين فاعتق عبده ثم مات  
العبد بعد سيده وخلف تركته فانه لا يملك صاحب الدين استيفاء من تركته  
العبد كذلك ها هنا **فصل** اذا اقر بنسب صغير او مجنون مجهول  
النسب فان كان ممكنا مثل ان يقر ببنوة من يولد مثله لمثله ثبت النسب  
ولو اقر بنسب مكلف مجهول النسب وكان ممكنا لم يثبت النسب الا ان  
يصدق المكلف والفرق بينهما ان المكلف له الامه حكم معتبر فاشترونا اعتبارا  
كما لو ادعى ان المكلف عبده فانه يعتبر تصديقه لدعواه كذلك ها هنا وليس  
كذلك الصبي والمجنون لان كلامهما لا حكم له فلم يشترط اعتباره بالوكانا في  
يده ولا يعلم سبب لونهما في يده فادعى انهما مالا يملك له فانه يحكم له به بل كهما  
ولا يعتبر تصديقهما له ولو علم سبب لونهما في يده وهو ان كانا لقيطين في دار  
الاسلام لم يحكم له بملكهما بهذه الدعوى لانه قد ثبت لهما حرمة الحرية  
بالدار **فصل** ان كان لرجل جارتان ولحل واحدة منهما ابن ولا زوج  
لواحدة منهما فقال سيدها احدهما بن لابن ابني ولم يكن اقر بوطي واحدة  
منهما قبل ذلك ثم مات ولم يبين ابنا له ولم يوجد قافة او اشكل على القافة  
وعلى ورثته اقرعنا بينهما فايهما قرع صاحبه ثبتت حرمة بالقرعة ولم يثبت  
نسبه والفرق بينهما ان للقرعة مدخلا في تمييز الحرية من الرق بدليل انه لو



اعتق احد عبيده لا بعينه او بعينه ثم اشكل اقرعنا بينهم تمييز الحرية بالقرعة  
كذلك هاهنا وليس كذلك النسب لان القرعة لا تدخل في تعيين النسب  
بدليل انه لو وقع ثلثة على امرأة ثم جات بولد وكلم يدعيه فانه يعرض على القافة  
ولا يقرع بينهم نص عليه في رواية ابن منصور وعلى ابن سعيد واذا لم يكن  
للقرعة مدخل في تعيين النسب استعملناها فيما تعمل فيه دون ما لا تعمل  
فيه كما لو شهد رجل وامرأتان بالسرقة فانه يجب الغرم دون الحد لان الملك  
يجب بهذه الشهادة والحد لا يجب بها كذلك هاهنا **فرع** في هذا الفصل  
واذا ثبت حرية احد ههما ولم يثبت نسبه فانه لا يرث ولا يوقف  
له سهم ابن لانه لا يرث جازا والاشكال ولا يقرع بينهما ليرث من يقع عليه  
القرعة كما لو طلق واحدة من نسائه ثلاثا ومات قبل ان يبين المطلقة  
من خرجت قرعتها ورثت والفرق بينهما ان للقرعة مدخلا في تعيين المطلقة  
بدليل انه لو طلق احدي نسائه لا بعينها او بعينها ثم اشكلت اخرجت بالقرعة  
فكذلك هاهنا تخرج المطلقة بالقرعة وترث غيرها لانها غير مطلقة  
وليس كذلك مسلة الابن لانه لو ورثناه بالقرعة لحكمنا بتعيين النسب  
بالقرعة وقد بينا انه لا مدخل للقرعة في تعيين النسب **فصل** اذا اقر  
العبد الماذون له في التجارة بمال واطلق صح اقراره في قدر ما اذن له فيه  
ولا يحبس به بل يقضى من المال الذي في يده لسيده فان لم يرف به لم يمسكه  
ما فضل ولو اقر بما يوجب المال ولا يتعلق له بالتجارة كقتل الخطا واورش  
الجنايات والغصب والاتلافات فحكم اقراره في هذا حكم اقراره غير الماذون  
له اذا اقر بالهون وفي ذلك روايتان احدهما يصح اقراره ويتبع به بعد  
العتق وهو الصحيح عندي والاخرى يتعلق برقبته ولا يتعلق بدمه سيده  
رواية واحدة والفرق بينهما ان السيد اذن له في التجارة ولم ياذن له في الجناية  
ولا الغصب فاذا اقر بالجناية والغصب فقد اضاف اقراره الي غير محل الاذن

فلذلك

فلذلك لم يتعلق بمال التجارة وتعلق بدمه يتبع به بعد عتقه لان اقراره غير  
مقبول على مولاه وليس كذلك اذا اطلق اقراره لان الاقرار المطلق مقبول  
لان الاذن السابق للحقة في التزام الايمان بالاحرار فالحقنا اقراره المطلق  
باقرار الاحرار والاحتياط الاستفسار لانه اذا استفسرناه ربما اضاف  
اقراره المطلق الى جنانية وربما اضاف الى تجارة فيحكم فيما يفترضه بموجبه

## باب العارية

**فصل** اذا اعارة ارضا للبنا او القراس ولم يقدر المدة جازا ولو اجره  
للبنا او القراس ولم يقدر المدة لم يجز والفرق بينهما ان الاجارة من العقود  
اللازمة والجهالة انما تؤثر في العقود اللازمة لانها توجب الاجارة عند  
الامتناع ومع الجهالة يتعدى الاجارة كما في البيع وليس كذلك العارية  
لانها من العقود الجائزة فلمعيار الرجوع اي وقت شافلا نقد الجاهالة  
في صحتها كالجاهالة لما كانت جائزة جازيلا تجعل على مدة مجهولة وعلى عمل  
مجهول **فصل** يلزم المستعير موونة رد العارية ولا يلزم المستأجر  
موونة رد العين المستأجرة بل موونة ردها على الموجر والفرق بينهما ان  
المستعير ضامن للرد فلزمه موونة الرد كالعاصب وليس كذلك المستأجر  
لان يده يدامانة فلا يلزمه موونة الرد كالمودع **فصل** لا يجوز  
للمستعير ان يعير ما استعاره ولا ان يوجره ويجوز للمستأجر اجارة ما  
استأجره واعارته والفرق بينهما ان منافع العارية ملك للمعير وانما هي  
مباحة للمستعير فلا يملك منها الا ما استوفاه بالانشفاع بدليل ان المعير  
منه من الانشفاع بها متى شاد اذا كانت ملكا للمعير لم يجز للمستعير ان يعير  
فيها الا بمقتضى ما اذن له فيه ما لكها كساير املاك المعير وليس كذلك  
المستأجر لانه قد ملك منافع العين الموجرة بعقد الاجارة بدليل انه  
لا يملك الموجر فسخ ملكه لها والرجوع فيها واذا كانت المنافع ملكه جازا



التصرف فيها بالاعارة والاجارة كمنافع ملكه **فصل** اذا اعارة دارا ثم وهبها له بطلت العارية ولو اجره دارا ثم وهبها له لم تبطل الاجارة والفرق بينهما ان العارية لا يملك بها المنافع على ما بينا وانما هي مباحة للمستعير فاذا زال الملك زالت الاجارة فبطلت كما لو باعها من اجنبي وليس كذلك الاجارة لان المنافع تملك بها بدليل ما بينا في الفصل الذي قبله فاذا زال ملك المجرع عن العين لم تبطل حق المستاجر من المنفعة كما لو باعها من اجنبي **فصل** اذا اختلف مالك الدابة وراجلها فقال الراكب اعزتها وقال المالك بل اجرتها ولا يمينه فذكر ابن عقيل في التذكرة ان القول قول الراكب مع يمينه ولا يلزمه اجرة ردوبه ولو قصر قصار ثوب رجل وقال استاجرني لقصارته فعليك الاجرة فانكر صاحب الثوب ذلك ولا يمينه فالقول قول صاحب الثوب ولا يلزمه اجرة والفرق بينهما ان القصار معترف انه بنفسيه اتلف منافع نفسيه وادعى عقد الاجارة والاصل عدم العقد وبرائة ذمة مالك الثوب من الاجرة فلذلك كان القول قوله مع يمينه ولم يلزمه اجرة وليس كذلك المسئلة الاخرى لان مالك الدابة هو الذي يدعي عقد الاجارة على الراكب فالاصل عدم العقد فاذا حجج الراكب بالقول قوله مع يمينه وعدم يمينه المدعى للعقد فان قيل فاذا لم يقبل قول المالك على الراكب فلا يقبل قول الراكب على المالك انه اعارة فالجواب ان مالك الدابة معترف بان الراكب ربها ذنبه ولم يغصبه ولكنه يدعي في الاذن جهة المعاوضة والراكب ينكر ذلك فلذلك كان القول قوله في اسقاط العوض **فصل** اذا اعارة ارضه لمن بنى او بخرش فيها مدة معلومة وشرط عليه ان يقطع البناء والغراس عند انقضاء المدة وطالبه بقطع ذلك بعد انقضاء المدة لم يلزمه غرامة ما نقص البناء والغراس بقلعه ولو شرط قطع ذلك عند انقضاء المدة لم يلزم المستعير

بعله  
فقط لم يشترط

قطع ذلك الا ان تضمن له المعير قيمته او ما نقص سوا طالبه المعير بقطع ذلك قبل انقضاء مدة الاعارة او بعد انقضائها والفرق بينهما انه اذا شرط عليه قطع البناء والغراس فقد قيد لفظ العارية بما يخالف العادة فلزمه مقتضى اللفظ وكلفناه قطع غراسه وبنائه ولا غرم له وليس كذلك اذا لم يشترط القلع لانه اذا قال اعزتك سنة ولم يشترط القلع بقيد اللفظ المطلق بالعادة والعادة في البناء والغراس التأييد وليس في عبارته ما يخالف هذه العادة فاذا كلفه خلاف العادة التزم له ما نقص بالقطع كالأعارة مطلقا ثم رجع وطالبه بقطع ما بنى وغرس فان قيل فقايدة التاقيت وتقييد الاعارة بمدة تكليف القلع بعد انقضاء المدة فما كان مجرد التاقيت متناقصا للعادة كشرط القلع قلت العادة المتيقنة لا تنتفي بلفظ محتمل والتاقيت للسنة لفظ محتمل محتمل ان يريد به تقييد القلع بعد السنة ومحتمل ان يريد به الاجرة بعد السنة للتيقنة ومحتمل ان يريد به بيعها منه بعد انقضاء السنة فلما احتمل هذه المعاني صار التاقيت والاطلاق بمنزلة واحدة في التزام حكم العادة المعتادة ولو اطلق ولم يوقت الاعارة فمضى كلفه القلع لزمه ما نقص بالقطع للعرف المجاري والعادة المعهودة في تخليد الابنية وتأييدها واذا تقررت هذه المسئلة في الارض والبناء فكذلك هي في كل عارية موبدة مثل عارية الجدار لفتح روزنة فيه او لوضع اخشاب عليه واما اعارة الارض للزراعة فليست للتأييد فلذلك قلنا اذا اعارة ارضا للزراعة فيها مدة معلومة فانقضت والزراعة غير مستحصدة فعلى المعير تركه الى الحصاد واجرة الارض اجرة المثل من وقت انقضاء المدة وكذلك لو كانت العارية مطلقا ورجع فعليه تركه الى الحصاد وله اجرة المثل من وقت الرجوع **فصل** العارية والغصب يستويان في اصل الضمان ويقتصران في صفته فالغاصب

قطع



يضمن الموصوب بقيمته أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم تلفه والمستعير  
فإنما يضمن قيمتها يوم تلفها والفرق بينهما أن المستعير لا يعد وإن منه لأنه قبض  
العين بأذن مالكها فزيادة قيمتها ونقصانها غير مضمون عليه مع بقاء عينها  
سواء نقصت قيمتها بتغيير صفاتها أو بتغيير الاسواق بدليل أنه لو كانت قيمتها  
يوم استعارها مائة فصارت قيمتها بتغيير الاسواق خمسين فلا ضمان على  
المستعير وكذلك لو استعار قبضا أو خفا فلبسها فذهبت منها اجزا  
أو استعار مبردا فان جزاءه تذهب باستعماله وتنقص قيمة المستعار  
بذلك فلا يلزم المستعير ضمان ذلك النقصان وكذلك لو زادت قيمة  
العارية بسمي أو تعلیم صنعته فصارت ضعف ما كانت يوم الاعارة ثم  
نقصت بزوال ذلك حتى عادت إلى قيمتها يوم الاعارة فإن المستعير لا  
يضمن شيئا من ذلك بخلاف الغاصب فإنه متعدد بغصبه ولهذا يلزمه ضمان  
نقصان قيمة الموصوب بتغيير صفاته وتغيير الاسواق حتى لو رد الموصوب  
ولم يتغير في عينه وقد نقصت قيمته بتغيير الاسواق لزمه قيمته على ما  
حكاه ابن أبي موسى عن أحمد رحمه الله واختاره فاذا ثبت ذلك وجب  
أن يضمن الغاصب قيمة الموصوب أكثر ما كانت من يوم غصبه إلى يوم  
تلفه كما يضمنها مع بقاء عينه بخلاف العارية **فصل** إذا استعار  
دابة مدة معلومة فانقصت وبقيت الدابة عنده فلتقت بعد ذلك  
ولم يتعرض لها بر كوب ولا غيره فعليه ضمانها ولو استأجر دابة مدة معلومة  
فانقصت وبقيت الدابة عنده فلتقت بعد ذلك ولم يتعرض لها بر كوب  
ولا غيره فلا ضمان عليه والفرق بينهما أن العارية مضمونة بقبضها  
فلا يبرئ من ذلك إلا بردها وعليه ردها بعد انقضاء المدة ويلزمه  
مؤونة ردها فإذا لم يردّها حتى تلفت لزمه ضمانها كالغاصب وليس  
كذلك المستأجر لأن العين الموجهة غير مضمونة عليه ولا يلزمه ردها

بعد

بعد انقضاء مدة الاجارة لا بمطالبة الموجه ومؤونة ردها على مالكها لا على المستأجر  
فهي كالوديعة فلذلك لو يلزمه ضمانها لم يتعد فيها والله اعلم

## باب الغصب

**فصل** إذا غصب ثوبا مصبوغا قبله بما فقست قيمته وجب رده ناقصا  
وارش نقصانه ولو غصب حنطة قبلها بما فقست عفونة غير متناهية لزم  
يلزم مالكها اخذها بل يلزم الغاصب مثلها والفرق بينهما أن فساد الثوب  
متناهي فلا يكون كالتلف فبقى على ملك مالكه وله ارش النقصان وليس  
كذلك فساد الحنطة لأنه غير متناهي لأنه في كل وقت يزيد إلى أن تلفها  
فجعلت في الحال كأنها تالفة وإذا تلف الموصوب ضمنه الغاصب  
بمثله إن كان له مثل أو بقيته إن لم يكن له مثل فلذلك لزمه مثلها

**فصل** إذا غصب جارية ضمن منفعتها بمجرد الغصب ولا يضمن منافع  
بضعها بمجرد الغصب إلا بالانلاف والفرق بينهما أن منافع البضع لا تثبت  
يد الغاصب عليها بدليل أنه لو زوجها مالكها بغير الغاصب صح الزوج  
وإذا لم تثبت اليد عليها لم يضمن بالغصب وإنما يضمن بالانلاف كالخمر وليس  
كذلك بقتة منافعها لأن يد الغاصب تثبت عليها بدليل أنه لو أجزها  
مالكها بغير غاصبها لم يصح العقد وإذا ثبت يد الغاصب عليها ضمنها  
بالغصب كرقبتها **فصل** إذا اشترى اثنين فتسري باحدهما  
وزوج الاخرى برجل فالت كل واحد منهما باولاد ثم ظهر أن بايعهما كان  
غاصبا لهما غير مالك لهما فان مالكهما ياخذهما واولاد المزدوجة  
وعوض اولاد السرية من سيدها ويرجع المشتري على الغاصب بما غرمه  
من عوض اولاده لأنه غرره ولا يرجع عليه بقيمة اولاد المزدوجة والفرق  
بينهما أن اولاد المزدوجة يتبعونهما في الرق لحكمهم حكمها والمشتري التزم بعقد  
البيع أن تكون الامة من ضمانه بدليل أنها لو تلفت في يده كانت من ضمانه



فكذلك اولادها وادانوا من ضمانه ثم استحقوا لزمه ضمانهم حتى يردهم  
على مستحقهم كما هم وكما لو اشترى نخلا او شجرا فامرت ثم استحققت فان  
مالكها ان ياخذ الاصل والثمرة ان كان باقيا وقيمتها ان كان قاطعا  
سواء حصل للمشتري عن ذلك عوض بان باعه او لم يحصل له بان تلف  
في يده ولا يرجع المشتري على الغاصب بقيمة شيء من ذلك وانما يرجع  
بقدر الثمن الذي اشترى به وليس كذلك اولاده من السرية لانه لم  
يلتزم بعقد البيع ضمانهم وانما دخل في عقد البيع على ان يستوفيه في ملكه  
من غير ان يقابلهم عوض فلما رجع بعوضهم على الغاصب لانه غرة  
والله اعلم **فصل** اذا اشترى امة ثم استولد لها ثم استحققت  
فلما اكملها ان ياخذها ومهرها وقيمة اولادها ويرجع المشتري على  
الغاصب الذي باعه اياها بقيمة اولادها ولو اشترى الاب جارية  
ابنه ثم استحقها انسان واخذها وقيمة اولادها فان الاب لا يرجع  
على ابنه بما غرمه من قيمة اولادها والفرق بينهما ان الابن لم يضمن  
للأب بعقد البيع سلامة الولد فقد اغتر من غير تغير فلا يرجع على غيره  
بما ضمن كما لو راى ضرع شاة كبيراً فظنه لبناً فاغتر واشتراها  
فانه لا يكون حكمها حكم المصراة لذلك هاهنا وليس كذلك المشتري  
لان الاب يعرض له بعقد البيع سلامة الولد فقد غره من سلامة الولد  
فاذا لم يسلم له بغير ضمان رجع بما ضمنه على من غره كما لو غصب طعاماً  
فاطعمه لا انسان ولا يعلم انه غصب فضمنه مالكة قيمته فانه يرجع  
بما غرمه على الغاصب لانه غره كذلك هاهنا **فصل** اذا  
ماله مثل فالتلفه واعوز مثله لزمه قيمته وتعتبر القيمة يوم قبضها  
لا يوم تلف المخصوص ولا يوم اعوز مثله ولو غصب ما لا مثله  
فالتلفه لزمه قيمته معتبرة يوم تلف المخصوص او اكثر ما كانت

شجرة

قيمتها من يوم غصبه الى يوم تلفه على اختلاف الروايتين ولا تعتبر قيمته يوم  
قبضها والفرق بينهما ان الذي ثبت في ذمته في المسئلة الاولى هو للثلث  
فوجب ان يعتبر قيمته وقت اخذ البدل عنه لانه لو وجد لزمه ابتياعه  
بهما كان فلذلك اعتبرت قيمته وقت اخذ البدل عنه وليس كذلك  
المسئلة الثانية لان الواجب في ذمته عنه هو القيمة لا غير وقد استقر  
ذلك وقت التلف فلا يعتبر بغير ذلك الوقت **فصل** اذا غصب  
صاعين عصيراً اقيمتها دينار فاغلاها حتى بقي منها صاع واحد قيمته  
دينار فرد له بلزومه معه شيء اخر ولو غصب صاعين زيتاً اقيمتها دينار  
فاغلاها حتى بقي منها صاع واحد قيمته دينار فرد له لزمه مع ذلك  
مثل قدر النقصان وهو صاع ذكرهما القاضي في المجرد والفرق بينهما  
ان الزاهب من العصير يغلبا نه هو الما الذي فيه لان النار تذهب  
مايته وتجمع حلاوته وقنده الى حيز واحد بدليل انه يزداد حلاوة  
وتنخن بذلك واذا كان الزاهب الما لم يجب بدها به ضمان لانه لا قيمة  
له وليس كذلك الزيت لانه لا مائة فيه فالزاهب منه بعض  
اجزائه لان النار لا تعقد اجزاء وانما تاكل اجزاء وتلف بالنار واذا  
كان النالف بعض اجزائه لزمه ضمانها كما لو اشعلها في السراج وفي الباقي  
قيمتها مثل قيمة الجميع **فصل** اذا غصب ساجدة فبني عليها فطابها  
بها لزمه تخلصها وردّها على مالكة وان وقع البناء ولو غصب  
لوحاً فرقع به سفينة فطابها به وهي في لجة البحر وخيف غرقه او  
غرق متاع للغاصب فيها ان قلعه لم يلزمه قلعه حتى يرسى ذكره  
القاضي في المجرد والفرق بينهما ان البناء مديد ايطول بقاؤه فلو لم  
نلزمه تخلص الساجدة وردّها ادخلنا الضرر على مالكة على الدوام  
فاذ حال الضرر على الغاصب بقلعها اولى التعدي به وجبايته وليس



كذلك اللوح في السفينة لانه يمكن الجمع بين مصلحتيهما وازالة الضرر  
 عنهما جميعا بتأخير قلعه حتى يوشى فيسلم مال الغاصب من غير ضرر لان  
 مدة بقا السفينة في اللجة يسير بخلاف البناء **فصل** اذا تعدى  
 انسان بوضعه اخشابا او بنا على جدار جاره فاقره الجار على تعديده او عفا  
 عن مطالبته بهدم ما تعدى فيه ثم عاد فطالبه بذلك فله المطالبة  
 واخذ المتعدي بعد العفو عنه بهدم ما بناه ولو كان قد ابتدأ البناء ووضع  
 الاخشاب باذن الجار ثم رجع الجار فيما اذن فيه لم يوجب الباني بهدم ما  
 بناه ولا بازالة ما وضعه من الاخشاب ذكرهما القاضي في الاحكام  
 السلطانية والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى تعدي بنيانه في ملك  
 غيره فهو غاصب يلزمه ازالة ذلك فاذا اقره على تعديده وعفا عن  
 مطالبته لم يصح البناء بذلك ما دون ما فيه فوعفوه عن المطالبة بازالته  
 لا يسقط حقه ويكون له المطالبة بدينه بعد ذلك كذلك كما لو عفا  
 عن مطالبته بدين له عليه او اقره على ما طلته فان ذلك لا يسقط حقه  
 ويكون له المطالبة بدينه بعد ذلك كذلك ها هنا وليس كذلك اذا  
 ابتدأ البناء ووضع الاخشاب باذن جاره لانه غير متعدي بالبناء ولا له  
 غاصب وانما الجار مالك الحايطة ابا حدة منافع حايطة باذنه له في البناء  
 ووضع الاخشاب عليه وقد ثبت انه اذا اعاره حايطة يضع عليه  
 اخشابا او يعل على عليه بناء لم يكن له الرجوع على وجه يضر بالمستعير ما دام  
 البناء والخشب على الحايطة لان اعارة مثل ذلك اذا اتموها يقتضي التاميد  
 فلذلك لم يكن له مطالبته بازالته **فصل** اذا اشترى ارضا فزرعها  
 واخذ الزرع ثم ظهرت مغصوبة فلاشئ لرب الارض في الزرع بل له اجرة  
 الارض ولو اشترى نخلا او شجرا فامرت ثم ظهرت مغصوبة فالتمار  
 لرب الارض والفرق بينهما ان ثمر النخل والشجار متولدة من عينها

فكانت

فكانت لما لكها كاولاد الجارية وليس كذلك الزرع في الارض فانه مودع  
 فيها وليس منها فلذلك لم يستحقه رب الارض كما لو احرز فيها متاعا او  
 رعي فيها ماشية فان ذلك لا يكون لرب الارض ولا يستحق الا الاجرة  
 كذلك ها هنا **فصل** اذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في  
 صفة المغصوب بعد تلفه فقال الغاصب كان معييا او عبدا اقطع  
 وانكر المالك ولا بينة فالقول قول المالك ولو قال المالك كانت  
 الجارية المغصوبة كاتبة قارية تحسن الصنائع وانكر الغاصب ولا  
 بينة فالقول قول الغاصب والفرق بينهما ان القول في الدعوى مع  
 عدم البينات قول من يدعي الاصل والاصل سلامة المغصوب من العيوب  
 فلذلك كان القول قول المالك وكذلك في المسئلة الاخرى الاصل خلوه  
 الجارية من العيوب والصنائع فلذلك كان القول قول الغاصب لانه  
 ادعى الاصل والله اعلم **فصل** اذا زرع الغاصب الارض المغصوبة  
 لم يكن لما لكها اجباره على قلع الزرع بل له الخيار بين اقراره الى الحصاد باجرة  
 المثل وبين اخذه بعوضه ولو غرسها الغاصب فلما لكها اجباره على قلع  
 الغرس والفرق بينهما ان مدة الزرع قريبة لا سقى على الدوام وفي قلعه  
 اتلافه فكان له تركه بالاجرة جمعا بين مصلحتيهما كما لو غصب لو حاق فرقه به  
 سيفته وطالبه به وهي لجة البحر وخيف غرقها ان قلعه على ما بناه  
 وليس كذلك الغراس لانه بقي على الدوام ويطول بقاؤه فيضرب رب  
 المال فكان له الزامه بقلعه كالبناء وكما لو غصب ساجدة فبنى عليها وبيع  
 ذلك انه لو اعارة ارضا للزراعة ولم يقدر المدة ثم رجع لم يكن له قلع  
 الزرع قبل حصاده ولو اعارة للغراس مدة مطلقة كان له قلع الغراس  
 متى رجع **فصل** اذا غصب عبدا صغيرا فقتل العبد عند قتله  
 فرده على مالكة ففداه او دفعه في الدية رجع السيد على الغاصب



بالاقل من قيمته او ارش الجناية ولو غصب صبيًا حرًا فقتل عنده قتيلاً لم يضمن  
شيئا والفرق بينهما ان العبد في ضمان الغاصب بدليل انه لو مات لزمه ضمانه  
وجناية المصوب مضمونة على الغاصب على ما علم في موضعه فلذلك  
رجع السيد بها على الغاصب وليس كذلك الصبي الحر لانه لا يصح غصبه  
ولا يدخل في ضمان الغاصب بدليل انه لو مات لم يضمنه فلا يلزمه  
ارش جنايته كما لو جنى قبل كونه في يده **فصل** اذا غصب جارية  
فزادت قيمتها في يد الغاصب لسمن او تعليم صنعة مباحة والحفظ القران  
او غيره من العلوم ثم زال السمن ونسيت ما تعلمت وعادت الى قيمتها  
الاولى فالزيادة مضمونة على الغاصب ولو زادت قيمتها لتغير الاسواق  
ثم نقصت تلك الزيادة حتى عادت الى قيمتها الاولى لم يلزم الغاصب  
ضمان تلك الزيادة والفرق بينهما ان زيادة السمن عين وزيادة الصنعة  
والتعليم صفة قائمة بالمصوب والسيد يملك ذلك عين المصوب  
فاذا زال ضمنه الغاصب كما يضمن ايعاض المصوب وليس كذلك زيادة  
القيمة بالاسواق لانها لا تتعلق لها بالعين المصوبة والسيد لا يملكها  
لان من ملك العين فهو غير مالك لقيمتها واذا لم يكن السيد مالكا لها  
لم تكن مضمونة فهذا لم يضمنها **فصل** لا يضمن زيادة السوق مع بقاء  
العين ويضمن ذلك مع تلف العين بيان ذلك انه لو غصبها وقيمتها مائة  
فزادت السوق حتى صارت قيمتها مائتين ثم نقصت حتى صارت قيمتها مائة  
لم يلزمه مع ردها شي ولو تلفت حينئذ وقيمتها مائة كقيمتها يوم غصبها  
لزمه ما يثبت لانها اكثر مما كانت قيمتها من يوم الغصب الى يوم التلف  
والفرق بينهما ان مع بقاء العين الواجب رد العين لا قيمتها بدليل ما تقدم  
في الفصل الذي قبل هذا وبدليل انه لو خرج المصوب عن يد الغاصب  
فغرم قيمته ثم قدر على رده لزمه رده واستعاد القيمة واذا كان الواجب

تلف

رد العبد

رد العين وقد ردها على صفته لم يلزمه مع ذلك شي اخر كما لو لم يتغير  
قيمتها وليس كذلك اذا تلفت العين لان الواجب مع تلفها ضمان  
قيمتها واذا كان الواجب ضمان القيمة فوجب ان يعتبر اكثر مما كانت من يوم  
الغصب الى حين التلف كما لو تلفت العين حال غلوها **فصل**  
اذا غصب عبدا قيمته مائة فخصاه فصارت قيمته مائتين فردده  
لزمه مع ذلك مائة وهي قيمته وقت غصبه لاجل الخصا ولو غصب  
جارية قيمتها مائتين فرددها لم يلزمه سمينه مفروطة بالسمن قيمتها مائة  
فهزلت وبرشت فصارت قيمتها مائتين فرددها لم يلزمه غير ذلك والفرق  
بينهما ان الفايث في مسلة العبد يضمن بالمقدار من الحر لا بالتقوم فلذلك  
لم يعتبر القيمة ووجب ضمان الفايث كما لو لم يغير قيمته او نقصت وليس  
كذلك الفايث من الجارية لانه يضمن بما ينقص من المالية ولم ينقص ماليتها  
بذلك فلذلك لم يلزمه شي **فصل** اذا غصب ثوبا فباعه فقطعة  
المشتري ولم يعلم انه موصوب فضا ان ارش القطع عليه دون الغاصب  
فان الزمته رب الثوب بذلك لم يرجع به على الغاصب ولو دفع القصار  
الثوب الى غير مالكة فقطعه فضا ان ارش القطع على القصار فان الزمة  
رب الثوب بذلك فله ان يرجع به على القصار والفرق بينهما ان المشتري  
دخل على ان الثوب المبيع وجميع اجزائه مضمون عليه بالبدل الذي بدله  
وهو الثمن بدليل انه لو تلف في يده لم يكن له الرجوع به على احد واذا  
خرج مستحقا بعد تلفه لزمه قيمته لما لكة ولا يرجع بها على الغاصب  
وانما يرجع عليه بالثمن الذي اخذ منه سواء كان اقل من القيمة او اكثر فاذا  
ثبت ان عين المبيع واجزاءه من ضمانه لم يكن له الرجوع بها على الغاصب  
كما لو تلف المبيع في يده وليس كذلك اذا اخذ الثوب من القصار لانه  
دخل على ان عين الثوب غير مضمونة عليه ببدل بل دخل على انه يتصرف



في ملكه فاذا بان ان تصرفه في ملك غيره كان له الرجوع بارش ذلك على من غرق  
كما لو اشترى جارية فوطيها فبانت مغصوبة فانه يرجع بالمهر وارش البكارة  
وقية الاولاد وما غرمه مالكها من اجرة استئجارها على الغاصب لانه دخل  
على ان يتصرف في ملكه ويستوفي منافعه بغير بدل كذلك في مثلتنا  
**فصل** اذا حل الزرق في سمن جامد لا نسيان فلاب بالشمس وزال لزومه  
ضمانه ولو كان مائعا ففي بعد حله قاعدا فرمته ربح عاصف لم يلزمه ضمانه  
ذكره القاضي في المجرد والفرق بينهما ان خروجه بعد ذوبه بالشمس هو  
سبب كان من الذي حل الزرق لانه لم يحدث بعد حله مباشرة من غيره وانما  
ذاب بحر الشمس بطبعه فهو كما لو جرح انسانا فسرى الى نفسه لاجل شدة  
حر الزمان فمات فانه يلزمه ضمان نفسه كذلك هاهنا وليس كذلك  
اذا رمته الريح لان الريح لها فعل فهو كما لو حرّك انسان فاقبله ولو اقبله  
انسان لم يلزمه الذي حل الزرق ضمان لان حل الزرق سبب والمعنى الحادث  
بعد مباشرة فسقط حكم السبب مع المباشرة كالحافر مع الدافع والدليل  
على ان الريح لها فعل انه لو حفر انسان سيرا متعديا بحفرها فرمت ربح  
عاصف مالا لانسان فيها فتلف لم يلزم الحافر ضمانه لما ذكرنا وان  
الحفر سبب ورمي الريح اياه مباشرة فهو كما لو دفعه انسان فرماه فيها  
فانه يسقط حكم السبب مع المباشرة **فصل** اذا اخرج جناحا او طله  
الى ملك غيره او الى الطريق فطالبه الجار وبعض المستحقين لا يستطرق  
الطريق بازالة ذلك واشهد بذلك فباع المتعدي ملكه فوق الجناح  
فاتلف مالا لزمه ضمانه ولو بني جايظا مستقيما بينه وبين جاره فمال  
الى ملك جاره فطالبه بنقصه واشهد بذلك فباع الباني داره فسقط  
الحايظ بعد البيع لم يضمن البايع شيئا مما يتلف بالحايظ والفرق بينهما ان  
ميل الحايظ ثبت بد صاحبه على ملك غيره بغير فعله فاذا طول

بازالة

بازالة ذلك عنه فاما يلزمه ذلك على وجه ممكن وبعد بيعه الرار فهو غير  
ممكن من نقض ملك غيره فلذلك لم يضمن ما تولد من جنايته وليس كذلك  
الجناح لانه حصل بفعله فاذا اشهد عليه ثم باع فالجناية حاصلة بما كان  
منه فلذلك لزمه الضمان **فصل** اذا اشترى عبد افاعته فادعي  
انسان انه عبد وان البايع غصبه منه ولا بينة له فصدق البايع  
والمشتري جميعا لم يقبل قوله ولم يحكم له بالعبد فلو مات العبد وخلف مالا  
ولا وارث له من النسب حكما بما له للمدعي والفرق بينهما انه لو قبلنا  
قولهم ان العبد ملك للمدعي لسقط حق العبد من الحرية وقولهم غير مقبول  
على العبد لانهم متهمون في ذلك فلذلك لم يقبل قولهم في اعاده العبد  
الى الرق وانما حكما بما له للمدعي لان معتقه لا يدعي الرق ولا الميراث  
وهو المستحق له في الظاهر وهو معترف بان العبد وماله ملك للمدعي  
والمدعي صدقه في هذا الاقرار فحكم بصحته فلذلك حكما بما له والله اعلم  
**باب الشفعة**  
**فصل** اذا باع المشتري الشقص المشفوع فللشفيع ان ينقض البيع  
وياخذ الشقص بالثمن الاول ولو باع الولد ما وهب له ابوه لم يكن  
للاب نقض البيع للرجوع في الهبة والفرق بينهما ان الواهب سلب الوهب  
له على التصرف في الموهوب فوقع تصرفه بتسليطه واذنه فلم يكن له  
نقصه بعد ذلك كما لو كان مكان الهبة بيعا ونظيره في مسألة الشفعة  
ان يعفوا الشفيع عن الشفعة فيكون ذلك تسليطا للمشتري على التصرف  
في الشقص فلا يملك بعد ذلك نقضه كمثلتنا سواء ليس كذلك  
اذا باع المشتري من غير عفون الشفيع لانه لم يتصرف بتسليط الشفيع  
ولا بامر له وحق الشفيع مقدم على حقه فاذا باعه فقد تصرف في حق  
الشفيع بغير رضاه فهو كما لو باع ملكه بغير اذنه فانه يكون له ابطاله



كذلك هاهنا يكون له ابطال تصرفه واخذ حقه **فصل** اذا اشترى  
شخصاً فيه الشفعة فقبل ان ياخذ منه بالشفعة احترق او اهدم بفعل  
ادمي فللشفيع ان ياخذ ما بقي حصته من الثمن ولو كان ذلك بفعل الله تعالى  
لم يكن للشفيع ان ياخذ ما بقي الا بكل الثمن او يترك قاله ابن حامد والفرق  
بينهما انه اذا كان الحرق والهدم بفعل ادمي كان للمشتري ان يرجع بدله  
عليه فلا يدخل عليه ضرر فلم يداك للشفيع اخذ ما بقي حصته من الثمن  
كالمسئلة التي ذكرها ابن ابي موسى في الارشاد اذا اشترى داراً بالف  
فباع بابها بالف وبقيت الدار تساوي الف فالشفيع ان ياخذها بمسألة  
وهذا اخذ ما بقي من المبيع حصته من الثمن وليس كذلك اذا كان الحريق  
والهدم بفعل الله تعالى لانه لم يحصل للمشتري بدل شي من ذلك فلذلك  
لم يكن للشفيع اخذ ما بقي الا بكل الثمن او يترك لا زالة الضرر عنه ولهذا  
قال احمد رحمه الله في الجامعة اذا كانت سميائية رجع بذلك على البائع  
وان كانت ارضية لم يرجع عليه بشي وقال القاضي حكم المسئلة واحد  
وللشفيع اخذ ما بقي حصته من الثمن لان الشفعة تجب لازالة الضرر  
فلو قلنا ياخذ ما بقي بكل الثمن كان الضرر عليه في ذلك اعظم من الضرر  
الذي يلحقه بسوالمشاركة فكان اسقاط الضرر عنه اولى **فصل**  
اذا باع شقصين من دارين فللشفيع ان ياخذ احدهما ويترك الآخر  
ولو كانت دارين ثلثة فباع احدهم نصيبه فترك احدهما للشفيعين  
شفعته لم يكن للاخر ان ياخذ الا الكل او يترك الكل والفرق بينهما ان  
الشقصين في الدارين لكل واحد منهما حكم نفسه لا تعلق له بالآخر  
بدليل انه لو كان الشفع في احدهما غير الشفع في الآخر فباع احدهما كان  
لاخر ان ياخذ الشقص الاخر خاصة فكذلك اذا كان الشفع فيهما واحداً  
كان له ان ياخذ احدهما ويترك الآخر لما ذكرنا وليس كذلك الشقص من دار

واحدة لان حكمه واحد بدليل انه لو كان الشفع فيه واحداً لم يكن له ان  
ياخذ الا كله او يتركه فكذلك اذا كانا شفيعين فباع احدهما لم يكن للاخر  
ان ياخذ الا الكل او يتركه **فصل** اذا كانت الدار لثلاثة فاشترى  
احدهم نصيب احدهم لم يستحق الاخران ياخذ جميع المبيع بالشفعة بل  
يكون منه ومن المشتري نصيبين فان عفا الشريك للمشتري صح عفوهم  
وان عفا المشتري للشريك لم يصح عفوهم والفرق بينهما ان المشتري ملك ما  
اشتراه بالشراف لم يزل ملكه عنه بالعفو والشريك شفيع لم يملك نصيباً  
من المبيع وانما ملك ان يملكه فزال ملكه عن التملك بالعفو والله اعلم  
**فصل** اذا قال الشفع للمشتري قبل الشري قد اسقطت شفعتي  
فله ان يطالب بهما بعد الشري ولا يسقط بذلك ولو قال المشتري قبل  
الشري قد رضيت بعيب هذا المبيع واسقطت حقي من الردية ثم اشتراه  
لم يثبت له حق الرد والفرق بينهما ان الشفع اسقط ما لم يستحقه لان الشفع  
لا يجب الا بعد المبيع وعفوهم عما لا يستحقه لا تعين حكماً ولا يسقط به  
حقه الواجب بعد ذلك كالوعفا الوارث عما زاد على الملك قبل الموت  
فانه لا يصح لما ذكرنا وليس كذلك خيار الرد بالعيب لانه لا يثبت الجمع  
جهله بالعيب لاجل التبدل ليس عليه فاما اذا علم بالعيب فقد دخل على الرضى  
بالنقص فلم يجب له بعد ذلك حق فلم يكن عافياً عن حق قبل وجوبه فافترقا  
**فصل** اذا صالح المشتري الشفع على ترك الشفعة بعوض انفق  
عليه لم يصح ولو صالح الجاني لمشتحق القصاص على ترك القصاص على مال  
صح والفرق بينهما ان الشفع لم يملك الشقص وانما ملك ان يملكه فلم  
يثبت له الا الخيار بين التملك والعفو عنه وهذا الخيار لا يسقط الى مال  
بدليل انه لو عفا على مال غير رضى المشتري لم يستحق شيئا فكذلك اذا  
صالحه على مال فهو خيار الشرط وخيار المجلس لا يجوز اخذ العوض عنهما



فكذلك هذا وليس كذلك خيار القصاص لا نه يسقط الى ما نبدليل  
انه اذا سقطت الما مال وهو الدية فلهذا جاز تركه بما ل واخذ العوض  
عنه خيار العيب فانه لما كان يسقط الى مال اذا ثبت الارش و جاز اخذ  
العوض عنه كذلك في مسئلتنا **فصل** اذا كانت الدار لثلاثة فباع  
اثنان نصيبهما من اثنين في صفتين كل واحد منهما باع نصيبه لواحد  
في صفقة واحدة في حاله واحدة فلهذا شفيع ان ياخذ الجميع وله ان يعفوا  
عن ايها شا و ياخذ الاخر وحده ولا يشاركه فيه المشتري الاخر ولو  
كان سعهما في زمانين واحدا بعد واحد فلهذا شفيع ان ياخذ الجميع وله ان  
ياخذ الاول وحده فان عفاه عن الاول لم يكن له ان ياخذ الثاني وحده  
بل يشاركه فيه المشتري الاول والفرق بينهما ان الشفعة تجب بالشركة  
الموجودة حال البيع ولم يكن احد من المشتريين شركا حال البيع لان شرهما  
وقع حالة واحدة فلم يكن للشفيع شريك غير البايعين فلذلك استحق  
الشفعة وحده وليس كذلك اذا وقع البيع في زمانين فحقا عن  
الشفعة في البيع الاول لان يعفوه يثبت الملك لمشتريه فيصير شريكا  
للشفيع حال البيع الثاني فيكونا شفيعين كما لو باع احد الثلثة  
وحده فان الشفعة تكون لشريكه كذلك ها هنا **فصل** اذا اقر  
صاحب الشقص المشفوع انه باعه من فلان وانكر فلان وجبت الشفعة  
ولو اشار الى عبده وهو اكبر سنأ منه وقال هذا ابني لم يعتق عليه  
والفرق بينهما انه يستحيل ان يكون صادقا في كونه ابنه فلما استحتم  
السبب بحقوق بطلانه فلذلك لم يعتق وليس كذلك اقراره بالبيع  
لانه محتمل ان يكون صادقا فلزمه حله اقراره والله اعلم

**باب** **المساقاة والمزارعة**  
**فصل** اذا شرط في عقد المساقاة ان يكون اجرة الاجرا الذين

حتاج العامل الى الاستعانة بهم من الثمرة وسطا لم يصح ولو شرط في  
عقد المضاربة ان يكون اجرة الخيال والنقل من مال المضاربة صح والفرق  
بينهما ان ما شرطه في المضاربة هو من موجب العقد لان هذه الاشياء لم  
تجر العادة ان يعملها المضارب بنفسه وكانت اجرة من يعملها على مال  
المضاربة كاجرة المنادي على الشاع واجرة المحرز وليس كذلك المساقاة  
لان وضعها واطلاقها على ان يكون المال من رب المال والعمل من العامل  
فاذا شرط ان يكون اجرة الاجرا وسطا فقد شرط بعضها على رب المال  
فصار عليه المال والعمل ولو شرط عليه ان يعمل معه لم يصح فلذلك اذا  
شرط اجرة من يعمل فوزان ذلك من المضاربة ان شرط ان يكون اجرة  
ما يلزم المضارب عليه وجرت العادة ان يتولا بنفسه مثل استحقاق  
المبيعات وانتقاد الاثمان وعقد العقود وختم الكيس وما اشبه ذلك  
من مال المضاربة فانه لا يصح كاقولنا في المساقاة **فصل** اذا قال  
سائقك على البستان ان تصف على ان سائقك على البستان الاخر بالثلث  
لم تصح المساقاة في شيء منهما ولو قال سائقك على هذين البستانين ان تصف  
من هذا والثلث من هذا صح فيهما والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى  
شرط في العقد ان يعامله معاملة اخرى بعقد اخر فلم يصح كما لو قال  
بعثك عبدي بكذي على ان ايعك فريسي بكذا فانه لا يصح كذلك ها هنا  
وليس كذلك المسئلة الاخرى لانه عقد واحد لا شرط فيه وانما بين المحصر  
في كل واحد من البستانين فهو كما لو قال بعثك هذا العبد وهذه الفرش  
بالف العبد ستمائة والفرش بامرعية فانه يصح كذلك ها هنا

**فصل** المقر التي تدبر الدواب وتستقي المامن الجرد يجب على  
رب الارض والبقر التي تحرب على الاكار المزارع والفرق بينهما ان  
رب الارض يجب عليه ما فيه حفظ الاصل وهو شد الحيطان والنشا



الانهار واجرا الماء والدولاب ويبرق وتير الحرد وبكرتها ومرشها  
 فبان عليه البقر التي تدير الدولاب وتستقي من البير لحصل الماء للزرع كما  
 يجب عليه شق النهر ليجري الماء وليس كذلك بقر الحرد لان العمل على  
 الاكار ومن حمله العمل الحرد ولا يحصل الحرد الا بقر فكانت البقر عليه  
 يحصل العمل كما يلزمه الات الحرد وهو الفدان والسكة وهي الحدية  
 التي تشق الارض ويلزمه ادارة الدولاب يعني انه يصمد البقر فيه  
 ويسوقها كما يلزمه ان يصمد الثور في الحرد ويسوقه ويستقبل الدولاب  
 كل ذلك من العمل فهو كفتح السواقي والشروب ليجري الماء فيها  
**فصل** لا يملك رب المال ان يأخذ مثله بذره ويقسم ما بقي ولو  
 شرط ذلك لم يصح الشرط ولا المزارعة وفي المضاربة لرب المال ان  
 يأخذ راس ماله ويقسم ما بقي والفرق بينهما ان العامل في المزارعة  
 يستقر ملكه على حقه من الزرع منذ ظهوره بدليل انه لو تلف ماله تلف  
 من الزرع كان الباقي بينهما وبدليل وجوب الزكاة عليهما قبل القسمة فاذا  
 استقر ملك العامل على حصته من كل جزء لم يكن لرب المال ان يفرد  
 منه بمثل بذره ولا بشئ منه وليس كذلك مال المضاربة لان العامل  
 فيها لا يملك شيئا من المال ولا من الربح ايضا لا بعد القسمة بدليل انه  
 لا يلزمه زكاة حصته من الربح ولو تلف شئ من المال جبر من الربح واذا لم  
 يملك شيئا من المال فهو باق على ملك ماله بدليل انه يلزمه زكوة  
 فاخص بملكه دون المضارب والله اعلم

**كتاب الاجارة**  
**فصل** اذا استأجر أرضا للمزراعة فغرقت وتلف زرعها انفتحت  
 الاجارة فيما بقي من المدة ولو تلف الزرع جراد او برد او حريق لم تنسخ  
 الاجارة والفرق بينهما ان الفرق تلف المعقود عليه وهو منفعة

الارض

الارض فلذلك انفتخ العقد كما لو استقلع الفرق اصل الارض وكما لو استأجر  
 عبدا فمات او دابة فماتت مخلات تلف الزرع جراد او برد او حريق  
 لانه لم يتلف المعقود عليه وانما تلف مال المستأجر فلم يوثر ذلك في عقد  
 الاجارة بنفسه ولا غيره كما لو استأجر دكانا لبيع فيه البز فاحترق  
 متاعه فان ذلك لا يوثر في عقد الاجارة كذلك هاهنا **فصل**  
 اذا استأجر قصارا ليدق له ثيابا مدة معلومة فتحرق شئ من الثياب  
 بدقه من غير قصد منه للفساد فلا ضمان عليه وهذا يسمى الاجير  
 الخاص ولو استأجره لدق ثياب بعينها ولم يعين المدة فتحرق شئ منها بدقه  
 من غير قصد للفساد يلزمه الضمان وهذا يسمى الاجير المشترك والفرق  
 بينهما ان في المسئلة الاولى وقع العقد على عمل القصار بعينه فهو في حكم  
 المعين لانه عمل شخص معين في معين والعقد على المعين يقع على السليم  
 والمعيب كما لو باعه ثوبا بعينه او حنطة بعينها فان ذلك يدخل  
 تحت العقد ويكون المشتري الخيار لان مقتضى العقد السلامة فاذا  
 ثبت هذا فالدق المحرق داخل تحت العقد فيشتمل عليه الاذن  
 فلذلك لم يلزمه ضمان بخلاف مسئلة الاجير المشترك لان المعقود  
 عليه هو عمل شخص غير معين وانما هو عمل شخص في المدة فلا يرد  
 العقد الا على السليم كالتمن وغيره فيكون العمل المفسد حاصلا بغير  
 اذن فوجب الضمان كما لو دقه في غير عقد اجارة **فصل** اذا  
 استأجر خياطا ليجتط له ثيابا في بيت مالكها فتلفت بعد فراغها  
 فله الاجرة ولو خاطها في بيت الخياط فتلفت قبل ان يعيدها اليه  
 مالكمها لم يستحق الاجرة وكذلك لو استأجر من بنى له في ملكه بناء  
 معلوما فبناه ثم سقط فله الاجرة نص عليه وكذلك لو استأجره  
 لبنا اذ راع معلومة فبنى بعضها فسقط فانه يبرى من ذلك ويستحق

وقت



اجرتة وعليه تمام ما استوجر عليه وكذلك لو استأجره لحفره بئر أو ملكه  
 فحفرها فانهارت فان الاجير يبني من العمل ويستحق الاجرة ولو استأجره  
 اجيرًا لحفره بئرًا في الصحراء الموات لم يجز بها مواتا فحفرها فانهارت  
 قبل ان يسلمها صحيحة الى المستأجر لم يبني من العمل ولم يستحق الاجرة ذلك  
 القاضي في المجرد والفرق بين هذه المسائل متى كان العمل في ملك  
 المستأجر فهو تحت يده فيصير الاجير مسلما للعمل حاله اياها لان الملك  
 في يد المستأجر واذ كان الاجير مسلما للعمل يري منه واستحق اجرتة كما  
 لو كان التلغ بعد تسنين وليس كذلك اذا كان العمل في غير ملك  
 للمستأجر لانه ليس في يده فلا يكون الاجير مسلما للعمل اولا ولا  
 يبني من العمل لا يتسلمه الى المستأجر واصلا هذا ان كل ما استوجر على  
 ايقاع عمل في عين نظرت فان كان يوقعه فيها وهي في يد الاجير لم يبني  
 من العمل بالفراغ منه حتى يسلمه الى المستأجر سواء ان من عمله اثر كالحصا  
 ونحوه او من لا اثر له كالحما او نحو فانه لا يبني منه حتى يسلمه الى المستأجر  
 مفروغا منه لان العقود عليه في يد من ملك من جهته فلا يبني من ضمانه  
 ما لم يسلمه الى المعاهد كالمبيع في يد البائع وان كان ذلك في يد المستأجر  
 مثل ان استأجره ليبنى له في ملكه حايطا او يحفر له بئرًا فانه يبني من العمل  
 بالفراغ منه لما ذكرناه وانه يكون مسلما للعمل اولا ولا لانه في يد المستأجر

خيار

**فصل** في الفسخ اذا استأجر دابة بعينها ليركبها مسافة معلومة  
 فله ان يركبها غيره اذا كان مثله في الطول والسنن والمعرفة بالركوب  
 ولو اراد الموجد ان يعطيه دابة غيرها مثلها ليركبها لم يكن له ذلك والفرق  
 بينهما ان المستأجر ملك منافع الدابة المستأجرة فكان له ان يستوفيها  
 بنفسه وبغيره كالدين في المبيع في يد البائع له ان يستوفيه بنفسه وبغيره  
 وليس كذلك اذا اراد الموجد ان يسلم اليه دابة غير الموجهة لان الذي  
 ملكه المستأجر بالاجارة منافع الدابة الموجهة فلم يكن له ان يعطيه غيرها  
 كما لو باعه دابة او عدا فانه لا يملك ان يعطيه غيرها ما وقع عليه البيع  
 كذلكها هنا ولانه لو مات المستأجر كان لوارثه ان يقوم مقامه في استيفاء  
 منافع ما استأجره فله ذلك ملك ان يقيم غيره مقامه حال حياته ولو هلك  
 الدابة الموجهة لم يكن للموجد ان يقيم غيرها مقامها فله ذلك لا يملك ان يقيم  
 غيرها مقامها حال حياتها وانما اشترطنا كون الركب مساويا للمستأجر  
 في المعرفة بالركوب لان اختلاف المعرفة بالركوب له اثر منه ما يضر  
 بالركوب ولهذا قال الشافعي

لم يركبوا الخيل الا بعد ما هم مؤتممون يقال على اعجازها غنم

**فصل** اذا دفع ثوبا الى قصار او خياط ليقصه او ليخيطه وكان  
 الصانع معروفا بالعمل للناس بالاجرة فله الاجرة وان لم يعقد معه عقد  
 اجارة ولا ذكر له الاجرة وان لم يكن معروفا بالعمل للناس بالاجرة لم يستحق  
 الا بعقد او بشرط العوض او بتعريض مثل ان يقول خذ وانا اعلم انك انما  
 تعمل بعوض لها هنا يستحق اجرة المثل والفرق بينهما انه اذا كان معروفا  
 بالعمل بالاجرة فشا هذا ان يقوم مقام التعريض بالاجرة كما لو قال  
 لمن هو متصيب لبيع الخبز اعطني كذا ارطلا خبزا فاعطاه فانه يلزمه  
 ثمنه وان لم يذكر الثمن وليس كذلك اذا لم يكن الصانع معروفا بالعمل



بالاجرة لانه ليس هناك عقد ولا تصرف بالاجرة ولا شاهد حال فلم  
تلتزمه الاجرة كالوقال ليزار او غيره ممن لا يبيع الخبز اعطى عشرة  
ارطال خبزا فاعطاه فانه لا يلزمه ثمنها كذلك ها هنا **فصل**  
العين المستاجرة امانة في يد المستاجر فالايضنها بالقبض بخلاف  
العارية والفرق بينهما ان المستاجرة قبضها لاستيفاء منفعة مستحقة  
فان قبضها امانة كالواصي له بخدمة عبدة مدة سنة فقبضه لاستيفاء  
خدمته وليس كذلك العارية لانه قبضها لاستيفاء منفعة غير مستحقة  
فكان قبضها مضموفا كالمغصوبة **فصل** اذا استاجر رجلا ليرعى له  
غنما مدة معلومة ولم يعين الغنم ولا عدد لها صح وكان عليه ان  
يرعى ما جرت العادة بان يرعى الواحد من مائة راس او ماد وفيها  
او اكثر منها فان تلف بعضها فلم يستاجر ان يدفع اليه عوضها يرعى  
وان ماتت جميعها الاشارة واحدة ولم يدفع المستاجر اليه غيرها  
فرعى الاجير تلك الشاة وحدها ببقية المدة استحق الاجرة المقدرة  
ولو تولدت الجميع سخا لا يلزمه ان يرعى سخاها على العرف والعادة فاما  
ان استاجره ليرعى غنم بعينها مدة معلومة فان الاجارة تتعلق باعيانها  
فالواراد المستاجر ان يستبدلها بغيرها او يزيد فيها شيئا يكن له ذلك  
وان تلف بعضها بطلت الاجارة وسقط من الاجرة ما يخصه وكان  
للاجير اجرة ما بقي وان ولدت سخا لا يلزم الاجير رعي سخاها والفرق بينهما  
ان في المسئلة الاولى استاجرة مطلقا والمطابق من العقود تحمل على العرف  
فلذلك كان عليه ما جرى به العرف والعادة من اعداد المعهود وعوض  
ما يتلف منه وليس كذلك اذا عين الغنم لان العقد تشاؤها  
وحدها باعيانها فلم يلزمه ان يرعى سواها ولا يستبدلها كما لا يجوز  
ان يستبدل الاجير **فصل** اذا استاجره لحمل الخمر للشرب لم يصح

ولو استاجره على حملها ليريقها صح والفرق بينهما ان حملها للشرب محرم بدليل  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن حاملها والمحمولة اليه كالعين شاربها والاستيجار  
على عمل محرم لا يصح كالاستيجار على الزنا واللواط وليس كذلك حملها لادارتها  
لانه مباح فصح عقد الاجارة عليه حمل الميتة لئذها وما اشبه ذلك  
من المباحات **فصل** اذا اجر المسلم نفسه من ذي لخدمه لم تجز  
وان كانت الاجارة لعمل شى جاز نص عليه في رواية الاثرم والفرق بينهما  
ان الاجارة على عين المسلم من الذي فيها مدلة فلم تجز كما قلنا في بيع المسلم من  
الذي وليس كذلك الاجارة لعمل شى لانها في الذمة مثل ان يستاجر حرق  
لتحصيل خياطة او بنا وحو ذلك لانه لا مدلة في ذلك فهو كما لو عقد معه  
عقد بيع **فصل** اذا قال المور للمستاجر قد اذنت لك ان تنفي في الدار  
المستاجرة كذا شيئا عينته ونفق عليه كذا وكذا درهمها واحتسب  
لك بما تنفق من اجرة الدار ففعل اجاز ويرى المستاجر بذلك مما انفق  
على الدار ولو كان لرجل على رجل دين فامر ان يشتري له بذلك الدين  
شيئا عينته له ففعل لم يبر بذلك من الدين والفرق بينهما ان دار المور  
في يد المور كما بدليل انه يجوز له بيعها وهبتها والوصية بها وقفها  
وكما حصل من النفقة في عوصتها وحيطانها باذن المور فهو بمنزلة  
ما حصل في يد المور فيصير المور قاتضا لذلك اذ لا فرق بين دفعه  
اليه المور وبين انفاقه على الدار باذنه وكذلك لو كان عوض الدار  
بهيمة فامر مورها المستاجر ان ينفق عليها في علفها مبلغا معلوما  
من اجرتها ففعل يرى بذلك مما انفقته لما بيناه وان الهيمة ملك المور  
وهي في يده حكما فكان صرف الاجرة في علفها باذن المور كصرفها  
اليه وليس كذلك المسئلة الاخرى لان الذي عليه الدين اذا اشترى  
ما امره رب الدين بشرايه لا يكون بالشري قاضيا للدين ولا موصلا له



الى يد مستحقه فلو جوزنا ذلك لادى الى ان يكون الانسان مبريا لنفسه  
من دين غيره في ذمته بفعل نفسه من غير ان يوصله الى يد مستحقه وذلك  
لا يجوز فلذلك لم يرد ذمته بشرايه والله اعلم **فصل** اذا ظهر له في  
معدن عرف ذهب او فضة فقال لرجل استاجرتك على ان تحفر عليهما جميعه  
وتستخرجني في جميعه بدينا لم يصح ولو قال ان استخرجته في جميعه فليك  
دينار صح والفرق بينهما ان المسئلة الاولى عقد اجارة والاجارة لا تصح  
على عمل مجهول لو قال استاجرتك لتخيط لي ثيابا او لتبني لي حايطا وما شئت  
ذلك من الاعمال المجهولة فانه لا يصح كذلك ها هنا وليس كذلك المسئلة  
الثانية لانهما جعالة والجعالة تصح على مجهول على ما هو مبين في موضعه  
فلذلك صح **فصل** ان الاستاجر شيئا له حمل وموونة فهو رده رده على  
الموخر ولو استعار شيئا له حمل وموونة فهو رده رده على المستعير  
والفرق بينهما ان المستعير ضامن لرد العارية فلا يبرى الا برد العارية  
فان موونة الرد عليه لانه واجب عليه كالعاصب وذلك لان ما لا يتم  
الواجب الا به فهو واجب الا ترى ان الصاوة لما كانت واجبة عليه ولا تصح  
الا بالفصل من الجنابة والوضوء من الحدث والتطهير من النجاسة وجب  
جميع ذلك واشباه ذلك كثير وليس كذلك المستاجر لانه غير ضامن  
للعين المستاجرة ولا يلزمه ردها فلا يلزمه موونة ردها كالدعوة  
**فصل** اذا اجرد اده او امته مدة ثم باعها لآخر عقب عقد  
الاجارة والمشتري عالم بالاجارة لم تنفخ الاجارة فلو تنافسها الموخر  
والمستاجر بعد ذلك شفعه العين فيما بقي من مدة الاجارة للبائع دون  
المشتري ولو زوج امته ثم باعها والمشتري عالم بترتيبها لم ينفسخ النكاح  
فلو طلقها الزوج كانت منفعة باعها للمشتري دون البائع والفرق بينهما  
ان المستاجر ملك بعقد الاجارة منافع الدار والامه الموجرة ماعدا منافع

بضعها

بضعها ولم يبق للموخر ملك فيها مدة الاجارة بدليل انه يملك المعاوضة  
عليها بان يوجرها استاجرة بالكثير مما استاجره ولو غصب العين الموجرة  
حتى انقضت مدة الاجارة ملك المستاجر مطالبة الغاصب باجر المثل  
لمدة غصبه سواء كانت اكثر مما استاجرها به او بقدره فاذا باعها بعد  
ذلك والمشتري عالم بالاجارة لم يرد عقد البيع على منافعها مدة الاجارة  
فقد باعها مسلوقة المنفعة مدة الاجارة فصارت كما لو باعها واستثنى  
منفعتها مدة معلومة فقد حصلت منافعها مدة الاجارة للبائع ولو  
واستحق الاجرة فاذا تنافسوا الاجارة بعد ذلك فكما يلزمه رد الاجرة  
على المستاجر لما بقي من المدة فكذلك تعود المنافع اليه لانها حصلت  
مستثناة له على المشتري وليس كذلك منافع البضع لان الزوج لم يملكها  
بعقد النكاح بدليل انه لو وطئت الزوجة بشبهة او مكرهه وجب  
المهر لسيدها ولو كانت حرة وجب المهر لها لا للزوج فذلك على ان الزوج  
لم يملك منافع بضعها وانما ملك ان ينفع بها كالمستعير ملك ان ينفع  
ولم يملك المنافع بدليل انه لو اعاره مدة موقته فغصبت العين المستعارة  
مدة الاعارة وجب اجرة منافعها لما ملك العين لا للمستعير فاذا ثبت  
انه لم يملك الزوج منافعها بعقد النكاح فهي باقية على ملك سيدها فاذا  
باعها قنا ولعقد البيع الجارية ومنافعها لان المنافع تتبع ملك الرقبة  
فصارت المنافع ملكا للمشتري كما لو لم تكن من زوجة يد على ذلك  
انها لو وطئت بشبهة او مكرهه بعد الشرى وجب المهر للمشتري وانما  
منعه من وطئها استحقاق الزوج للارتفاع بضعها وذلك ما لا يخفى  
الا شراك فتعده تزويجا من وطئها مع ملك المشتري لمنافع بضعها كما منع  
بايعها من وطئها فصارت كما لو كان بها عيب يمنع من وطئها كالتقوى والفرق  
او غير ذلك وكما لو كانت محرمة او حايضا فانه مالك لمنافع بضعها



ولا يملك وطبها كذلك هاهنا فاذا اطلقها الزوج زال المنافع واستباح  
الانتفاع بضعها سابق ملكه لا يملك تحدد له فيها رطلان زوجهما كما  
لو زال عيها واحرامها وحيضها والله اعلم **فصل** اذا استاجر دارا  
ثم اشترى اهلها لم تنفس الاجارة ولم يرجع المستاجر على المورج باجرة ما بقي  
من مدة الاجارة بل يستوفي المنافع بحكم الاجارة الى ان ينقضي مدتها ثم  
ينتفع بحكم الملك ولو تزوج امته ثم اشترى اهلها انفسخ النكاح واستباح وطبها  
بملك اليمن والفرق بينهما ان المستاجر ملك بعقد الاجارة منافع العين  
الموجرة مدة الاجارة بدليل انه يملك للمعاوضة عليها بان يوجر ما استاجر  
باكثر مما استاجر به ولو غضبت العين الموجرة حتى انقضت مدة الاجارة  
ملك المستاجر مطالبة الغاصب باجرة المثل لمدة غضبها كما لو كانت العين  
ملكه سوا كانت اجرة المثل اكثر مما استاجر بها او بقدره فاذا ثبت ان  
المستاجر ملك منافع العين بعقد الاجارة لم يرد عقد البيع على المنافع  
لانه قد باعها مسكوبة المنفعة مدة الاجارة فهو كالوبايعها واستثنى  
منفعتها مدة معلومة واذا لم يقع عقد البيع على المنافع لم ينفسخ عقد  
الاجارة كما لو باعها من غير المستاجر بوضع ذلك ان المنافع لما انفردت  
عن العين بعقد الاجارة صارت كالوبايعه جزءا من العين بعقد مفرد  
ثم باعه باقية بعقد آخر فان العقد الثاني لا يبطل العقد الاول  
كذلك في مسكننا وليس كذلك اذا اشترى الزوج زوجته لان  
الزوج لم يملك بعقد النكاح منافع بضعها بدليل انه لو وطئت بشبهة  
او مكرهه وجب مهرها لسيدها ولو كانت حرة كان المهر لها لا للزوج  
فدل على ان الزوج لم يملك منافع بضعها وانما ملك ان ينتفع بها كالمستعير  
ملك ان ينتفع ولم يملك المنافع بدليل انه لو اعاره مدة موقتة لم يملك  
المستعير ان يعاوض عليها ولو غضبت العين المستعارة مدة الاعارة

وجبت

وجبت اجرة منافعها لملك العين لا للمستعير فاذا ثبت انه لم يملك  
الزوج منافعها وانما هي ملك لسيدها فاذا باعها تناول عقد البيع الجارية  
ومنافعها فملك الزوج حينئذ منافعها فيملك الانتفاع بحكم ملكه للمنافع لانه  
اقوى من ملكه للانتفاع بعقد الزوجية لانه ملكه للانتفاع استباحة  
لانتفاع لا ملك المنافع فلذلك بطل ملكه للانتفاع بما هو اقوى منه  
وهو ملكه للمنافع كما لو اشترى المستعير العين المستعارة فان  
الاعارة تبطل بملكه للمنافع لانه اقوى من استباحة المنافع بالعارية  
فاfter قاي ذلك لو استاجر العين المستعارة بطلت العارية بملكه للمنافع  
يدل على ذلك انه لو تلفت العين بعد استيجارها لم يلزمه ضمانها ولو لم  
تبطل العارية لما سقط الضمان فدل على ما قلنا والله اعلم فان قيل  
فهل يملك الزوج الرجوع بنصف المهر الذي يلزمه اذا اطلق قبل الدخول  
ان كان قد سلمه ثم اشترى اهلها قبل الدخول قلنا لا يملك ذلك لان المهر  
وجب بالعقد في مقابلة الحمل واستباحة الانتفاع بالبضع وذلك  
غير مقدر زمان بل ساعة واحدة تقوم مقام جميع العمر بدليل انه لو مات  
احد الزوجين عقيب العقد كان الحكم كالومات بعد مائة سنة وكذلك  
طلاق الزوج عقيب العقد كطلاقه بعد مائة سنة وانفساخ النكاح  
بملك الزوجية كانفساخه بالطلاق ثم هناك لا يرجع بما يلزمه بفسخ  
النكاح بالطلاق قبل الدخول كذلك هاهنا فافهم ذلك وسوا  
ملكها قبل الدخول بالشري او بالهبة او بالارث وسوا ورث جميعها  
او بعضها فانه ينفسخ نكاحها ولا يرجع على تركته مورثه بما عجله من نصف  
صداقها ويظهر فائدة ذلك بان يكون على الميت دين مستغرق تركته  
فان الزوج لا يضرب مع الغرماء بشئ وكذلك لو استاجر دارا مورثة  
باجرة عجلها ورثها عقيب العقد على مورثه دين مستغرق تركته



فانه لا يستحق الرجوع بالاجرة لان الاجارة لا تنفسح بموت احد المتأجرين  
على اصلنا ولا ملك المستاجر العين الموجرة على الاصحاه فهو مال ملكها  
بالشري واذ لم يستحق الرجوع بالاجرة لم يضرب بهامع الغرماء لم يرجع  
على بقية الورثة بقدر حقوقهم منها اذ لم يكن عليه دين كما يرجع عليهم  
بشي من نصف المهر في المسئلة الاولى فافهم ذلك فاما ان كان الزوج  
قد عجل تسليم جميع الصداق ثم ملك الزوجة قبل الدخول فانه يرجع نصفه  
لا بجميعه كما لو طلقها لانه لا يلزمه بانفساخ النكاح قبل الدخول اكثر  
من نصف الصداق ويرجع بالنصف الاخر فان كان قد ملكها او بعضها بالارت  
رجع بما يستحقه من الصداق على تركته موروثه يضرب به مع الغرماء ان كان  
عليه ديون تستغرق تركته وان لم يكن عليه دين استوفى ذلك من تركته  
قبل ميراث الورثة بخلاف ما اذا استاجر دار الموروثه باجرة عجلها ثم ورث  
عقب العقد لما بيننا ان الاجارة لا تنفسح بموت احد المتأجرين فهو  
يستوفي المنافع بحكم الاجارة وهما هنا انفسخ النكاح ولا يلزمه اكثر  
من نصف المهر فيرجع بالنصف الاجر والله اعلم

## كتاب الوقف

**فصل** اذا قال وقف هذه الدار على رجل او على امرأة او على قوم  
ولم يعينهم لم يصح الوقف ولو قال وقفها وسكت ولم يجعل لها مصرفا صح  
الوقف وتصرف الى ورثة الواقف او اقرب عصبة على قول  
الخرقي وعلى قول القاضي تصرف الى المساكين وجوه البر والخير والفق  
بينهما ان في المسئلة الاولى جعل لها مصرفا مجهولا ولا يمكن صرفه اليه  
لجهالة ولا يمكن صرفها الى وجوه البر والخير ولا الى ورثة الواقف  
ولا الى عصباته لان ذلك مخالفة لشرط الواقف فقد شرط في الوقف  
ما لا يمكن الحكم بصحة الوقف معه فلذلك لم يصح وليست كذلك اذ لم

يجعل

يجعل له مصرفا لانه قد علمنا ان المقصود بالوقف تحصيل الثواب  
وذلك يحصل بصرفه الى اقارب الواقف او وجوه البر والخير وليس  
في ذلك مخالفة لشرط الواقف فصح كما لو وقف على معين ولم يجعل  
اخره للمساكين فانه يصح ويصرف بعد انقراض المعين الى اقارب الواقف  
او الى وجوه البر والخير على ما بيناه في موضعه وكا قلنا اذا قال قد اوصيت  
ثلث مالي واطلق فانه يصح الوصية لذلك هاهنا **فصل** اذا وقف  
على اولاده او غيرهم من اقاربه فالمستحب ان يسوي فيه بين ذلهم وانثام  
ولا يفضل بعضهم على بعض وان ذهب لهم فالمشروع ان يجعل ذلك بينهم  
على قدر ميراثهم منه والفرق بينهما ان الوقف ليس فيه معنى التملك  
لما يدل دليل لانه لا يملك التصرف في رقبته ببيع ولا هبة وبديل ان احمد  
رحمة الله اجازا الوقف في المرض على اقاربه الوارثين معتبرا من الثلث  
والمقصود منه القرية على وجه الدوام وقد استتوا في جهة القرية  
فاستحب التسوية بينهم فيه وليس كذلك الهبة لانها تملك المال فلذلك  
قلنا يكون على ما فرضه الله تعالى كالوصية **فصل** اذا وقف وقفا  
على حمل له لم يصح الوقف ولو وقف على ولده مولودا على ولده فان ولد  
وله حمل فالوقف موقوف على الحمل الذي لولده والفرق بينهما ان من شرط  
صحة الوقف ان يكون الموقوف عليه يوم الوقف من يصح ان يملك منفعة  
فاذا وقف على الحمل لم يصح لان الحمل لا يملك المنفعة واما اذا وقف على ولد  
موجود فقد صح الوقف واستقر فلا يضر ما اعترض عليه من عدم  
الاستحقاق في بعض الاوقات والاصول مبنية على مثل هذا لا نرى ان  
اقتران الشدة في العصور منع من ابتداء تملكه ولو طرت عليه لم تمنع من  
استدانة ملكه وكذلك العدة والردة يمنعان ابتداء النكاح ولا يمنعان  
استدائمه **فصل** اذا قال وقف هذه الدار على اولادي ثم على اولادهم



ثم على اولادهم واولاد اولادهم لم يستحق احد من البطن الثانية شيئا من الوقف  
حتى ينقرض جميع البطن الاعلى ولم يستحق احد من البطن الثالثة شيئا من  
حتى ينقرض البطن الاعلى والثانية ولو قال وقفها على اولادي واولادهم  
واولاد اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم بطن بعد بطن ابدا متناسلا  
اشترك في جميع الاستحقاق البطن الاعلى والثانية والثالثة وكان لمن  
بعدهم من البطون بطن بعد بطن والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى  
رتب في الابتداء وشرك في الانتهاء واتى بلفظ الترتيب وهو ثم بين تلك  
بطون الاول والثانية والثالثة فكانوا على الترتيب كما شرط وكان  
من بعدهم مشتركين لانه لم يربطهم لانه ذكرهم بحرف الجمع وهو الواو  
بخلاف المسئلة الثانية لانه شارك في الابتداء ورتب في الانتهاء فشارك  
بين ثلثة بطون الواو والجمع فلذلك اشترك البطن الاول والثانية والثالثة  
ورتب البطن الرابعة ومن بعدها بطن بعد بطن بحرف ثم وهو للترتيب  
فكان على ما شرط **فصل** اذا قال وقف هذه الدار على اولادي  
على ولد ولدي فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين فلم يبق من اولاده  
لصلبه ولا من اولادهم وهم البطن الثانية احد انتقل الوقف الى الفقراء  
والمساكين ولم ينتقل الى البطن الثالثة من اولاده ذكره القاضي في  
المجرد ولو قال وقفها على ولدي ثم على ولد ولدي ابدا متناقبوا  
وتناسلوا فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين انتقل الوقف بعد  
البطن الثانية الى البطن الثالثة والى من بعدهم ولم ينتقل الى الفقراء والمساكين  
حتى لا يبقى من نسله احد والفرق بينهما ان حقيقة الولد ولده لصلبه  
وولد ولده هو ولد ولده لصلبه فقط ففي المسئلة الاولى جعله بعد  
اولاد ولده لصلبه للفقراء والمساكين فوجب العمل بذلك وليس  
كذلك المسئلة الثانية لانه لم يجعله للفقراء والمساكين الا بعد

انقراض

انقراض نسله لانه جعله لولد ولده ابدا متناقبوا وتناسلوا فلذلك  
لم ينتقل الى الفقراء والمساكين حتى ينقرض جميع نسله **فصل** اذا كان  
الوقف على موصوف غير معين او كان على المساجد والقنابر ونحوها  
لم يفتقر الى قبول احد ولو كان على ادي معين افتقر الى قبوله والفرق  
بينهما ان في المسئلة الاولى لا يبطل الوقف برد احد من الموقوف  
عليهم بالصفة فلذلك لم يفتقر الى قبوله بخلاف المسئلة الثانية فان  
الوقف يبطل برد الموقوف عليه فافتقر الى قبوله كالهبة **فصل**  
اذا وقف جارية فحبلت وولدت فولد لها وقف معها حكمه حكمها ولو وقف  
لخلا او شجرة افتقرت لم تكن الثمرة وقفا بل ملكها الموقوف عليه وبجوزله  
اكلها وبيعها وهبتها والفرق بينهما ان ولد الجارية يصح وقفه ابتداء  
فدخل في وقف امه لانه جز منها يصح وقفه فدخل في الوقف كسائر  
اجزائها لان كل حكم ثبت للام تبعها الولد فيه كحرمة الاستيلاء في ام  
الولد وكولد المهدي والاضحية والمكاتب والمدينة وليس كذلك  
ثمرة الخيل والاشجار فانها لا يصح وقفها ابتداء فلذلك لم تدخل في  
الوقف كغيرها من المأكولات والمشروبات وما اشبه ذلك  
وهكذا الحكم فيما اذا وقف غنما او غيرها من بهيمة الانعام فاولادها  
وقف معها ولبنها وصوفها وشعرها وبرها لا يكون وقفا معا والفرق  
بينهما ما بينناه والله اعلم بالصواب

**كتاب الهبة والهدية**  
**فصل** اذا هدي لغايب شيئا وانفذ مع رسوله فمات المهدي  
او المهدي اليه قبل وصول الهدية الى المهدي اليه بطل حكمها وكانت  
للمهدي وورثته وكذلك حكم الهبة نص على ذلك كله ولو انفذها  
مع رسول المهدي اليه او الموهوب له فلم تصل اليه حتى مات المهدي



او المهدي اليه لم يطل حكمها وكانت للمهدي اليه او لورثته وكذلك حكم الهبة  
والفرق بينهما ان قبض رسول المهدى اليه والموهوب له كقبض وكيله وكقبض  
نفسه فقد تمت الهبة بشرائطها فصارت كالو وصلت الى الموهوب له والمهدى  
اليه وكالوقبضها بنفسه قبل الموت وليس كذلك اذا انفذها الواهب  
وللمهدي مع رسول نفسه لان قبض رسول المهدي الواهب ليس يقبض للموهوب  
له فتمت الهبة بشرائطها واذا لم يتم بشرائطها كانت من العقود الجائزة  
بدليل ان للمهدي والواهب ان يرجع فيها ما لم يقبض واذا كانت من العقود  
الجائزة انفسخت بموت احد المتعاقدين كالشرط والمضاربة والجمالة  
**فصل** يصح قبض الاب الهبة لولد الصغير ولا يصح قبض الام له والفرق  
بينهما ان الاب له عليه ولاية في ماله فكان له ان يقبض له ما يبتاعه له ومن  
ما يبيعه عليه بخلاف الام لانها لا ولاية لها عليه في المال فهي كالاجنبي  
**فصل** اذا قال عمرتك هذه الدار وهي لك عمرتك او جعلتها لك عمرتك  
او مدة حياتك وقيل ملكها بذلك وكانت له ولورثته من بعده ولو قال  
سكنها لك عمرتك او اسكنك هذه الدار عمرتك فله اخذها متى شا وان مات  
السكن في المسكن وان مات المسكن كانت لورثته والفرق بينهما ان  
العمرى والرقبي تملك الرقبة الدار بدليل انه لا يملك الرجوع فيها مدة حياته  
واذا ملكها كانت لورثته من بعده كساير املاكه وليس كذلك السكنى  
لانها هبة لمنافع الدار دون قبضها واذا كانت هبة للمنافع دون الرقبة  
لم يملك من منافعها الا ما استوفاه او لا ولا وكان للمسكن الرجوع فيها  
بقي متى شا كالعارية **فصل** اذا قال جعلت لك هذه الدار عمرتك او مدة  
حياتك ملكها المقول له بذلك وكانت لورثته من بعده ولو قال جعلتها لك  
مدة حياة زيد لم يملكها بذلك والفرق بينهما ان جميع الاملاك المستتقة  
المودعة مقدرة بحياة مالكيها فقولته جعلتها لك مدة حياتك او عمرتك

كما يقبض له

منزلة

منزلة قوله ملكتها اي اوجعلتها لك اي اؤليس كذلك قوله جعلتها لك  
عمر زيد او مدة حياة زيد لان عمر زيد ومدة حياته لا يعبر بهما عن مدة حياة  
الموهوب له وقد يكون اقل من مدة حياة الموهوب له فيصير كانه قال  
جعلتها لك بعض حياتك او جعلتها لك مدة سنة من حياتك فلذلك لم يصح  
لانه شرط في الهبة ما ينافي مقتضاها لان مقتضى الملك التأييد الى آخر  
العمر فلا يصح مع شرط ما ينافيه كماله شرط ان لا يبيع ولا ينتفع بها كذلك هاهنا  
**فصل** يجوز للاب الرجوع فيما وهبه لولد ولا يجوز ذلك لغيره من  
الاقارب كالجد والام وغيرهما والفرق بينهما ان الاب له من التبسط في  
مال ولده والتسلط عليه والاختصاص به ما ليس لغيره من الاقارب بدليل  
انه يلي في مال ولده بنفسه واذا اجل جارية ولد له صارت ام ولده ويجوز له  
ان ياخذ من مال ولده ماشا وتملكه فيملكه مع الحاجة وعدمها فكان له ان  
يرجع فيما وهبه له لان رجوعه في هبته تصرف في مال ولده وتملك له بغير  
اختياره وذلك يجوز فيما لم يكن وهبه له وليس كذلك غيره من الاقارب  
لانه ليس لاحد منهم شئ مما ذكرنا ان للاب من الاختصاص فلم يكن لهم الرجوع  
فيما وهبه له كالاجنبي **فصل** يجوز للاب ان ياخذ من مال ولده ماشا  
وتملكه مع الحاجة وعدمها في حال صغر الابن وكبر بعلمه بغير علمه سوا  
رضي الابن او سخط مالم يكن بالابن حاجة اليه ولا يجوز للام ان تاخذ من مال  
ولدها شيا بغير اذنه والفرق بينهما قول النبي عليه السلام بامك ثم امك  
ثم امك ثم اباك وقوله انت ومالك لا يملك فجعل البر للام واخذ للاب  
فلولا ان الام ممنوعة من الاخذ لما خصها بتكرار البر فاحضر بذلك الا  
لحاجتها وكونها ممنوعة من الاخذ ومن المعنى ما تقدم في الفصل الذي قبله  
من الاحكام التي اخص بها الاب دون الام فافترقا **فصل** اذا وهب بشرط  
ثواب معلوم صح وكانت في حكم البيع وان شرط ثوابا مجهولا صححت الهبة

هـ



وعلى الموهوب له ان يشبه باقل امرين من قيمتها او ما يرضى به الواهب ولو باع  
 بتمن مجبول لم يصح البيع والفرق بينهما ان الهبة عقد يستغنى عن العوض كما ان  
 النكاح عقد يستغنى عن العوض ثم جهالة المهر لا تفسد بها النكاح فكذلك  
 الهبة ثم في النكاح يجب مهر المثل او ما يتراضيا عليه فكذلك هاهنا وليس  
 كذلك البيع لانه لا يستغنى عن العوض فشر العوض المذكور فيه للعلم فلا يصح  
 مع الجهالة والله اعلم **فصل** يصح قبول العبد المحجور عليه الهبة نص عليه  
 وتكون للسيد ولا يصح قبول الصبي للهبة ما لم يبلغ والفرق بينهما ان العبد  
 اهل للتصرف في العقود بدليل انه يصح تصرفه في ذمته بدليل انه لو اقر  
 بمال صح اقراره وتعلق بزمته يتبع به بعد العتق وانما الحجر عليه في المال  
 لاجل السيد لان المال الذي في يده للسيد واذا كان اهلا للتصرف صح تصرفه  
 فيما لا ضرر فيه على من شرع الحجر عليه لاجله بل له فيه منفعة كما لمفسد المريض  
 فانه لما كان الحجر عليها لاجل غيرهما وهما اهل للتصرف صح تصرفهما في ذمتهما  
 وقبولهما الهبة لان في ذلك نفع لمن حجر عليهما لاجله ولا ضرر عليه فيه  
 وليس كذلك الصبي لانه ليس اهلا للتصرف في العقود بدليل ان الحجر  
 عليه عام في ذمته وماله فلا يصح تصرفه في ذمته باقرار ولا غيره واذا لم  
 يكن اهلا للتصرف في العقود لم يصح منه شي من غير اذن وليه كالسفيه والمجنون

## كتاب اللقطة واللقيط

**فصل** في رد الايقان اذا وجد غير الامام ضالة فتمتنعة  
 بقوتها عن صغار السباع كالابل والبقر والخيول والبعال لم يجز له اخذها  
 وان اخذها ضمنها وان وجد ضالة من الغنم او من فصلاان الابل وعجاجيل  
 البقر جاز له اخذها وكانت امانة في يده والفرق بينهما ما روى يزيد بن  
 خالد الجعفي ان النبي عليه السلام سئل عن ضالة الابل فغضب واحمررت  
 عيناه وقال مالك ولها معها الجذا والسقانا كل الشجر وترد الما حتى ياتي

دها

دها وسئل عن ضالة الغنم فقال اخذها هي لك ولا خيك اولادك والذئب والحنق  
 انه انما جاز اخذ اللقطة لحفظها على صاحبها وترك ضالة الابل بموضعها  
 احفظ لها على صاحبها واسرع لظفره بها لا تخشى عليها من صغار السباع  
 والعادة ان يطلب الانسان ضالته في الموضع الذي شذت منه فيه فثبت  
 ان تركها في موضعها اقرب الى الظفر بها فاذا ثبت ان حفظها بنفسها لحفظها  
 بالحرز ثم لا يجوز اخذ مال الغير من حرزه فان اخذه ضمنه فكذلك هاهنا وليس  
 كذلك ضالة الغنم لانه غير متمنعة عن صغار السباع فكان اخذها احفظ  
 لها فجاز كالتياب الاثمان **فصل** اذا جعل رب اللقطة لمن ردها  
 عليه جعلا فردها الملقطة لاجل الجعل لم يستحقه وان التقطها لاجل الجعل  
 فردها استحقه والفرق بينهما انه اذا التقطها قبل ان يعلم بالجعل فقد بذل  
 منافعه بغير شرط العوض فهو متطوع بذلك فلا يستحق شيئا او نقول  
 اذا التقطها قبل علمه بالجعل فقد وجب عليه ردها والمناذرة عليها حين  
 اخذها فلم يستحق على ذلك جعلا لرد العارية والودعة والعين المغصوبة  
 وليس كذلك اذا علم بالجعل قبل التقاطها لانه لم يلزمه رد هابل ذلك فلما علم  
 بالجعل بذل منافعه في تحصيلها فاستحق الجعل كما يستحقه برد الايق بين صحة  
 هذا انه يستحق الجعل برد الايق لانه لا يستحق عليه رده ولا يستحق الجعل  
 على رد العارية والودعة والمغصوبة لان رد جميع ذلك مستحق عليه

## فصل في رد الايقان

اذا اخذ اللقطة معتقدا كتمانها فهي مضمونة عليه ان تلفت  
 بغير تغريط منه وان اخذ الودعة معتقدا كتمانها لم تكن مضمونة عليه  
 ذكرها القاضي في المجرى والفرق بينهما ان اخذ اللقطة اخذ لمال الغير  
 بغير اذنه واخذ مال الغير بغير اذنه يوجب الضمان بدليل قول النبي عليه السلام  
 على اليد ما اخذت حتى ترد وانما عرفنا حوازا اخذ اللقطة من جهة الشرع  
 والشرع انما اذن في اخذها على صفة ان لا يكرها ولا يعيها فاذا اخذها



معتقد اللئيم لم يكن هذا الاخذ ما ذونا فيه فلزمه الضمان به كالعاصب  
وليس كذلك الوديعة لان مالها اذن في اخذها مطلقا لا بصفة فلم يوجد  
منه ما يوجب الضمان فلذلك لم يضمنه **فصل** اذا وجد عبدا البقا  
فرد على سيده من غير ان يكون سيده قد شرط لمن رده جعلا استحق عن رده دينارا  
او اثنا عشر درهما وعنه ان رده من المصروف له ذلك وان رده من خارج المصروف  
فله ان يعون درهما سوا كان ذلك مثل قيمته او اكثر او اقل ولو وجد بهيمة  
ضالة او غيرها من العروض او دنائير فردها على مالكيها من غير شرط جعل لم  
يستحق عليه شيئا والفرق بينهما ان العبد اذا البق لم يضمن ان يلحق بدار الحرب  
او يشغل بالفتن او يتشرد في البلاد فاذا اوجبتا الجعل في رده كان ذلك  
حائلا للناس على رده وحفظه على مولاه وردعا للعبد عن المحذور بخلاف البهيمة  
والعروض والدنائير لانها لا يوجد فيها المعنى الذي ذكرناه في العبد فاقتربا  
**فصل** اذا قال من رد على عبدي فله دينار فرده عليه ثلاث نفر لم يستحقوا  
عليه اكثر من دينار يكون بينهم اثلاثا ولو قال من دخل داري فله دينار فدخلها  
ثلاث نفر استحق كل واحد منهم دينارا والفرق بينهما انه شرط الدينار بررد الا بقر  
فكلهم رده فاشتركو في عوضه وهو الدينار وليس لذلك المسئلة الاخرى  
لانه علق الاستحقاق بالدخول وكل واحد منهم قد وجد منه الدخول وهو  
شرط استحقاقه للدينار فله ذلك استحققه **فصل** اذا قال ان رددت  
على عبدي الا بقر فلك دينار فرده الى بعض الطريق فهرب منه لم يستحق شيئا ولو  
انفق عليه في بعض الطريق ثم هرب منه استحق ما انفق والفرق بينهما ان  
الرجوع بالنفقة لم يكن متعلقا بشرط الرد وانما استحق لاجبا لنفس العبد  
تلك المدة وقد وجد ذلك بخلاف الجعل المشروط في رده لانه مشروط  
بالرد ولم يوجد فله ذلك لم يستحقه **فصل** اذا ترك دابة بمملكة من الارض  
فاخذها انسان فاجابها باطعامها وسقيتها ملكها بذلك ولو كان مكان الدابة

العبد

عبد وامة فاجابه لم يملكه بذلك وكذلك لو كان مكان الدابة متاع فحمله  
وخلصه الى المان لم يملكه بذلك واستحق ما انفق على العبد والامة والمتاع  
نصر عليه والفرق بينهما ما روي الشعبي عن النبي عليه السلام انه قال من ترك  
دابة بمملكة فهي لمن اجابها وهذا نص يخالف القياس فيما عدا الدابة فانه  
لا اثر فيه فلهذا فرقنا بينهما ولا في الدابة لها حرمة في نفسها بخلاف المتاع يدل  
على ذلك انه محرم على الانسان اهلاك دابته ولا يحرم عليه اهلاك متاعه  
فاذا احكمنا بملكها لمن اجابها تسارع الناس الى ذلك فكان فيه مراعاة لحرمتها  
وانقاذها من اهلاك بخلاف المتاع والفرق بين العبد والامة وبين الدابة  
ان العبد والامة لهما عقل وبصيرة يمكنهما في العادة ان يتخلصا بهما الى الموضع  
التي يعيشان فيها فلهذا فرقنا بينهما **فصل** اذا اصطاد سمكة فوجد  
في بطنها لؤلؤ او ما يكون البحر معدناته كالعنبر والمرجان فهو للصياد ولو  
وجد في بطنها عينا او ورقا او غيره مما ليس البحر معدناته فهو لقطعة  
يلزمه تعريضها وحكمها حكم ساير احكام اللقطة والسمكة ملك له والفرق  
بينهما ان العنبر واللؤلؤ والمرجان البحر معدناته والظاهر انه لم يثبت عليه  
ملك احد وانما انتلعت من معدناته فلا يملكها وما فيها بالاصطيداد الوصود  
الجميع في شبكته ظاهرا عن بطن السمكة وليس كذلك العين والورق وما  
ليس البحر معدناته لان الظاهر انه قد ثبت عليه ملك مالك فوقع في البحر فانتلعت  
فلذلك كان لقطه كالوصود الجميع في شبكته خارجا عن بطن السمكة  
وقد نص احمد رحمه الله في رواية محمد بن الحكم في الصياد يقع في شبكته او شصه  
الكيس والحاس يعرفه سنة وذلك لانه لو وجد ذلك في البر كان لقطه فذلك اذا  
وجد في البحر **فصل** اذا اشترى سمكة فوجد في جوفها لؤلؤ فهي  
للصياد ولو اشترى شاة فوجد في جوفها لؤلؤ فهي لقطه المشتري يلزمه  
تعريضها ولا يستحقها البائع الا ان يصرفها او يقيم بينة انها له والفرق بينهما



ان السمكة مرعاها في البحر هو معدن اللؤلؤ فالظاهر انها التقطت اللؤلؤ من معدنها  
ولم تثبت عليها ملك لحد لان الاصل عدم ثبوت الملك عليها فوجب العمل على الاصل  
فاذا ثبت ذلك كانت للصياد لانه ملكها باستخراجها من البحر فهو كالوخرجت  
في شبكته منفردة عن السمكة وليس كذلك الشاة لان مرعاها لا يكون فيه لؤلؤ  
الا قد ثبتت عليه ملك مالك فعلمنا قطعا ان هذه اللؤلؤ قد ثبتت عليها ملك  
مالك فلذلك كانت لقطة كالدرهم والدنانير **فصل** اذا التقط العبد  
لقطة فانفقها قبل ان يعرفها حولا تعلق برقبته وان انفقها بعد ان عرفها  
حولا تعلقت بذمته يتبع بها بعد عتقه نص عليهما والفرق بينهما ان قبل الحول  
هو ممنوع منها فانفاقه لها جناية منه على مال الغير تعلق برقبته وليس كذلك  
اذا انفقها بعد تعرفها حولا لانه غير ممنوع منها لان له ان يملكها على قولنا  
ان العبد واذ لم يكن ممنوعا منها صار كما لو انفقها باذن مالكها ولو انفقها باذن  
مالكها تعلقت بذمته كما لو استدانها من مالكها لان ديون العبد تتعلق بذمته  
**فصل** اذا التقط الفاسق لقطة اقرت في يده ولو التقط لقيط لم يقر  
في يده ذكره القاضي والفرق بينهما انه ليس في حفظ اللقيط الا الولاية فقط  
والفاسق ليس من اهل الولاية وليس كذلك اللقطة لانها كسب وذلك  
يستوي فيه العبد والفاسق لان اللقطة بعد الحول ترد الى الفاسق فلا معنى لانواعها  
من يده في خلال الحول واللقيط اذا خرج من يده لم يرد اليها فاقر قاه

**باب احياء الموات**

**فصل** يجوز للذمي ان يحيي مواتا في دار الاسلام ويملكها بذلك نص عليه  
ولا ثبت له شفعة على مسلم والفرق بينهما ان الاحياء ملك مباح وليس فيه ضرر  
على مسلم ولا انتزاع ملك مسلم فجاز ان يملكه الذمي في ارض الاسلام كالاحتساب  
والاحتطاب وليس كذلك اثبات الشفعة للذمي على المسلم لان في ذلك  
ادخال الضرر على مسلم بانتزاع ملكه من يده لاجل الذمي وذلك لا يجوز لقوله تعالى

ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **فصل** اذا احتل حظيرة للماشية  
كاه في ملكها بالاحياء ان يحوط عليها حايطا ولو احيا مواتا يمينه مشكنا لم يملكه  
باحاطة الحايط عليه بل بشرط مع الاحاطة ان يسقفها على ما ذكره القاضي  
في الخصال عن احمد رحمه الله والفرق بينهما ان الانتفاع بالحظيرة يحصل بتحويطها  
فكفي ذلك في ملكها بخلاف المساكن فانه لا يمكن سكنها الا بالسقوف  
والابواب فاشترط ذلك في ملكها بالاحياء والله اعلم **فصل** اذا ملك  
بالاحياء او غيره ارضا ليس فيها معدن معروف ثم ظهر بعد ملكه لها فيها معدن  
او اظهره هو وعنه فانه يملك ذلك بملكها ولو كان فيها ركاز فانه لا يملكه  
بملكها والفرق بينهما ان المعدن من جملة اجزاء الارض واذ ملك الارض  
ملك جميع اجزائها فملك المعدن كسائر اجزائها وليس كذلك الركاز لانه  
من غير اجزائها بل هو مودوع فيها فلم يملكه بملكه الارض كما لو اشترى دارا فيها  
قماش واثاث فانه لا يملكه بملكها وكذلك ما نص عليه في صياد باع سمكة فوجد  
المشتري في جوفها درة ان الدررة للصياد لانه ملكها بالاصطياد كما لو  
صعدت في شبكته منفردة عن السمكة ولا تكون للمشتري وقد سبق بيان  
ذلك في الباب الذي قبله **فصل** اذا احتل المسلم مواتا في دار الحرب  
ملكه ولو احيا مواتا من ارض صولح اهلها عليها على ان ملكها لهم ولنا الخراج عليها  
لم يملكه بالاحياء والفرق بينهما ان الصلح اوجب ان تكون البلاد عامرها وغامرها  
لهم فوجب الوفا بذلك ولا يتعرض لهم بشي منها سائر اموالهم وليس كذلك  
موات دار الحرب لانها على اصل الاباحة فمما احازه من ذلك ملكه كسائر  
اموالهم **فصل** اذا فضل من ما الانسان عن حاجته لزراعة وحيوانه لزمه  
بذلك لمواشي غيرهم وهل يلزمه بذلك لزراعة على روايتين والفرق بينهما ان الحيوان  
له حرمة في نفسه بدليل انه لو امتنع المالك من سقي حيوانه اجبر على ذلك فوجب  
بذلك الماسقة كالادمي وليس كذلك الزرع لانه ليس له حرمة بنفسه بدليل انه



لو امتنع مالك من شقيه لم يجبر على ذلك فاذا لم يلزم مالكه سقيه لم يلزم غيره بذلك  
المال سقيه كما لا يلزمه بذله لغسل الثياب وما اشبهها **الوديعة**

**باب**  
**فصل** اذا اطلب الوديعة مالكها في حالة لا يمكن المودع تسليمها فيه مثل  
ان كان في الصلاة او في الحمام او ياكل الطعام او لم يجد مفتاح الخزانة فتلقت  
الوديعة قبل زوال العذر او بعد زواله وقبل ان كان الرد مثل ان سارع الى تسليمها  
عقب زوال العذر فتلقت قبل الوصول اليها فلا ضمان عليه ولو تلف المالك  
قبل ان كان رد الزكوة لزمه قاذية الزكوة والفرق بينهما ان الوديعة تتعلق اداؤها  
برد عينها والناس حاجة اليها فلو الزمنا المودع ضمانها بعد ردّها قبل ان كان الرد  
امتنع الناس من قبول الوديعة فادى ذلك الى الحج والمشقة فلذلك لم يلزمه  
الضمان وليس كذلك الزكوة فانها تجب في الذمة فوجب تحصيلها في الجواب  
ولم يعتبر مكان الاداء **فصل** اذا اختلف المودع ومالك الوديعة في ردّها  
فالقول قول المودع ولو اختلف المعبر والمستعبر في رد العارية فالقول قول  
المعبر وكذلك اذا اختلف المودع والمستاجر في رد العين المستأجرة فالقول  
قول المودع وكذلك اذا اختلف الراهن والمقرض في رد المرهون فالقول قول  
الراهن كل ذلك مع عدم البينة والفرق بين هذه المسائل ان المودع قبض  
المال لمنفعة مالكه خاصة فكان القول قوله في رده كالوصي وذلك لان الوديعة  
بالناس حاجة اليها فلم يقبل قول المودع في ردها لامتنع الناس من قبولها  
فادى ذلك الى الحج والمشقة فلذلك قبلنا قوله في ردها كما لو ادعى تلفها  
كما قلنا في الوصي وليس كذلك المستعبر والمقرض والمستاجر لانهم قبضوا المال  
للمنفعة انفسهم فلا يقبل قولهم في رده بغير بينة كما لو قبضوه على وجه السوم  
**فصل** اذا ادعى خاتما وقال له البسة في الخنصر فلبسه في البصر فضا  
فلا ضمان عليه ولو ادعى ان يلبسه في البصر فلبسه في الخنصر فضا لزمه الضمان

ذكرها

القاضي في المجرّد والفرق بينهما ان الخنصر اذ من البصر فاذا خالف امره اياه  
يلبسه في البصر ويلبسه في الخنصر فقد احرزه في حرز اضعف من الحرز الذي امره به  
فلذلك ضمن واما اذا خالف امره اياه ويلبسه في الخنصر ويلبسه في البصر فقد  
احرزه فيما هو اوثق فلذلك لم يضمن بل امره بلبسه في الخنصر فخالف ولبسه  
في البصر فانكسر فانه يضمن ارش الكسر لانه تعدى في الوديعة بما لم ياذن له  
فيه فلذلك **فصل** اذا اطلب الوديعة فقال مالك عندي وديعة او  
لا استحق على رد وديعة ثم اقرانه كان ادعاه وادعى انها تلقت من حرز فلا ضمان  
عليه ولو قال او دعني شيئا ثم اقر بعد ذلك وقال ضاعت من حرز لزمه الضمان  
والفرق بينهما ان قوله مالك عندي وديعة او لا استحق غير رد وديعة لا ينافي  
قوله بعد ذلك ضاعت من حرز فما ظهر كذبه ولا خيانتة فكانه قال لا استحق  
غير رد وديعة لان رد دعوتك ضاعت من حرز ولو قال كذلك لم يلزمه ضمان  
كذلك ها هنا وليس كذلك اذا قال ما او دعني لانه محذور اصل الوديعة فاذا  
اقر بعد ذلك بانه او دعه فقد ظهر كذبه وبانت خيانتة بالمحذور فلذلك لم  
يقبل قوله في تلفها ولانه محذور اصل الوديعة يكذب دعواه تلفها فلذلك  
لم يقبل دعواه التلف **فصل** اذا قال له احفظ ودعني في هذا البيت  
ولا تدخله احد فادخل اليه اناسا فسرقتها بعضهم ضمنها المودع ولو سرقتها غير من  
ادخله المودع لم يضمنها ذكرها القاضي في المجرّد والفرق بينهما انه اذا سرقها  
بعض من ادخله فالسارق ما تمكن من سرقتها لا بفعل المودع وهو ادخاله اياه  
الى البيت فقد تعدى بذلك الفعل فلذلك ضمن وليس كذلك اذا سرقها من  
لم يدخله المودع الى البيت لانه لا فعل له في ذلك فهو كالوسرقة فلم يكن قد دخل البيت  
احد غير هذا السارق لاسيما ودخل الذين ادخلهم المودع البيت احرز له من  
هذا السارق الذي لم يدخل باذن المودع لان البيت الذي فيه اقوام  
احرز من البيت الذي ليس فيه احد



# كتاب الوصية

**فصل** اذا قال اوصيت لفلان بشاة من غني ومات وليس له غني لم تصح الوصية  
في اصح الوجهين ولو قال اوصيت له بشاة من مالي ومات وليس له غني صح  
الوصية ويشترى له من ماله ما يقع عليه اسم شاة والفرق بينهما ان قوله من  
غني لفظ معتبر واعتباره ان يختص الوصية بما خص به الموصي دون غيره  
من امواله بدليل انه لو كان له غني فاراد الورثة ان يعطوه من غيرها لم يكن لهم  
ذلك فاذا لم يكن له غني لم تصح الوصية لانه اوصى بما لا يملك فهو كما لو قال  
اوصيت لفلان بالف درهم من مالي ولا مال له عند موته وليس كذلك اذا  
قال اوصيت له بشاة من مالي مع علمه انه لا غني له لان تقدم من اشتراه شاة من  
مالي فهو بمنزلة قوله اوصيت له من مالي بشاة ولو قال كذلك صح لان تقدم من اوصى  
له من مالي بمقدار من شاة فافتقر **فصل** اذا وصى بعبد لزيد ثم اوصى به  
لعمرو فهو بينهما ولا يكون رجوعا في وصيته لزيد ولو قال ما اوصيت به لزيد فهو  
لعمرو وكان رجوعا عن وصيته لزيد وايضا به لعمرو والفرق بينهما انه اذا وصى  
به لعمرو وبعد ما وصى به لزيد ولم يذكر في وصيته لعمرو وصيته لزيد لم يكن  
في ذلك دلالة على رجوعه عن وصيته لزيد فثبت الوصية الاولى لخالفها  
ووصيته لعمرو مثل وصيته لزيد لامرية لاحد هما على الاخرى فاستويا  
في الحكم وكان العبد بينهما كما لو اوصى به لعمرا وصية واحدة والدليل على انه  
لامرية لاحد هما على الاخرى ان كل واحدة منهما احدثت في حاله حكم  
لصحتها فيه ولا اثر لتقدم احد هما على الاخرى بدليل انه لو اوصى لواحد  
بماية دينار ثم اوصى لآخر بمائة دينار وجميع تركته ثلث مائة دينار ولم يجر  
الورثة فانهما يشتركان في الثلث ولا يقدم الاول لسبقه ولا يقدم  
الثاني ويقال ان الوصية له رجوع عن الوصية للاول كذلك في مسئلتنا  
وليس كذلك اذا قال ما اوصيت به لزيد فهو لعمرو لان هذه دلالة ظاهرة

على

على الرجوع عن الوصية الاولى لانه ذكر وصيته لزيد ثم اثبت جميع العبد لعمرو  
ومن المحال ان مع اثباته جميع العبد لعمرو وفي حال ذكره الوصية به لزيد ان يبقى  
لزيد فيه حتى فثبت هذه دلالة ظاهرة كافية في رجوعه عن الوصية  
الاولى **فصل** اذا وصى لرجل منافع عبده وبرقته لاخر فقتل هذا  
العبد اشترى قيمته رقة تقوم مقامه ولو استاجر عبدا بعينه المدة مدة  
معلومة فقتل هذا العبد قبل انقضاء ما بطلت الاجارة ولا يشترى قيمته  
عبد اخر بخدم بقية المدة والفرق بينهما ان ابتداء الوصية بخدمة عبد يشترى  
فيما بعد جائز لانه لو اوصى ان يشترى عبد خدام فلان صح فذلك لم تبطل  
الوصية بانتقال الموصي به الى القيمة وبقي العبد بقا خلفه كالمبيع اذا قتل  
في يد البائع وليس كذلك الاجارة لانه لا يصح عقد ها على عبد يشترى في  
الاستقبال وانما يصح على عين موجودة فذلك بطلت بتلفها كما لو استاجر  
دارا فانهدمت او قضيها فاحترق **فصل** يصح قبول الوصي الوصية  
اليه في حال حياة الموصي وبعد وفاته ولا يصح قبول الموصي له الوصية له  
قبل موت الموصي وانما يصح بعد موته والفرق بينهما ان الوصية له ايجاب  
الحق له بعد الموت بدليل انه يراعى ثلث ماله عند الموت لا عند الوصية  
وبدليل انه لو جعلنا الاجاب عند عقد الوصية والمالك بعد الموت  
لكان ذلك تعليقاً للتملك على الشروط والاحطار وذلك لا يجوز كما لو قال  
ان دخلت الدار فقبلت كحك الشئ فلاني فانه لا يجوز كذلك ها هنا فاذا  
ثبت ان الاجاب بعد الموت وجب ان يكون القبول بعده ولا يصح قبله كما لو  
قبل الهبة قبل قول الواهب وهبت وليس كذلك اذا اوصى اليه  
لان الاجاب وجد عند العقد لان الوصي يتصرف باذن الموصي واذنه قد  
وجد بعقد الوصية صح القبول في تلك الحال وبعد الموت كما يصح قبول  
الوكيل في الحال وفيما بعده ولانا اذا جعلنا الاجاب بالعقد والتسليم



على التصرف بعد الموت فأكثر ما فيه أنه تعليق الأذن بالتصرف على الشروط والأخطار  
وذلك جائز كما لو قال إذا قدم زيد فقد وكلتك فإنه يصح وإذا كان الإيجاب  
عند العقد صح القبول والرد في تلك الحال أو يقول إذا وصى إليه فقد عقد له  
عقد منجز أو جعل له التصرف موقرا فكان له القبول والرد في الحال كما لو قال  
وكلتك فإذا جازا رش الشهر فبع عبدي فإنه يصح العقد منجزا ويكون التصرف  
موقرا بخلاف الوصية لأنها تملك المال بعد الوفاة فلم يصح القبول إلا في حال  
التملك **فصل** في الوصية مع تأخير قبولها إلى بعد الموت ولو تأخر  
قبول الهبة لم يصح والفرق بينهما أن الهبة تملك في الحال فلم يصح إلا بالقبول  
في الحال كالبيع وليس كذلك الوصية لأنها تملك بعد الموت فلذلك كان  
قبولها بعد موت الموصي وقت التملك **فصل** إذا رد الموصي له الوصية  
قبل موت الموصي ثم قبلها بعد موت الموصي صح قبوله ولو ردها بعد موت الموصي  
ثم قبلها لم يصح قبوله وبطلت والفرق بينهما أن قبل موت الموصي وقت لا يصح  
فيه قبول الوصية ولا يصح فيه ردّها لأن حق الموصي له من القبول والرد أنما  
ينبت بعد موت الموصي فإذا رد في حياته فقد رد قبل وجوب حقه فلم يصح ذلك  
وكان له أن يقبل بعد موت الموصي كما قلنا في الشفع إذا سقط حقه من الشفعة  
قبل البيع لم يتعلق بذلك حكم ويكون له المطالبة بشفعته بعد البيع كذلك في  
مسئلتنا وأما إذا رد بعد موت الموصي فقد رد بعد وجوب الوصية فصح الرد  
وسقط حقه كما قلنا في الشفع إذا سقط شفعته بعد البيع **فصل**  
إذا مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو مات بعد موت  
الموصي وقبل أن يقبل لم تبطل الوصية وقام وارثه مقامه في قبولها وردها  
والفرق بينهما أن استقرار الوصية بالمال إنما يتحقق بموت الموصي لا بترى  
أن له الرجوع فيها مادام حيا فإذا مات فليس لوارثه الرجوع فيها وبذلك  
أنه لو قبلها الموصي له قبل موت الموصي وردها لم يكن لذلك القبول ولا للرد

حكم

حكم ولو قبلها وردها بعد موت الموصي صح قبوله وكذلك إذا وصى بثلاث  
ماله اعتبر عند موته فإذا مات الموصي له قبل موت الموصي فقد مات قبل وجوب  
حقه في القبول والله فبطلت الوصية وليس كذلك إذا مات بعد موت  
الموصي لأنه مات بعد استقرار الوصية ووجوب حقه فإذا لم يكن قبلها  
ولا ردّها قام وارثه مقامه في قبولها وردها لأن حقه في قبولها بعد موت  
الموصي حق لازم بدليل أنه لا يملك ورثة الموصي إبطاله مع حياة الموصي له  
والحقوق اللازمة إذا ثبتت مقصودة لا تبطل بموت مستحقها بل تنتقل إلى  
ورثته كالأموال والرهن والقصاص وكما لو قهر الكفار مال مسلم ثم اشتراه  
مسلم فالمسلم الأول حق الاسترجاع فلو مات كان لوارثه الاسترجاع أيضا  
وهذا صحيح فإن النبي عليه السلام قال من ترك مالا أو حقا فلورثته فسوءي  
بين الأعيان والمحقوق في التملك وصار كما قلنا في الدين والأجل وسلامة  
المبيع من العيوب وغير ذلك من الحقوق فإن لوارث يملك ذلك ويقوم  
مقام مورثه فيه فكذلك ها هنا **فصل** قد بينا أنه إذا مات الموصي  
ثم مات الموصي له قبل القبول قام وارثه مقامه في القبول ولو مات المشتري قبل  
قبوله الشري بعد إيجاب البائع البيع بطل الإيجاب ولم يكن لوارث المشتري  
أن يقبله والفرق بينهما أن إيجاب البيع قبل قبول المشتري غير لازم للبائع بدليل  
أن له الرجوع فيه قبل قبول المشتري والعقد الجائزة تبطل بموت أحد  
المتعاقدين كالشركة والوكالة وليس كذلك الوصية بعد موت الموصي  
وقبل موت الموصي له لأن الوصية استقرت ووجب حق الموصي له لازم بدليل  
أنه لا يملك ورثة الموصي إبطاله فلذلك لم تبطل بموت الموصي له بعد ذلك  
لما بيناه في الفصل قبله فوإن البيع قبل قبول المشتري وإن الوصية قبل  
موت الموصي كل واحد من العقدين جائز ولهذه الكمة بطلت الوصية  
بموت الموصي له قبل موت الموصي كما بطل الإيجاب في البيع قبل قبول المشتري



والله اعلم **فصل** اذا اوصى ان يعتق عبده سالم وقيمته ثلث ماله ثم اوصى  
 ان يعتق بعد عتق سالم عبده غانم وقيمته ثلث ماله لم يقدم احدهما على الاخر في  
 العتق بل يفرغ بينهما فيعتق من يقع عليه سهم الحرية ولو قال في مرض موته سالم حر  
 ثم قال غانم حر عتق سالم لان عتقه اسبق والفرق بينهما ان في مسلة الوصية  
 يستحق كل واحد من العبد من حقه حين يستحقه الاخر مع انجاب الموصي  
 لهما على الترتيب لان وقت استحقاقهما هو عقيب الموت وهو الوقت الذي  
 يتحقق فيه ثبوت الوصايا ولزومها فلا مزية لاحدهما على الاخر فلذلك  
 لم يقدم احدهما على الاخر وليس كذلك اذا اجر عتقهما واحدا بعد واحد  
 لان عتق الاول وقع تبخيره عقيب لفظه لانه يخرج من الملك بدليل ان كتبه  
 قبل موت سيده يكون له فاذا اعتق الاخر لم يخرج من الملك فلذلك لم يعتق  
**فصل** اذا كان جميع ماله مائتي درهم وعبد قيمته مائة درهم فوصى لرجل  
 بالعبد ولاخر بمائة درهم فاجاز ذلك الورثة سلم الى كل واحد ما اوصى له به  
 وان لم تجز الورثة سلم الى كل واحد منهما نصف ما وصى له به فيكون للموصى بالعبد  
 نصفه وللآخر خمسون درهما ولو اوصى لرجل بالعبد والاخر ثلث ماله مع اجازة  
 الورثة يستحق الموصى له بالعبد ثلثة ارباعه والموصى له بالثلث ثلث المائتي درهم  
 وربع العبد ومع عدم اجازة الورثة يستحق الموصى له بالعبد نصفه والموصى له  
 بالثلث سدس المائتي درهم والفرق بينهما ان الثلث عبارة عن جزء وشايع في جميع  
 المال فقد اوصى في الحقيقة لرجل بالعبد والاخر ثلث العبد وثلث المائتي درهم  
 مع الاجازة يستحق ثلث المائتي درهم وتخاصان في العبد بقدر الوصايا  
 وهي الكل والثلث وذلك اربعة لان الثلث اذا اضفقت الى الكل صار الجميع اربعة  
 فيكون الثلث ونعنا فلذلك كان له ربع العبد كما لو اوصى لرجل بجميع ماله والاخر  
 بثلثه فانه يقسم المال بينهم لصاحب الثلث وربعه ولصاحب الكل ثلثة ارباعه  
 وكذلك هاهنا واما مع عدم الاجازة فيكون للموصى له بالعبد نصفه

سدس العبد

ذلك

وذلك نصف ثلث المال والموصى له بالثلث سدس العبد وسدس جميع المائتي  
 درهم وذلك سدس الجميع لان وصيته في الجميع وهو سدس جميع المال فيتكامل لهما  
 الثلث وليس كذلك اذا وصى بمائة درهم لان ذلك عبارة عن مقدار معلوم لا عن  
 جزء شايع في جميع المال فلا يسري اليه من العبد كما لو اوصى له بمائة درهم بعينها  
 من المائتي درهم ولو كان كذلك كانت الوصية للاخر بالعبد فيستحق  
 كل واحد منهما ما اوصى له به مع اجازة الورثة ونصفه مع عدم الاجازة  
**فصل** اذا قال اوصيت لما تحمل هذه الجارية بكذي فحملت الجارية لم تصح  
 الوصية ولو قال اوصيت لفلان بما تحمل هذه الجارية صحت الوصية والفرق  
 بينهما ان في المسلة الاولى اوصى لمعدهم والوصية لا تصح لمعدهم لان  
 الوصية لا تصح لغير مالك وفي المسلة الثانية اوصى لمالك موجود  
 واما المعدهم هو المال الموصى به فالوصية بالمعدهم تصح بدليل انه لو اوصى  
 بثلث ماله ولا مال له فلم يمت حتى يذوق ماله استحق الموصى له ثلثه وكذلك لو  
 اوصى بمائة دينار ولا مال له فلم يمت حتى يذوق ثلث مائة دينار استحق الموصى له منها  
 مائة دينار وكذلك لو اوصى له بثلث ماله مطلقا وجميع ماله ثلث مائة درهم  
 فلم يمت حتى صار ماله ثلثة الف درهم استحق الموصى له الف درهم فقد بان  
 لك صحة الوصية بالمعدهم كذلك في مثلثنا **فصل** اذا اوصى بثمر  
 نخلة لاسنان فاحتاجت الى سقي لم يجبر الموصى له على سقيها لانه غير مالك  
 للنخلة ولا يجبر الوارث ايضا على سقيها لانه غير مالك للثمره كذا  
 علما القاضي في المجرد ولو باع ثمر نخلة قديرا صلاحها اجبر على سقيها  
 الى وقت الحصاد والفرق بينهما ان البائع ضمن تسليم الثمرة الى المشتري ومن  
 تمام تسليمها سقيها وليس كذلك الوارث لانه لم يضمن تسليم هذه الثمرة  
 الى الموصى له فلم يلزمه سقيها كما لا يلزمه سقي ثمر بستان الموصى له  
**فصل** اذا اوصى لاسنان بعبد من عبيده لا بعينه فقتل جميع العبيد



بعد موت الموصي فلموصى له قيمة احدى بالقرعة او باختيار الورثة على اختلاف  
الوجهين ولو قتلوا في حال حياة الموصي فلاشي للموصى له والفرق بينهما ان الوصية  
لا تلزم الابو فاة الموصى دليل انها لا تلزم الاب بقبول الموصى له ولا يصح قبوله الا  
بعد وفاة الموصى اذا قتل جميع العيدين قبل موت الموصى فقد قتلوا قبل لزوم  
الوصية وهم على ملك الموصي ووجبت قيمتهم له ولم يجدي في القيمة وصية فلم  
يستحق الموصى له شيئا منها كالمواضع الموصى قبل موته فان الوصية تبطل ولا  
يستحق شيئا من ثمنهم كذلك هاهنا وليس كذلك اذا قتلوا بعد موت الموصي  
لان الوصية قد لزمت وملك الموصى له احدى بالقرعة او باختيار الورثة  
فقد قتل على ملكه فلذلك استحق قيمته **فصل** اذا قال اوصيت لثلاث  
بشاة من مالي ولا غنم له صحت الوصية وجها واحدا ويشترى له من ماله ما يقع  
عليه اسم شاة ولو قال اوصيت له بشاة من غنمي ولا غنم له لم تصح الوصية في  
احد الوجهين والفرق بينهما انه لو علق الوصية بغنمه ولا غنم له حال لزوم  
الوصية لم تصح الوصية كما لو اوصى له بثلاث ماله او بمائة درهم من ماله وما  
ولاماله وليس كذلك اذا قال من مالي لانه علق الوصية بماله والمال موجود  
نقد فمنا ان معنى الوصية اتباعا له شاة من مالي واعطوه اياها ولو قال  
كذلك صحت الوصية فكذلك في مسئلتنا **فصل** اذا اوصى له بفهد  
من ماله وليس في ملكه فهد صحت الوصية ولو اوصى له بكل من ماله وليس له  
كل لم تصح الوصية والفرق بينهما ان الفهد يصح ابتياعه فصحت الوصية  
به اذا اضافته الى ماله كما لو اوصى له بشاة من ماله ولا غنم له على ما بيناه في  
الفصل الذي قبله بخلاف الكلب فانه لا يصح ابتياعه فاذا لم يكن في ملكه  
فقد اوصى له بمعدوم لا شئيل في تحصيله فلذلك لم تصح الوصية بالواووصى  
له بمائة درهم ولا مال له **فصل** اذا اوصى له بقوس استحق وترها معها  
ولو اوصى له بدابة لم يستحق شرجها ولا لجامها والفرق بينهما ان الوتر كالجزء

استحق

من القوس دليل انه لا يمكن الانتفاع بها الا بوترها وبذلك انه يدخل في مطلق  
بمعها كمفتاح الدار فلذلك استحقه كسائر اجزاها وليس كذلك سرج الدابة  
ولجامها لان ذلك لا يدخل في مطلق معها ويمكن الانتفاع بها بدونه فلم يكن كالجزء  
منها فلذلك لم يستحقه معها **فصل** اذا اوصى لزيد بمائة درهم ولخالد  
بما زاد عليها الى تمام الثلث ولبكر ثلث ماله وكان جميع ماله اربعمائة وخمسون  
واجاز الورثة فلزيد مائة ولخالد خمسون تمام الثلث ولبكر مائة وخمسون  
وذلك ثلث اخر وان لم يجر الورثة فذكر القاضي في المجرى انه يكون ثلث جميع  
المال بزيد وبكر نصفين ولاشي لخالد وعلل بانه اوصى لبكر ثلث المال وزيد  
وخالد ثلث المال فاذا لم يجر الورثة فخاص الموصى لهم في الثلث على قدر وصاياهم  
لبكر نصف الثلث وذلك خمسة وسبعون وزيد وخالد باقي الثلث وهو  
خمسة وسبعون فيستحقها زيد خاصة ولاشي لخالد لانه لا يستحق من الثلث  
الموصى به له ولزيد الا ما زاد على مائة وليس هاهنا مائة ولا زيادة عليها فلذلك  
لم يستحق شيئا كما لو كان ثلث جميع المال مائة واجاز الورثة فانه يكون لبكر  
الموصى له بالثلث مائة ولزيد مائة ولاشي لخالد لانه لا زيادة على المائة الى تمام الثلث  
قلت وعندى انه اذا لم يجر الورثة يقسم الثلث بين الموصى لهم الثلاثة على  
سنة اسم لبكر الموصى له بالثلث ثلثة اسهم ولزيد الموصى له بالمائة ستمائة  
ولخالد سهم وذلك لانه اذا كان الثلث مائة وخمسون واوصى لزيد بمائة ولخالد  
بما زاد على المائة الى تمام الثلث فقد اوصى له بخمسين فصار ثلثه قال اوصيت  
لزيد بمائة ولخالد خمسين ولبكر مائة وخمسين فلو اجاز الورثة استحقوا  
ذلك واذا لم يجر الورثة فيجب ان يقسم الثلث بينهم على ذلك وليس كذلك  
اذا كان ثلث جميع المال مائة لانا نعلم في الاول ان وصيته لخالد لم تصح لانه لم  
يوجد زيادة على المائة الى تمام الثلث فيتعلق بها الوصية لخالد فلذلك لم تصح  
الوصية له وبقيت وصيته لزيد بمائة ولبكر ثلث المال وذلك مائة فيهما



متساويان فلذلك كان الثلث بينهما بالسوية **فصل** اذا وصى لانساف  
 ثلث ماله فهلك ماله اوله يكن له مال ثم كسب مالا استحق الموصي له ثلثه  
 ولو وصى له ثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية والفرق بينهما ان ثلث  
 المال عبارة عن جنس شايخ من جميع ما يتمول فاذا وصى به اعتبر من جميع ما يكون  
 في ملك الموصي عند موته ولا يعتبر بما قبل ذلك بدليل انه لو كان له عند  
 الوصية مائة دينار وصار عند الموت الف دينار استحق الموصي له ثلث  
 الالف وكذلك لو كان ماله عند الوصية جنسا من الاموال كالذهب  
 او الفضة او غيرهما من العروض ثم صار عند الموت اجناسا اخر غير ذلك  
 الجنس فان الموصي له يستحق ثلث الاجناس الموجودة في ملكه عند الموت واذا  
 كان الاعتبار بما يكون في ملكه عند الموت لم يؤثر في الوصية تلف ما كان  
 في ملكه قبل ذلك وليس كذلك اذا وصى بثلث غنمه لانها وصية بمعين  
 من المال فتعلق الوصية بعينه وتبطل بتلفه كالواصية بعتق عبد بعينه فتلف  
 ذلك العبد قبل موته فان الوصية تبطل لا يلزم الورثة عتق عبد عوضه  
 كذلك ما هنا **فصل** اذا وصى لانساف بعد من عيده لا بعينه فلا ورثة  
 ان يعطوه احدهم ما اختارونه ولو اعطى عبدا من عيده ومات اعطى من خرج  
 القرعة منهم ولم يرجع فيه الى اختيار الورثة والفرق بينهما ان في الوصية  
 الحق مشترك بين الورثة والموصي له لا يتعداهم فالموصي له يطلب اعلام قيمة  
 والورثة يريدون ان يعطوه اقلهم قيمة وحقيقة لفظ الموصي ان يعطى احدهم  
 والاسم اذا تناول احدهم لا بعينه انصرف الى اقلهم قيمة لانه المتيقن وما  
 زاد عليه من الجودة وفلوا القيمة مظنون فلا يثبت بالشك كما لو وصى له  
 بدراهم فانه ينصرف الى ثلاثة دراهم لانه اقل الجمع وبطرح ما زاد على ذلك  
 كذلك ما هنا وليس كذلك اذا اعطى احد عيده لا بعينه لان الحق مشترك  
 بين العبيد فكل واحد منهم يطلب ان يكون هو المعق ويدعى ان العتق انصرف اليه

موت

ليس

التي بعدها كذلك ما هنا وليس كذلك قوله قبلها طلقة لان ذلك يقتضي  
 وقوع الطلقة القبلية وقبل وقوع الطلقة المواجهة فمقوله انت طالق  
 يقع عليها طلقة المواجهة وهي اقراره بانه قد اوقع عليها طلقة قبل ذلك  
 فلزمه حكم اقراره وتصور وقوع الطلقة الاخرى بان يكون قد قال لها  
 قبل ذلك متى قلت لك انت طالق فانت طالق مع ذلك القول  
 فيكون قوله الان انت طالق طلقة قبلها طلقة يعني علقها قبل هذه  
 فوقع مع وقوع هذه فان قيل فهل اقلتم اذا قال لها انت طالق  
 طلقة بعد طلقة لذلك لانها في وزان هذه المسئلة قلنا تخيل ظاهرا انها  
 في وزانها والفرق بينهما ان يقوله انت طالق طلقة قبلها طلقة تجز وقوع  
 التي واجهها بها فوقع ثم اقراره اوقع قبلها طلقة اخرى فلزمه حكم اقراره  
 لانه اوقع الاخرى بعد ذلك بخلاف قوله انت طالق طلقة بعد طلقة  
 لانه لم تجز وقوع التي واجهها بها بل اخرج وقوع طلقة المواجهة حتى يقع قبلها  
 طلقة ثم يقع هي بعدها فهو كالوقال اذا وقعت عليك طلقة فانت طالق  
 فان الثانية لا تقع الا بعد وقوع الاولى ومتى وقعت الاولى بانت بها ولم  
 يلحقها الثانية فلذلك اقرقا **فصل** اذا قال للزوجة انت طالق  
 ان كلمت زيدا الى ان يقدم فلان او حتى ياذن فلان فكلمته قبل قدوم فلان  
 او غير اذنه طلقت وان كلمته بعد قدوم فلان وبعد اذنه لم تطلق ولو قال  
 ان كلمت زيدا فانت طالق الى ان يقدم فلان او حتى يقدم فلان او حتى ياذن  
 فلان لمي كلمته قبل قدوم فلان واذنه او بعدهما طلقت والفرق بينهما  
 ان في المسئلة الاولى رجعت الغاية الى الكلام لا الى الطلاق فيكون تقدير  
 قوله ان كلمت زيدا الى ان يقدم فلان فانت طالق واذا كانت الغاية راجعة  
 الى الكلام فمضى كلمته قبلها طلقت ومتى كلمته بعدها لم تطلق كالوقال ان كلمت  
 زيدا قبل ان ياذن فلان فانت طالق فمضى كلمته قبل ان ياذن فلان طلقت



ومتى كلمته بعد انسلخها لم تطلق وليس كذلك المسئلة البانية لان  
قوله ان كنت زيدا شرط وقوله فانت طالق جزا الشرط فقد غلق الطلاق  
على كلامها الزيد فنتي فوجد الشرط طلقت فقوله بعد ذلك الى ان يقدم فلان  
او حتى يقدم فلان او حتى ياذن فلان هذه الغاية عادت الى الطلاق لا الى  
كلامها لان تقديم كلامه قوله فانت طالق هو المدة التي لها وها قدوم فلان  
او اذنه فصار كقوله انت طالق الى ان يقدم فلان او الى اذنه فلان  
ولو قال كذلك طلقت في الحال ولم يرتفع الطلاق بعد وقوعه فكذلك  
ها هنا متى كلمته وقع الطلاق بوجود شرطه ولم يرتفع بعد وقوعه **فصل**  
اذا حلف لا يفعل شيئا ففعله ناسيا وكانت بمنته بطلاق او عتاق حث  
فان كان عينه بما لحاقه فان كان بين يده تعالى والظهار لم يحنث والفرق بينهما  
ان الطلاق والعتاق يتعلق به حق ادمي فاستوى فيه العمد والحطاد دليله قتل  
الادمي واتلاف المال بخلاف اليمين المكفرة فان الحق فيها لله تعالى فجاز ان يفرق  
فيها بين العمد والنسيان دليله الاكل في الضوم ناسيا وترك التسمية  
على الذبحة ناسيا فان الضوم صحيح والذبيحة مباحة على الصحيح المذهب والله اعلم

## كتاب الرجعة

**فصل** لا يجوز للعبد ان تزوج الا باذن سيده ولو اذنه فزوج ثم طلق  
فهل له ارتجاعها بغير اذن سيده لا اعرف فيه رواية وقياس المذهب عندي  
انه يملك ارتجاعها بغير اذن سيده والفرق بينهما ان ابتدا النكاح انشا  
تصرف في خالص ملك السيد فلا يصح الا باذنه كما لو باع نفسه وليس  
كذلك الرجعة لانها ليست تصرفا في خالص ملك السيد وانما هي  
تصرف من العبد في خالص حق نفسه لانها من حقوق النكاح يملكها العبد  
دون سيده فلذلك يملك الرجعة بغير اذنه وعلى هذا اذا كانت المطلقة  
امة يملك زوجها ارتجاعها بغير اذن سيدها مع انه لا يصح ان يزوجها

بغير اذنه كالكاتب والظاهر  
والا يملك ارتجاعها بغير اذن سيده

النكاح

النكاح عليها بغير اذن سيدها والفرق بينهما ما ذكرنا وان ابتدا عقد الزواج  
تصرف في خالص ملك السيد فلا يصح بغير اذنه بيع رقبتهما وليس كذلك  
الرجعة لانها تصرف من الزوج في خالص حقه فصحت بغير اذن سيد الامة  
كما يبرح حقوق النكاح وكما يصح ارتجاع الحرة بغير اذنها ولا اذن وليها سواء  
رضوا او تخطوا والله اعلم **فصل** اذا قال لمطلقته الرجعية قد  
راجعتك ان شئت فقالت قد شئت لم يحصل الرجعة ولو قال انت طالق  
ان شئت فقالت شئت طلقت والفرق بينهما ان الرجعة عقد لازم فلا يصح  
تعليقه على الشرط والصفات كعقد النكاح والبيع بخلاف الطلاق فانه  
ليس بعقد لازم وانما هو ازالة ملك فصح تعليقه على الشرط والصفات  
كالعتق على ما تقر في غير موضع **فصل** اذا قال راجعتك للمجبة او  
الاهانة او الاذي وقال نويت بذلك ان من اجل محنتي لك او من اجل ما  
لحقك من الاهانة والاذي بالطلاق فقد راجعتك صحت الرجعة  
قال قال اردت بقولي اني ارجعك قبل النكاح وقد راجعتك الى تلك  
المجبة او كنت انت ذليلة مهانة قبل النكاح فلما تزوجتك زالت عنك  
الاهانة والاذي وقد راجعتك الى الاهانة والاذي لم يصح الرجعة  
والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى اني بصرح الرجعة وذكر علتها وصرح  
بان علة مراجعتها لما محنت اياها واشفاقه على قلبها لما لحقها من الاهانة  
والاذي بالطلاق فكان ذلك تأكيد الصحة الرجعة وليس كذلك في المسئلة  
الاخري لانه اخبر عما يصلح للنظر له فيما ليس برجعة الى الزوجية وانه  
راجعها الى غير زوجية بل الى ما كانت عليه قبل النكاح فهو كالوفال  
انت طالق من وثاق فقوله انت طالق صريح وقوله من وثاق مزيل  
للصريح عن يده لذلك ها هنا **فصل** لا يصح الرجعة في الردة رواية  
واحدة وبصح في الاحرام في احدي الروايتين والفرق بينهما ان محرم الاحرام

النكاح



لا يقضي الا ذوال الملك فصحت فيه الرجعة كومان الحيض بخلاف تحريم الردة  
فانه يقضي لا ذوال الملك فنافته الرجعة لان التحريم المقتضي الى ذوال الملك  
واستصلاح الملك يتنافيان **فصل** اذا وطئ مطلقته الرجعية  
بشبهة وقد بقي من عدتها قروء واحد لزمها الاستئناف العدة ثلثة  
اقراوله ارتجاعها في القراء الاول وليس له ارتجاعها في القرين الاخرين  
والفرق بينهما ان القراء الاولى بقية عدة الطلاق فصيح الارتجاع فيه كما  
لو لم يطاها وليس كذلك القران الاخران لانها ليسا من عدة الطلاق  
وانما هما بقية عدة الوطئ بالشبهة فلم يصح الارتجاع فيها كما لو لم يطاها

## كتاب الايلا

**فصل** الايلا في النكاح القاسد لا يتعلق بحكم الايلا في النكاح  
الصحيح والطلاق في النكاح القاسد يتعلق بحكم الطلاق في  
النكاح الصحيح والفرق بينهما ان الطلاق ازالة ملك بني على التغليب  
والسرابة فكان نفوذه في العقد القاسد نفوذه في العقد الصحيح  
اذ لم يسقط به حق الغير اصله العتق فانه ينفذ في الكافة القاسد  
كما ينفذ في الصحيح وليس كذلك الايلا فان حكمه ضرب المدة لاستدعاء  
الوطئ والوطئ في النكاح القاسد محرم فلا يجوز ان يستدعي بالشروع  
وطئ محرم **فصل** اذا قال لاربعة زوجات له والله لا وطئتك لم يكن  
مولىا من جميعهن ولو قال والله لا وطئت واحدة منكن ولا يثمة له  
كان مولىا من جميعهن والفرق بينهما ان قوله لا واحدة منكن نفى في نكح  
وتلك يعم فهو كقوله لكل واحدة منهن على انفرادها والله لا وطئتك  
فلذلك كان مولىا من جميعهن وليس كذلك قوله والله لا وطئتك لانه  
منع نفسه من وطئ جميعهن فلو وطئ منهن واحدة او اثنتين جاز ولم يلزمه  
كفارة لانه لم يطاها وهذا مقتضى قولنا انه لا يثبت بغيره من المحلوف

على

عليه فلو وطئ منهن ثلثا صار حنيف مولىا من الرابعة لان الايلا تعين في حقها  
**فصل** اذا قال والله لا جامعتك جماع سو نظرا فان نوى به الوطئ  
في البر او دون الفرج كان مولىا وان نوى به جماعا ضعيفا لا يزيله على  
الثقة الختائين لم يكن مولىا والفرق بينهما انه اذا نوى جماع السو الوطئ  
في البر او دون الفرج فقد منعها بيمينه الجماع الذي يخرج به من الايلا  
لان ما استثناه خارج عنه فصار كقوله والله لا وطئتك في القبل فلذلك  
كان مولىا وليس كذلك اذا نوى بقوله جماع سو جماعا ضعيفا لان الجماع  
تخلص من الايلا فصار كما لو قال والله لا جامعتك الا في القبل فانه لا يكون  
مولىا كذلك هاهنا **فصل** اذا قال ان وطئتك فله على صوم شهر  
فهل يكون مولىا فيه روايتين فان قلنا يكون مولىا فقال ان وطئتك فيه على  
صوم هذا الشهر لم يكن مولىا قولا واحدا والفرق بينهما انه اذا اطلق  
الشهر امكنه ان يصوم بعد وظيفه اذا مضت مدة التريض بالزمنه بقوله  
وهو شهر مطلق فصار كما لو قال في محرم ان وطئتك فله على صوم ذي الحجة  
من هذه السنة ولو قال ذلك كان مولىا كذلك في مسلتنا وليس كذلك  
اذا قال فله على صوم هذا الشهر لفواته فهو مستحيل كما لو قال لله على  
صوم امس والمولى هو الذي يلزمه بالوطئ بعد اربعة اشهر حتى او يلحقه  
ضربوه وهذا يقدر على وطئها بعد اربعة اشهر من غير حق يلزمه ولا ضرر  
بلحقه لان صوم شهر مضى لا يلزمه فهو كما لو قال ان وطئتك فله على صوم  
امس او الشهر الماضي فانه لا يكون مولىا بذلك كذلك في مسلتنا  
**فصل** اذا وقف المولى وقا اليها بعد المدة تخلص من الايلا وان  
طلقها تخلص من المطالبة ولم تخلص من الايلا والفرق بينهما ان بالقيسة  
بغيره وتخل الميمس فيسقط حكمها وبالطلاق لا تخلص الميمس فلذلك بقي  
حكمها ثم نظر فان كان الطلاق رجعيا فراجعها او باينا فعاد تزوجها



وقد بقي من مدة الايلا اكثر من اربعة اشهر وقف لها كما وقف في الاول وان كان قد بقي اربعة اشهر فادون فليصن لها ما يطلبه بالقيمة **فصل** اذا امتنع المولي من القيمة ومن الطلاق طلق الحاكم عليه ولو اسلم الكافر وتحتة اكثر من اربع زوجات وامتنع من ان يختار اربعاً منهن جلس وضيق عليه حتى يختار وليس للحاكم ان يختار عنه والفرق بينهما ان في الايلا الحق لو احدى بعينها والطلاق يدخله النيابة فكان للحاكم ان يستوفيه لها كالدخول بخلاف الاختيار فان الحق فيه ليس لواحدة بعينها فلذلك لم يرق الحاكم فيه مقامه

## كتاب الظهار

**فصل** اذا قال انت علي كظهر امي وقال نويت به الظهار او نويت به غير الظهار ولم يكن مظلوماً في خلفه بد لك لم يقبل منه في الحكم وكان ظهراً ولو قال انت علي او مثل امي او انت امي وقال نويت به غير الظهار قبل منه والفرق بينهما ان الظهار الذي حرمة الله تعالى ومنعه منه في كتابه بقوله الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتكم ان امهاتكم الا الاي ولدنهم هو قول الرجل لزوجته انت علي كظهر امي وانما يخص الظاهر دون غيره من اعضائها لان الزوجة مركوبة والاصل في الركوب الظاهر في كل مركوب من ابهام وغيرهما فاذا شبهها بالظهار كان معها جعلت مركوبي امي فاذا اتى بصر الخ الظهار الذي لا يحتمل غيره وقال ما نويت به المظهر او قال نويت به غيره لم يقبل منه لانه صرف اللفظ عن ظاهره فهو كالوقوع في حال الخصومة انت طالق ثلاثاً قال ما نويت به الطلاق او قال نويت به غير الطلاق فانه لا يقبل منه ويقع الطلاق كذلك ها هنا وليس كذلك اذا قال انت علي كامي او مثل امي او انت امي وقال نويت به غير الظهار لان ذلك يحتمل التحريم ويحتمل غيره بان يريد مطلقاً او كهي في الحكم او الوفا او مثلها في الصورة او علم لا استعمال والصانع او انت امي يحتمل

ان تكوني امي اعلو سنك فاذا نوي بذلك غير الظهار فقد نوي ما يحتمل لفظه **فصل** اذا قال لا جنته انت علي كظهر امي صار مظاهراً لها حتى لو تزوجها لم يحل له وطئها حتى يكفر ولو قال لا جنته انت طالق ثم تزوجها لم تطلق والفرق بينهما ان الطلاق حل للعقد فلا يصح ان يقدم الحل قبل العقد وليس كذلك الظهار لانه ليس بحل للعقد وانما هو تحريم للوطئ بمعنى يزول وهذا لا يمنع مقارنة العقد بدليل انه يصح العقد عليها وهي صائمة وحايض واذا لم يكن حلاً للعقد بل محرماً للوطئ حتى يكفر صح انعقاده قبل النكاح كاليمين بالله تعالى وهذا اذا قال لا جنته والله لاوطئتك ثم تزوجها فان تلك اليمين منعقة في حقه فمضى تزوجها ووطئها لم يمتد الكفار كذلك ها هنا يمين صحه هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا وس من الضامات كف عن يمينك فسيأه يميناً وايضا فانه حكم من احكام النكاح يتكرره ولا يتصور بعد ولا يزول تحريم الوطئ منه بالكفارة فوجب ان يكون يميناً كالايلا واذا ثبت انه يمين صح انعقاده قبل النكاح كاليمين بالله تعالى **فصل** وقد فارق الظهار اليمين بالله تعالى من وجه اخر وهو انه لو قال لامرأة اجنبية والله لاوطئتك سنة ثم تزوجها لم يمتد تزوجها قبل انقضاء السنة لزمته الكفارة الا انه لا يكون مولى بمعنى انه لا يوجب لها كما لو كانت اليمين عليه بعد العقد وفي الظهار يجري حكمه بعد العقد في التحريم وانما اختلفا في هذا الوجه لان المولي انما يوجب لانه قصد يمينه الاضرار بها والامتناع منها وهذا القصد لا يكون قبل النكاح فلهذا لم يوجب له وليس كذلك الظهار لان اكثر ما فيه انه يتضمن تحريمها عليه ومنهجه منها قبل الكفارة وهذا يوجب قبل النكاح كما يوجد بعد فهو بمنزلة اليمين بالله تعالى لما كان مقصداً لها وجوب الكفارة بالحث لم يفتقر



الحال من تعليقها قبل العقد وبعد **فصل** اذا قال لاجنبية انت علي  
كظهر ابي ونوي في تلك الحال صار مظاهراً منها ولو قال انت علي حرام  
ونوي في تلك الحال لم يصير مظاهراً منها ولم يلزمه بوطيها ولو تزوجها شي  
والفرق بينهما ان قوله انت علي كظهر ابي صريح في الظهار في حق الزوجة  
والاجنبية وقد بينا انه يصح قبل النكاح فلذلك كان ظهاراً واذ انوي  
في تلك الحال لم يقبل منه لانها ليست في تلك الحال في التحريم عليه كانه  
فقد نوي ما لا يحتمل لفظه فلم يقبل منه بخلاف قوله انت علي حرام لانه  
وان كان صريحاً في الظهار في حق الزوجة الا انه كناية في حق الاجنبية  
لانه اذ انوي انها حرام عليه في تلك الحال فقد نوي ما يحتمل لفظه ولم  
يرد الظهار وانما وصفها بما هو صفة لها كقوله لا حل لي وطيك في هذا  
الحال ولو قال ذلك لم يكن مظاهراً منها كذلك هاهنا واذا ان نوي قوله  
انت علي حرام في كل حال فانه يصير مظاهراً منها لانه وصفها بما ليس هو  
صفة لها في كل حال لان حرم الاجنبية في حال دون حال **فصل**  
اذا قال لزوجته انت علي حرام صار مظاهراً منها ولو قال انت علي كالميتة  
والدم ولحم الخنزير لم يكن مظاهراً ولم يلزمه شي في احدي الروايتين والاخرى  
يلزمه كفارة ظهار حركها ابن ابي موسى والفرق بينهما ان قوله انت علي  
حرام نص على تحريمها فهو اكد من قوله انت علي كظهر ابي لان ذلك تشبيه  
لها بالمحرم وهي الام والنص على التحريم اكد من التشبيه به فوجب ان  
يكون ظهاراً كما لو قال انت علي كظهر ابي وليس كذلك قوله انت  
علي كالميتة والميتة والدم ولحم الخنزير لانه شبهها بما ليس هو محل  
للاستمتاع ولا هو من جنس ما يتعلق به الظهار فلم يكن مظاهراً كما  
لو قال انت علي كظهر البهيمة **فصل** اذا قال لزوجته انت علي كظهر  
امي ونوي به الطلاق لم يكن طلاقاً ولو قال انت علي حرام ونوي به الطلاق

كان

كان طلاقاً في احدي الروايات والفرق بينهما ان قوله انت علي كظهر ابي صريح في  
الظهار ولا يحتمل الطلاق فقد نوي ما لا يحتمل لفظه فلم يصح منه كما لو قال  
انت طالق ثلثاً ونوي به الظهار فانه لا يصح كذلك هاهنا وليس كذلك قوله  
انت علي حرام لانه يحتمل الطلاق كما يحتمل الظهار لان الطلاق محرم بعد تحليل  
كالنكاح تحليل بعد تحريم فاذا نوي بالتحريم الطلاق فقد نوي ما يحتمل لفظه  
فصح كونه كنايةات الطلاق **فصل** اذا قال رجل لرجل  
قد وجب عليه كفارة ظهار راعى عبدك عن كفارتك علي ان علي عشرة  
درهم ففعل ثم قال بعد ذلك لا اريد الدرهم من الباذل لم يصح الرد ولم  
يقع العتق عن الكفارة ولو قال قبل العتق لا اريد الدرهم ثم اعتقه  
عن كفارته وقع العتق عن كفارته والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى  
وقع العتق على صفة فلم يصح ان ينتقل عنها كما لو اعتقه على ما بذل ولم ينوع  
عن كفارته بخلاف المسئلة الثانية فان العتق تخص عن الكفارة  
لانه رد البذل قبل العتق فيظل حكمه وصار كما لو اعتقه ابتداء عن كفارته  
من غير ذكر بدل والله اعلم **فصل** اذا قال لزوجته ان تظاهرت  
من فلانة الاجنبية فانت علي كظهر ابي ثم قال فلانة وهي اجنبية انت  
علي كظهر ابي صار مظاهراً من زوجته ذكره القاضي وابوبكر ولو قال  
ان طلقت فلانة الاجنبية فانت طالق ثم قال فلانة وهي اجنبية انت  
طالق لم تطلق زوجته ذكره القاضي والفرق بينهما انه علق ظهار زوجته  
بشرط هو ظهاره من الاجنبية وقد وجد لان الظهار من الاجنبية يصح  
على اصلنا فوجب ان ينعقد ظهاره من زوجته بوجود شرطه بخلاف  
المسئلة الاخرى لانه علق طلاق زوجته على شرط هو طلاقه للاجنبية  
وطلاقه للاجنبية لا يصح فلم يوجد شرط وقوع طلاق زوجته فلم يقع  
كذلك لو قال لزوجته ان سرق شي من مالي وبعتيه فانت طالق



فعلت ذلك لم تطلق لان البيع باطل والصفة لم توجد وكذلك اذا قال  
 لعبد ان يعطك فانت حرفا عده بيعا فاسد لم يعتق لان اطلاقه يقتضي بيعا شرعا  
**فصل** اذا اعتق في كفارة الظهار مقطوع المختصر والنصر من يد  
 واحدة لم يجز ولو كانت كل اصبع من يده اجزاء والفرق بينهما انه اذا انا من يد  
 واحدة كان الضرر يقطعها ضررا يينا لضرر قطع الوسطى او قطع الاصابع  
 بخلاف ما اذا كانت كل واحدة منهما من يد لا ضرر يينا ولا يضر بالعمل  
 ضررا يينا فيقطعها من يد واحدة وكذلك ان اعتق مقطوع اصبع  
 واحدة ان كانت ارباعا لم يجز وان كانت غيرها اجزاء والفرق بينهما  
 ما تقدم في الفصل الذي قبله **فصل** لا يجوز دفع الاطعام في  
 الكفارة الى مكاتب خلاف الزكوة فانه يجوز دفعها الى المكاتب والفرق  
 بينهما ان الكفاية معينة للمساكين فلا يجوز ان يتجاوزها الى غيرهم  
 والمكاتب غير مسكين لان الله تعالى عده اصناف المستحقين للزكوة فذكر  
 الفقراء والمساكين والرقاب وهم المكاتبون فلو كان المكاتب مسكينا  
 لكان ذكره تكملا لاول ان اسوا حالات المكاتب ان يعجز فبعو دعيه او مع عجزه  
 لا يكون مسكينا مع عدم عجزه اولى واذا لم يكن مسكينا لم يجز دفع الكفارة  
 اليه بخلاف الزكوة لان الزكوة في نص القرآن يجوز صرفها في الرقاب  
 وهم المكاتبون ولان الزكوة قد يتجاوزها الى غير الفقراء وهم الاغنياء من الغار  
 والعاملين عليها والمولاه قلوبهم وغيرهم بخلاف الكفارة لانها منوطه  
 بالمسكنة فقط فلذلك اقتصرت على اطعام الخبز في الكفارة  
 لكل مسكين رطلين ولا يجوز اخراجه في صدقة الفطر والفرق بينهما  
 ان النبي عليه السلام نص على الاجتناس المخرجة في صدقة الفطر ولم يذكر  
 الخبز فيها فلم يجز اخراجه كالمخرج اخراج غيره وفي الكفارة يصح على  
 الاطعام لا على المطعوم واخراج الخبز اطعام فلذلك لا يجوز

95  
 اذا صام بعض الكفارة ثم وطى قبل اتمامها بطل حكم ما مضى ولزمه الاستيناف  
 ولو اطعم بعض المساكين في الكفارة ثم وطى قبل الاخراج لم يطل حكم ما مضى  
 واجزاء اخراج الباقي ذكره القاضي وعلل والفرق بينهما ان الصيام من  
 شرطه التتابع وتقدمه على الوطى بدليل قوله تعالى من قبل ان يتماسا  
 واذا وطى قبل اتمامه بطل حكم ما مضى لبطان التتابع ولتاخر بعضه عن  
 المسيس بخلاف الاطعام فانه ليس من شرطه التتابع ولا تقدمه على  
 المسيس فلذلك لم يطل حكم ما تقدم منه والله اعلم **فصل**  
 اذا وطى المظاهر منها ليلا او نهارا ناسيا قبل اتمام الصوم انقطع التتابع  
 في احدي الروايتين ولو وطى غيرها في هاتين الحالتين لم ينقطع التتابع روايه  
 واحدة والفرق بينهما ان الله تعالى شرط تقدم صيام الشهرين متتابعين  
 على مسيس المظاهر منها فاذا وطىها قبل اتمام صيامها لم تكن المتابعين  
 لانه لم يوجد صيام الشهرين متتابعين قبل مسيسها فلذلك انقطع التتابع  
 ووجب الاستيناف وليس كذلك حكم غير المظاهر لانه لم يمنع من وطى  
 وطىها من اختصاص الكفارة فلذلك لم ينقطع التتابع بوطيها فهو كما لو  
 وطى زوجته او امته ليلا في كفارة القتل او الوطى في شهر رمضان  
**فصل** اذا كفر كفارة الظهار من حنتين مثل ان اعتق نصف رقبة  
 وصام شهرا او اطعم ثلاثين مسكينا وصام شهرا لم يجزه ولو اطعم في كفارة  
 اليمن خمسة مساكين وكسا خمسة اجزاء والفرق بينهما انه اذا اعتق  
 نصف رقبة وصام شهرا او اطعم ثلاثين مسكينا لم يات بالما موريه  
 ولا بالمقصود منه لان المقصود بالعتق تكميل الاحكام للعبد من الحرية  
 الكاملة وغيرها واعتق نصف الرقبة لا يحصل به تكيل الاحكام للعبد  
 والمقصود بالاطعام ان يجي به ستين مسكينا ولم يحصل ذلك باطعام  
 اربعين مسكينا والمقصود بالصيام تكيل العبادة بصيام الشهرين وتكيل



عقوبته بذلك فاذا كفر من جنتين فقد فات ما نزل المشرع عليه والمقصود منه وليس كذلك اذا اطعم الغرض بالجنسين متفقا فمجرد زنا واحد هما على الاخر فذلك لم يجزه وليس كذلك اذا اطعم خمسة مساكين وكسا خمسة لان الغرض المطلوب بالا طعام والكسوة واحد وهو احيا النفس بدفع الجوع وشدة اذى الحر والبرد واذا كان المقصود بهما متفقا فيها اجريا مجري الجنس بين صحة هذا انما كان مقصود الذهب والفضة متفقا الفقير جاز ضم احدهما الى الاخر في الزكاة وجعلناهما كالجنس الواحد حتى جاز الخراج لهما على الاخر كذلك هاهنا فاما الواراد ان يعتق نصف برقة ويكسو خمسة او يطعمهم لم يجزه كالمسئلة قلها هـ

## كتاب القذف واللعان

**فصل** اذا قال لزوجته يا زانية انت طالق قلنا يلزمه الحد وله اسقاطه باللعان ولو قال لها انت طالق قلنا يا زانية يلزمه الحد ولا يمكن له اسقاطه باللعان والفرق بينهما ان المسئلة الاولى قد فاهي زوجة فكان له اسقاط الحد باللعان والثانية قد فاهي اجنبية فلم يكن له اسقاط الحد باللعان كالمقذف غيرها **فصل** اذا قال لاجنبي لست بولد فلانة واسمي امه لم يكن قاذفا لانه ولو قال له لست بولد فلان واسمي امه فقد قذف امه نص عليها والفرق بينهما انه اذا انفاه عن امه عن امه فقد تحقق كذبه لانه من امه قطعا حقيقة وحكما لان الولد اذا انتفى نسبه من امه لمحق بامه واذا تحقق كذبه لم يكن قاذفا كما لو قذف بالزنا من عمر سنة او سنتين فانه لا يكون قاذفا ولا يلزمه الحد لتحقيق كذبه بل يلزمه التعزير لاجل السب فذلك هاهنا وليس كذلك اذا قال لست بولد فلان واسمي اباه لانه لم يتحقق كذبه بل يحتمل ما قال وغيره وجد القذف انما يجب بما يحتمل الصدق والكذب فذلك اقربا **فصل** اذا

قال

اذا قال لزوجته يا زانية فقالت بل انت زاني لزم كل واحد منهما حد القذف لصاحبه ولو قالت انت زاني مني لزمها حد القذف له ولم يلزمه حد القذف لها والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى قذف كل واحد منهما صاحبه ولم يوجد ما يسقط حد القذف عنه فذلك لزم كل واحد منهما الحد بخلاف المسئلة الثانية فانه وجد ما يسقط الحد عن الزوج وهو اقربا للزوجة بالزنا بقولها انت زانية مني فقد اعترفت بالزنا ووصفته بانه زاني منها

فلذلك سقط عنه حد القذف كما لو قالت له صدقت **فصل**

اذا قال لزوجته يا زانية فقالت بك زيت لم يلزمها ولا للزوج حد القذف ولو قالت له انت زاني مني لزمها حد القذف ولم يلزمه والفرق بينهما ان قولها انت زاني مني اعتراف من قولها بالزنا وقذف له بالزنا فيسقط الحد عنها بخلاف قولها انت زانية لزمها الحد ولزمها انما قد فته انها وصفتها بالزنا كما وصفتها بالزنا فهو كما لو قالت له بل انت زاني وليس كذلك قولها بك زيت لانها لم تقذفه بالزنا وانما صدقته في زنا وعينت من زنت فهو كما لو اتت بانقولها زيت بفلان فانه لا يكون قاذفا لفلان بدليل حد شاعر وقول النبي صلى الله عليه وسلم لما اقربا بالزنا فيمن فلو كان تعيينه للزنا قذفا لهما لم يستدعيه النبي صلى الله عليه وسلم للفظ يكون به قاذفا لان القذف محرم والنبي عليه السلام منزه عن ان يدعى الى المحرم وانما لم يلزمها حد الزنا في المسلمين جميعا لانها لم تقربا الزنا الا مرة واحدة وحد الزنا لا يثبت بالاقرار الا اذا تكرر اربع مرات **فصل** اذا قذف زوجته واقام عليها البينة بالزنا فحذف ثم قذفها قذف لم يلزمه حد القذف ولو لم تقم البينة ولكن لاعنها الزوج ولم تدين عن الزوجة ثم قذفها اجنبي لزمه حد القذف والفرق بينهما انه لما قامت البينة عليها بالزنا ثبت الزنا وثبوتها يسقط احصائها واذا سقط الصلح لم يجب الحد بقذفها وليس كذلك اذا لم تقم البينة بل

قال



لا عنها زوجها لانه لم يثبت زناها بلعان زوجها لان لعانه لا يوجب عليها الحد  
 على اصلنا واذ لم يثبت زناها فاحصانها ثابت فوجب الحد على قاذفها كما  
 لو لم يلاعن زوجها **فصل** اذا قال لامرأته زنيت بغير او ثور او حمار  
 لم يجب الحد عليه ولو قال زنيت بناقية او بقرة او بأتان فعليه الحد  
 هذا قياس المذهب في المسلمين جميعا والفرق بينهما انه اضاف فعل  
 الزنا في المسئلة الاولى الى ذكر وانثى ولا يستحيل وجود الجماع من الذكر  
 والانثى فصار بادخال المامريه المشاركة في الفعل لا للبدن وهو الظاهر  
 من الكلام فحلتاه عليه فصارت كقوله جامعك حمار او بغير او ثور ولو قال  
 ذلك لم يلزمه حد كذلك هاهنا وليس كذلك المسئلة الاخرى لانه  
 اضاف فعل الزنا الى اثنين ويستحيل وجود الزنا من اثنين فلم يكن حمله على المشاركة  
 في الفعل والصاق الفعل على المفعول به فحمل على البدل لان الباتد ظل في الكلام  
 للبدن يقال عنت عدي بمائة دينار فصارت كانه قال زنيت بناقية اي زنا  
 بك فلان بناقية او بقرة دفعها اليك عوضا ولو قال ذلك لزمه الحد  
 كما لو قال زنيت بثوب او بدنيار فكذلك هاهنا **فصل** اذا اعترف  
 بالولد ثم نفاه لحقه ولم تنف عنه بلعان ولا غيره ولو اعترف بالرجل ثم نفاه  
 بعد وضعه صح نفيه نص عليه والفرق بينهما ان الولد يصح الاعتراف به  
 ونفيه باللعان فاذا اعترف به ثبت نسبه فاذا نفاه بعد ذلك فقد نفى  
 نسباً ثابتاً فاصح نفيه وليس كذلك الرجل لانه لا يصح نفيه باللعان قبل  
 وضعه فلذلك لم يصح استلحاقه واذ لم يصح استلحاقه صح نفيه **فصل**  
 اذا قال الاب لابنه لست ابني فهو كناية في قدومه في احد الوجهين ولو  
 قال لاجنبي لست بابن فلان واسمي اياه فهو صريح في قدومه وجها واحداً  
 والفرق بينهما ان الاب له ان يورثه والابن لا يورثه اكل ناديب ويغفل له القول  
 الى ان يقول له هذا القول ليرجى ويرده عن ذلك فيكون كلامه محتملاً لذلك

لعمري قاذف صرحا وكان كناية وليس كذلك الاجنبي لانه لا حاجة به الى ذلك  
 فاحتمل قوله غير القذف فلذلك كان قاذفا **فصل** اذا قال لا تسبني  
 لست بولد فلان واسمي اياه ولم يكن الاب قد نفاه باللعان او كان قد نفاه  
 ثم اكذب نفسه واستلحقه فعل القائل حد القذف نص عليه ولو كان قد نفاه  
 باللعان ولم يستلحقه وقال هذا القائل اردت بقولي من زنا لزمه حد  
 القذف وان قال اردت بقولي انك لست بولد لانه نفاه فلا حد عليه  
 والفرق بينهما ان قوله في المسئلة الاولى لا يحتمل الا القذف فلذلك لزمه  
 حد القذف وقوله في المسئلة الثانية يحتمل القذف وغيره فاذا قال لم ارد به  
 القذف و اردت به غيره لم يلزمه حد القذف لان الحد لا يجب مع شبهة والله اعلم  
**كتاب العدل**  
**فصل** اذا قلنا الاقرار الاطهار وطلما وقد بقي من طهرها لحظة  
 احتسب بها قرا فاذا حاضت ثم طهرت ثم حاضت ثم طهرت الطهر الثالث  
 لم يحتسب به قرا ولم ينقض عدتها حتى يكمل طهرها كاملا والفرق بينهما  
 ان الطهر الاول قد تحقق كونه طهرها بكاله فوجب ان يحتسب به طهرها  
 ولا كذلك الطهر الاخير لانه لا يتحقق كونه طهرها الا بكاله مخافة  
 ان يعاودها الدم قبل تمامه فلا يكون طهرها صحيحا فلذلك لم يحتسب به  
 طهرها حتى يتم فاذا تم شرعت في الحيضة بعد تحقق كونه طهرها فاحتسب  
 به **فصل** اذا قلنا الاقرار الاطهار فطلقت من لها عادة بالحيض  
 احتسب بما بقي من طهرها قرا وان قل ولو طلقت الصغيرة التي لم يحض  
 ثم لم يمتد بها الحيض في اثنا عدتها لم يحتسب بماضي من طهرها قبل  
 الحيض قرا والفرق بينهما ان التي لها عادة بالحيض اذا طلقت فعدتها  
 بالاقراء فاحتسب ما مضى من طهرها قرا لانه طهر صحيح متيقن بين حضتين  
 فاحتسب به كما لو طلقت قبل دخولها فيه فاحتسب بالاطهر الذي يلي



بعد حيضها قرا وليس كذلك الصغيرة التي لم تحض لانها اذا اطلقت فعدها  
بالشهوة ولا يثبت من ذوات الاقراء وانما صارت عدتها بالاقراء بوجود  
الحيض فاستأنفها الطهر القابل بعد هذا الدم والاحتساب به لان  
الطهر الذي قبل هذا الدم لا يسمى قرا لان اسم القرا انما ينطلق على طهر صحيح  
مخصوص وهو الطهر الذي يوجد بين حيضتين والله اعلم **فصل**  
اذا قلنا الاقراء الحيض فطلعتها وهي حايض لم تحسب بتلك الحيضة قرا  
واذا قلنا الاقراء الاطهار فطلعتها وهي طاهر احتسب بذلك الطهر قرا والفرق  
بينهما ان قليل الطهر طهر بديل انه لو قال لها وهي حايض اذا ظهرت فانت  
طالق فانها تطلق اذا زات النقا سوا عاودها الدم او لم يعاودها وبديل انه  
اذا زات الطهر في ايام عادة حيضها فانما حكم بطهرها وان عاودها الدم لا  
يلتفت اليه حتى يجي ايامها واذا كان قليل الطهر طهر فقد حصل الاسم  
فاحتسب به قرا وليس كذلك قليل الحيض لانه لا يكون حيضا بديل انه  
لو قال لها وهي طاهر اذا حضت فانت طالق فانما لا يحكم بطلاقها حتى ينقطع  
الدم اقل مدة الحيض فلو انقطع للدوز ذلك وانصل الانقطاع للدون  
خمس عشرة يوما او ثلثة عشر يوما في رواية فان الطلاق لا يقع لان الحيض  
لم يوجد فدل على ان قليل الحيض لا يكون حضا فلذلك لم تحسب بتلك  
الحيضة قرا **فصل** اذا اتفق الزوجان على وقت الطلاق واختلفا  
في وقت وضع الحمل بان اتفقا انه طلقها يوم الجمعة وقالت الزوجة  
وضعت حملي يوم السبت فانقضت به علي ولارجعة لك علي وقال  
الزوج بل وضعت حملك يوم الخميس قبل طلاقي فعليك العدة بالاقرار  
ولي عليك الرجعة ولا يثبت بالقول قول الزوجة ولو اتفقا على وقت الوضع  
واختلفا في وقت الطلاق بان اتفقا انها وضعت يوم الجمعة وقال الزوج  
طلقتك يوم السبت بعد وضعك الحمل فعليك العدة بالاقرار وقالت

هي بل طلقتني يوم الخميس قبل وضعي للحمل فانقضت عدتي بوضعي حملي ولا رجعة  
لك علي ولا يثبت بالقول قول الزوج والفرق بينهما ان وضع الحمل فعل الزوجة  
فاذا اختلفا فيه ولا يثبت بالقول فيه قولها لانها اعلم بفعلها وليس كذلك  
الطلاق لانه فعل من افعال الزوج فاذا اختلفا فيه ولا يثبت بالقول  
فيه قوله لانه اعلم بفعله وفرق آخر وهو ان القول في الدعاء يقر من  
الظاهر معه وفي المسئلة الاولى ادعى الزوج انها وضعت يوم الخميس وانكرت  
وادعت انها وضعت يوم السبت بعد ذلك فالظاهر مع الزوجة  
لان الاصل عدم الوضع فدعي عدمه الظاهر معه ومدعي وجوده يحتاج  
الى دليل فلذلك كان القول قول الزوجة مع عدم بينة الزوج وفي المسئلة  
الثانية ادعت الزوجة انه طلقها يوم الخميس وانكر الزوج ذلك وقال ما  
طلقتها الا يوم السبت بعد ذلك فالظاهر معه لان الاصل عدم الطلاق  
فدعي وجوده يحتاج الى دليل فلذلك كان القول قول الزوج مع عدم بينة  
الزوجة **فصل** اذا اطلق زوجه طلاقا رجعيا ولم يرجعها حتى ابانها  
بنت علي عدتها رواية واحدة ولو راجعها ثم ابانها قبل ان يدخلها استأنفت  
العدة في احدي الروايتين والفرق بينهما ان الطلاق الثلث لا يوجب اكثر من ثلثة  
اقراء اذا وقع دفعة واحدة فكذلك اذا وقع متفرقا وليس كذلك  
اذا ارجعها ثم طلقها لان الرجعة رمت الشعث وسدت الثمة الواقعة  
فهاد النكاح كالذي كان فكانه لم يقع فيه طلاق ولا رجعة فاذا  
طلقها بعد هذا كان طلاقا في زوجية لم يسبقها طلاق فلها  
استأنفت **فصل** اذا قلنا لا يجوز لزوجة المفقود ان تتزوج  
قتر زوجه ثم قدم زوجها ومات فعليها عدة الوفاة لا احتساب بها الا  
بعد ان يفرق بينهما وبين الثاني لانها فراش للثاني ولو مات الثاني قبل الاول  
احتسب بالاول عدتها منه عقيب موته ومع انها فراش الاول والفرق



بينهما انها اذا كانت مع الثاني امكن ان يفرق بينهما فلم يفرق لاصح اعتدادها  
 عن الاول لانها فراش الثاني وليس كذلك اذا مات الثاني اولاً لانه لا  
 يمكن ان يفرق بينهما وبين الزوج الاول لتعدد من الثاني فلذلك اعتدت  
 عن الثاني عقيب موته مع بقا زوجة الاول **فصل** كل استبراء حرم  
 الوطى فانه حرم دواعيه كالقبلة والممس لشهوة والوطى دون الفرج الا  
 استبراء المسببة والفرق بينهما ان اكثر ما يقدر في ذلك ان يكون حاملاً  
 وحمل المسببة ملكه فلا يخرجها عن ملكه بخلاف غير المسببة فانها وان كانت  
 حاملاً فتكون ام ولد له جرمة وذلك تحرم الوطى ودواعيه **فصل**  
 اذا ملكك جارية بالبيع فحاصت في يد البائع قبل قبضها لم يحصل الاستبراء  
 بذلك في اخدي الراويين ولو ملكها بالارث وهو غائب فحاصت قبل  
 قدومه وقبل قبضها حصل الاستبراء بذلك والفرق بينهما ان المشتراة عالم  
 يقبضها كالباقية على ملك بايعها ولهذا تكون من ضمانه بخلاف الموروثة  
 فانها دخلت في ملكه وقبضه حكماً فصارت كالمقبوضة **فصل**  
 اذا وطى الرجل زوجته ثم طلقها ثم اتت بولد لاكثر مدة الحمل وقبل انقبض  
 عدتها لحقه نسبه ولو وطى امه ثم استبرأها غيبه ثم اتت بولد ولم يتبرأ  
 بوطيها بعد الاستبراء سنة اشهر لم يلحقه نسبه والفرق بينهما ان ولد الامه  
 لا يلحق السيد بمجرد الامكان حتى ينضم اليه معنى اخر وهو الوطى فاذا استبرأها  
 زال حكم الوطى وبقي مجرد الامكان فلم يلحق به كالوالت بولد قبل ان يتبرأ  
 بوطيها التنا وليس كذلك ولد الزوجة لانه يلحق الزوج بمجرد الامكان  
 من غير وطى الزوج ومن غير اعترافه به والامكان موجود في هذه المدة  
 فلذلك لحقه نسبه كالولم يطلق لان الرجعية في حكم الزوجات **فصل**  
 اذا اعتدت الصغيرة بالشهور ثم حاصت بعد كمال عدتها وقبل ان يتزوج  
 لم يلزمها ان تعتد بالاقراء ولو ارتفع حيض المطلقه بسبب لا قبل ان يتزوج

غالب

غالب مدة الحمل او اكثرها ثم اعتدت بالشهور ثم رأت دم حيضها بعد كمال  
 عدتها بالشهور وقبل ان يتزوج لزمها ان تعتد بالاقراء والفرق بينهما ان الشهور  
 في حق من ارتفع حيضها يدعي الاقراء وانما حكمها بانقبض عدتها من طريق الاستدلال  
 وقد يفتن بمعاودة الدم انها كانت من ذوات الاقراء فلذلك لم تعتد بالبدل  
 وليس كذلك الصغيرة التي لم تحض لان الشهور ليست في حقها بدل  
 عن الاقراء وانما هي اصل فلذلك اعتد بها

## كتاب الرضاع

**فصل** اذا كان لرجل زوجة صغيرة فارضعتها زوجة ابيه بلبس  
 ثياب لها فحملها من ابيه الرضاع المحرم انفسخ نكاحها وان كان رضاعها  
 بلبس غير ابيه لم ينفسخ النكاح والفرق بينهما انه اذا كان للبلن من ابيه صار  
 اخته من ابيه من الرضاع فحرمت عليه كاخته من امه وليس كذلك  
 اذا كان للبلن من غير ابيه لان المرضعة لا تصير اختاً لغير ابيه ولا من امه  
 بل تكون بنتاً لزوج ابيه ولبن ثاب لبنا فحملها منه دون ابيه وبنت زوجة  
 ابيه من غير ابيه مباح له ان يتزوجها فلذلك لم ينفسخ نكاحها **فصل**  
 اذا ارضعت ام زوجته زوجة له اخرى صغيرة في حال حياة زوجته  
 بنت المرضعة انفسخ نكاح الزوجتين جميعاً وان ارضعتها زوجة بنت المرضعة  
 ميتة او باين منه منقضية العدة لم ينفسخ نكاح الطفلة والفرق بينهما  
 ان مرضاها تصير الطفلة بنتاً للمرضعة فتجتمع في زوجته اختان فلذلك  
 انفسخ نكاحها وليس كذلك اذا كانت الزوجة بنت المرضعة ميتة او بايناً  
 منه منقضية العدة لانه لم تجتمع في زوجته اختان وانما صارت زوجته  
 بنت حماته وبنت حماته يجوز ان يتزوجها اذا لم تكن في زوجته اخت لها  
 فلذلك لم ينفسخ نكاحها **فصل** اذا ادعت امرأة ان زوجها اخوها  
 من الرضاعة فانكر فشهدت امرأة ثقة انها ارضعتها او انها شاهدت

بعد  
ثان



فلانة ترضعها قبلت شهادتها و فرق بينهما ولو ادعت الزوجة ان زوجها اقر  
انه اخوها من الرضاعة فانكر الزوج فشهدت امرأة ثقة انه اقرب ذلك لم  
يقبل شهادتها والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى شهدت بالرضاع وهو مما  
يقبل شهادتها فيه على الانفراد فلذلك قبلت شهادتها فيه بخلاف  
المسئلة الثانية فانها شهدت على الاقرار وذلك مما لا يقبل شهادتها فيه  
على ما نوضحه في باب الشهادات ان شاء الله تعالى **فصل** اذا استبرا  
ام ولد وزوجها وهي ترضع من لبن ولد بصبي حر فارضعت بذلك اللبن  
لم تحرم على سيدها التحريم الموبد ولو كان اعتقها وزوجها بالصبي الحر  
فارضعت حرمت على سيدها على التايد والفرق بينهما انه لما اعتقها  
وزوجها فارضعت زوجها صار زوجها ابنا لسيدها وصارت حليلة  
انه حرمت عليه على التايد وليس كذلك اذا زوجها قبل ان يعتقها  
لانه لم يصح نكاحها بالصبي الحر لان ام الولد بمنزلة الامة القن لا يصح  
العقد عليها لحرمان بشرطين عدم الطول وخوف العنت وذلك لعدم  
في حق الطفل فاذا لم يصح نكاح الصبي الحر لم تصر من حلال ابنا فلذلك  
لم تحرم على سيدها برضاعها للطفل **فصل** اذا ارضعت زوجة  
رجل زوجة له اخري لزمها نصف مهرها المسمى ولو ارضعت جارية له  
صغيرة لم يلزمها شي والفرق بينهما ان بارضاعها لزوجه قد اجته الي  
غرامة نصف المهر وقد كان يعرض ان لا يلزمه بان تحدث الفارقة بسبب  
من جهة الزوجة الصغيرة بان تدواهي فتشرب من لبن زوجته الكبيرة  
وهي نائمة او ترتد عند بلوغها قبل الدخول بها او غير ذلك فلا يلزمه  
شي فقد قررت عليه نصف الصداق والزمته اياه فصارت بكونها  
الجمعة الى ذلك كالشهود بالطلاق قبل الدخول اذا رجعوا عن شهادتهم  
فان الزوج يلزمه نصف الصداق ويرجع بذلك على الشهود لانهم الجوه الي

معيرو

غرامة

غرامة ذلك كذلك هاهنا وليس كذلك اذا ارضعت جارية لها  
لا يلزمه بذلك غرما ولا اتلفت عليه شي من قيمتها فان قيمتها لم تنقص  
بذلك مما كانت بدليل انه لو اشترى امة فبانت محرمة عليه برضاع او  
مصاهرة لم يكن له ردها بالبيع لان قيمتها لا تنقص بذلك وكذلك لو اشترى  
جارية رضية فاسترضعها المشتري ام البايع ثم وجد بها عيبا كان له  
ردها بالبيع ولم يكن تحررها بالرضاع على البايع عيبا يمنع الرد لان قيمتها لم تنقص  
بذلك فلذلك في مسلتنا لم تنقص قيمتها وضمانها ضمان القيمة لا ضمان  
اباحة وتحريم فلذلك لم يلزم مرضعتها غرم **فصل** اذا كان لرجل  
خمس امهات اولادهن لبن فارضعن طفلا لكل واحدة منهن رضة وقلنا  
لا يثبت التحريم برضعة واحدة لم يصروا ولد الواحدة منهن ويصير السيد ابنا له  
ذكر ابن حامد والفرق بينهما ان حرمة الرضاع تنتشر الى الرجل الذي اللبن  
منه كما تنتشر الى المرأة المرضعة فتصير المرضعة ام المرتضع ويصير الرجل اياه  
اذا ارتضع خمس رضعات ولا غلة لصيرورة الرجل ابنا له الا كون اللبن منه  
ولا تأثير لكونه من امرأة واحدة فذلك اذا كان اللبن منه والمرضعات  
جماعة لانه قد اكمل في حق الرجل خمس رضعات بشرها المرتضع من لينة فانتشر  
الحرمة بينهما كما لو كانت المرضعة واحدة يوضح ذلك انه لو ارضعت  
كل واحدة منهن صبيا واحدا خمس رضعات صار جميع الصبيان ابنا للرجل  
فدل على انه لا فرق بين كون الرضاع المحرم من واحدة من او من جماعة من  
وليس كذلك المرضعات لانه اكمل في حق واحدة من الرضاع المحرم  
فلم يثبت الامومة وثبتت الابوة كما لو ولدت كل واحدة منهن ولذا من هذا  
الرجل قاته اب لجميع الاولاد وليست كل واحدة منهن اما لجميع الاولاد  
فاذا ثبت ان الرجل يصير ابنا للطفل المرتضع فلو كان لامرأة خمس بنات  
فارضعن طفلا لكل واحدة منهن رضة وقلنا لا يثبت التحريم الا خمس رضعات



لم تصر واحدة منهن اما للطفل ولا تصير امهن جدة له بخلاف المسئلة قبلها  
 والفرق بينهما ان الجدودة فرع الامومة لانها لا تثبت الجدودة الا بثبوت الامومة  
 ولم تثبت الامومة بين الطفل وبين المرضعات فلذلك لم تثبت الجدوة  
 بخلاف المسئلة قبلها فان الابوة ليست فرع الامومة وانما الابوة اصل  
 بنفسيها تثبت الرضاع كما تثبت الامومة بدليل انه اذا كان المرتضع بنتا  
 يقال تحرم عليه بعله لونهما بنته لا بكونها بنت زوجته **فصل** اذا  
 كان لرجل زوجتان صغيرتان مرضعتان وزوجتان كبيرتان لم يدخل بوطء  
 منها فارضعت كل واحدة من الكبيرتين واحدة من الصغيرتين الرضاع  
 المحرم انفسه نكاح الجميع وحرمتا الكبيرتان عليه ابدا ولو ارضعتهم  
 احدي الكبيرتين واحدة بعد واحدة ثم ارضعتها الكبيرة الاخرى على  
 ذلك الترتيب انفسه نكاح الصغيرة المرضعة او لا ولم ينفسخ نكاح  
 الصغيرة المرضعة اخيرا والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى لما ارضعت  
 كبيرة صغيرة صارت الكبيرة اما للصغيرة والصغيرة بنتا للكبير فلذلك  
 انفسه نكاحها لاجتماع الام وينتهي في نكاح واحد وكذلك لما ارضعت  
 الكبيرة الاخرى الصغيرة الاخرى فاما المسئلة الاخرى فلما ارضعت  
 الكبيرة الاولى الصغيرة الاولى انفسه نكاحها لما ذكرنا فلما ارضعت الصغيرة  
 الاخرى ارضعتها والكبيرة باين من زوجها فلم يجتمع معها في عقد النكاح  
 فلذلك لم ينفسخ نكاح الصغيرة الاخرى فلما ارضعتها الكبيرة الاخرى  
 على ذلك الترتيب ارضعت الاولى فصارت امها وامها بالنسبة  
 محرمات فلذلك انفسه نكاحها فلما ارضعت الصغيرة الاخرى  
 ارضعتها والكبيرة باين من زوجها فلم يجتمع في النكاح ام وبناتها فلذلك  
 لم ينفسخ نكاح الصغيرة المرضعة اخيرا لان اكثر ما فيها لها من النكاح  
 يدخل بها وتلك غير محرمة عليه فافترقا **فصل** اذا ارضعت

وصبيته من اجنية منها الرضاع المحرم جاز للصبي ان يتزوج بام الصبيته اليه  
 ولدتها ولم يحزله ان يتزوج بامها التي ارضعتها والفرق بينهما ان امها التي  
 ولدتها ليس بنته وبينها سبب يقتضي التحريم لان غاية ما بينهما انها ام اخته  
 من الرضاعة وليست امه وتلك غير محرمة عليه بدليل انه لو ارضعت  
 اخته من نسب او رضاع من امرأة لم ير نضع منها هو فانه لا يحرم عليه  
 تلك المرأة برضاع اخته منها لذلك ها هنا وليس كذلك امرها  
 اليه ارضعتها لانها ارضعت الصبي فحرمت عليه لكونها امه لا بعله لكونها  
 ام اخته وامه من الرضاعة محرمة عليه سواء كانت ام اخت له او لم تكن والله اعلم

**كتاب النفقات**

**فصل** يلزم المكاتب نفقة وله من امته ولا يلزمه نفقة وله من زوجته  
 حرة كانت الزوجة او امه والفرق بينهما ان وله من زوجته الامه مملوك  
 لمسيدها فنفقته يلزم سيده ولم يلزم المكاتب ان تنفق على مملوك غيره  
 وولده من زوجته الحرة ونفقة الاقارب تجب على سبيل المواساة وليس  
 المكاتب من اهل المواساة بدليل انه لا يجب عليه زلوة ماله فلذلك لا يلزمه  
 نفقة وله الحرة وتكون نفقته على امه لانها من اهل المواساة وليس كذلك  
 وله من امته لان حكمه حكم نفسه فيلزمه نفقته كما يلزم نفقة نفسه لانه  
 ان اعتق الاب عتق ابنه بعقده وان عجز ورق كان ابنه مملوكا لسيده فيكون  
 قد انفق مال سيده على عبده مملوك سيده وذلك جائز **فصل** اذا  
 دفع الى زوجة نفقة سنة ثم بانت منه او ماتت فله الرجوع عليها  
 بقسط ما بقي من المدة في احدي الروايتين ولو دفع اليها كسوة سنة ثم بانت  
 منه فليس له ان يرجع بقسط ما بقي من المدة رواية واحدة والفرق بينهما  
 ان الكسوة اجلة لها باستحقاق بدليل انه لو امتنع من تسليمها استحققت  
 المطالبة بها وانما اذا اقصتها باستحقاق لم يكن له الرجوع بشئ منها كماله



قبضتها عن مدة سالفة وكفقة اليوم اذا اسلمها اليها ثم ايانها في اثنا النهار  
وليس كذلك ما زاد على نفقة اليوم لانها قبضته بغير استحقاق وبديل  
انه لو امتنع من تسليمه لم يكن لها مطالبة به فاذا قبضته بغير استحقاق  
لزمها رده **فصل** اذا اختلف الزوجان في قبض النفقة والصداق  
بعد ان تسلم الزوج الزوجة نظرا فان كانت حرة فالخصومة معها فيهما  
جميعا وان كانت امة فالخصومة معها في النفقة ومع سيدها في الصداق  
والفرق بينهما ان الخصومة تكون مع المستحق لما يخص فيه والحر مستحقة  
للهر والنفقة وليس كذلك الامة لانها لا تستحق المهر بل يستحقه سيدها  
دونها فلذلك كانت الخصومة معها دونها وهي مستحقة النفقة دون سيدها  
فلذلك كانت الخصومة معها دونها **فصل** اذا ارتدت الزوجة  
بعد الدخول بها وقتل نفق الفرقة على نقض العدة ثم غاب زوجها قبل عودها  
الى الاسلام ثم عادت الى الاسلام في العدة وهو غائب استحققت النفقة  
من حين عودها الى الاسلام ولو نشرت فغاب زوجها فعادت الى بيته  
وطاعته وهو غائب لم يستحق النفقة حتى تكذب اليه بذلك ليعود هو  
او وكيله لقبضا والفرق بينهما ان الذي سقطت به نفقة المرتدة هو  
الردة باسلامها قد زال علة سقوط نفقتها فلذلك عادت مع بقا سبب  
وجوبها وهو الزوجية وعلة سقوط نفقة الناشئ خروجها عن قصة الزوج  
وطاعته فلذلك لم تستحق النفقة حتى تعود الى قبضه **فصل** اذا  
اعتسر نفقة زوجته الامة فالخيار في فسخ نكاحها بالاعسار لسيدها  
دونها ولو وجدت بالزوج عيبا فالخيار في فسخ النكاح بالعب لها دون  
سيدها والفرق بينهما ان حق النفقة يعود الى سيدها فلذلك كان خيار  
الفسخ له دونها وليس كذلك العيب لان اثره في الاستمتاع ويضر بها  
دون سيدها فلذلك كان خيار الفسخ لها دونه لان الحق لها دون سيدتها

فصل

**ق** **فصل** اذا اعسر نفقة زوجته فلها الخيار في فسخ النكاح ولو امتنع من الانفا  
عليها مع قدرته على الانفاق اجبر الحاكم فان ابي حنيفة ابدأ حتى تنفق ولم يثبت  
لها الخيار في فسخ النكاح بامتناعه والفرق بينهما ان الخيار يثبت لغيره يكون  
في ذمته وهو الاعسار كما قلنا في المغلس بالثمن فامتناعه من الانفاق  
ليس يعيب في ذمته كما لو اشترى اموال الناس وما طل بمثلها مع قدرته على الثمن  
فانه يحسبه حتى توفي الاثمان ولا يكون له الخيار في فسخ البعوض كذلك هاهنا  
**فصل** اذا كان لرجل على زوجته دين فادان بحسب به عليها من  
نفقتها فله ذلك ان كانت موسرة وليس له ذلك اذا كانت معسرة والفرق  
بينهما ان الموسرة يلزمها قضا دينها فلزوجهها مطالبتها بدينه فلذلك كان له  
ان يحسب بنفقتها منه وليس كذلك المعسرة لان المعسرة لا يلزمها قضا  
دينها في حال عسرتها لان قضا الدين لا يجب الا في الفاضل عن القوت وهذه  
لا يفضل عن قوتها شيء فلذلك لم يلزمها ان يحسب بنفقتها من دين زوجها  
عليها **فصل** اذا سكنت المطلقة في عدتها ارا نكاحها او بكرى بغير اذن  
الزوج في اكثرها لم يرجع عليه باجرتها ولو مضت عليها مدة وهي ممكنة  
في نفسها ولم تنفق عليها استحققت النفقة والفرق بينهما ان السكنى لتحصيل  
ما الزوج فاذا لم يحصله حيث يختار المطلق لم يستحق شيئا وليس كذلك  
النفقة فانها تجب بالتمكين من الاستمتاع وقد وجد ذلك وانما تركه  
الزوج باختياره فهو كما لو سلم المجر الدار المستأجرة فلم يسكنها المستأجر  
**فصل** اذا مضت مدة ولم ينفق فيها على زوجته فلها نفقتها ولو  
مضت مدة ولم ينفق فيها على قريبه الفقير لم يستحق نفقته لما مضى والفرق  
بينهما ان نفقة القريب مواساة بدليل انها لا يجب الا مع العنا فلذلك  
سقطت مضى الزمان بخلاف نفقة الزوجة فانها عوض في مقابلة تسليمها  
نفسها في حال الزوجية فلذلك لم تسقط مضى الزمان كاثان المتبايعات



والاجرة **فصل** اذا رضيت زوجة المعسر بالمقام معه بلا نفقة وهي  
حرة فلها ذلك ولو كانت امة لم يكن لها ذلك والفرق بينهما ان الحق في النفقة  
لها فلذلك سقطت باختيارها بخلاف الامة فان الحق ليس لها دونها  
لان نفقتها تلزمه مع عسرة زوجها فلذلك لم تسقط الا برضاه ولم يعتبر  
رضاهما **فصل** يجب نفقة الزوجة مع الاعسار ولا يجب نفقة  
الاقارب مع الاعسار والفرق بينهما ان نفقة الزوجة انما يجب بازاتسليم  
النفس بدليل انها لو نشزت لم تستحق ما كان وجوبه بازاتسليم لاعلى وجه  
البر والصلة لا يختلف باليسار والاعسار كالتمتع في البيع واما سائر الاقارب  
فانما يجب نفقتهم على سبيل المواساة والبر والصلة فلا يخاطب بذلك  
لعدم الامكان **فصل** اذا اخذت المرأة نفقة شهر فلم تنفقها حتى  
جا الشهر الثاني وهي معها فلها المطالبة بنفقة الشهر الثاني ولو دفع الى بعض  
اقاربه نفقة شهر فلم تنفقها حتى جا الشهر الثاني وهي معه لم يستحق المطالبة  
بنفقة الشهر الثاني والفرق بينهما ان نفقة الزوجة تجب مع غناها وفقها  
فلذلك استحققت عليه نفقة الشهر الثاني مع استغناها بنفقة الشهر  
الاول بخلاف نفقة الاقارب فانها لا تجب مع الغنا وقد حصل له الغنا  
في الشهر الثاني بمأمنه من نفقة الشهر الاول فلذلك لم يستحق نفقة الشهر  
الثاني كما لو كان غنيا بغير هذه النفقة **فصل** اذا منعت نفسها لتقبض  
صداقها فلها النفقة ولو منعت نفسها بعد قبض صداقها فلا نفقة لها  
والفرق بينهما ان منعها لنفسها لتقبض صداقها منع حق فلا تسقط نفقتها  
كالمنع لاجل الحيض وليس كذلك منعها بعد قبض صداقها لانه منع يفرق  
لانه يلزمها التسليم بعد قبض صداقها فاذا منعت فقد تعدت في منع المعقود  
عليه فجاز ان يمنع ما اياها من البدل كالباع اذا امتنع من تسليم المبيع  
جاز منعه من تسليم الثمن فلذلك لها هنا وقرق اخر وهو انما نقول

عدم

عدم التسليم المستفاد به بالعقد من الناشئ فلا تستحق النفقة كما لو كانت صغيرة  
واما اذا منعت لاجل قبض مهرها فلم يعد التسليم لان المرأة تقول سلم المهر لاسلم  
البضع فالعجز عن الاستيفاء جاز من قبله حيث عجز عن استيفاء المنافع لا يسقط  
النفقة عنه بدليل ما لو كان مريضا او غنيا او صغيرا لا يطامثله **فصل**  
اذا اعتدت زوجة المفقود عدة الوفاة بعد المدة التي تربصتها فلها النفقة  
مدة عدتها من مال زوجها والمتوفى عنها زوجها لا تستحق نفقة من تركته مدة  
عدتها والفرق بينهما ان عدة المتوفى عنها زوجها عدة متيقنة فلم تستحق فيها النفقة  
بخلاف عدة زوجة المفقود لانها عدة غير متيقنة والله اعلم **فصل**  
اذا تزوج كيرة فمضت وصارت على صفة لا يمكنه الاستمتاع بها فعليه نفقتها  
ولو تزوج طفلة لا يمكنه وطئها لم يلزمه نفقتها والفرق بينهما على ما ذكره  
القاضي في المجرى ان الطفلة لم تخلق فيها الاستمتاع ولهذا لا يجب تسليم اليه  
اذا طلبها ولا يلزمه قبضها اذا اطلبه به بذلك لانه لا يملك رقبته وانما يملك  
الاستمتاع بها وذلك لم تخلق فيها فلذلك لم يجب ما في مقابلته وهو النفقة  
وليس كذلك الكيرة اذا مرضت لان الاستمتاع قد خلق فيها وانما منع  
منه مانع وهو مرضها فهو كالحيض فانه لا يمنع نفقتها كذلك ها هنا **فصل**  
اذا كانت الزوجة صغيرة لا يوطئ مثلها ولا نفقة لها ولو كان الزوج صغيرا  
لا يطامثله والزوجة بوطئ مثلها فلها النفقة والفرق بينهما ان الطفلة لم تخلق  
فيها الاستمتاع ولهذا لا يجب تسليم اليه اذا طلبها ولا يلزمه قبضها اذا  
طلبه بذلك لانه لا يملك رقبته وانما يملك الاستمتاع بها وذلك لم يخلق  
فيها فلذلك لم يجب ما في مقابلته وهو النفقة واما اذا كانت كبيرة  
والزوج صغير لا يطامثله فلها النفقة لانه قد وجد من جهة التسليم  
الذي يملأ الاستمتاع به وانما تعدد الاستيفاء من جهة الزوج فهو كالوئام  
نفسها اليه وهو كبير فزرب منها او كان غنيا او مجبوا او جسيما



لا يقدر على الوطى فانها تستحق النفقة لوجود التسليم المستفاد به كذلك ها هنا  
**فصل** لا يجب نفقة الاقارب مع اختلاف الدين وفي عموم النسب خاصة  
 وعلية اخرى لا يجب مع اختلاف الدين والفرق بينهما على احدي الروايتين  
 ان نفقة الاقارب ما عدا عمودي النسب يجب بعملة التوارث بدليل قوله  
 سبحانه وتعالى وعلى الموارث مثل ذلك وبدليل انها لا يجب الا على من يرث  
 وانما يجب على قدر الثلث وان كان كذلك فلا ميراث مع اختلاف الدين  
 فلذلك لا يجب النفقة وليس كذلك عمود النسب لان نفقته لم يجب  
 بعملة التوارث لان الله تعالى قال وعلى المولود له زوجه وكسوته بالمعروف  
 فاوجب نفقة الاولاد على والديهم لا بعملة الارث بل بمجرد كونه والد او هذا  
 موجود مع اختلاف الدين يجب ان يجب النفقة وكذلك الولد او صباه  
 الله تعالى ومعناه الامر له بالاحسان الى ابويه وان جاهداه على ان يشركا  
 به فلا يطعهما ويصاحبهما مع ذلك في الدنيا بالمعروف ومن الاحسان اليهما  
 ومصاحبتهما بالمعروف ان تنفق عليهما مع حاجتهما الى ذلك فلذلك اخرج عموم  
 النسب من عموم نفقة الاقارب وخالقهم في استحقاق النفقة مع اختلاف  
 الدين **فصل** اذا سافرت المرأة باذن زوجها في حاجة لها اما للحج  
 او لزيارة بعض اهلها او للفرجة او للتجارة فلا نفقة لها ولا قسم وان  
 سافرت في حاجة لزوجها باذنه او امرها بانقله من بلد الى بلد فهي على حقها  
 من النفقة والقسم يقضى لحقها مدة غيبتها عنه والفرق بينهما انه اذا سافرت  
 في غير حاجة الزوج وان كان باذنه الا انها في مدة سفرها مانعة له من الاستمتاع  
 بها فلم يجب لها في تلك الحال نفقة كالولم ياذن لها فان قيل فانما يراى ان  
 الزوج لها قلنا نأثره ان لا يكون سفرها عصيانا ونشورا محض الاستتاده  
 الا اذن الزوج وليس من فوائده بقا حقها من النفقة والقسم والنفقة ولها  
 اذا شخصها الزوج بان نفقدها في حاجة اليه فنفقها مسئلة الى الزوج من غير

لعل

مع

منع من جهتها وانما هو فوت على نفسه الاستمتاع بها فهو كالسافر هو عنها  
 فان نفقتها لا تسقط بقوات استمتاعه بها بسفره كذلك في مسئلتنا والله اعلم  
**كتاب الجنايات**  
**فصل** اذا اشترك في القتل عامدا ومخبطا لم يجب القصاص على  
 العامد في اصح الروايتين ولو اشترك فيه اجنبى وابو المقتول عدا وجب  
 القصاص على شركه الاب في اصح الروايتين والفرق بينهما ان في المسئلة  
 الاولى لم تمحض القتل عدا فلذلك لم يكن موجبا للقصاص كعدا الخطا  
 بخلاف المسئلة الثانية فان القتل عدا محض من كل واحد منهما فاوجب القصاص  
 ثم سقط عن الاب المعنى بخصه قائم به وهو الابوة لا تعلق له بالقتل فلم يسقط  
 به القصاص عن شركه كما لو كانا اجنبيين فعفا المقتول عن احدهما دون الآخر  
 فانه يسقط القصاص عن المعفوع عنه دون شركه كذلك ها هنا **فصل**  
 لا يقتل والد بولده رواية واحدة ويقتل الولد كل واحد من ابويه في اصح  
 الروايتين والفرق بينهما ان القصاص شرع زجرا وردعا عن القتل بدليل  
 قوله تعالى ولكم في القصاص حياة لانه اذا علم الانسان انه اذا قتل قتل  
 امسك عن القتل فيحيا هو ومن هم يقتله وكذلك قالت العرب القتل  
 انفى للقتل وقال الشاعر

تشفك الدما يا جارتى تحقن الدما وبالقتل تنحو كل نفس من القتل  
 فاذا ثبت ان القصاص شرع زجرا وردعا عن القتل ففي الوالد من الحياة  
 والشفقة على ولده طبعاما يزرعه عن قتل ولده فانفى الشرع بالزاجر  
 المطيع عن الزاجر الشرعي لانه اذا يكتفى بالزواج الطبيعية عن الزاجر  
 الشرعية بدليل انه شرع الحد شرب الخمر زجرا عن شرها حيث لم يكن زاجر  
 لطبعي يزرع شرها ولم يشرع الحد شرب البول لان هناك زاجرا طبعيا يزرع  
 عن شرها لان الطباع يزرع عن شرب البول فاكفى بالزاجر الطبعي عن الزاجر

ح



الشريعي كذلك في سلبنا وليس كذلك الولد لانه ليس فيه من الشفقة والحنو  
على والده ما يزرجه عن قتله بذليل قوله سبحانه وتعالى ان من ازاكم اولاكم  
عدوا لكم فاخذوه فامروا بالحد منهم ومن المحذور اقامهم على القتل وبذليل  
ان الله تعالى امر الولد بالاحسان الى ابويه ونهى عن ان يقول لهما اف تنبيها  
على ما زاد على اف من الضرب وغيره لعلمه ان الولد يقدم على ذلك ولم يوص  
الوالد بشئ من ذلك في حق ولده الا كفاهما فطره الله تعالى عليه من الحنو  
والشفقة على ولده فبان الفرق بينهما بما ذكرنا وايضا فان الولد بعد قدفه  
لا يسه ولا يحد الاب بقذف ابنه فلكذلك الحكم في القصاص لان القصاص  
شرع لحقن الدماء وحده القذف شرع لصيانة الاعراض فكما يحد الولد  
بقذف والده يقتل بقتله وكما لا يحد الولد بقذف ولده لا يقتل بقتله  
**فصل** اذا قتل ذمي مسلما ثم اسلم قتل به ولو قتل حرى مسلما ثم اسلم  
لم يقتل به والفرق بينهما ان الذمي التزم جري احكامنا عليه ومن احكامنا  
وجوب القصاص بذليل انه يجب عليه القصاص قبل اسلامه فلذلك  
لم يسقط باسلامه كالدية وليس كذلك الحرى لانه لم يلتزم جري  
احكامنا عليه فلذلك لم يلزمه القصاص كما لو قتله في المحاربة وكما لا يلزمه  
الدية لو طلبها والى المقتول **فصل** اذا ادعى رجلان نسب لقيط ولا  
بينة لواحد منهما او تساويا في البينة واشكل على القافة او لم يكن قافة  
فقتلاه قبل بلوغه فلا قود على واحد منهما لان كل واحد منهما محتمل ان يكون  
هو الاب ولو كان قد رجح احدهما عن اعترافه بنسبه واقام الاخر على  
اعترافه بنسبه ثبتت نسبه من المعترف به وانتفى عن المنكر فيسقط  
القود عن الاب ويكون عليه نصف الدية لو رثته المقتول واما المنكر  
الراجع عن دعواه فهو اجنبى شارك الاب في قتل ولده فلم يمه القود ولو  
انت امرأة بولد على فراش رجلين فان طلقا احدهما طلقا فوجها الاخر

في عدتها

في عدتها وانت بالولد لا قل من اربع سنين من طلاق الاول ولا اكثر من ستة  
اشهر من وطى الثاني وعرض الولد على القافة فاشكل عليهم او لم يكن قافة  
فقتلاه قبل ثبوت نسبه من احدهما فلا قود على واحد منهما لان كل واحد  
منهما محتمل ان يكون هو الاب ولو كان قد رجح احدهما دون الاخر لم يقبل  
حجوده ولم يقتل واحد منهما والفرق بين المسلمين ما ذكره القاضي في  
المجرد ان في المسئلة الاولى كان سبب ثبوت النسب بالاعتراف  
فسقط بالاعتراف انه لا اخر للمعترف بنسبه دون رجوعه محتمل  
الصحة ولا معارض لرجوعه فلذلك قبل رجوعه وقيل به وفي المسئلة  
الثانية ثبوت النسب بالفراش فاذا وجد احدهما انه ابوه لم ينزل الفراش  
نحوه فلذلك لم يقبل منه حجوده ولم يجب القصاص على احدهما  
**فصل** اذا قتل زوجته ولها ابن منه وابن من غيره لم يكن لابنها من غيره  
ان ينقص منه ولو قذفها فطالبت بحد القذف ثم ماتت فلا ينها من غيره  
بنيظا لانه محذور قذفها وحده والفرق بينهما ان القصاص ثبت مشتركاً  
بين ابنيها ولم يثبت لكل واحد من ورثتها على التمام والحال وانما يرث كل واحد  
منهم بقدر نصيبه من ميراثها فيسقط نصيب ولده منها لانه لا يستحق  
القصاص على ابيه بذليل انه لو قطع يد ابنته لا يستحق عليه القصاص  
وكذلك لو قتله لا يقتل به واذا سقط نصيب ابنته سقط نصيب  
ابنها كما لو عفى احد مستحق القصاص فانه يسقط حق الباقي منه في  
الدية كذلك في سلبنا وليس كذلك جدا لقذف لانه ثبت لكل  
واحد من الورثة كاملا بذليل انه لو عفا بعضهم استحق الباقيون استيفاء  
حتى لو كانوا عشرة فعفا منهم تسعة استحق العاشر ان يستوفيه واذا كان  
لكل واحد منهم تاما كاملا لم يسقط حقه بسقوط حق غيره كما لو قتل انسان  
وخلين قتل ابوين وجب القصاص لكل واحد منهما ابن فان لكل واحد منهما ابنيهما



ان يقتص منه ولو عفا احد هما عنه لم سقط حق الآخر لانه استحق  
 القصاص منه فاما كذلك في مسئلتنا **فصل** اذا كان لرجل اثنان من  
 زوجة والزوجية قائمة بينهما فقتل احدهما لم يبايه ثم قتل الآخر عليه وجب  
 القصاص على قاتل الام ولم يجب على قاتل الاب قصاص والفرق بينهما انه لما  
 قتل الاب ورثه ابنه الآخر مع امه ولم يرث قاتل الاب شيئا فلما قتل الآخر  
 امه لم يرث منها شيئا ورثها قاتل الاب وورث عنها ما استحقته عليه من  
 القصاص بقتله لانيه فقد ورث بعض دم نفسه فلذلك سقط عنه  
 القصاص كالوعفت عنه الام ويجب القصاص على قاتل الام لانيه  
 لم يرث قاتلها شيئا من تركتها وقد وجب عليه القصاص لانيه الآخر لانه  
 وارثها فلذلك استحقه عليه **فصل** اربعة اخوة قتل الثاني الاول  
 ثم قتل الثالث الرابع فان القصاص يجب على الثالث ولا يجب على الثاني  
 والفرق بينهما ان الثاني ورث بعض دم نفسه وهو نصيب اخيه الرابع  
 فلذلك سقط القصاص عنه والثالث لما قتل الرابع لم يرثه لانه قاتل  
 وورثه اخوه الثاني فاذا ثبت ذلك فانه يجب على الثاني نصف دية اخيه  
 الاول تكون لاخته الثالث ويسقط عنه النصف الآخر لانه ورثه عن  
 اخيه الرابع ويجب القصاص على الثالث للثاني فان شاق قص وان شا  
 عفا على الدية والله اعلم **فصل** اذا قطع رجل اصبع رجل عمدا  
 وطلب المجني عليه القصاص في الاصبع عاجلا قبل الاند مال  
 فله ذلك ولو عفا على دينها او دانت الجناية خطا فطلب الدية قبل  
 الاند مال لم يكن له ذلك والفرق بينهما ان القصاص وجب في الاصبع  
 وجوبا مستقرا لا يتوهم سقوطه ولا نقصانه وانما يتوهم زيادته  
 وجوب القصاص في النفس ان سري قطع الاصبع الى زهوق  
 النفس وبما ان استقرار وجوب القيلع في الاصبع اذ ان الدم من المقطع

وجب

وجب القصاص في الاصبع وان سري الى النفس فلو لم المجني عليه قطع مثل  
 تلك الاصبع من الجاني ثم قتيله فاذا ثبت استقرار وجوب القصاص  
 في الاصبع كان للمجني عليه المطالبة به واستيفاءه كما لو اندمل القطع  
 وليس كذلك الدية فانها لم يستقر وجوبها لانها تعرض للنقصان  
 كما هي معرض الزيادة اما زيادتها فبالسراية الى النفس من غير مشاركة  
 شريك في زهوق النفس واما النقصان فياثر بشاركه شركا في القتل مثل  
 ان يجرحه عشرة رجل فقتلوا جميعا فقتلوا جميعا فان الواجب على كل  
 واحد منهم اقل من خمس من الابل ودية الاصبع عشر من الابل ولو جنى عليه  
 تسعة وتسعون رجلا سوى الجاني الاول تراجع ما كان على الجاني الاول  
 اليه من واحد فلذلك لم يستحق المطالبة بما لم يستقر قدره ووجوبه  
**فصل** اذا قطع اصبع رجل ثم يد اخر فاختر الاول القصاص اقتصر له  
 ويكون للثاني الخيار بين دية كاملة وبين الاقتصاص في اليد واخذ  
 دية الاصبع الناقصة ولو قطع يد رجل ثم قتل اخر فاختر الاول  
 القصاص اقتصر له وكان لولي المقتول الخيار بين دية نفس المقتول  
 وبين القصاص ولا يستحق مع القصاص دية اليد الناقصة والفرق بينهما  
 ان القصاص في الاطراف يقتصر فيه التساوي في صفات الاطراف حتى  
 انه لا تؤخذ صحة بشلا ولا كاملة الاصابع بناقصه الاصابع وكذلك  
 لا تجزى ناقصة الاصابع عن كاملة الاصابع فلذلك استحق مع القصاص  
 في اليد اخذ دية الاصبع الناقصة ليستوفي حقه كما لو قطع يد كاملة  
 ويبد القاطع ناقصة اصبع فان المجني عليه يستحق مع القصاص دية  
 الاصبع الناقصة كذلك ما هنا وليس كذلك القصاص في النفس  
 لان الاعتبار فيه ازهاق النفس ولا يقتصر في التساوي كمال الاطراف  
 ولا نقصانها بل ليل انه يقتل المامل الاطراف بالنقص الاطراف



والصحيح بالمفاج والبصير بالاعمى والسميع بالاطروش كل ذلك  
لان المماثلة في النفس موجودة وكذلك اذا كان المقتول كامل الاطراف  
والقاتل ناقص الاطراف جري القصاص في النفس لوجود المماثلة فيها  
ولا يجب معها شي اخر والله اعلم **فصل** اذا قطع مسلم يدي ثم اسلم  
المقطوع ثم سرت الى نفسه ومات فلا قود على قاطعه بل يلزمه دية مسام  
ولو قطع مسلم يدي جري او مرتد ثم اسلم المقطوع ثم سرت الى نفسه ومات  
لم يلزم قاطعه قود ولا دية والفرق بينهما ان الجناية على الذمي مضمونة  
والجناية اذا وقعت مضمونة فالاعتبار بارتدادها حال استقرارها بدليل  
انه لو قطع يدي مسلم ورجليه فقيه ديتان فلو سرت الى نفسه لم يجب الا  
دية واحقة اعتبارا بحال الاستقرار فلذلك وجب دية مسلم وليس  
كذلك اذا قطع يدي جري او مرتد لان الجناية وقعت غير مضمونة واذا كانت  
غير مضمونة لم تضمن سرايتها بحال كما لو قطع الامام يدي سارق فسرت الى  
نفسه ومات فانه لا يضمن شيئا كذلك ها هنا **فصل** الاعتبار في  
وجوب القصاص بحال الجناية وفي وجوب الدية بحال الاستقرار فلو قطع  
مسلم يدي فاسلم او قطع حريد عبدا ثم اعتق ثم ماتا لم يجب القود اعتبارا  
بحال الجناية ووجبت دية حر مسلم اعتبارا بحال الاستقرار وانما كان كذلك  
لان القصد الى اتلاف النفس شرط في وجوب القصاص بدليل انه لو رمي  
الى هدف فاصاب ادميا لم يجب القود لعدم القصد فكان الاعتبار فيه  
بحال الجناية لانه حال القصد وليس كذلك الدية لان القصد ليس  
شرط فيها بدليل انه لو رمي الى هدف فاصاب ادميا مضمونة واذا لم يكن  
القصد شرطا فيها كان الاعتبار فيها بحال الاستقرار بدليل ما بينا  
في الفصل الذي قبل هذا الفصل **فصل** اذا اشترك جماعة في قتل  
مكافي لكل واحد منهم عمدا فعفا ولي المقتول عن القصاص لزم كل واحد

منهم

منهم دية كاملة ولو كان القتل خطا لم يجب الادية واحدة والفرق بينهما  
ان قتل العمد يوجب القصاص على كل واحد منهم فقد استحق دم كل  
واحد منهم فلزمه بالعفو عنه دية بنفسه وليس كذلك قتل الخطا لانه  
لا يوجب القصاص وانما اوجب دية المقتول فلذلك لم يجب الادية  
واحدة لان المقتول واحد **فصل** اذا قطع اذنيه فذهب سمعه  
لزمه ديتان ولم تدخل دية السمع في دية الاذنين ولو قطع لسانه فذهب  
كلامه فلا يلزمه الادية واحدة والفرق بينهما ان السمع منفعة حاله في  
غير الاذنين فلم يدخل بدله في دية الاذنين كدية الشم لا تدخل في دية  
الانف بخلاف الكلام فانه حاله في اللسان فدخلت دية في دية اللسان  
كدية البصر فانها تدخل في دية العين كذلك في سلتنا **فصل** اذا  
جنى على اذن غيره فشلت وجب في ذلك حكومة ولو جنى على يده فشلت  
وجبت ديتها ذكره القاضي في المجرد والفرق بينهما ان يشل اليد  
تذهب منفعتها بكل حال فلزمه ديتها كما لو جنى على عينه فذهب  
ضوؤها وليس كذلك الاذن لانه لم يذهب منفعتها بشلها فحق تحوش  
الصوت وتمنع وتمنع دخول الماء والهوام الى الدماغ فافترقا **فصل**  
اذا قال اخر لحرجي ففعل لم يلزمه شي في اصح الروايتين ولو قال عبدا  
لحرجي ففعل لزمه ارش الجناية لمولاه والفرق بينهما ان في المسئلة  
الاولى حصلت الجناية في حق المستحق لارشها باذنه فلذلك لم يلزم  
الحائي ارشها كما لو اذله ان يقصد او تحججه ففعل وليس كذلك المسئلة  
الثانية لان الجناية حصلت في حق المستحق لارشها بغير اذنه بل باذن غيره  
فلذلك لم يسقط حق المستحق كالوشح بغير اذن او باذن اجنبي  
**فصل** اذا جرح حر حرا عمدا فقال المخرج عفوت عن هذه  
الجناية وبما عذب منها فبات صح عفوه ولم يكن لورثته قصاص ولا دية



ولو كانت الجراحة خطأ فقال عفو عنهما وعما حدث منها كان عفوهم في ثلثه  
 ذكرهما ابن أبي موسى وقرئ بينهما بان المستحق بجراحة الخطأ المال وليس له  
 التصرف في حال خوفه على نفسه في أكثر من ثلثه قال وجراحة العمد لا  
 يستحق بها إلا القصاص وهو حق له فإذا عفا عنه سقط قال ولأن  
 الحد لا يورث مع عدم المطالبة فكيف يورث مع العفو عنه **فصل**  
 إذا قال حر لحر شجني فشجه لم يلزمه قصاص رواية واحدة ويلزمه ارش  
 الشجة في ماله على أحد التروايتين ولو قال حر لعبد شجني ففعل لم يلزمه  
 والفرق بينهما أن جنائيات الحر يلزمه ارشها إذا لم يكن باذن فصا رآذنه  
 شبهة في سقوط القصاص ولزمه ارش الجنابة لأنها لا تستباح بالاباحة  
 وليس كذلك العبد لأن جنابته مضمونة على من استخدمه بغير اذن  
 سيده بدليل أنه لو استخدم عبدا بغير اذن سيده تجنى العبد في حال  
 استخدامه على غير مستخدمه في حال استخدامه كانت فانه يجب  
 ضمان جنابته على مستخدمه ولو جنى على مستخدمه في حال استخدامه  
 كانت جنابته هدرًا كالفاسد سواء إذا كانت جنابته عليه بغير اذنه  
 هدرًا لجنابته عليه باذنه أو لي أن يكون هدرًا فلذلك لم يلزم العبد  
 ولا سيده شيئا من ضمانها **فصل** إذا قتل رجلا ثم قطع يداه أو  
 قطع يده رجل ثم قتل آخرًا فاختار أو ليا المقتول والمقطوع جميعا القصاص  
 اقتصر منه في اليد أو لا ثم في النفس ولو قطع يده رجل أو لا ثم قطع أصبع  
 آخر وجب لكل واحد منهما القصاص على الترتيب فيقدم القصاص  
 في اليد ويكون للأخر دية أصبعه ولا يقدم القصاص في الأصبع والفرق  
 بينهما أن في المسئلة الأولى أمكن استيفاء الحقين فلا معنى  
 لتعطيل أحدهما وفي الثانية لو قد من القصاص في الأصبع على  
 القصاص في اليد كان فيه نقصان حق صاحب اليد لانه وجب

له القطع في اليد كاملة قبل استحقاق الآخر قطع الأصبع فلذلك يجب  
 ترتيب القصاص **فصل** إذا قتل عبدا غلظت الدية بصفتها  
 وهي أسنان الأبل لزيادة عدد دية ولو قتل في الحرم أو هو محرم غلظت  
 بزيادة في عدد دية فوجب دية وثلث والفرق بينهما أن تغليظها بالقتل  
 في الحرم والأحرار لحرمة الحرم فكان بزيادة العدد كما لو قتل صبيا  
 ملوكا في الحرم والأحرار فانه يجب عليه قيمته مرتين وليس كذلك  
 القتل عند الان تغليظ الدية به لا يرجع إلى الحرم ولا إلى الأحرار  
 فلم يغلظ الدية بزيادة عدد دية بل بما نص الشارع عليه من التغليظ  
 بصفتها **فصل** تغليظ الدية بالحرم والأحرار والشهر الحرام فوجب  
 ديتان ولا يتداخل التغليظ وإذا اجتمع في قتل الصيد الحرام والأحرار  
 تداخل الجزأين فلا يجب الأجزاء واحد والفرق بينهما أن تغليظ الدية  
 أكد بدليل أنها تغليظ بالشهر الحرام ولا يغليظ الجزأين ذلك فإذا كان أكد  
 لم يتداخل **فصل** الموضحة في الرأس والوجه فيها مقدار والموضحة  
 في غيرهما من البدن لا تقدر فيها بل فيها حكومة والفرق بينهما أن الرأس  
 والوجه من الأجزاء الشريفة وفيهما من المنافع العظيمة السمع والبصر  
 والذوق والنطق والعقل فلما اختصا بذلك اختصاصا بوجوب المقدار  
 في الموضحة فيهما وليس كذلك غيرهما من الأعضاء لخلوها من جميع ما  
 ذكرنا فلذلك لم يجب في الموضحة فيها مقدار ولأنه لو أوجبناه في الموضحة  
 في الأمانة خمس من الأبل لكان ذلك أكثر مما يجب في قطعها وهذا المعنى  
 معدوم في الرأس والوجه فافترقا **فصل** إذا أوضحة في موضعين  
 من راسه ولم تحرق الحاجر بينهما فارش ذلك عشر من الأبل ولو عاد الجاني  
 فحرق بينهما قبل الاندمال لم يلزمه للجمع الخمس من الأبل والفرق بينهما  
 أنه إذا لم تحرق ما بينهما فموضعان فيلزمه ارشهما عشر من الأبل وإذا



خرق الجاني ما بينهما صار الجميع موضحة واحدة كالأوضحه ابتداء في جميع رأسه  
 فانه لا يلزمه الا ارش موضحة واحدة كذلك ما هنا **فصل** اذا قطع  
 الذکر والاثنين معا لزمه ديتان وكذلك لو قطع الذکر ثم قطع الاثنين  
 ولو قطع الاثنين اولاً ثم قطع الذکر لزمه بقطع الاثنين الدية وفي الذکر  
 روايتان احدهما يلزمه ديته والاخرى لا يجب فيه الا الحكومة او ثلث  
 الدية لانه صار حصيا بقطع الاثنين لا ينقص منفعتهما بقطع الذکر  
 فوجب بقطعهما الدية كالوقطعها مع الذکر او قبله لقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم وفي الاثنين الدية وليس كذلك اذا قطع الاثنين  
 اولاً فانه بقطع الاثنين يصير حصيا وفي ذكر الحصى حكومة نص  
 عليه وذلك لان منفعة الذکر وهي الاجال قد بطلت منه بقطع  
 الاثنين فلم يجب فيه الدية ووجب فيه حكومة او ثلث الدية كالذکر  
 الاشمل اذا قطع **فصل** اذا قطع رجل ذكر خشي مشكل وانثيه  
 وشفره عمدا فقال الخشي لا اعفوا عن القصاص ولا ارضى بتأخير  
 الحق استحق عاجلا حكومة في الشفرين ولو كانت المسئلة بحالها الا  
 ان الجاني خشي مثله لم يكن للجاني عليه استعجال شيء من المال والفرق بينهما  
 انه لا يتصور وجوب القصاص على الرجل في الشفرين لانه ان كان الخشي جلا  
 قال شفران خلقة زائدة لا قصاص فيهما وان كان امرأة فليس للرجل شفران  
 ينقص منهما فلذلك تجعل الحكومة فيهما لانهما يقينا واجبة واما اذا  
 كان الجاني خشي مشكلا فيحتمل ان يكونا امرأتين فيجب القصاص في الشفرين  
 فلذلك وقف الامر كما وقف في قطع الذکر والاثنين **فصل**  
 اذا قطع يد عبد لزمه نصف قيمته ولو غصبه فتلفت يده عنده باكلة  
 لزمه ما نقص من قيمته سواء زاد على النصف قيمته او نقص والفرق  
 بينهما ان قطع يده جناية مضمونة ضمان جناية وضمان الجنايات بمقدار

شرعا

شرعا كما في الحر فضمان يد الحر مقدار نصف ديته وضمان يد العبد نصف  
 قيمته سواء كان ذلك مقدارا ينقص من قيمته او اقل واكثر فلذلك لزمه  
 نصف قيمته وليس كذلك تلف يد المغصوب بالأكلة لان ضمانها  
 ضمان الغصب وهو ضمان مال وضمان المال مقدار ما نقص من قيمته كما  
 في سائر الاموال **فصل** اذا قصده انسان ان يأخذ مال انسان  
 فارب المال دفعه بالمقاتلة فلو اتى ذلك على نفس المدفوع فلا ضمان على  
 المدفع وغيره معا وسته في دفعه عن نفسه وليس للغير معاوشتة في دفعه  
 عن ماله مع خوفه ان ياتي على نفس المدفوع والفرق بينهما ان حرمة النفس  
 اعظم من حرمة المال بدليل انه لو راي انسانا يغرق لزمه تخليصه ولو  
 راي مال غيره يغرق لم يلزمه تخليصه فلذلك لزمه الدفع عن نفسه  
 المصول عليه وان اتى على نفس الدافع لانه يدفع عن نفسه محترمة  
 ونفس المدفوع مع قصده قتل نفس محترمة غير محترمة فلم يجز له الدفع  
 عن ماله غيره بالتلافى نفس الدافع لانه تلف ما هو اعظم حرمة من  
 غير حاجة به الى ذلك بخلاف صاحب المال فان به حاجة الى الدفع  
 عن ماله ليحفظه **فصل** اذا قطع ولي القاتل يد القاتل فاند ملك  
 لزمه ديتها سواء اعفا عن القصاص في النفس او لم يعف ولو لم يندمل  
 قطع اليد وسري لا نفس القاتل لم يضمن القاطع شيئا والفرق بينهما  
 ان مع الاند مال حقه باقي في استيفاء القصاص وقد استوفى في غيره  
 فلذلك لزمه ضمانه كما لو وجب له على رجل قصاص فقتل ابن ذلك  
 الرجل فانه يضمنه وليس كذلك اذا اسرى المقتول الى نفس القاتل  
 لان القطع صار قتلا فسقط حكم القطع وصار كان الولي استوفى  
 حقه وفارق اخيرا وهو ان التلافى بالجناية غير التلافى  
 بالسراية الا ترى انه لو قطع يد رجل فاقتص منه فسري الى نفسه لا ضمان



عليه ولو اقتصر منه في اليد ثم قطع راسه ضمن ولا فرق بينهما مع ان كل واحد  
من الفعلين اختلف النفس لانه لم يكن له قطع الرأس وكان له قطع اليد فكان  
يقطع الرأس متعدد ياؤه لم يكن يقطع اليد متعدد ياءه كذلك في مسئلتنا  
**فصل** اذا جنى على غيره فادبه سنه او وضوعينه ثم عاد كما كان  
ثم جنى عليه اخرا فادبه فعليه القصاص ولو اوضحه فاند ملتب  
ثم اوضحه اخرا في موضع تلك الموضحة فلا قصاص ولا دية بل يجب حكومة  
والفرق بينهما ان الجلد لا يعود الى ما كان فلا يجب بالجناية عليه ما  
يجب بالجناية على الجلد الصحيح وليس كذلك سنه وضوعينه فانه قد  
عاد الى ما كان فلذلك وجب به القصاص **فصل** اذا اشترك  
جماعة في قتل ادي لم يزل واحد منهم كاهنة كاملة ولو اشترك جماعة محررون  
في قتل صيد لم يزل جماعة جزاوا واحد والفرق بينهما ان الكفارة لا يجب  
على سبيل البدل بدليل انها لا تختلف باختلاف صفة المقتول من  
الصغير والكبير وانما يجب لاجل القتل يجب على كل واحد من الجماعة ما يجب  
على المنفرد لوجود القتل منه والدليل على وجود القتل منه وجوب  
قتل الجماعة بالواحد وليس كذلك جزا الصيد لانه يجب على  
سبيل البدل لانه يختلف باختلاف صغر المقتول وكبره فوجب  
على الجميع بديا واحد كالدية لما كانت بديا واجب على الجماعة دية واحدة  
كذلك ها هنا **فصل** اذا جنى عبد المحجور عليه فليس  
على عبده اخرا مما يوجب القصاص في النفس وقتلنا موجب العمد احد  
شيين فعفا السيد عن القود ثبت له المال ولم يسقط بعفوه ولو  
جنى عبد المكاتب على عبده اخرا مما يوجب القصاص في النفس فعفا  
المكاتب عن القود لم يجب له مال في رقبة الخاني والفرق بينهما  
ان في المسئلة الاولى تعلقت حقوق الغريم برقاب عبيد المقتول

فلذلك تعلقت ارش الجناية على احدهم برقبة الخاني ولم يسقط خلاف المسئلة الاخرى  
فانه لم يتعلق حتى احدهما برقاب عبيد المكاتب لان السيد لا يصح ان يتعلق له في  
رقبة عبده غير المكاتب حق فلهذا لم يجب له بالعفو مال في رقبة **فصل**  
اذا جنى على المكاتب عبدا او مكاتب مثله جناية توجب القصاص فيما دون  
النفس فقال عفوت على غير مال وقتلنا موجب العمد احدى شيئين ثبت المال  
ولم يسقط ولو جنى عبدا او مكاتب على حر فقال عفوت على غير مال يسقط  
المال سواء قلنا موجب العمد احدى شيئين والقصاص خاصة والفرق بينهما  
ان المكاتب لا يملك اسقاط المال فاذا قال بعد ذلك على غير مال ليعاقبه  
لانه اسقاط المال بعد ثبوته وهو لا يملك ذلك فلذلك لم يسقط وليس  
كذلك الحر لانه يملك اسقاط المال بعد ثبوته فلذلك سقط بعفوه  
**فصل** اذا جنى عبد على حر جناية تتعلق ارشها برقبة كالموضحة ونحوها  
فابراه الحر منها لم يصح الا برأه ولو قال عفوت عن هذه الجناية صح الا برأه والفرق  
بينهما انه اذا ابرأ العبد فقد ابرأ من لا حق له عليه لان حقه يتعلق بمالك  
السيد فلذلك لم يصح ابرأ العبد قاتما اذا قال عفوت عن هذه الجناية فقد  
عفا عما وجب له قبل من استحق عليه ارشها فلذلك صح الا برأه ولو ابرأ السيد  
**فصل** اذا امر الامام رجلا بصعود نخلة او نزولها ففعل فذلك  
فالضمان على الامام ولو امره بذلك احاد الرعية فذلك فلا ضمان على من  
امره والفرق بينهما ان الامام طاعته واجبة بقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا  
الرسول والامر منكم وهذا لما فعل ذلك معتقدا انه مطيع لامامه وانه  
لا يجوز مخالفته فبامره له بذلك قد الجاه الى امتثال امره وصار كانه  
اكرهه على ذلك ولو اكرهه ضمنه كذلك ها هنا وليس كذلك احاد  
الرعية لانه لا يجب طاعته شرعا فيكون الفاعل قد فعل ذلك بلختياره  
معتبرا فلذلك لم يضمنه واذا ثبت ذلك نظرنا في الامام امره



بذلك الحاجة نفسه فالضمان على عاقلته وان كان امره به لمصلحة المسلمين  
 مثل ان يكون قد حصل في يده لا يمكنه الخروج فامر به باخراجه او على خلة لا يمكنه  
 النزول فامر به بانزوله فهذا امر خطا للامام لمصلحة المسلمين والضمان فيه  
 روايتان في احدهما يجب الضمان على عاقلة الامام والثانية في بيت المال  
 وهكذا احكام ضمان وجوبه على الامام بسبب مصلحة رايها للمسلمين  
 على الروايتين **فصل** اذا ذكرت امرأة عند الامام بسوء فادرس  
 اليها ليحضرها فاستقطت جنيها وجب ضمانه على الامام وهل يكون  
 على عاقلته او في بيت المال على الروايتين وكذلك لو ارسل اليها فانت  
 حاملا كانت او حايلا فالضمان عليه على قياس قول اصحابنا فمن صاح  
 برجل فوقع بصيخته من علومات فعليه الضمان فاما ان ارسل اليها  
 اخاد الناس من قبل نفسه وقال لها الامام بدعوى ففرغت فماتت  
 او اسقطت فالضمان على الرسول لان اسقاطها وتلفها كان سبب جرمته  
**فصل** اذا امر الامام رجلا بقتل رجل فقتله المأمور معتقدا انه  
 يجوز قتله فلا ضمان عليه ولا اثم ولو قتله معتقدا انه لا يجوز قتله وكان  
 قتله عند الامام جائزا مثل ان ادى الامام اجتهاده الى انه يجوز قتل  
 المسلم بالذي او الحربا بعد فامر بذلك والمأمور يعتقد انه لا يجوز  
 ذلك فقتله مخالفا فعلى المأمور الضمان لانه انما يلزمه القبول من امامه  
 فيما عرف انه حق او خفي عليه شبهه فاما ما يعتقد حراما او مائلا فلا  
 يسوغ له القبول منه فيكون عليه الضمان لانه انما يجتهد في حق نفسه  
 فاما ان يجتهد للامام فلا **فصل** اذا كان بائنا سلع او اكلة  
 او خيشة فقطعها انسان باذنه وذو السلعة غير مولى عليه فلا ضمان  
 على قاطعها كائنا من كان ولو قطعها الامام او غيره بغير اذنه فمات فعلى  
 القاطع القود ولو عزره الامام فمات فلا ضمان عليه والفرق بينهما ان

السلعة

السلعة ليس للامام ولا غيره قطعها بغير اذن المقطوعة منه اذا لم يكن  
 مولى عليه فيصير قطعها بغير اذنه تعديا من قاطعها فلذلك لزمه الضمان  
 وليس كذلك التعزير لان للامام فعليه بغير اذن التعزير فقد فعل ما له فعليه  
 فلا يلزمه ضمان ما يحدث منه كما لو قطع سارقا فسرى الى نفسه فمات  
 فانه لا يضمن الامام كذلك ما هنا **فصل** فان كان الذي به  
 السلعة مولى عليه كالصبي والمجنون فقطعها الامام فلا ضمان عليه  
 ذكره ابو بكر لانه قطع ما دون فيه فلا يضمن سرايته كما لقطع في السراقة  
 ويقارن هذا اذا قطعها من غير مولى عليه لانه ليس للامام قطعها منه بغير  
 اذنه فلها ضمن **فصل** اذا وقف دابة في طريق تحت رفس  
 او كدم او طح او لطم او عثر بها ضريرا او بصيرا في الظلمة ضمن جميع ذلك  
 ان كان الطريق ضيقا رواية واحدة وان كان واسعا فعلى روايتين ولو حفر  
 بيرا في طريق المسلمين فانه يضمن ما تلف بها سواء كان الطريق واسعا او ضيقا  
 والفرق بين هذه المسائل ان الدابة من طبعها الرفس والكدم لمن قرب منها  
 فاذا وقعها في طريق ضيق فقد تعدى بذلك لانه لا يمنع من الاجتياز  
 فلذلك ضمن بخلاف ما اذا كان الطريق واسعا لانه يمنع من الاجتياز  
 ولهذا قلنا يجوز ان ياذن الامام في بناء مسجد في الطريق الواسع واما اذا  
 حفر بيرا في طريق واسع والغالب منها الاذية فيصير متعديا بذلك فضمن  
 بخلاف وقوف الدابة لانه قد يجنى على من قرب منها وقد لا يجنى فافترقا  
**باب قتال اهل البغي والمتردين**  
**فصل** اذا ظهر اهل البغي على بلد فادعى اهله انهم اخذوا منهم زكاة  
 اموالهم فالقول قول رب المال بغير يمين وان ادعى اهل الذمة انهم اخذوا  
 منهم الحق لم يقبل منهم الا بينة والفرق بينهما ان الجور جماعته في دار  
 الاسلام فهو مجري مجري الاجرة والقول قول المجران لم يستوفوا الاجرة

حب



ولا يقبل قول المستأجر انه دفع الاجرة الابينة كذلك  
 الزكوة لان رب المال موثوق في دفعها الى الفقراء وغيرهم من الاصناف  
 المستحقين لها فانه لا يقبل قوله في دفعها الى اهل البغي **فصل**  
 اذا نصب اهل البغي قاضيًا نظرنا فيه فان كان يستحل اموال اهل العدل  
 ودماهم لم نفد حكمه وان كان لا يستحل ذلك نفد حكمه والفرق بينهما  
 انه اذا استحل اموال اهل العدل ودماهم فسق على قول بعض اصحابنا  
 وعلى قول بعضهم يكفر فلذلك لم نفد حكمه وليس كذلك اذا لم  
 يستحل ذلك لانه عدل من اهل القضا فننفذ حكمه كسابر القضاة  
**فصل** اذا شرب المسلم الخمر واكل لحم الخنزير لم يحكم بحدته ولو  
 صلى الا فر في دار الحرب حكم باسلامه والفرق بينهما ان الردة تبطل الدم  
 فلم يجز لثباتها بالاستدلال والاسلام يحقق الدم فجاز اثباته بالاستدلال

## كتاب الحدود

**فصل** اذا اباحت المرأة امرها لزوجها فوطيها وهو محصن عا  
 تحريم وطئها عليه عز ريانة جلدة ولم يجب رجمه ولو اباح له اجني امه  
 فوطيها على ما وصفنا وجب رجمه والفرق بينهما ان الوطئ لا يستباح  
 بالاباحة بدليل انه لو اباحت الحرة وطئها لا جني لم يح له وطئها فاذا لم يور  
 فيه الاباحة فقد حصل وطئه عند الامة الاجنبية في غير ملك ولا شبهة  
 ملك فوجب به الرجم كما لو لم يوجد له اباحة من سيد الامة واما اذا  
 اباحت الزوجة امرها لزوجها فالقياس والاصول يقتضي ان لا يور  
 اباحتها لكن ترك امامنا احمد رحمه الله القياس للحديث الذي رواه  
 النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي ياتي جارية اميراته  
 وقد احلتها له بجلد مائة فلذلك فرقنا بينهما **فصل** اذا قامت  
 بينة بالزنا على رجل انه زنا بجارية فاعلم ان غايب اثم حد الزنا على الثبوت

وقال

عليه

عليه ولم يحتم الى حضوره فلان ودعواه الزنا ولو قامت البينة على رجل  
 انه سرق نصيبا من حزم مثله والمسروق منه غائب لم يقطع السارق  
 حتى يحضر مالك المسروق ويدينه والفرق بينهما ان المسروق يحتمل  
 ان يكون مباحا لسا رقه ولا يعلم البينة بذلك ولا السارق ايضا  
 بان يكون مالك المسروق قد اباح له ولا يعلم به هو ولا البينة  
 فلاجل هذه الاحتمالات لم يجب القطع مع الشبهة فلذلك انتظر  
 حضوره ومطالبتة وليس كذلك الزنا لانه لو حضر سيد الجارية  
 وقال قد كنت تحت جاريته له فان ذلك لا يورث في سقوط حد الزنا  
 فلذلك لم يكن لا انتظار حضوره ودعواه فايدة وفرق اخر ان حد الزنا  
 حقه تعالى لم يتعلق به حق ادمي فلا اعتبار فيه مطالبتة كحد البشرب  
 وليس كذلك حد السرقة لانه وان كان حقا لله تعالى الا انه قد يتعلق به  
 حق ادمي وهو الغرم فلذلك اعتبر فيه مطالبتة **فصل** اذا شهد  
 اثنان على رجل انه زنا فيستفسرهم الحاكم عن صفة الزنا وانهم شاهدوا  
 ذكره في فرجها كالميل في المكحلة والرشا في البير ولو شهدوا على رجل انه  
 شرب مسكرا احد ولم يحجج استفسرهم عن الذي شربه اي شئ كان  
 والفرق بينهما ان المسكر لا ينقسم الى جهة لا يجب الجديها لان الحد  
 يجب بشرب الخمر واي مسكر كان فلذلك لم يحجج الى تفسير وليس  
 كذلك الزنا لان اسم الزنا ينقسم وينطلق على ما لا يجوز الحد  
 بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم العيان بزنيان وزناهما النظر  
 واليدان بزنيان وزناهما التمس فلذلك اجمع الى ان يفسروا اما الذي  
 شهدوا به ويوضح ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لما عرفه زنا  
 لعلك قتلها عاتقها حتى قال له اغاب ذلك منك في ذلك  
 منها كذا في البير والميل في المكحلة فلذلك لا يتخصص الاقرار بتحقيق نزول

ار يستفسر



الاحتمالات فذلك الشهاده على الزنا **فصل** اذا شهد اربعة  
على رجل بالزنا وله زوجة له منها ولد فقال لم اطالم ثبتت احصائه بالولد  
ولم يرحم وذلك لان الولد يلحق بمجره الامكان والاحصان لا تثبت الا باليقين  
ولا تثبت بامكان الوطى فلم يكن الحاق الولد به دالا على وجود الوطى منه  
قطعا وبقينا فلذلك لم تثبت احصائه فان قيل اليس لو طلقها في هذه  
الحال لزمه جميع المهر باعتبار اوجود الوطى في الظاهر فهلا كان في  
ثبوت الاحصان مثله فالجواب اني اقول لا اعرف عن احد جملة الله  
نصا في ذلك وقياس المذهب يحتمل وجهين احدهما يلزمه نصف المهر  
فعلى هذا الفرق بينهما ويحتمل ان يلزمه جميع المهر والفرق بينهما ان المهر  
يجب بالعقد وتنصف بالطلاق قبل الدخول واذا كان الظاهر وجود  
الوطى لم يجز اسقاط نصف المهر بالشك بخلاف الرجم فانه غير واجب عليه  
فلا يجوز ان يجابه عليه باحصان مشكوك فيه **فصل** اذا اقترنا  
سبل عن كفيته ولو قد فاسانا بالزنا فقال زنت او انت زان جده فلم  
يسل عن كفيته والفرق بينهما ان الشرع ورد باستفسار الا في الزنا  
بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم لما عزر لعنك قبلتها لعنك لمستها فقال  
لا حتى وصفه ولم يرد الشرع باستفسار القذف فبقى على اصله وفرق  
اخر ان القذف اقترن به من السب والشتم ما دل على انه اراد صريح  
القذف بخلاف الاقرار فانه ما اقترن به دلاله حال فلذلك اشترط  
السؤال وايضا فان حد القذف من حقوق الادميين فلا يحتمل  
لاسقاطه بخلاف ما هو خالص حق الله تعالى **فصل** اذا وجب  
الرجم على مريض برحى زوال مرضه لم يؤخر رجمه ولو وجب على غيره  
من الحدود اقرارا قامة الحد عليه حتى يبرأ على ظاهر كلام الحنفى والفرق  
بينهما انه لما وجب عليه الرجم فقد استحق ان لا ينفك عنه فلا معنى لتأخير

لاجل

لاجل مرضه وليس كذلك غيره من الحدود لانه لا يستحق ان لا ينفك عنها  
وفي اقامة شئ منه عليه في حال مرضه خوف على نفسه ان تنلف واذا اخيف  
نلف نفسه لم يستحق ان لا ينفك عنها باقامة الحد ويجب تأخير الحد كما وجب  
تأخير حد الزنا عن الحمل لاجل الخوف على جنينها بل هذا البلغ لان حياة  
الجنين غير متيقنة وهما هنا حياة متيقنة فافترقا **فصل** الناس  
احرار الا في اربعة اشياء اذا شهد الشاهد على رجل فقال الميهود عليه  
هذا الشاهد عبد افلا يحكم بشهادته حتى تثبت حرته بينه تشهد  
بحرته واذا جنى جناية عمد فقضى القاضي بالقصاص فقال الجاني المجنى  
عليه عبد فلا يقتص منه حتى يقوم البينة بحرته واذا جنى جناية خطأ  
فادعت العاقلة ان المجنى عليه عبد فلا يلزمنا ضمانه والضمان على الجاني  
فالقول قول العاقلة حتى تثبت حرته المقتول بالبينة واذا قذف رجلا  
فطالب المقدوف بحد قذفه فقال القاذف المقدوف عبد فلا حد عليا  
بقذفه او قال انا عبد فحدني حد العبد فالقول قول القاذف حتى يقوم  
البينة بحرته او حرته المقدوف واما في سائر المواضع غير هذه فالتاس  
احرار والفرق بينهما ان الظاهر في الحرية لانها الاصل يدل على انه لو ادعى على  
رجل الرق فانكره فالقول قوله حتى تقوم البينة على الرق فدل على ان الظاهر  
في الناس الحرية والظاهر حجة لا يستحق بها حق على الغير بدليل ان  
الظاهر في المسلمين العدالة لانها الاصل يدل على انه تعالى كنتم خير امة  
اخرجت للناس ومع ذلك فلو جرح الميهود عليه الشهود لم يقبل شهادتهم  
عليه حتى تثبت عدا لهم بالبينة العادلة ولا يقتضي بظاهر حالهم  
كذلك ما هنا لا يستحق بظاهر الحرية حقا على الشهود عليه ولا على  
القاذف ولا على العاقلة ولا القصاص على الجاني ما لم تثبت الحرية  
بالبينة العادلة واما ما عدا المواضع التي ذكرناها فانها للناس فيها احرار



فان يدعي انسان على انسان انه عبده فينكره ويقول انا حر فالقول قوله وانته  
حر لان الظاهر في الناس الحرية لانها الاصل والرق طاري والقول في الدعوى  
قول من الظاهر معه بدليل انه لو ادعى رجل عينا في يد رجل او ديناً في ذمته  
فانكره ولا يثبت فالقول قول المدعى عليه لان الظاهر معه فكذا في مثلنا والله اعلم

## باب حل السرقة

**فصل** اذا اشترك جماعة اثنان في نقب حرز ودخلاه فاخرج  
احدهما نصاباً ولم يخرج الاخر شيئاً فعليهما القطع ولو اشترك في نقب الحرز  
ودخل احدهما قري بالنصاب المسروق كالاخر وهو خارج الحرز  
فاخذه او ناوله اياه وهو خارج الحرز فاحظه فاقطع على الداخل خاصة  
والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى اشترك في هتك الحرز وهو دخولها اليه  
والاصل في السرقة هتك الحرز دون الاخراج بدليل ان السراق في العادة  
يكونون الاخراج الى اصغرهم ويتولون هم هتك الحرز دون الاخراج  
والاقدام على الدخول فقد اشترك في الاصل وهذا فعل يتعلق به اكل  
المال ويعتبر فيه المنعة والقوة فلم يختص بالباشرة دليله مال الغنيمة  
وعلى هذا الاصل نقول في قطاع الطرق انه يستوى في احكامهم  
الرد والمباشرة لهذه العلة وليس كذلك اذا دخل احدهما ولم  
يدخل الاخر لان الداخل انفرد بهتك الحرز واخراج النصاب فوجب  
عليه القطع والذي لم يدخل لما وجد منه هتك الحرز بالدخول  
فلذلك لم يلزمه القطع **فصل** اذا نقب اثنان الحرز ودخله  
احدهما فاخرج نصاباً فعلى الداخل القطع ولو نقب احدهما ودخل  
الاخر فاخرج النصاب فلا قطع على احدهما والفرق بينهما ان في المسئلة  
الاولى اخرج الداخل النصاب من حرز شارك في هتكه فلزمه القطع كما  
لو اخرجه من حرز قد انفرد بهتكه وليس كذلك اذا انفرد احدهما

بالنقب

بالنقب والاخر بالدخول لان الاول نقب ولم يسرق والاخر اخراج  
النصاب من غير حرز لان الحرز للهتك بالنقب بغير فعل السارق منه  
كغير حرز في حقه فلم يجتمع على هتك الحرز فذلك لم يجب القطع على احدهما  
منهما **فصل** اذا نقب واحد حرزاً ودخله فاخرج درهمين وانصرف  
ثم عاد من ليلته فاخرج درهمين فتكامل نصاباً نظراً فان كان توأخي  
رجوعه لم يلزمه القطع وان لم يتراخ فعليه القطع والفرق بينهما انه  
اذا لم يتراخا وكان متصلاً فهو في حكم الفعل الواحد لانهما بني فعلة على فعل  
غيره فيما اذا اشترك جماعة في اخراج النصاب في انجاب القطع  
فاولى ان يبني فعلة على فعل نفسه فاذا اثبت انه في حكم الفعل الواحد  
لزمه القطع كما لو اخراج النصاب دفعة واحدة وليس كذلك اذا  
تراخى رجوعه لانه يصير فعلين كما لو لم يرجع الا في الليلة الثانية ولهذا  
قلنا اذا حلف لا اكلت يومى هذا الا اكلة واحدة فاكل كرة وقطع  
ثم عاد فاكل بعد زمان حث وان استدام الاكل من مكره الى الظاهر لم يثبت  
لانه اكل واحداً كذلك ها هنا **فصل** اذا سرق منديلاً لا نصاباً  
نصاب السرقة وفي طرفه دينار مشدود ولم يعلم به لم يلزمه القطع ولو  
سرق كيساً فيه مال ولم يعلم بالدينار فقصد سرقة المنديل فاذا لم  
والفرق بينهما انه اذا لم يعلم بالدينار فقصد سرقة المنديل فاذا لم  
تساوى نصاباً لم يقطع وليس كذلك الكيس لان قصده سرقة ما فيه  
لا سرقة الكيس والذي فيه يجب به القطع فلذلك قطع كما لو علم بما فيه  
او بما في المنديل فانه يقطع كذلك ها هنا **فصل** اذا سرق  
عبدًا صغيراً لا يعقل من حرز لزمه القطع وان سرق عبدًا كبيراً  
فلم يلزمه القطع والفرق بينهما ان العبد مال فاذا كان صغيراً لا يعقل  
فهو كالشيء والمتاع فلذلك وجب القطع بسرقة بخلاف الكبير



فانه لا يسرق وانما يخدع ويتبع خادعه بنفسه فلذلك لم يجب القطع  
**فصل** اذا سرق باب الدار وهو مفتوح او مغلق لزمه القطع ولو  
 سرق باب خزانة في الدار وهو باب الدار مفتوحا فلا قطع عليه ذلها  
 القاضي في المجرى والفرق بينهما ان باب الدار محرز تنصبه وتسميره لان هذه  
 الغاية في احرازه في العادة فاذا سرقه فقد سرقه من حرز مثله فلزمه  
 القطع كالوسرق باب المسجد والاجر من حرز طان الدار وليس كذلك  
 باب الخزانة لانه محرز باب الدار فهو كالمتاع في الدار فاذا لم يكن  
 مغلقا ولا باب الدار مغلقا فما سرقه من حرز فهو كالوسرق المتاع من  
 دار بابها مفتوح فانه لا يقطع كذلك ها هنا **فصل**  
 اذا نام الحر على متاع له فحلبها السارق واخذها جميعا لزمه القطع ذكره  
 ابن عقيل والفرق بينهما انه اذا اخذ مالك المتاع مع المتاع فقد اخذ  
 الحرز ولم يسرق من الحرز فلذلك لم يجب القطع وليس كذلك اذا كان  
 النائم على المتاع عبدا مالكة لان العبد مال ولو سرق عبدا كبيرا  
 نائما او صغيرا غير نائم لزمه القطع فقد سرق ما لرب العبد والمتاع  
 ونوم العبد على المتاع احراز **فصل** اذا سرق تازير المسجد  
 او بابا او سوارية او در او نذ او شيئا من سقفه او ابنته وجب  
 قطعه ويكون المطالب بذلك الامام ولو سرق قناديل المسجد او  
 حصره لم يجب قطعه في اصح الوجهين والفرق بينهما ان الحصد  
 والقناديل لمنفعة الناس فللسارق فيها شبهة فسقط القطع بالشبهة  
 وليس كذلك الباب والسقف والابنية والتازير لانه  
 لا شبهة للسارق في شيء من ذلك لان الواقف قصد احرازه فالبنت  
 ليس في ذلك على الدوام للزينة فلذلك اقر قاضي ذكره القاضي  
**فصل** اذا احمى المودع الوديعة فلا قطع عليه ولو وجد المتعدي

لو سرق من داره  
 ولو سرق من داره  
 ولو سرق من داره

العارية قطع نص عليه والفرق بينهما ان جاحد الوديعة لا يسمى سارقا  
 وقد فات فيه شرط القطع وهو هتك الحرز فلا يجب عليه القطع  
 كالمغاصب وجاهد الدين واما جاحد العارية فالقياس يقتضي لا يلزمه  
 القطع ولكن تركا القياس لما روي احمد رحمه الله باسناده عن ابن عمر  
 وعائشه رضي الله عنهما ان امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع  
 ويحدهم فقطعها النبي صلى الله عليه وسلم فذهب رحمه الله الى ذلك  
**فصل** اذا اعترف بسرقة نصاب لغائب لم يقطع حتى  
 يحضر الغائب فيدعيه ولكن يحبس ولو اقر الغائب يدين مطلق لم  
 يحبس والفرق بينهما ان في السرقة يحبس لتعلق حق الحاكم بقطعه مع  
 تحقق السرقة الموجبة للقطع بحضور المسروق منه ومطالبة وليس  
 كذلك الدين لانه لا يتعلق به حق الحاكم فلهذا لم يحبس **فصل**  
 اذا الجرح حرز اثم سرق منه نصابا للمستاجر وجب عليه القطع ولو  
 فوج امته ثم وطئها فلا حد عليه والفرق بينهما ان المستاجر ملك منافع  
 الحرز زمة الاجارة ولم يبق فيها للموخر حق فصار ماله محرزا فيه كما  
 لو احزره في حرز هو ملكه ثم قد ثبت انه لو سرق الموخر نصابا من حرز  
 هو ملك للمستاجر وجب قطعه فكذلك ها هنا وليس كذلك  
 المسئلة الاخرى لان الامة المزوجة منافع بضعها ملك لسيدتها  
 بدليل انها لو وطئت بشبهة وجب مهرها لسيدتها وانما ملك  
 العوض من ملك المعوض وانما منع من وطئها لحق الزوج لا لخلط المياه  
 وتفسد الانثاب فغلب حق الزوج كالورث جاريته فانه يملك منافع  
 وطئها ويمنع من استيفائها لحق المهر فثبت ان سيد الامة المزوجة  
 يملك منافع بضعها فوطئها لها قد استوفى ملكه فلا يجب عليه بذلك  
 جاحدا لراهن اذا وطئ جاريته المرهونة والله اعلم **فصل** اذا سرق

تدبر

العارية



السارق ويمنه مقطوعة وجب قطع رجله اليسرى ولو سرق ويمنه  
موجودة فلم تقطع حتى ذهبت ياكله او غير ذلك سقط القطع ولم  
يجب قطع رجله والفرق بينهما انه اذا سرق ويمنه موجودة تعلق  
القطع بعينه فسقط بثلثها كالعبد اذا سرق ويمنه مقطوعة فان  
قطع وان قطع السرقة تعلق ابتداء برجله فلهذا وجب قطع رجله  
ولم يسقط **فصل** اذا استعار حرزا او حرز فيه متاعه فسرق  
المعير من ذلك الحرز نصابا من مال المستعير قطع ولو غصب حرزا  
فاحرز فيه متاعه فسرق مالك الحرز منه نصابا من مال الغاصب  
لم يجب قطعه والفرق بينهما ان الحرز المستعار حرز له حرمة بدليل انه  
لو سرق منه غير المعير وجب قطعه فوجب قطع المعير بسرقته منه  
كما لو كان ملك المستعير او مستأجر امعه من هذا السارق او من  
غيره وذلك لان ما وجب قطع السارق منه اذا اجره وجب  
قطعه بسرقته منه اذا اعاره كالقيص وهو اذا اعاره قيصا  
فليس له ثم سرق المعير من حبه ولانه لا يملك الرجوع في اعارة الحرز  
بالسرقة منه وانما يملك الرجوع بالقول وليس كذلك الحرز الموصو  
لانه لا حرمة له بدليل انه لو سرق منه غير مالكه الموصوب منه  
لم يجب قطعه ولان لمالكه الموصوب منه دخوله بغير اذن الغاصب  
فصار كالحرز فلذلك لم يجب القطع بالسرقة منه والله اعلم  
**كتاب الجهاد والحزبية**  
**فصل** يجوز للعائنين ان يذبحوا الحيوان من الغنمة ويأكلوا  
لحمه ولا يبتغون بجله بل يردونه في الغنم والفرق بينهما ان اللحم طعام  
فجاز لهم اكله من الغنمة كغيره من الاطعمة وكما يجوز له اكله في دوابهم  
مما في الغنمة من العلوقة من شعير وقت وتبين وما اشبه ذلك

لان

لان ذلك كله مما تدعو الحاجة اليه اكثر مما تدعو الى الجلود فلذلك  
لم يحز الاستفاد بها كما لم يحز الاستفاد بما فيها من الثياب ولهذا قالوا لواضطر  
الى طعام الغير جاز ان يقتله عليه ولو اضطر الى ثياب الغير لم يحز ان يقتله  
عليها فافترقا **فصل** فان كان مع المجاهد من جوارح للصيد كالغهد  
والناري والصقر والشاهين لم يحز اطعامها من الغنمة بخلاف غلف  
الدواب والفرق بينهما ان غلف الدواب مما تدعو الحاجة اليه لدفع  
العدو فهو كطعام المجاهدين وليس كذلك غلف الجوارح لانه لا حاجة  
اليها لانها من الزينة والنفرج وما لا تدعو الحاجة اليه فلا يجوز صرف  
مال الغنمة فيه كالحبة **فصل** لاحاد المجاهدين ان يقتلوا في  
الغنمة من سلاح رواية واحدة ولا يجوز له ان يقتل على فارس من الغنمة  
في احدى الروايتين والفرق بينهما ان الفرس يعطب بالقتال بخلاف  
السلاح **فصل** لا يجوز ان يقتصر في تفرقة الخمس على احدا صنفه  
بخلاف الزكوة والفرق بينهما ان الخمس اعم بدليل انه لا يخص تفرقة  
نخبة مغزاه بل يجوز تفرقة بناحية اخرى سواء كان بينهما مسافة  
تقتصر فيها الصلوة او لم يكن بخلاف الزكوة فافترقا **فصل**  
اذا قال الامام من دنا على ما نفتح به القلعة الفلانية فله الجارية  
الفلانية التي فيها فدل على ذلك انسان وفتحت القلعة عنوة وكانت  
الجارية قد اسلمت قبل الفتح فله قيمتها ولو كانت قد هلكت لم يستحق شيئا  
والفرق بينهما ان حقه تعلق بعين الجارية فسقط بثلثها كما يسقط  
حق المجاني عليه المتعلق برقبة العبد المجاني وليس كذلك اذا اسلمت  
لان عينها قائمة ولكن تعدر تسليمها اليه فلم يسقط حقه منها باسلامها  
واستحق قيمتها كما لو اعتق السيد عبده المجاني فانه لا يسقط حق المجني  
عليه بقتله ذلك هاهنا **فصل** اذا دخل الناجي بامان فقات



بدار الاسلام ورثته ورثته الذين يدار الحرب ولومات ذمي بدار الاسلام  
لم يرثه ورثته من اهل الحرب والفرق بينهما ان الذمي من اهل دار الاسلام  
ولهذا تجرى عليه احكام الاسلام ولا تجرى عليه احكام اهل الحرب  
قالوا الالة منقطعة بينهم فلم يمتوا رثا بخلاف المستامن فانه ليس من  
اهل دار الاسلام بل هو حربي بليل انه لا تجرى عليه احكام الاسلام من  
اقامة الحدود واذا كان حربيا ورثته ورثته من اهل الحرب **فصل**  
اذا اعتق مسلم عبدا اذ ميثا فبعت له عليه الولاة لحق بدار الحرب ثم سبي  
لم يسترق ولو اعتق ذمي عبدا اذ ميثا لم يسترق بدار الحرب ثم سبي اشترق  
وبطل ولا مولاة والفرق بينهما ان في جواز استرقاقه ابطال حق معتقه  
من الولاة فاذا كان معتقه مسلما لم يجز ابطال ماله عليه من الولاة لان المسلم  
لا يجوز ان يحدث به الرق فلهذا لم يجز ان يطرا ابطال على ماله من  
الولاة بخلاف الذمي فانه يصح ان يطرا عليه الرق فهذا صحيح ان يبطل ماله من الولاة  
**فصل** اذا غضب فرسا فغزا عليه اسهم له سهم وللفرس سهمان  
يكونان لما لك الفرس ولو استأجر او استعار فرسا فغزا عليه اسهم له  
وللفرس ثلثه اسهم يكون جميعها له دون الموجر والمعيير والفرق بينهما  
ان الفرس يسهم له في مقابلة منفعة ومنفعة المصوب لما لك فلهذا  
استحق ما في مقابلة منفعة كالمو غضب دارا فان مالها استحق اجرها  
لانها عوض منافعتها وليس كذلك العارية والمستأجرة لان  
منافعتها مباحة للمستأجر والمستعير وقد استوفياها فلهذا  
استحقاسها **فصل** اذا احرز حربي امة لمسلم واولادها والولاة  
ثم غنمها المسلمون فجميع غنمها وسيدها اخذها قبل القسمة بغير  
عوض ولو كان الحربي قد اسلم بدار الحرب قبل استيلا دارها لم يمس  
لسيدها اخذها بحال ولا للمسلمين ان يغنموا اولادها والفرق بينهما

117  
ان في المسئلة الاولى احازها المسلمون وهي امة الحربي واولادها والولاة  
حربي فكلوا غنمته للمسلمين كاولاده من زوجته وكالو كانت امة لم تحذر  
عليها ملك مسلم وانما كان لسيدها اخذها قبل القسمة بغير عوض  
لما بيناه في موضعه وان من وجد عين ماله فله اخذ قبل القسمة بغير  
عوض ولما اذا كان قد اسلم الحربي قبل استيلا دارها فقد استولد ملكة  
وهو مسلم لان من اسلم على شيء اخذ من اموال المسلمين استقر ملكه  
عليه ولم يفتزع منه نص عليه فصارت ام ولد له واولاده مسلمون  
اخراجا فلا ملكهم المسلمون بالقهر كاولاد غيره من المسلمين **فصل**  
اذا احاز الامام حصنا فغزا على حكم حاكم في حكم  
الحاكم يقتل رجالهم وسبي ذرارهم واخذ اموالهم فلا امام لان من  
غلب على حكم يقتله بنفسه وماله وذريته ولو اراد الامام ان يغلب  
السبي من الغنمة لم يجز والفرق بينهما ان الغنمة استقر ملك الغائبين  
عليها فلا يجز اسقاطه بخلاف من حكم الحاكم يقتله وسبيته فانه لم يستقر  
ملك الجيش عليهم فلهذا كان للامام ان يغلب عليهم **فصل** يبيع  
ارض العشر من اهل الذمة ولا يكره بيعها من بني تغلب نص عليه  
والفرق بينهما ان اهل الذمة لا يؤخذ منهم زكاة والعشر زكاة فيودي  
ملكهم لارض العشر الى اسقاط الزكاة فلهذا يكره وليس كذلك سبي  
تغلب لانهم يؤخذ منهم الزكاة فلا يودي ملكهم لها الى اسقاط العشر  
لانه يؤخذ منهم مضافا فلهذا لم يكره **فصل** يجوز للامام  
توكيل الخراج على من الارض في يد قبل قبضه اذا كان في ذلك مصلحة  
ولا يجوز ترك العشر على من وجب عليه العشر قبل قبضه والفرق  
بينهما ان العشر زكاة والزكاة عبادة فلا يصح ان يبري الامام منها  
كغيرها من جميع العبادات وليس كذلك الخراج لانه اجرة عن الارض



فصح اسقاطه قبل قبضه كالواجر دارة ثم اسقط اجرتها قبل قبضها  
**فصل** اذا سالت النكاحية ان يعقد لها الذمة لتصير الى دار الاسلام  
وتكون ذمته بحريتها احكاما بغير جزية جاز فاذا عقد صارت ذمية  
لا تسبي ولا تسترق فان بدلت الجزية وسالت عقد الذمة لها باعها  
الامام انه لا جزية عليها فاذا قالت قد عرفت ذلك غير اني اختار ان اودي  
قبل منها ذلك ولم يكن جزية بل هبة باسم الجزية يلزم بالقبض فان  
امتنعت من الاقباض لم يجبر عليه ولم يلزم بالبدل ولو بدل الفقير المعتدل  
ان يعقد له الذمة وتكون جزيته اكثر من اثنا عشر درهما لزمه ذلك بالبدل  
والفرق بينهما ان الرجل من اهل الجزية فاذا عقد الذمة بجزية لزمه بالعقد  
ما تناوله العقد وان كان غير واجب في الاصل لرجل اشترى ما يعلم انه  
يساوي درهما بماية فانه يلزمه بالعقد ما وقع عليه العقد وان كان  
ذلك غير واجب قبل العقد وليس كذلك المرأة لانها ليست من اهل  
الجزية فلذلك لم يلزمها بالبدل كالولد لها **فصل** اذا اصاب  
الامام او نايبه حصنا فيه كتابيات لا رجل معهن فسألن ان يعقد لهن  
الذمة بشرط ان تجرى احكامنا عليهن كما قلنا في المرأة الواحدة اذا بعثت  
من دار الحرب تسال ذلك فاذا عقد لهن صرن ذميات لا يسبين ولا  
يسترقن فان اخذن من الجزية على هذا لزمه ردها عليهن لانها لم يجب  
عليهن وانما بدلتها اعتقاد انها يجب عليهن بخلاف ما ذكرناه في الفصل  
الذي قبل هذا وهو اذا قالت المرأة قد علمت ان الجزية لا يجب علي وبدلتها  
وسالت قبولها فاخذها منها فانها لا يجب ردها عليها لانها بدلتها مع علمها  
انها غير واجبة عليها وكانت هبة تلزم بالقبض فلو فعلى الجماعة ذلك  
وقلن قد رضين ببدلها مع علمهن ايضا غير واجبة عليهن فاخذها على هذا  
كانت هبة ولم يجب ردها عليهن **فصل** اذا تجرت ذمية او حرية

الى دار الاسلام لم يؤخذ منها العشر ولو كان مكانها رجل من اهل الجزية  
اخذ منه العشر من تجارته والفرق بينهما ان المرأة تقر في دار الاسلام بغير  
جزية فلذلك لم يؤخذ منها العشر بخلاف الرجل **فصل** ان تجرت  
الذمية او الحرية الى الحجاز اخذ منها العشر من تجارها بخلاف ما لو تجرت  
الى غير الحجاز من دار الاسلام والفرق بينهما ان المرأة ممنوعة من المقامر  
بالحجاز كما منع الرجل فلذلك اخذ منها العشر كالرجل بخلاف غير الحجاز  
فانها لا تمنع من المقامر فيه بغير جزية فلذلك لم يؤخذ منها العشر  
بخلاف الرجل **فصل** الجزية عوض عن حقن الدم والمساكنة  
وهي كالاجرة في الاجارة الا ان الاجارة يجوز بشرط تعجيل الاجرة فيها  
واذا اطلقت تجل العوض فيها والجزية لا تجب الا بعد انقضاء السنة  
ولا يجوز المطالبة بها عقيب العقد والفرق بينهما ان المنفعة في الاجارة  
تجمل للعاقدة لانه اذا تسلم العين ملك التصرف في منفعتها بالاجارة  
والاجارة وغيرها والمعوض في الجزية لا يتجمل للذي بل يستوفيه  
يوما فيوما ولا يملك نقله الى غيره باجارة ولا باعارة فصارت كالمضاربة  
لما كانت منفعة بدن العامل لا تتجمل لرب المال لا يتجمل العوض فيه  
للعامل وكما لم يملك العامل العوض الذي هو الجزية للمالك على الاداء  
لا يتجمل العوض للسيد **فصل** اذا دخل حربي اليك ابا ماري  
خاف الامام منه خيانة مثل ان خاف ان ساوي لهم عينا او يعاون علينا  
بدلالة وكحوها نقض امانه ونبذ الامام اليه ويرده الى امانه ولو  
خاف من اهل الذمة مثل ذلك لم نقض عهدهم والفرق بينهما ان الذي  
الترحم ان يجري احكامنا عليه فاذا اخفنا خيانتة لم يخف ان يسقط الحد  
عنه بل الخيانة بخلاف المستامن فانه ما التزم ان يجري احكامنا عليه  
فاذا اخفنا خيانتة تبدنا اليه خوفا ان يقع منه الخيانة فلا نقيم عليه



واجبها فلذلك افرقنا بينهما **فصل** وكذلك اذا اهادن الامام قوما  
وخاف نقضهم للعهد جازله ان ينفذ اليهم عهدهم ولو خاف من اهل الذمة  
خيانة لم يجز له ان ينقض دمتهم والفرق بينهما ان عقد الذمة حق لاهل الذمة  
بدليل انهم اذا ابدلوا الجزية لزم قبولها فلم يجز نقضه لخوف الخيانة  
وليس كذلك عقد الهدنة لانه حق للامام بدليل ان له يعقد ما وله ان  
يمنع من عقدها فجازله نقضها لخوف الخيانة غير انه اذا نقض عهدهم  
لخوف الخيانة ردهم الى الممان لان خوف الخيانة يجوز له نقض العهد  
ولا يجوز له اباحة الدم فافترقا والله اعلم **فصل** اذا دخل اليها  
حربي ما من المدة فانقضت واختار المظالم وامتنع من اداء الجزية  
فهو على امانه حتى يخرج الى امانته ولو فعل الذي ما يوجب نقض عهده  
فالا مام محير فيه بين القتل والاسترقاق ولا يرد الى امانته والفرق بينهما  
ان الذي اذا انتقض عهده عاد بمعناه للاول فكانه وجد لص حربي في  
دار الاسلام فلا يرد الى امانته لانه لا امان له وهو مفرط بنقض عهده  
وليس كذلك الحربي اذا انتقضت مدة امانه لانه انما دخل علينا  
بامان وهو غير مفرط بانقضامه امانه فوجب رده الى امانته وفا  
بالامان والله اعلم **فصل** اذا غلب المشركون على اموال المسلمين  
فاخذوها ثم غلبهم المسلمون واخذوها منهم فهز اقبل اسلامهم فمن وجد  
عين ماله قبل القسمة فهو احق بها بغير عوض وان كان بعد القسمة  
فهو احق بها بالقيمة في احدي الروايتين والفرق بينهما ان الكفار اخذوا  
المال بغير حق فواجب على جميع المسلمين ان يدعوا عنه ويستنقدوه من  
ايديهم لان المسلمين كلهم يمدوا حدة فاذا استنقدوه فقد فعلوا ما وجب  
عليهم من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يستحقوا عليه عوضا  
فلذلك كان لربه اخذه بغير شيء فاما اذا قسم فلوقد ايا حقه ربه غير

شي

شي لا ضررنا بمن وقع في نصيبه وفوتنا عليه حقه وذلك لا يجوز فاوجبنا  
عليه القيمة ليصل الى حقه ونسلم العيش الى الكفا بسلامة بدنها كالشفيع  
وفرقت احران قبل القسمة لم تترك حق المسلمين فيه بدليل ان الامام ان  
يقتل رجاله وله ان يمدد عليهم ويجعلهم ذمة ويورد عليهم اموالهم واذا لم  
يتأكد حقهم كان له اخذه بغير عوض اما بعد القسمة فقد تأكد حقهم فيه  
بدليل انه ليس للامام ان يمدد عليهم ويورد عليهم اموالهم ولا ان يقتلهم فلم يجز  
ان يعوت ملكه عليه وكان له اخذه بالقيمة قضى للحقين كالشفيع  
**فصل** اذا اسلم حربي في يده شيء ما غنموه من اموال المسلمين وملكوه  
لم يكن لربه المسلم عليه تسبيل ولو اشتراه مسلم من اهل الحرب فله ربه  
اخذه منه بثمنه والفرق بينهما ان الحربي لم يلزم نصرة المسلمين  
والذنب عنهم وعن اموالهم فلم يلزمه اخذه ونقله الى دار الاسلام لصاحبه  
فصار كما لو كان في يده في دار الحرب فلذلك لم يكن له اخذه وليس  
لك المسلم لانه التزم نصرة المسلمين والذنب عن اموالهم وعنهم  
فله استنقاذ اموالهم من ايدي الكفار فاذا اشترى الظاهر انه فعل  
ما وجب عليه واستنقذه من ايديهم لصاحبه فاذا اخذه له عاد  
حقه اليه فكان له ان ياخذه بثمنه كعبد ابق فاخذه انسان لصاحبه  
قله ان ياخذه ويعطيه الجعل كذلك ها هنا **فصل** ليس للعبد  
وان قاتل باذن مولاه ويسمى للمحر والفرق بينهما ان العبد ليس من اهل  
القتال بدليل انه لا يدعى اليه فاشبه المرأة بخلاف الحر وفرق احران  
خدة ممة المملوك للمولى بدليل انه لو اراد ان يقتل بغير اذن مولاه لم يجز فاذا  
اذن له وقع عمله له قصار كان المولى قاتل بنفسه زيادة قال ولو قاتل بنفسه  
زيادة وتسال ليرزق في سهمه كذلك هذا وليس كذلك الحر لان عمله  
يقع له او منفعة مملوكة له فوجب ان يستحق بازائها السهم



**فصل** لا يعتبر ان يكون بنيان الذي اقصر بنا في البلد وانما يعتبر ان يكون  
اقصر من بنا جيرانه ومن قرب منه من المسلمين و يعتبر ان يكون ملبوس  
الذي مغاير الملبوس جميع المسلمين بالغيار المشروع والفرق بينهما ان  
البنا لا ينقل من مكان الى مكان ولا تحالط الناس والقصد منه ان  
لا يساوي ابيه الذي ابيه جيرانه المسلمين وقد وجد ذلك في  
محلته بخلاف الغيار فانه يحتاج ان يبين به ساير الناس لانه يتصرف  
ويدور في كل البلد مع اهله وغيرهم فلذلك احتاج ان يبينهم في الملبوس

**كتاب الصيد والذبائح**

**فصل** اذا اكل الكلب والفهد من الصيد لم يحتل اكله ولو اكل  
البازي او الصقرا او الشاهين من الصيد لم يحرم اكله والفرق بينهما ان  
ان جازح الطير يعلم اكله وهو ان ياكل ما اطراد منه فلذلك لم يحرم  
وسباع البهائم تعليمها على ترك الاكل فلذلك حرم اكل ما اكل منه وكان جوارح  
الطير لا يمكن منعهم من الاكل بالضرر لانها تموت وسباع البهائم يمكن ذلك  
فيها فافتراق **فصل** اذا سمى على رمي سهم او ارسال جازح الى صيد  
فقاته واصاب صيدا غيره فقتله ابيع اكله ولو اصبغ شاة ليدعها  
وسمى عليها ثم بداله فاقامها واصبغ غيرها فذبحها ولم يسم عليها لم يجزه  
التسمية الاولى والفرق بينهما ان التسمية على الذبحة الثانية ممكنة  
فلم يجزه التسمية على الاولى عن التسمية على الثانية كما لو كان بينهما زمان  
طويل كالיום واليومين وليس كذلك التسمية على الصيد لان  
تعيين الصيد بالتسمية غير ممكن بل تعذر جدا لان الجازح قد  
يصيد هذا وقد يعدل عنه الى غيره والسهم قد يصيب غير ما رمى اليه  
فلا يمكن التعيين وما تعذر في الصيد سقط اعتباره كقطع الخلقوم والبري  
**فصل** اذا رمى طائرا بسهم فخرجه ووقع على الارض ساقط اكله

